



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باتنة 01

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين  
المحددات الداخلية والضغوط الدولية:  
-دراسة لنموذجي تونس وليبيا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية  
تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ الدكتور :  
فرحاتي عمر

إعداد الطالب :  
باهي سمير

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زياني صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
فرحاتي عمر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مناقشا
لعجال محمد لمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا
هشام عبد الكريم	أستاذ محاضر – أ-	جامعة باتنة 1	مناقشا
يحياوي هادية	أستاذ محاضر – أ-	جامعة خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مقدمة الدراسة:

يعتبر موضوع الإصلاح السياسي من بين المفاهيم التي شهدت نقاشات كبيرة على مستوى الخطابات السياسية للحكومات والمعارضة على حد سواء في وقتنا الحالي خصوصا في الدول العربية التي كانت ولا زالت محط أنظار الدول الغربية و القوى الكبرى عالميا، في ظل ما يعرفه الوطن العربي من أزمة حقيقية متعددة الجوانب والأبعاد في مجال الإصلاح السياسي، تحديدا بعد الحركات الاحتجاجية التي شهدتها العديد من الدول العربية و التي أدت في الكثير منها للإطاحة بالنظم السياسية التي ظلت تحكمها منذ عقود، على ضوء زيادة الأصوات الداخلية والضغط والمبادرات الخارجية المطالبة بضرورة إحداث إصلاح سياسي حقيقي وشامل في الوطن العربي.

### أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الموضوع من الناحية النظرية و المنهجية إلى:

1. محاولة فحص الحالة الراهنة لحقل النظم السياسية العربية من خلال تحليل ابرز المتغيرات في دراسة هذه النظم على ضوء دراسة الإصلاح السياسي و التطرق إلى مختلف المقاربات و المداخل النظرية المفسرة للموضوع.
2. هذا و تهدف الدراسة إلى محاولة إثراء هذا الميدان من التحليل من خلال تتبع ما ستؤول إليه الأحداث في الدول محل الدراسة و الاستفادة منها في إيجاد نتائج ذات قابلية للتعميم في تحليل التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية، و التي لطالما شكلت استثناءا مقارنة بباقي النظم السياسية في باقي دول العالم.
3. دراسة و تحليل التفاعل القائم بين الضغوط الخارجية و المتمثلة في مختلف المبادرات الدولية للإصلاح، والمحددات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي(دور المعارضة، الاحتجاجات الشعبية..) في بلدان المغرب العربي.
4. دراسة و تحليل مسار التجربة العربية الحالية في الإصلاح السياسي قصد تبيان المراحل و الأشواط التي قطعتها هذه النظم في عملية التحول نحو الديمقراطية بالتركيز أساسا على الشعارات المعلنة و أهم المشاريع و القرارات المتخذ في هذا الإطار.

5. تهدف هذه الدراسة أيضا إلى متابعة تطور النظام السياسي في كل من تونس و ليبيا بعد الحركات الاحتجاجية التي أطاحت بالنظامين السياسيين و تتبع عملية إعادة بناء الدولة.

6. تتبع عمليات الإصلاح في الدول المغاربية في ظل الضغوط الدولية المتزايدة في هذا الإطار ولا سيما بعد تبني الولايات المتحدة الأمريكية لعدد من المبادرات والمشاريع الإصلاحية، وأبرزها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

### الإشكالية:

تركز هذه الدراسة من الناحية النظرية على تحليل التفاعل الحاصل بين مختلف المتغيرات و العوامل المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي، و بالتالي تبيان أي المتغيرات الأكثر تأثيرا، أما من الناحية العملية فان المنتبغ لتطور الأنظمة السياسية العربية على العموم و المغاربية على وجه التحديد سيلاحظ تعدد و تنوع مبادرات الإصلاح و التي ترفع شعار التحول نحو الديمقراطية، سواء من نخب النظام بحد ذاته أو من نخب المعارضة أو من أطراف دولية خارجية، و بالتالي وعلى ضوء المعطيات السابقة يمكن إدراج الإشكالية التالية :

**كيف أثرت المتغيرات الداخلية والدولية على مسار الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية على ضوء تجربتي تونس وليبيا؟**

و تبعا لهذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهم انعكاسات الأوضاع السياسية والاقتصادية على عمليات الإصلاح السياسي بدول المنطقة المغاربية؟
- كيف يتحدد دور القوى الدولية في توجيه مسار الإصلاحات على ضوء المبادرات التي قدمتها؟
- هل يمكن أن تقود مشاريع الإصلاح في الدول المغاربية وخاصة في كل تونس وليبيا إلى إحداث تغيير و إصلاح سياسي حقيقي نحو بناء نظام ديمقراطي.

الفرضيات: كإجابة مؤقتة للإشكال المطروح نقترح الفرضيات التالية:

1. إن بعض نماذج الإصلاح السياسي في الدول المغاربية قد أظهرت أهمية العوامل الداخلية كمحدد رئيسي في دفع مسار الإصلاح السياسي.
2. في مقابل ذلك، وكلما تعددت المبادرات الدولية لعمليات الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية أدى ذلك إلى حسم خيار الإصلاح السياسي في نماذج دون أخرى.
3. إن تزايد وتيرة الضغوط الداخلية والدولية على النظامين السياسيين التونسي والليبي قد يساهم في التعجيل في عمليات الإصلاح السياسي بهما.

المنهج المتبع: من أجل معالجة الإشكال المطروح وإثبات صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة ستتم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والمناهج التحليلية لعل من بينها منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على حالي تونس و ليبيا، كما ستتم الاستعانة ببعض الأدوات المنهجية لعل من أهمها أداة تحليل المضمون في تحليل مضمون الدساتير و الوثائق الرسمية.

#### - أسباب اختيار الموضوع :

1. الرغبة في التخصص أكثر في المواضيع المحورية ذات الصلة بالشأن المغاربي، و هو الاهتمام الذي بدأ في مرحلة الماجستير .
2. حداثة الموضوع حيث شكلت الأحداث السياسية المتسارعة التي عرفتها بعض دول المغرب العربي سنة 2011 موضوع العديد من الدراسات ومراكز البحث، ما يستدعي الباحث على التعمق في دراسته لأجل الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه ومن ثم تقديم تحليلات دقيقة.
3. شكلت التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها دول المنطقة المغاربية ثورة معرفية في أدبيات الإصلاح السياسي التي تفتقر لأطر نظرية ومفاهيمية واضحة وهو ما يشكل فرصة أكاديمية لإثراء هذا الحقل المعرفي من العلوم السياسية.
4. محاولة البحث في أهمية التحولات التي شهدتها دول المغرب العربي انطلاقا من دور العوامل الداخلية في دفع عجلة الإصلاح السياسي فضلا عن أهمية العوامل الخارجية ومدى ثقل الدور الخارجي في رسم المشهد السياسي للدول المغاربية .

## أدبيات الدراسة:

برزت العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت الحركات الاحتجاجية التي شهدتها كل من تونس وليبيا سنة 2011 إلا أنها لم تشر صراحة للإشكالية التي تنطلق منها دراستنا والتي تتمحور حول الإصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغط الدولية، حيث تناولت معظم تلك الدراسات حالة الدول العربية دون التركيز على الدول المغاربية التي انطلقت منها الاحتجاجات الشعبية وأدت الى تحولات جذرية وعميقة بأنظمتها السياسية ثم انتشرت لباقي الدول العربية، حيث نورد على ضوء ما سبق أهم تلك الدراسات والمؤلفات كما يلي:

1- مؤلف "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي الذي يقع في 416 صفحة حيث صدرت الطبعة الأولى منه عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2011 لتعقبه طبعة ثانية منقحة سنة 2014 ، حيث رصد هذا الكتاب مسار الحركات الاحتجاجية في عدة بلدان عربية (مصر، المغرب ، لبنان، البحرين ، الجزائر ، سوريا ، الأردن) من خلال التركيز على التمايز والتشابه في النماذج المدروسة، ومعرفة الأبعاد المختلفة لهذه الاحتجاجات والسياقات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها .

2- كتاب " ثورة تونس : الأسباب و السياقات و التحديات الذي جاء في 497 صفحة صدر سنة 2012 عن المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات لباحثين متخصصين في الشأن التونسي حيث أحاطت بكل جوانب الحركات الاحتجاجية التي شهدتها تونس وخلفياتها من خلال دراسة النظام السياسي التونسي منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي سنة 1956، وصولا إلى دراسة أسباب الحراك الشعبي التونسي على ضوء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما لم تغفل الدراسة دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في تونس وتسليط الضوء على دور المنظومة الإعلامية والمؤسسة العسكرية، وأهم التحديات التي واجهتها النخب السياسية لبناء دولة ما بعد الثورة في تونس.

3- كتاب " ليبيا : الثورة وتحديات بناء الدولة " للمؤلف يوسف محمد الصواني وهو يقع في 271 صفحة ، وصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2013 ، يتناول الكتاب النظام السياسي الليبي منذ الملكية في عهد إدريس السنوسي مروراً بوصول القذافي لسدة الحكم سنة 1969 إلى غاية سقوط نظامه في سبتمبر 2011 ، حيث يتناول الكتاب الأوضاع التي عاشتها ليبيا قبل وصول القذافي إلى السلطة، ثم يبرز المؤلف أسس نظام القذافي خلال فترات متباينة، ودور القذافي المحوري في تحديد شكل النظام السياسي، ليتناول بعدها مسار الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في فيفري 2011 بالتحليل وعوامل تحولها إلى ورقة ضغط على النظام الليبي من طرف القوى الكبرى لأجل التدخل العسكري، ليعرج بعد ذلك إلى دراسة المرحلة الانتقالية التي شهدتها ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي، محلاً طبيعتها وموضحة لادوار مختلف القوى الليبية في تحديد توجهاتها، منتهياً بالتعرف إلى محدّدات وتحديات فترة ما بعد القذافي وآفاقها في ليبيا.

4- كتاب "التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية" الذي يقع في 655 صفحة من الحجم الكبير شارك في كتابة هذا الكتاب أربعة وعشرون باحثاً عربياً.

يتطرق الكتاب إلى الصورة التي آل إليها العالم العربي التي غيرتها الثورات التي اندلعت في أرجائه منذ 2011، ويُركز على مفهوم الرأي العام الذي كان غائباً طوال الحقبة السابقة، والدور الذي لعبه في تقرير مصير الأنظمة السياسية للدول العربية بعد ذلك، ويشير الكتاب أن العوامل التي ساهمت في اندلاع ما يسمى بـ"الثورات العربية ليست سياسية فحسب، وإنما يتداخل فيها الاجتماعي والسياسي، وتتفاعل في سياقها الأفكار والعقائد والأيدولوجيات والهويات، وتتناول الكتاب كذلك النظام الإقليمي العربي، وأوروبا والعرب، والسلوك الصيني - الروسي في شأن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية بعد 2011 ، ومصالح روسيا وتركيا وإيران وإسرائيل في سياق "الثورات العربية"، فضلاً على مكانة المحيط الهندي كفضاء جيوسراتيجي لمصالح الهند وباكستان ودول الخليج العربي، بعكس الدراسات السابقة تركز هذه الدراسة على البحث في العوامل الداخلية للإصلاح السياسي في المنطقة العربية مع التركيز على الدول المغاربية ومدى ثقل العوامل الخارجية في التأثير على الأنظمة السياسية لدول

المنطقة من خلال دراسة حالتي تونس وليبيا منذ خمسينيات القرن العشرين أي بعد استقلالهما عن الاستعمار الفرنسي والايطالي على التوالي إلى غاية إسقاط الأنظمة السياسية بهذه الدول سنة 2011 وصولاً للفترة الزمنية الحالية التي يتم فيه إعداد هذه الدراسة.

**تفصيل خطة الدراسة:** من أجل معالجة شاملة للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول أساسية:

يتعلق **الفصل الأول** بالجانب النظري و المفاهيمي للدراسة من حيث تحديد أهم المفاهيم المرتبطة بالدراسة مثل: مفهوم الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، النظم السياسية، كما سيتم التركيز على أهم المقاربات النظرية التي حاولت دراسة الإصلاح السياسي على غرار المدخل التحديثي، المدخل الانتقالي، فضلا عن النظريات التي تركز على البعد الخارجي للإصلاح السياسي على غرار نظرية التبعية ونظرية نهاية التاريخ لفوكوياما.

أما **الفصل الثاني** فتضمن دراسة لأهم دوافع الإصلاح السياسي الداخلية والخارجية، و تتبع أهم مبادرات الإصلاح المقترحة: بين مبادرات النظام كاستجابة لضغوط البيئة الداخلية (المعارضة، الاحتجاجات الشعبية...)، و مبادرات الأطراف الدولية.

**وفي الفصل الثالث** تم تسليط الضوء على تطور النظام التونسي منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي سنة 1956 مروراً بدراسة حقبة الحبيب بورقيبة كأول رئيس لتونس وأهم مميزات النظام السياسي التونسي في هذه الفترة فضلا عن أهم الإصلاحات التي قام بها، لنعرج إلى كيفية وصول زين العابدين بن علي لسدة الحكم سنة 1987 ومحاولاته تغيير طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية لتونس، من خلال تبني إصلاحات سياسية واقتصادية جذرية، إلى دراسة أسباب الحراك الشعبي الذي شهدته تونس على نظام بن علي سنة 2011، ليتم بعدها دراسة أهم الأحداث التي ميزت المرحلة الانتقالية، وصولاً لتحليل أهم التحديات التي واجهت النخب السياسية في تونس لبناء الدولة ما بعد الثورة التونسية.

أما **الفصل الرابع والأخير** فتناولنا فيه مسار النظام السياسي الليبي منذ استقلاله عن الاستعمار الايطالي سنة 1950 إلى دراسة الحقبة الملكية في عهد الملك إدريس السنوسي وكيفية انقلاب القذافي على نظامه فيما سماه ثورة الفاتح 1969 وتقلده سدة الحكم منذ ذلك

التاريخ وتأسيسه لمفهوم جديد في النظم السياسية ما اسماه بالنظرية العالمية الثالثة وبناء علاقاته الخارجية مع دول الجوار والدول الكبرى بالاعتماد على العوائد النفطية وصولاً إلى انطلاق الحركات الاحتجاجية في ليبيا مطلع 2011 وتحليل أسبابها وظروف اندلاعها ونتائجها على المستويين الداخلي لليبيا وامتداد تأثيرها إلى دول الجوار وصولاً لأهم تحديات بناء الدولة في ليبيا بعد إسقاط نظام العقيد القذافي.

### صعوبات الدراسة:

كأي دراسة أكاديمية قد تعترض الباحث بعض الصعوبات التي قد تؤثر على مسار الدراسة دون أن تنقص من قيمتها ولعل تناول الإصلاح السياسي في الدول المغاربية على ضوء محددات البيئة الداخلية وضغوط العوامل الخارجية مع الأخذ بالحالتين التونسية والليبية يعتبر من المواضيع التي تفتقر إلى المراجع وخاصة أمهات الكتب التي تتناول دراستنا بمثل هذا العنوان أو حتى إلى الإشارة إلى إحدى زواياه، فضلاً عن بروز مستجدات على مستوى الحالتين المدروستين مما يجعل الباحث في كل مرة يقوم بتحديث الدراسة بما يتواءم وطبيعة التغييرات الحاصلة .

## الفصل الأول:

### الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

يُعتبر ضبط المفاهيم في حقل العلوم الإنسانية الذي تمثل الدراسات السياسية أحد مجالاته، من أهم الخطوات التي تستند إليها دراسة الظواهر السياسية لفهم أبعادها والإحاطة بكل جوانبها، حيث يعتبر الإصلاح السياسي من بين المواضيع السياسية التي تعرف سجالاتاً كبيراً في مجال النظم السياسية، نظراً لارتباطه الوثيق بالعديد من الظواهر الاجتماعية فضلاً عن عدم وضوح المعالم الأساسية التي تستند إليها عملية الإصلاح وخاصة عند دراسة العوامل المؤثرة في توجيه مسار الإصلاح السياسي بين محددات البيئة الداخلية للنظام السياسي التي تضغط باتجاه اتخاذ قرارات سياسية معينة وتأثيرات خارجية تملئها تفاعلات البيئة الخارجية للنظام السياسي وهو ما سيتناوله هذا الفصل من خلال دراسة العناصر التالية :

### الإطار العام لمفهوم الإصلاح السياسي

1. مفهوم الإصلاح السياسي
2. تمييز مفهوم الإصلاح السياسي عن المفاهيم المشابهة الأخرى.
3. مجالات الإصلاح السياسي

### محددات (العوامل المؤثرة) الإصلاح السياسي

1. المحددات الداخلية للإصلاح السياسي
2. المحددات الخارجية و الدولية

### النظريات المفسرة للإصلاح السياسي

1. الاتجاه الدولي
2. الاتجاه النظمي (التكيفي)
3. الاتجاه التحولي

## المبحث الأول:

### الإطار العام لمفهوم الإصلاح السياسي:

كغيره من المفاهيم السياسية قدمت أدبيات الديمقراطية العديد من التعاريف للإصلاح السياسي نظرا للاختلاف الإيديولوجي والمعرفي وكذا لتداخله مع مفاهيم أخرى، - لكن قبل عرضها مع إعطاء شرح تفصيلي لها-، تقتضي المنهجية العلمية تحديد الإطار العام لمفهوم الإصلاح:

### المطلب الأول: مفهوم الإصلاح:

كلمة الإصلاح في اللغة العربية مشتقة من فعل أصلح يصلح إصلاحًا، أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم، وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال، و الإصلاح من الناحية اللغوية يعني الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه.

فمن منظور الفكر السياسي الإسلامي فمفهوم الإصلاح يتصل مع معاني أخرى مثل التجديد، الشورى و السياسة الشرعية...

وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة و بمعاني عديدة، فهناك آيات من القرآن الكريم أشارت إلى الإصلاح بمعناه العام مثل: قوله تعالى في سورة الأنعام: (فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)\* و في سورة هود: (مَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ) \*.

و هناك آيات لم يذكر فيها مصطلح الإصلاح بصفة مطلقة بل ربط بأمر فردية خاصة مثل: ❖ الآيات التي تقصد التوبة من المعصية كآية الكريمة في سورة الأنعام: (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) \*.

\*القرآن الكريم، الأنعام، الآية 48.

\*القرآن الكريم، هود، الآية 117.

\*القرآن الكريم، الأنعام، الآية 54.

❖ الآيات التي تناولت مفهوم الإصلاح الاجتماعي: قوله تعالى في سورة الأعراف: (وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ)\*.

❖ الآيات التي تقصد إصلاح ذات البين والتصالح بين فئتين متخاصمتين: مثلما ورد في سورة الحجرات (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۚ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ، إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)\*

هذا عن أهم معاني الإصلاح في القرآن الكريم أما عن معانيه في أهم قواميس اللغة نورد على سبيل المثال لا الحصر:

عرف قاموس المعجم الوسيط الإصلاح السياسي بأنه مشتق من كلمة صلاحاً، وصلوحاً: أي زال عنه الفساد. و الشيء: كان نافعاً أو مناسباً. يقال: هذا الشيء يصلح لك. (صلح) أصلح صلاحاً، وصلوحاً: صلح فهو صليح. فهو صليح. (أصلح) في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح نافع. وأصلح الشيء: أزال فساده. أصلح بينهما، أو ذات بينهما، أو ما بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق. وأصلح الله لفلان في ذريته أو ماله: جعلها سالحة. (صالحه) (مصالحة، وصلاحاً: سالمه وصافاه. ويقال: صالحه على الشيء: سلك معه مسلك المسالمة في الاتفاق. (استصلح) الشيء: تهيأ للصالح. وأصلح الشيء: أصلحه.<sup>1</sup>

على ضوء ما تقدم يمكن القول أن الإصلاح من الناحية اللغوية يعني الانتقال من وضع فاسد إلى وضع صالح من خلال تعديله، وبناء عليه فإن هناك علاقة مباشرة بين الإصلاح من جهة وبين التعديل من جهة ثانية، هذا الأخير يعبر عن تقويم الأخطاء أما الإصلاح فهو تقويم للوضع القائم ومن ثم إصلاحه إلى صورة أحسن.<sup>2</sup> و في ذات السياق

\*القرآن الكريم، الأعراف، الآية 142.

\*القرآن الكريم، الحجرات، الآيات: 9، 10.

<sup>1</sup> مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط: 04، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004).

<sup>2</sup> حازم صباح حميد، الإصلاحات الدستورية في الدول العربية. (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص:

يمكن تعريفه أيضا على " أنه تغيير قواعد عمل النظام المجتمعي ومعالجة القصور والاختلال التي تعوق التنمية والنهوض بالمجتمع من جميع مناحيه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية".<sup>1</sup>

أما عن مفهوم الإصلاح السياسي في المعاجم الأجنبية فكلمة إصلاح تقابلها في اللغة الفرنسية أو الانجليزية كلمة reform و هي كلمة متكونة من مقطعين re و تفيد معنى الإعادة، و form و تعني الشكل أو الصيغة، لتكون كلمة إصلاح في المحصلة تدل على إعادة الصياغة أو التشكيل أو بمعنى أوضح " إعادة صورة أخرى للشيء". و في المعاجم الأجنبية فيعرف قاموس "أكسفورد" الإصلاح بأنه " تغيير أو تبديل نحو الأفضل في النظام و المؤسسات السياسية عن طريق إجراء تعديلات عليها تجعلها تتطور نحو وضع أفضل".<sup>2</sup>

و إلى جانب ذلك عرفته الموسوعة السياسية بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، و الإصلاح خلافا للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي و الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام (...). أي أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية، و يستعمل عادة للحيلولة الثورة من القيام دون الثورة أو ل تأخيرها"<sup>3</sup>

في سياق آخر يُعتبر الإصلاح السياسي بحسب الباحث محمد الشرعة على أنه "قدرة النظام السياسي على التكيف مع إيقاع التغيير الاجتماعي و الإقليمي والدولي وتطوير الآليات السياسية للسلطة والمجتمع بالانتقال من حال إلى أخرى أفضل تحقيقا للنقلة الحضارية والارتقاء إلى مستوى الأمم الفاعلة".<sup>4</sup> بناء عليه فالإصلاح السياسي هو عملية تكيفية يمارسها النظام السياسي وفقا لتحولات تفرضها البيئة الداخلية الإقليمية والدولية.

<sup>1</sup> عبدالله حسن عبد الباقي، "مفهوم الإصلاح .. المعنى والدلالة"، تم تصفح الموقع goo.gl/s11n66:2014-10-06  
<sup>2</sup> «Oxford dictionary» fourth edition. (new York : oxford university press . 2008) . p : 369

<sup>3</sup> عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985)، ص: 206.

<sup>4</sup> محمد الشرعة، تطورات الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن وتداعياتها على موقعه ودوره"، من مؤلف: أحمد الشناق، جميل أبو بكر وآخرون، آفاق الإصلاح والديمقراطية في الاردن 2010، 2005، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006)، ص: 58.

كما عرفه "جوزيف شوميتز" بأنه "ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف للوصول إلى القرارات السياسية والذي يمكن للأفراد اكتساب السلطة للحصول على الأصوات عن طريق التنافس".<sup>1</sup> حيث أن الإصلاح وفقاً لهذه الرؤية هو مجموعة من الترتيبات السياسية التي يلتزم بها صانعو القرار السياسي حتى تضمن للمواطنين التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات.

كما يعتبر الإصلاح السياسي "تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية، والقانونية بما يضمن توافقاً عاماً للدستور، وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها". وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية.<sup>2</sup> و إلى جانب ذلك يعد الإصلاح السياسي عملية متعددة الجوانب تعبر عما تم في الواقع من إدخال تغييرات رئيسية على النظم السياسية خصوصاً في دول العالم الثالث حيث تشمل هذه العملية العديد من الخطوات مثل الإصلاح الدستوري، احترام الشفافية و الاعتراف بسيادة القانون... و لعل أهم ما يميزها هو المشاركة الجادة و الفعالة لمؤسسات المجتمع المدني.

و ما يمكننا استخلاصه من كل ما سبق أن الإصلاح السياسي يتميز بـ:

1. انه لا يعني التغيير الجذري و إنما يعني التعديل فقط مع الإبقاء على الأصل.
2. انه يعني التغيير من وضع سيئ أو حسن إلى وضع أحسن.
3. انه مفهوم متعدد الأبعاد أي انه لا يخص فقط الجانب السياسي المتعلق بالانتخابات و تشكيل المؤسسات السياسية فقط و إنما يشمل حتى الجوانب الاقتصادية و القانونية .
4. يتسم مفهوم الإصلاح السياسي بأسلوب تدريجي لمواجهة التحديات التي تواجه النظام السياسي فهو عملية مستمرة يلتزم صانعو القرار بها حتى يحقق نتائج المرجوة وان أي اضطراب يصيب أي مرحلة من مراحلها ينعكس على العملية بأكملها.

<sup>1</sup> ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 16، 18.

<sup>2</sup> محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية " تم تصفح الموقع يوم 06-10-2014

## المطلب الثاني: تمييز مفهوم الإصلاح السياسي عن المفاهيم المشابهة:

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع العديد من المفاهيم الأخرى التي تعد مقارنة للمعنى المقصود من الإصلاح، و قصد التحديد الدقيق لمعنى الإصلاح السياسي يجب تبيان علاقته ببعض المفاهيم مثل التحول الديمقراطي، الثورة...

أ- مفهوم التحول الديمقراطي: لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية للعديد من محاولات التعريف و الإحاطة بحدوده المفاهيمية، و قد حاز على اهتمام البحوث الأكاديمية في علم السياسة و السياسة المقارنة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين حيث اقترن بظهور ما سماه هنتغتون بـ"الموجة الثالثة للديمقراطية".

و إذا ما أردنا الإحاطة المفاهيمية للمصطلح لابد من تفكيكه إلى كلمتين التحول، و الديمقراطية مع محاولة فهم مدلولات المفهوم.

فكلمة تحول تدل لغويا عن تغيير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى. ومن ثم فإن لفظ التحول الديمقراطي لغة تشير إلى التغيير أو النقل، فيقال حُول الشيء أي غيّرهُ أو نقله من مكانه. وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية مفردة Transition.<sup>1</sup> أما عن كلمة الديمقراطية فهي كلمة ذات أصول يونانية تنقسم بدورها إلى مفردتين: demos و تعني الشعب و kratos و تعني السلطة و الحكم، لتكون الديمقراطية كمحصلة لهذا المعنى هي حكم أو سلطة الشعب، لكن الدلالة اللغوية للمصطلح لا تعني أن هناك إجماعاً حول مفهوم الديمقراطية و مؤشراتهما، و لعل المقام هنا لا يسمح بالخوض في الجدل النظري القائم حول مفهومها حيث سنحاول تقديم بعض التعريفات على سبيل الإحاطة ببعض جوانبها. فيعرف "جوزيف شومبيتر" نظام الحكم الديمقراطي بكونه يعني: "اتخاذ التدابير المؤسسية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة

<sup>1</sup> عبد الوهاب علوب مترجماً، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993). ص: 65.

اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات"<sup>1</sup>، ليكون معنى الديمقراطية يجمع بين مفهومي التنافس و المشاركة، ذلك أن ديمقراطية أي نظام سياسي هي قائمة على اختيار صناع القرار عن طريق انتخابات عادلة و نزيهة و دورية يتنافس فيها المترشحون على أصوات الناخبين ممن يحق لهم الاقتراع<sup>2</sup>.

أما عن مفهوم التحول الديمقراطي فيقصد به اصطلاحاً المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي و نظام ديمقراطي ، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، و الانطلاق في عملية التحول الديمقراطي تقتضي هدم النظام التسلسلي القديم و بناء نظام جديد حيث يحدث هذا التحول بسبب فشل النظام القديم في خلق سياسات جديدة مما يولد ضغوطاً على النظام القديم تدفعه نحو التحول إلى تبني الديمقراطية<sup>3</sup>.

وعليه فالتحول الديمقراطي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوة على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية المتمثلة في منظمات المجتمع المدني.

كما يعرف التحول الديمقراطي بأنه عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاء الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحول الديمقراطي يعني تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي<sup>4</sup>.

ويعرفه تشارلز أندريان بأنه: "التحول من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي

<sup>1</sup> نفس المرجع. ص: 65.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 66.

<sup>3</sup> Gill Graeme, **The dynamics to Democratisation**. (London : Macmillan press ; 2000). P : 20.

<sup>4</sup> أبو الحسن بشير عمر، "مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل التغيرات الحالية"، الحوار المتمدن، 4 سبتمبر 2014. موقع المجلة الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 2014-10-06:

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=431302&r=0>

والسياسات وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم.<sup>1</sup> في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

على ضوء ما تقدم فإن الإصلاح السياسي يعتبر عاملاً مهماً لأي عملية تحول ديمقراطي حيث تصاحب هذا الأخير مجموعة من الإصلاحات التي تهدف في نهاية الأمر إلى ضمان نجاحه حيث يتوقف الأمر كله على مدى جدتها-الإصلاحات- التي تطرحها النخب الحاكمة في بداية عملية التحول الديمقراطي.

في سياق آخر لا يقتصر الإصلاح السياسي على تغيير الأنظمة الشمولية حيث قد تتبناه النخب الحاكمة في الأنظمة الديمقراطية لتصحيح بعض القصور على المستوى السياسي الدستوري أو على مستوى المنظومة القانونية.

ب- **مفهوم الثورة:** يعتبر مفهوم الثورة أحد المفاهيم المقاربة و المتداخلة مع مفهوم الإصلاح حيث كانت الاحتجاجات الشعبية التي وصلت لدرجة الثورات ضد الأنظمة الحاكمة أحد الآليات الدافعة نحو الإصلاح و الديمقراطية، و من الناحية اللغوية يشق مصطلح الثورة كما جاء في (المعجم الوسيط): من (ثارَ يثورُ ثورَاناً وثوراً وثورةً: هاجَ وانتشر. وأثاره إثارةً و إثارةً: هيجَه ونشرَه.<sup>2</sup>

ولقد تعددت تعاريف الثورة بتعدد وجهات نظر الباحثين وخلفياتهم من ذلك تعريف المفكر "روجر بيترسن" Roger Petersen: "أنَّ الثورة تبدأ على شكل احتجاجات تأخذ بعداً شعبياً تكسر حاجز الخوف أو ينسى الناس الخوف، ومن ثمَّ تتحوّل إلى غضب شعبي عارم يطلق عليه صفة ثورة."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص: 102.

<sup>3</sup> وفاء على داود، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، مجلة الديمقراطية، عدد 51، جويلية 2013. الموقع الرسمي للمجلة، تم تصفح الموقع يوم 08-10-2014:

كما عرف "إريك هوبزباوم" **Eric Hobsbawm** الثورة على أنها ذلك التحول الكبير في بنية المجتمع، مشيراً في ذلك إلى أربعة عناصر عند الحديث عن مفهوم الثورة وهي<sup>1</sup>:

**1-الخصوصية:** حيث يؤكد "هوبزباوم" على أن لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان، وليس هناك تشابه أو تطابق بين ثورتين.

**2-النصر:** ويعني به انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة .

**3-البعد الجغرافي للثورة "نظرية انتشار العدوى":** حيث يشير "هوبزباوم" إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار، للإشارة ببرز هذا البعد بصورة واضحة في الحالة العربية في انتقال الثورة من دولة إلى أخرى، وذلك نظراً إلى التقارب الجغرافي من جهة ، وإلى تقارب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأغلب الدول العربية من جهة أخرى. حيث انتقلت ثورة تونس الشعبية إلى مناطق جغرافية مجاورة ك ليبيا و مصر، سوريا.

**4-التراكمية:** حيث يرجع "هوبزباوم" تفجر الثورة إلى عوامل متراكمة يحددها في فقدان الشرعية ومصادرة الحرية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية . وتمثل هذه العناصر أهم أسباب الثورة التونسية، حيث توالى في السنوات الأخيرة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وأزمات حقوق الإنسان والحريات.

في سياق آخر أشارت الباحثة **وفاء على داود** لمفهوم الثورة من منظورين الأول يتعلق **بالتحليل النفسي** كونها انتصار عامل الغضب في النفوس على عامل الخوف من قوة وإرهاب السلطة الحاكمة، أما المنظور الثاني فينظر للثورة **كفعل إنساني** عبارة عن عملية هدم تليها عملية بناء. ويوضح هذا التعريف وجود مرحلتين للثورة:

**المرحلة الأولى:** هدم الوضع الظالم والفاشل والقائم وشعار هذه المرحلة ،"الشعب يريد إسقاط النظام".

**المرحلة الثانية:** بناء وضع جديد يلبي حاجات وتطلعات الأمة وشعارها (الشعب يريد حياة كريمة).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

مما سبق يمكن القول أن مفهوم (الإصلاح) يفيد زوال الفساد والتحول للأفضل، ويشير إلى فكرة التدرج في التغيير؛ بينما يرتبط مفهوم الثورة بالهياج والانتشار والفجائية والتغيير الجذري، هذا من ناحية، من ناحية أخرى يمكن أن تتحول المطالب بالإصلاح إلى ثورة أي تصعيد المطالب الشعبية إلى سقف إسقاط النظام في حالة عدم تعاطي النخب الحاكمة معها بعقلانية وواقعية أو بمجابتها لتلك المطالب بالقوة والعنف و هذا ما تكرر في التجارب العربية الحديثة للإصلاح من الحالة التونسية إلى الحالة السورية، و هو ما سيأتي بيانه في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

### ت- مفهوم التغيير السياسي:

يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.<sup>1</sup> ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل :

1. الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.
2. تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.
3. ضغوط ومطالبات خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية.
4. تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

و التغيير السياسي قد يأخذ شكلين أساسيين:

<sup>1</sup>إسماعيل صبري ، محمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسية ، (الكويت:جامعة الكويت ، 1994) ، ص 47.

1- **التغيير الشامل العميق**: يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية،... الخ ، ومن ثم فإن تغيير القيادة الدكتاتورية يمثل الخطوة الأولى الفعالة نحو تحولات أخرى تؤدي إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة.

2- **التغيير الجزئي**: ويتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري، أو غيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم رغبة المجتمع في ذلك.<sup>1</sup>

### **المطلب الثالث: مجالات الإصلاح السياسي**

كما سبق و اشرنا فإن الإصلاح السياسي مفهوم متعدد الأبعاد إذ انه يؤثر و يتأثر بمختلف نواحي الحياة في الدولة السياسية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية منها، كما انه وفي وقتنا الحالي شديد الارتباط بالديمقراطية كنهج لإدارة العملية السياسية ، و حسب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2004 تحت رقم (A/RES/59/201) وافقت عليه 172 دولة و امتنعت 15 دولة عن التصويت عليه كمحاولة لحشد إجماع دولي حول الديمقراطية<sup>2</sup>، و تم بموجبه تحديد سبع عناصر أساسية للحكم الديمقراطي و التي يجب على أي نظام يطمح لتحقيق الديمقراطية أن يوفرها و هي:

1. فصل السلطات و توازن القوي.
2. استقلال القضاء.
3. إقامة نظام تعددي للأحزاب و المنظمات السياسية.
4. احترام سيادة القانون.

<sup>1</sup>بلال محمود محمد الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حماس نموذجاً"، ( مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس، 2007)، ص 36، متحصل عليه من الموقع: [Goo.gl/3iBRhF](http://Goo.gl/3iBRhF)

<sup>2</sup> المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "الإجماع الدولي: العناصر الأساسية للديمقراطية"، أكتوبر 2011.

ص:06. متاح على الموقع التالي: <http://democracy-reporting.org/>

5. احترام مبدئي المساواة و الشفافية.

6. تحقيق إعلام حر و مستقل و تعددي.

7. احترام حقوق الإنسان و الحقوق الأساسية: حرية التنظيم و التعبير، الحق في التصويت و

الترشح...<sup>1</sup>

و بناء على هذه العناصر يمكن الحديث عن مجموعة من المجالات للإصلاح السياسي بالنسبة لأي نظام سياسي خصوصا بالنسبة لنموذج الحكم الديمقراطي الذي يروج و يؤكد عليه حاليا، و نذكر منها:

**أولاً: الإصلاح الدستوري و القانوني:** حيث يعد أهم مجالات الإصلاح السياسي في هذا الإطار ذلك أن الدستور و القانون عماد الدولة و النظام السياسي فيها.

فالدستور يعد ضامن للعلاقة بين الحكام و المحكومين، إضافة لتحديده لطبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية في الدولة و الصلاحيات المنوطة بكل مؤسسة... و الدستور باعتباره مجموعة من المواد القانونية التي تحدد السمات العامة للحياة السياسية للدولة يجب أن يكون مواكبا و مستوعبا للتطورات التي تتعرض لها الدولة على العموم، و في هذا الإطار يجب التمييز بين مفهومي التعديل الدستوري و الإصلاح الدستوري.

فيعتبر التعديل الدستوري عملية إدخال تعديلات و تغييرات على مواد الدستور و ذلك برغبة من السلطة السياسية في الدولة بالتعديل وفقا لأحكام الدستور و ذلك من خلال:

- إضافة نص جديد أو أكثر إلى نصوص الدستور.
- حذف نص أو أكثر من نصوص الدستور
- استبدال نص أو أكثر من نصوص الدستور بنصوص جديدة تكون مغايرة للنصوص السابقة.<sup>2</sup>

و الواضح هنا أن التعديل الدستوري يستهدف إدخال تغييرات على مواد الدستور إن بالإضافة أو الحذف أو التغيير.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 05.

<sup>2</sup> حازم صباح حميد، مرجع سابق، ص: 89.

أما عن الإصلاح الدستوري و الذي يعد مفهوما اشمل فيعرف بأنه عملية إعادة صياغة و تعديل الدستور من اجل جعله مرجعية دستورية حقيقية و ذلك ليكون مواكبا للتحويلات التي تشهدها المجتمعات قصد جعله أكثر ملائمة وفقا لمتطلبات التطور الديمقراطي و تكريس مبدأ سيادة القانون<sup>1</sup>

فمن حيث الوسيلة يتخذ الإصلاح الدستوري من التعديل أدواته في ذلك أما من حيث الغاية فيهدف الإصلاح الدستوري إلى البحث عن مكامن الخلل في الدستور و التي لا تواكب التطورات التي تمر بها الدولة من اجل تغييرها، حيث يحتل الإصلاح الدستوري أهمية كبيرة بالنسبة للحياة السياسية في الدولة ذلك انه يهدف إلى عقلنة العمل السياسي و المدني من خلال تكييف النصوص القانونية مع تطورات الواقع الذي تشهده المجتمعات السياسية، و عليه تتضمن معظم الدساتير في وقتنا الحالي في موادها نصوصا تنظم عملية و أسلوب تعديل الدستور و الهيئات المكلفة بذلك...<sup>2</sup>

ويستهدف الإصلاح الدستوري ما يلي:

1. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية بشكل واضح.
  2. إقامة انتخابات دورية شفافة تضمن الممارسة الديمقراطية، وعدم احتكار السلطة لأي طرف على حساب طرف آخر، وتضع سقفا زمنيا لتولى الحكم.
  3. إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي، وإطلاق سراح سجناء الرأي.
  4. الحق في مساءلة المسؤولين عن طريق المؤسسات على ضوء القوانين المعمول بها.<sup>3</sup>
- إضافة لما سبق يمكن أن تشمل عملية الإصلاح السياسي للدستور في الدولة عملية إدخال إصلاحات على القوانين و التشريعات المختلفة من خلال إجراء تعديلات أو تغييرات على القوانين و التشريعات النافذة و ذلك من خلال المراحل التالية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 85.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 86.

<sup>3</sup> هشام لويشي، التنمية السياسية بالوطن العربي، دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنوية والإصلاح السياسي، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010)، ص 33.

<sup>4</sup> حازم صباح حميد، مرجع سابق، ص ص: 91-92.

- أ. مرحلة المسح: من خلال إجراء مسح للتشريعات النافذة حسب مجالاتها.
- ب. مرحلة التقييم: و ذلك بتحديد محتوى التشريعات على ضوء الأهداف المسطرة و الدراسات الميدانية، و من ثم النظر فيما يجدر الإبقاء عليه أو تعديده أو تغييره ثم وضع الأسس و الأحكام التفصيلية التي ينبغي أن يحتويها التعديل أو التعبير الجديد.
- ت. مرحلة التشريع: و التي تهدف في النهاية إلى وضع و إقرار التشريعات الجديدة بعد الموافقة عليها من قبل الهيئات المختصة بذلك.

### ثانيا: إصلاح المؤسسات السياسية:

تتشكل كل النظم السياسية على اختلافها من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية منها: المؤسسة التنفيذية، التشريعية و القضائية، و غير الرسمية منها -و إن تفاوتت من حيث درجة المأسسة- متمثلة في الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، وسائل الإعلام...، و قد حاول الباحث الأمريكي صامويل هنتغتون في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" دراسة موضوع المؤسسات السياسية و أهميتها بالنسبة للنظام السياسي و ذلك من خلال تحديده لمجموعة من النقاط التي يجب توافرها و التي من شأنها أن تكون مؤشرا على درجة المأسسة **institutionalization** في النظام السياسي و التي عرفها بأنها العملية التي من خلالها تكتسب التنظيمات و الإجراءات السياسية حتمية وجودها و استقرارها<sup>1</sup>. و يمكن قياس درجة و مستوى المأسسة في النظام السياسي من خلال مجموعة من المؤشرات حددها في:

أ. التكيف adaptability: حيث كلما زادت قدرة التنظيم على التكيف مع ظروف و تحديات البيئة المحيطة و تحديات عمر التنظيم كلما زادت درجة مأسسته<sup>2</sup>، و يمكن أن يأخذ التكيف التغير في الأشخاص، أو الوظائف أو الإجراءات دون حدوث أزمة تهدد استقرار المؤسسة، و يمكن قياس قدرة المؤسسة على التكيف من خلال النقاط التالية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> Samuel p. Huntington , **Political Order in Changing Societies**, (New Haven and London: Yale university press.1968). p:12.

<sup>2</sup> Ibid, p :18.

<sup>3</sup> علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط:05، (القاهرة: دار المستقبل العربي،1983). ص: 165

• **العمر الزمني للمؤسسة:** بمعنى قياس العمر الزمني للتنظيم وهذا يعني محاولة معرفة متى تم إنشاء هذا التنظيم. فكلما طالت المدة علي وجود التنظيم كلما ارتفع مستوى المؤسسة فيه، و بالتالي ارتفعت قدرة المؤسسة على التكيف و التأثير على البيئة المحيطة و بذلك تستطيع تحقيق الاستقرار في النظام السياسي.

• **العمر الجيلي للمؤسسة:** بمعنى معرفة عدد الأجيال التي تعاقبت على إدارة هذا التنظيم. و بمعنى أدق هل أن التغيير في القيادات المسيرة للمؤسسة تغيرت سلميا من جيل إلى جيل أم أنها بقيت حkra على جيل واحد. حيث يمكن القول بأنه ما دام التنظيم لا يزال يُدار بنفس المجموعة التي أسسته فإن قدرة هذه التنظيم على التكيف لا تزال في شك ومن الصعب الحكم علي نجاحها. فالمؤسسة التي تشهد انتقالا سلميا في القيادات هي التي تكون اقدر على التكيف من المؤسسات التي تتغير القيادات فيها بطريقة عنيفة أو ضمن نفس الجيل.

• **التغير الوظيفي:** يكون التساؤل الأساسي هنا حول: هل غيرت المؤسسة في مهامها الأساسية؟ و يمكن القول هنا بأن المؤسسة التي استطاعت تكييف أهدافها و وظائفها مع المتغيرات والتحديات في محيطها ونجحت في تطوير وظائفها هي المؤسسة التي استطاعت التكيف. مقارنة بالمؤسسة التي عجزت عن ذلك.

ب. **التعقيد complexity:** حيث كلما زادت درجة التعقيد في المؤسسة كلما ارتفع مستوى مأسستها، يشمل مفهوم "التعقيد" تنوع الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة واختلاف وظائفها و تعدد المنتسبين إليها، حيث أن تعدد وظائف و أهداف المؤسسة يساعدها على التكيف مع التطورات في حال خسارتها لأحد الوظائف أو الأهداف<sup>1</sup>.

ت. **الاستقلالية autonomy:** و يتعلق بدرجة استقلالية المؤسسة في اتخاذ قراراتها عن غيرها من التجمعات السياسية والاجتماعية الأخرى.

ففي المجتمعات المتقدمة تملك المنظمات السياسية درجة عالية من النزاهة والاستقلالية التي ساعدتها علي إضفاء الطابع المؤسسي عليها بسرعة وسهولة وتمكنها من الاستجابة لكل التحديات التي تواجهها. وبالمقابل فان هذا البعد هو ما تفتقر له المنظمات السياسية في دول

<sup>1</sup> Samuel p. Huntington ,op.cit, p : 18.

العالم الثالث، بمعنى إن جُل المنظمات السياسية في الدول النامية تفتقر إلي أقل درجات الاستقلالية حيث تكون هيمنة بعض المؤسسات على حساب أخرى. و تقاس درجة الاستقلالية من خلال الميزانية (إذا ما كان للمؤسسة ميزانية خاصة و هل لها حرية التصرف فيها من جهة ثانية. كما تشمل الاستقلالية تمتع المؤسسة بالاستقلالية في تجنيد أعضائها و شغل المناصب. و كذا وجود معايير و قيم خاصة بالمؤسسة تميزها عن باقي المؤسسات<sup>1</sup>.

ث. **التماسك coherence**: يقصد به درجة الاتحاد و التماسك و الرضا بين أعضاء و موظفي المؤسسة تقاس درجة التماسك من خلال مدى الشعور بالانتماء بالنسبة للأعضاء تجاه المؤسسة، وجود أو عدم وجود انقسامات داخل المؤسسة خصوصا أثناء تغير القيادات، طبيعة الخلافات داخل المؤسسة و مدى صعوبتها و إذا ما كانت حول مبادئ المؤسسة بالتحديد<sup>2</sup>. و في سياق الحديث عن إصلاح المؤسسات السياسية فمن خلال الطرح الذي أسلفنا ذكره يؤكد هنتغتون على ضرورة إصلاح المؤسسات السياسية ذاتيا أو من قبل النظام ككل من أجل تكيفها مع المستجدات و التحديات الجديدة و من أجل تعزيز مستوى المؤسسة فيها.

**ثالثا: فتح المجال أمام الحريات السياسية:** يعد موضوع إطلاق الحريات السياسية و المدنية أهم دعائم الحكم الديمقراطي و التي يجب على النظام السياسي المقبل على عملية الإصلاح أن يعتمدها من خلال وضع التشريعات القانونية المناسبة لذلك. و تتعلق الحريات الواجب احترامها بمختلف الحقوق السياسي و المدنية و حتى الاقتصادية و التي هي في الأساس مستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كحرية التعبير و التظاهر، الحق في المشاركة في الشأن العام، الحق في الترشح و التصويت...<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> على الدين هلال، مرجع سابق، ص: 166.

<sup>2</sup> نفس المكان.

<sup>3</sup> المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "الإجماع الدولي: العناصر الأساسية للديمقراطية"، مرجع سابق، ص: 15.

## المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في الإصلاح السياسي

تتعدد العوامل و الأسباب التي تدفع بالنظام السياسي إلى تبني سياسة الإصلاح و إقرار ضرورة التغيير، و هي تختلف بين عوامل داخلية نابعة من البيئة الداخلية للنظام السياسي، و عوامل إقليمية و دولية مردها لدور الفواعل الدولية و التحديات التي تطرحها البيئة الدولية. و عليه سنتطرق ضمن هذا المبحث إلى تبيان أهم العوامل المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الدولة من خلال المطالب التالية:

### المطلب الأول: المحددات الداخلية للإصلاح السياسي

تتعلق المحددات الداخلية للإصلاح السياسي بتلك العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية للدولة و طبيعة النظام السياسي في حد ذاته، و في هذا الإطار نذكر العوامل التالية:

❖ **تراجع أو انهيار شرعية النظام:** يتعلق موضوع شرعية النظام بمدى قبول المواطنين في الدولة بالنظام الحاكم، بحيث يكون الحكم يتماشى و معتقدات و طبيعة الناس و القيم التي تحكم المجتمع، و في هذا الإطار يرى ماكس فيبر أن "النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة"<sup>1</sup>.

و قد تمثل شرعية النظام الدافع نحو الإصلاح السياسي حيث و خصوصاً في ظل تراجع هذا التأييد و القبول الشعبي للنظام، فالنظم السياسية حسب صامويل هنتغتون في وقتنا الحالي تواجه ظروفًا مغايرة لتلك التي عرفتتها النظم التقليدية حيث: "كانت التقاليد و الدين و الحق الإلهي للملوك و إذعان الشعوب من عوامل إضفاء الشرعية على الحكم الاستبدادي، أما في عصر زادت فيه الشعوب تعليماً و تواصلاً فقد فقدت هذه الأسس المنطقية التقليدية مغزاه"<sup>2</sup> و يكون الإصلاح السياسي في هذا الإطار محاولة من النظام لإعادة اكتساب الشرعية عن طريق إجراء إصلاحات في نواحي معينة في النظام أو بتغيير النظام ككل و بالتالي تتغير هذه النظم من النمط التقليدي للشرعية إلى النمط العقلاني حسب تصنيفات ماكس فيبر للشرعية.

<sup>1</sup> بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص: 92.

<sup>2</sup> Samuel p. Huntington ,op.cit, p : 108.

و تتعدد أسباب تراجع أو انهيار شرعية نظام سياسي من نظام لآخر فقد تعود في البعض منها إلى تراجع فاعلية و أداء النظام خصوصا إذا ما تعلق الأمر بمعالجة القضايا و المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تطرح تحديات كبيرة نظرا لارتباطها المباشر بمعيشة المواطن، كما قد يتعرض النظام للآزمات السياسية بسبب فقدان التام للآليات الدستورية و المؤسساتية، التي تضمن استمرار شرعيتها حيث يصبح هذا النظام غير مقبول لدى المواطنين خصوصا في الدول النامية التي تتشكل أنظمتها السياسية من مؤسسات تفتقر للشرعية لكونها امتداد لمؤسسات قائمة في عهد الاستعمار، أو لوقوعها في أيدي حكام متسلطين الأمر الذي ينعكس على واقع مخرجات السياسات العامة للنظام السياسي القائم و يجعلها لا تحظى بتأييد ولا قبول شعبي، حيث تكون غير قادرة على مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف المتغيرة والمتطورة.<sup>1</sup>

• **الثقافة السياسية:** يقصد بالثقافة السياسية حسب جابرييل الموند و سيدني فيربا مجمل التوجهات و المعتقدات السياسية التي يؤمن بها أفراد مجتمع معين و التي تحدد نظرتهم للحياة السياسية في الدولة<sup>2</sup>، و تشمل الثقافة السياسية ثلاث توجهات:

• **توجهات معرفية cognitive orientation :** تتعلق بمجمل المعارف و المعتقدات حول النظام السياسي (أدواره و مخرجاته).

• **توجهات عاطفية affective orientation :** تتعلق بالبعد العاطفي تجاه النظام السياسي من حيث تشكيلته و أدائه.

• **توجهات تقييمية evaluational orientation :** التي تتعلق بآراء الأفراد و أحكامهم حول الأهداف السياسية للنظام<sup>3</sup>.

إضافة لما سبق، تتميز الثقافة السياسية بأن لها تأثير مباشر على السلوك السياسي للمواطنين كما أنها تتأثر بشكل مباشر بالنتيجة السياسية و طبيعتها.

<sup>1</sup> خميس حزام والي، *إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص: 45.

<sup>2</sup> Gabriel A. Almond, Sidney Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*, (London: SAGE publication, May 1, 1989) p :13.

<sup>3</sup> ibid, p :14.

و يعد عامل الثقافة السياسية من بين أهم العوامل التي تدفع النظام لتبني سياسات إصلاحية خصوصا في ظل تطور و ارتفاع مستوى الوعي السياسي للمواطنين داخل الدولة، و ذلك لارتباطها المباشر بفعالية و فاعلية المشاركة السياسية و تكريس الرقابة الشعبية على النظام السياسي، و في هذا الإطار حاول كل من **ألموند و فيريرا** دراسة العلاقة بين الثقافة السياسية و السلوك الديمقراطي في الدولة حيث حددا ثلاث أنماط للثقافة السياسية هي<sup>1</sup>:

1. **الثقافة السياسية الضيقة أو المحدودة** **parochial political culture**: و نجدها منتشرة في المجتمعات البدائية و القبلية كتلك المنتشرة في إفريقيا حيث لا يمكن تمييز السياسة عن الدين أو العرف... و بناءا عليه نجد تداخلا كبيرا بين التوجهات السياسية و الدينية و الاجتماعية في هذه المجتمعات، و يتميز هذا النوع من الثقافة باللامبالاة بالحياة السياسية في الدولة و عمل النظام السياسي فيها.

2. **ثقافة الخضوع** **subject political culture**: في هذا الصنف من الثقافة يبدو الأفراد أكثر اهتماما بالحياة السياسية بالدولة و أداء النظام فيها و قد تصل لدرجة ظهور مشاعر التأييد أو السخط على النظام لكنها في نفس الوقت لا تصل لدرجة التأثير على السلوك السياسي و تحقيق مشاركة فعالة للمواطنين.

3. **ثقافة المشاركة** **Participant political culture**: يعد هذا النمط من الثقافة السياسية أكثر الأنواع فعالية و تأثيرا في الحياة السياسية حيث يبدو المواطنون أكثر اهتماما بالحياة السياسية و أداء النظام السياسي فيها، مما يؤثر على سلوكهم السياسي المؤيد أو الراض للنظام السياسي بطريقة أكثر فعالية.

و بناءا على هذه الأنماط الثلاث للثقافة السياسية يرى كل من **ألموند و فيريرا** أن كل نمط يرتبط بشكل محدد من البنى السياسية، حيث ترتبط الثقافة الضيقة بالبناء السياسي التقليدي غير المركزي، أما ثقافة الخضوع فترتبط بالبنى السياسي التسلطية، في حين ترتبط ثقافة المشاركة بالنظم السياسية الديمقراطية التي تعتمد على المشاركة السياسية الفعالة<sup>2</sup>. و مع

<sup>1</sup> ibid, p p :16-18

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، (ليبيا: جامعة السابع من ابريل، 2007)، ص: 186.

الإقرار بإمكانية تواجد أكثر من نمط واحد من الثقافة السياسية داخل المجتمع الواحد، إلا أنه لا يمكن نفي دور ثقافة المشاركة في تكريس و تفعيل مبدأ الرقابة الشعبية على النظام حيث يصبح مبتغى النظام السياسي هو إنجاح عملياته السياسية و إصلاح هيكله من أجل ضمان تأييد المواطنين<sup>1</sup>.

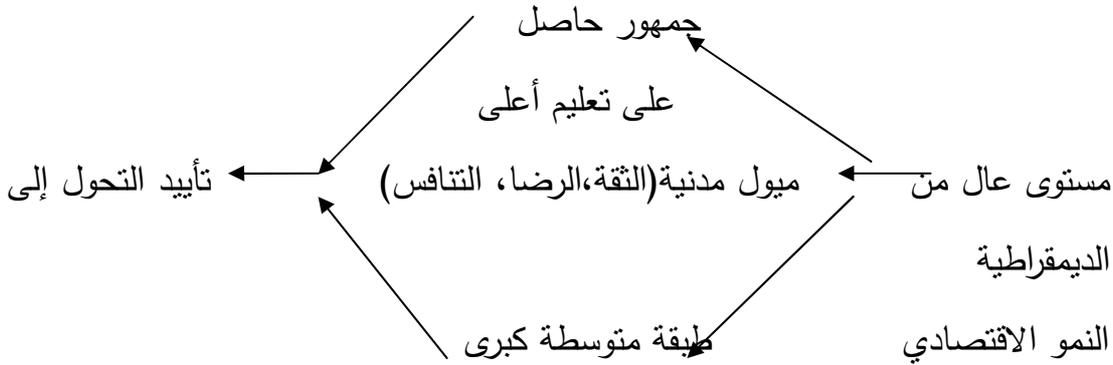
● **مستوى النمو الاقتصادي:** حيث أن مستوى النمو الاقتصادي في الدولة يؤثر بشكل مباشر على عملية الإصلاح خصوصا في ظل ترابط السياسة و الاقتصاد، و ذلك باعتبار أن الوظيفة الأساسية للنظام السياسي تتحدد في التوزيع السلطوي للقيم السياسية و الاقتصادية. و في هذا الإطار يرى صامويل هنتغتون في مؤلفه: **الموجة الثالثة** أن العوامل الاقتصادية قد أثرت على الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي\* و ذلك وفقا لثلاث طرق: الأولى هي الطفرة النفطية التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط إضافة إلى القيود الماركسية التي شهدتها بعض الدول و التي أدت إلى إضعاف أنظمتها السياسية التسلطية، و الثانية هو مستوى النمو الاقتصادي الذي حققته بعض الدول خلال السبعينات و الذي كان الدافع نحو قيام الديمقراطية فيها، و الثالثة أن النمو الاقتصادي في بعض الدول قد أدى إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في الكثير من الدول مما دفعها إلى تبني سياسات إصلاحية و الانفتاح نحو الليبرالية أو إلى تكثيف حدة القمع فيها<sup>2</sup>. و عموما يؤثر ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي على عملية التحرير السياسي من خلال تأثيره المباشر على مستويات التنمية و التنشئة السياسية إضافة إلى تأثيرها على التركيبة

<sup>1</sup> نفس المكان.

\* حيث يرى أن العالم مر بثلاث موجات للديمقراطية كما تحدث كذلك عن موجات مضادة للديمقراطية تستتبع بالضرورة كل موجة ديمقراطية لتقلص عدد الدول المتحوّلة للمعسكر الديمقراطي، و يؤرخ للأولى في الفترة ما بين 1828-1926، الموجة الثانية من 1943-1964، فيما بدأت الموجة الثالثة عام 1974 في البرتغال واليونان وإسبانيا ثم وصلت إلى أميركا اللاتينية، واكتسحت الدول الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا ومعها تغيرت الخريطة السياسية فسقطت ديكتاتوريات، وسقطت النظم الشيوعية، وحققت الديمقراطية نجاحات متفاوتة في حالات وكانت الإخفاقات من نصيب حالات أخرى.

<sup>2</sup> صامويل هنتغتون، **الموجة الثالثة: التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993) ص: 120.

الاجتماعية في الدولة مما يدفع بالنظام السياسي نحو تبني خيار الإصلاح نحو مزيد من الديمقراطية كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (01): النمو الاقتصادي كأحد عوامل التحول نحو الديمقراطية

المصدر: صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة، ص: 133.

لكن و رغم إقرار الباحثين بأهمية العوامل الاقتصادية في الدفع بعجلة الإصلاح السياسي في الدولة نحو مزيد من التحرير و الديمقراطية، إلا انه لا يمكن الجزم بكونها العامل الحاسم في هذا الإطار، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن الدول ذات الدخل المرتفع ليست كلها بالضرورة دولا ديمقراطية فحسب تصنيف للبنك الدولي سنة 1989 تم تصنيف 24 دولة ضمن الدول ذات الدخل المرتفع -بناء على مستوى دخل الفرد فيها- إلا أنها لم تكن كلها دولا ديمقراطية مثل السعودية و الكويت و الإمارات التي صنفتم ضمن هذه الفئة<sup>1</sup>.

#### • دور المعارضة و مؤسسات المجتمع المدني:

تلعب مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تشكيلاتها دورا هاما في الحياة السياسية على العموم باعتبارها الوسيط بين الفئة الحاكمة و المحكومة بالدولة، كما أنها تتأثر و تؤثر في عملية الإصلاح السياسي فيها. فمن حيث التأثير يؤثر ضيق الهامش الديمقراطي المتاح لهذه المؤسسات على أدائها الفعال لمهامها حيث تصبح مقيدة بالتشريعات التي تضعها النظم التسلطية هذا إضافة إلى ضعف و محدودية التمويل المالي وضعف بنائها المؤسسي.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 121.

و بالمقابل يمكن أن تؤثر مؤسسات المجتمع المدني على عملية الإصلاح السياسي و البناء الديمقراطي باعتبارها أهم و أفضل طرق المشاركة الشعبية في البناء والتنمية وصناعة القرار بالدولة الأمر الذي يضعها في مركز الشريك الفعال في عملية الإصلاح خصوصا بالنسبة للمعارضة التي تعتبر المرآة العاكسة للنظام السياسي. هذا و لا يمكننا نفي دور وسائل الإعلام التي أصبحت تصنف على أنها السلطة الرابعة في النظم السياسية من خلال دورها التوعوي و الرقابي خصوصا فيما يتعلق بقضايا الفساد السياسي و الإداري في الدولة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: المحددات الخارجية و الدولية

ليست المحددات الداخلية المؤثر الوحيد على عملية الإصلاح السياسي في الدولة، فالعكس من ذلك يمكن أن تلعب المحددات و المؤثرات الدولية و الإقليمية دورا هاما في هذا الإطار خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالدول الصغرى في النظام الدولي و التي تبدو أكثر تأثرا بالبيئة الدولية أكثر من كونها مؤثرا فيها. وفي هذا الإطار يؤكد محمد عابد الجابري على أهمية العوامل الدولية بقوله: " إن نقطة الحرج في عملية التحول المعاصرة أنها تتم بسرعة كبيرة جدا... و دوافع الانتقال ليست نابعة من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي، كما حدث في أوروبا الحديثة، بل انه انتقال أو تحول يتم تحت ضغط حضارة عالمية اكتسحت العالم بمنجزاتها ففرضت نفسها كحضارة للعالم ككل"<sup>2</sup>، و عليه يمكن تحديد أهم المحددات المتعلقة بالبيئة الدولية و المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي بالدولة على النحو التالي:

• هيكل النظام الدولي: حيث يقصد بهيكل النظام الدولي " توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض"<sup>3</sup>. حيث أن أي تغيير في إحدى الوحدات المكونة للنظام الدولي يتأسس عليه تغيير في الهيكل العام له، فضلا على أن تغيير نمط القوة بين

<sup>1</sup> أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد: إطار نظري، (عمان: دار الحامد، 2010)، ص:46.

<sup>2</sup> عمار جفال، "المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي"، من مؤلف: كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني، ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي، (ليبيا: المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، 2006)، ص:181.

<sup>3</sup> علي موني، السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة. مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002/2001)، ص 11.

الأعضاء يُغير نمط العضوية ونمط المشاركة في صناعة القرار الدولي واقتسام سلطاته واختصاصاته بين الأعضاء والتنظيمات والآليات المنوط بها مسؤولية ذلك.<sup>1</sup> يؤثر على الدول المشكلة لهذا النظام بغض النظر عن كونها دولا كبرى أو صغرى و قد يصل هذا التأثير حتى على السياسات الداخلية لهذه الدول، و قد كان لسقوط الاتحاد السوفيتي القوة العظمى المنافسة في النظام الدولي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة دور كبير في بروز الدول الغربية بزعامة أمريكا كقطب مسيطر على النظام الدولي بما تتميز به من تقدم في مجالات عديدة اقتصادية ومالية وتكنولوجية. وهذا ما يؤكد "شرلز كروثامر" (C. Krauthammer) الذي يرى "أن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد فإن مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحد وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها الحلفاء الغربيون... وأن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجيهات الأمريكية."<sup>2</sup>

و قد برزت في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من القضايا العالمية والتي تهم جميع الدول، ومن أهمها قضية حقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، حيث أصبحت هذه القضايا تستحوذ على اهتمام دولي غير مسبوق عقب انتهاء الحرب الباردة، فحقوق الإنسان تتمثل في الحريات المدنية والسياسية، والحق في التمثيل والتعبير عن الآراء والأفكار والمعتقدات، والمشاركة العامة، والانتخابات، والتصويت، حيث كان انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1993 لحقوق الإنسان، الذي جاء بدعوة من الأمم المتحدة ممثلا بذلك نقطة هامة في تزايد اهتمام العالم بهذه القضية.<sup>3</sup> الأمر الذي أصبح يفرض تحد كبير على الأنظمة السياسية خصوصا في الدول النامية حيث أصبحت مطالبة بتحقيق مزيد من الانفتاح و الديمقراطية من خلال حزمة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية.

<sup>1</sup> نفس المكان.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص:12.

<sup>3</sup> عبد الخالق عبد الله، "النظام العالمي الحقائق والأرقام"، مجلة السياسة الدولية، 191، (1992)، ص ص 54-55.

## • دور القوى الفاعلة في المجتمع الدولي:

يشهد النظام الدولي الحالي بروز فواعل دولية جديدة أصبحت في بعض الأحيان تتنافس الدور الأمريكي في هذا الإطار على غرار الاتحاد الأوربي و تركيا و روسيا... فبالنسبة للاتحاد الأوربي مثلا الذي أصبح يطمح لتحقيق دور منافس في السياسة الدولية خصوصا بعد التأكيد على توحيد السياسة الخارجية الأوربية بعد التوقيع على معاهدي ماستريخت و لشبونة، و ذلك من خلال طرحه للعديد من المشاريع كمشروع الشراكة الأورومتوسطية و سياسة الجوار الأوربية... بحيث يفرض من خلالها جملة من الشروط السياسية و الاقتصادية على الدول المتوسطية من اجل الإصلاح في مختلف الميادين\*.

## • دور المؤسسات الدولية و المشروطة السياسية:

تلعب المؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، منظمة الشفافية الدولية... دورا هاما كدافع للإصلاح في العديد من البلدان و ذلك من خلال ما يسمى بالمشروطة السياسية، حيث تفرض هذه المؤسسات مجموعة من الشروط السياسية و الاقتصادية على الدول مقابل توفير القروض و الإعانات و التبادلات التجارية، و تؤكد المنظمات الدولية على اعتبار الديمقراطية القاعدة الأساسية للإصلاح السياسي من خلال التأكيد على ضرورة مكافحة الفساد بمختلف أنواعه في الدولة، و تحقيق الشفافية و الانتخابات و تفعيل المشاركة السياسية و احترام حقوق الإنسان...<sup>1</sup> ، و قد كان البنك الدولي من بين المؤسسات الدولية المبادرة لفرض شروط تتعلق باحترام حقوق الإنسان و ضمان حد أدنى من الحكم الرشيد... هذا مقابل القروض التي يقدمها للدول النامية على وجه الخصوص، و قد امتدت هذه الشروط لتصبح أساس معاملات كل من صندوق النقد الدولي و باقي المؤسسات و حتى الأطراف الدولية كالولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي<sup>2</sup>.

\* سنتطرق للمبادرات الأوربية و الأمريكية للإصلاح في مطالب لاحقة.

<sup>1</sup> عبد الغفار رشاد محمد، "رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية و الإصلاح السياسي"، من مؤلف: كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني، مرجع سابق. ص: 297.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 299.

### • ظاهرة كرات الثلج و الانتشار:

هذا و تمثل التأثيرات الإقليمية احد دوافع الإصلاح في العديد من الدول، حيث يرى هنتغتون في هذا السياق أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة معينة يشجع على التحول في دول أخرى في إطار ما سماها بظاهرة كرات الثلج أو ظاهرة الدومينو، حيث أن الدول التي تواجه مشكلات متشابهة تعتبر التحول نحو الديمقراطية حلا لهذه المشكلات و تصبح كل دولة تحولت بنجاح للديمقراطية مثالا يحتذى به لمثيلاتها، و في هذا السياق يتم تفسير الإصلاحات السياسية التي باشرتها العديد من الأنظمة العربية على غرار الجزائر، المغرب، تونس، مصر... مطلع سنة 2011 فيما عرف بموجة الربيع العربي خصوصا في ظل تأثير ثورة المعلومات و الانترنت و شبكات التواصل الاجتماعي.<sup>1</sup>

### • العولمة السياسية:

حيث فرضت العولمة السياسية ضغوطا على الأنظمة السياسية من اجل تبني سياسات الإصلاح و الانفتاح السياسي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و ظهور مفهوم التدخل الإنساني من اجل حماية حقوق الإنسان و الديمقراطية والتي تُرجمت في التدخلات العسكرية بزعمارة الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول الإسلامية كونها أضحت تمثل احد أهم مصادر الإرهاب -بحسب الولايات المتحدة- من خلال الإطاحة بنظام طالبان في أكتوبر 2001، الإطاحة بنظام صدام حسين سنة 2003، و التدخل العسكري في ليبيا من اجل الإطاحة بنظام القذافي سنة 2011...

<sup>1</sup> صامويل هنتغتون، مرجع سابق، ص: 168.

### المبحث الثالث: النظريات المفسرة للإصلاح السياسي

يجدر الإقرار منذ البداية أن ميدان التحليل السياسي على العموم لا يحتوي على نظريات خاصة بالإصلاح السياسي بحد ذاته، وإنما يتم معالجة الموضوع باعتباره احد أبعاد دراسة و تحليل ظواهر أخرى متصلة كعملية الديمقراطية و التحديث السياسي، تحليل النظم السياسية... و عليه سنحاول تقسيم التحليلات النظرية التي يمكن الاستعانة بها في موضوع الإصلاح السياسي إلى ثلاث اتجاهات أساسية:

#### المطلب الأول: الاتجاه الدولي:

و هو الاتجاه الذي ينطلق من البيئة الدولية في تحليل و دراسة كل ما يجري داخل الدولة حيث انه يفترض انكشافية الدولة و تأثيرها المباشر بالسياسة الدولية و ما يجري فيها. و في هذا الإطار سنتطرق لطرحين أساسيين هما أطروحة نهاية التاريخ لفكوياما و طرح مدرسة التبعية:

#### ❖ مقارنة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما

تعتبر هذه المقاربة محصلة لبحث أعده الباحث الأمريكي ذو الأصول اليابانية فرانسيس فوكوياما في مؤلفه "نهاية التاريخ و خاتم البشر" سنة 1992 كمحاولة منه لتوصيف عالم ما بعد الحرب الباردة خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، و قد حاول من خلاله إعلان نهاية الحراك الاجتماعي البشري و ذلك بانتصار نموذج الليبرالية الديمقراطية على اثر انهيار و تفكك المعسكر الشيوعي و انتصار الفكر الليبرالي الديمقراطي حيث يقول في هذا السياق: "مع هذه الخلفية إذن يكتسب الطابع العالمي الملحوظ للثورة الليبرالية الراهنة أهمية خاصة. فهو يشكل دليلا جديدا على أن ثمة اتجاها أساسيا يفرض على المجتمعات البشرية كلها نمطا واحدا في تطورها، هو بإيجاز بمثابة تاريخ عالمي للبشرية متجه صوب الديمقراطية الليبرالية"<sup>1</sup>، حيث أن تراجع و انهيار الفكر الشيوعي و الذي قابله انتصار ساحق للفكر الليبرالي بحسب فوكوياما وذلك إنما يثبت أحقية و قدرة الليبرالية في الانتشار و البقاء لتشكل بذلك نهاية

<sup>1</sup> فرانسيس فوكوياما، *نهاية التاريخ و خاتم البشر*، تر: حسين احمد أمي، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993). ص: 61.

الصراع و الاختلاف في التاريخ الإنساني و ذلك بتوجه كل الدول و المجتمعات نحو تبني الديمقراطية الليبرالية.

و قد حاول فوكوياما التطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط الأنظمة الاستبدادية الشمولية حيث أرجعها إلى سبب رئيسي يتعلق بافتقارها للشرعية ذلك أنها تعتمد في معظمها في فرض سلطتها على استخدام القوة، حتى و إن اعتمدت في بعض الأحيان على الإيمان بشرعية الحاكم خصوصا من قبل حاشيته أو قد تستمد من الولاء لإيديولوجية محكمة تبرر حقه في الحكم... و أن انهيار سلطته و شرعيته مرده أساسا إلى عدم الاقتناع بشرعيته من قبل الصفوة الحاكمة بحد ذاتها: "...فحين نتحدث إذن عن أزمة في الشرعية داخل نظام استبدادي فإنما نعني بها أزمة في صفوف الصفوة التي يعتبر انسجامها و تضامنها شرطا أساسيا لفعالية حكم النظام"<sup>1</sup>. كما يرى بأن الشيوعية تشهد تراجعا شديدا في الوقت الحالي فرغم بقائها في العديد من الدول كالصين و كوريا الشمالية... إلا أنها أصبحت مرتبطة حاليا بدرجة عالية من التخلف السياسي و الاقتصادي خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و العديد من الأنظمة الشيوعية خلال نهاية الثمانينات<sup>2</sup>.

و مقابل انتقاده للأنظمة الشيوعية الاستبدادية في رأيه، يعتقد فوكوياما بأن انتشار الليبرالية السياسية من شأنه أن يحقق الاستقرار و الأمن داخليا و خارجيا في الدولة و العالم ككل من خلال تفادي وقوع الحروب بين الدول ذلك أن السبب الأساسي للحروب هو الرغبة في تحقيق الاعتراف و التقدير، و بما أن الليبرالية تعمل على إلغاء العلاقة بين السادة و العبيد و ذلك من خلال تحويل عبيد الماضي إلى سادة أنفسهم هذا داخليا، و نفس التحليل ينطبق على العلاقات بين الدول، و يقول في هذا الإطار أن: "العالم الذي تكون كل الدول فيه ديمقراطيات ليبرالية، سيقبل فيه حتما الحافز إلى الحرب حيث أن كل الدول ستتبادل الاعتراف بشرعية الدول الأخرى."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 31.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 47.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 16.

و يعرف فوكوياما الليبرالية السياسية بأنها "قاعدة قانونية تعترف بحريات و حقوق معينة للفرد غير خاضعة لسيطرة الحكومة" ، و تتعلق هذه الحقوق بثلاث عناصر أساسية: الحقوق المدنية ، الحقوق الدينية و الحقوق السياسية.

كما يعرف الديمقراطية بكونها منح الحق للجميع في المشاركة في السلطة السياسية من خلال الحق في الاقتراع و المشاركة في النشاط السياسي. و يعتبر فوكوياما في هذا الإطار أن الحق في المشاركة في السلطة السياسية يمثل حلقة الوصل بين مفهوم الليبرالية و الديمقراطية كونه يمثل أهم الحقوق السياسية التي يوفرها النظام الليبرالي الديمقراطي<sup>1</sup>. و قد شدد هنا على أنه يجب على مجتمعات و دول العالم إصلاح أنظمتها السياسية و الاجتماعية بما يتفق وهذا النموذج-الديمقراطية الليبرالية- و بالتالي احترام الحقوق و الحريات الآنفة الذكر، بمعنى أن أي إصلاح سياسي يمكن أن تقرره الأنظمة السياسية يجب أن يكون نحو انتهاج الديمقراطية الليبرالية. حيث يربط فوكوياما عملية الإصلاح السياسي و قيم الليبرالية الديمقراطية، و ذلك من خلال إدراك أن الرغبة الفعالة لدى الأفراد في علاج الفساد هي واحدة من أهم عوامل إصلاح الأنظمة السياسية. وبذلك، فالأنظمة السياسية التي ترغب في الإصلاح و التنمية السياسية يجب عليها إعادة تطوير مواردها البشرية علمياً وإدارياً، ومحاربة الفساد<sup>2</sup>.

و قد يشمل الإصلاح السياسي الذي تحدث عنه فوكوياما في مقارنته حتى الأنظمة الاستبدادية الشيوعية، حيث يرى انه قد ساد اتجاه في علم السياسة خلال الحرب الباردة ينفي إمكانية إصلاح الأنظمة السياسية الغير ديمقراطية و الشيوعية بالتحديد من أمثال هنري كيسنجر حيث يقول أن كيسنجر رأى أنه من المثالية أن نعتقد بإمكانية إصلاح الأنظمة السياسية و الاجتماعية الأساسية كالاتحاد السوفييتي حيث أن: "النضج السياسي يعني قبول العالم على النحو الذي كان عليه و ليس على النحو الذي نريده له"<sup>3</sup>، إلا أن فوكوياما بالمقابل يرى أن الديمقراطية في النهاية هي التي ستنتصر و تنتشر حتما بعد انهيار الأنظمة الشمولية و يورد

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 54.

<sup>2</sup> محمد محمود السيد، " مفهوم الإصلاح السياسي "، الحوار المتمدن، العدد: 3555 ، 23 / 11 / 2011. موقع مجلة الحوار المتمدن، تم تصفح الموقع يوم: 2014-10-12 : goo.gl/SR2Xg

<sup>3</sup> فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص: 25.

مثالا بكل من ألمانيا وروسيا اللتان تبنتا خيار الإصلاح و تحولتا نحو الانفتاح و الديمقراطية وأعطتا للعالم درسا حول حتمية تحول الأنظمة الاستبدادية في النهاية إلى تبني الخيار الديمقراطي مما يؤكد على ضرورة إعادة النظر في الفكر التشاؤمي الذي ساد خلال الحرب الباردة في علم السياسة على العموم<sup>1</sup>.

و بالنسبة لخيار تبني النهج الديمقراطي الليبرالي يؤكد فوكوياما على أن "الديمقراطية الليبرالية لا يمكن أن تدخل من الباب الخلفي"، حيث أن قرار تبني الديمقراطية حسبه يجب أن يكون قرارا سياسيا محضا تتخذه السلطات السياسية في الدولة ذلك انه: "لا يمكن للديمقراطية الليبرالية المستقرة أن تظهر إلى حيز الوجود دون ساسة حكماء أكفاء يفهمون فن السياسة و يستطيعون تحويل الميول الكامنة لدى الشعوب إلى مؤسسات سياسية صامدة"<sup>2</sup>، و ذلك من خلال قدرة الزعامات الديمقراطية الجديدة على تحييد القوات المسلحة و الاحتفاظ بالرموز الوطنية... في حين يمكن أن تنهار الأنظمة السياسية الديمقراطية في العديد من الأحيان بسبب قرارات غير سديدة اتخذها بعض السياسيين<sup>3</sup>.

كما يرى في ذات السياق على ضرورة اقتناع تيار عودة الليبرالية الديمقراطية بحقيقة أن إصلاح الدولة يجب أن تبني على فكرة أن الدولة ليست أهم من الفرد، وأن الأمة ليست أهم من مواطنيها، حيث للإصلاح السياسي الحقيقي ينطبق من منح الأفراد الحقوق السياسية والحريات المدنية الطبيعية: "فالأنظمة التي تتعامل مع الجموع البشرية سوف تصطدم بالفروق الحاصلة بينهم، وإصلاح الحقوق السياسية يقوم على فكرة العدالة وليس المساواة"<sup>4</sup>.

و في إطار حديثه عن محورية دور الفرد في عملية الإصلاح، يرى فوكوياما أن هناك علاقة وطيدة بين مستوى التعليم و تحقيق الديمقراطية، حيث يساعد التعليم على الظروف اللازمة للمجتمع الديمقراطي كون الهدف من التعليم هو تحرير الفرد من التعصب و الأشكال التقليدية للسلطة، و أن المثقفين حسبه: "لا يمكنهم إطاعة السلطة طاعة عمياء بل يتعلمون كيف

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 28.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 196.

<sup>3</sup> نفس المكان.

<sup>4</sup> محمد محمود السيد، مرجع سابق.

يفكرون لأنفسهم... كذلك فإن التعليم يجعل الناس يطالبون أنفسهم و يطالبون لأنفسهم بالمزيد".<sup>1</sup>

و يعد التعليم من بين الشروط اللازمة لتحقيق الديمقراطية حيث يقول فوكوياما أنه: "من الصعب لن نتخيل نجاح الديمقراطية في مجتمع معظم أفراده من الأميين غير القادرين على الاستفادة من المعلومات المتوفرة عن الخيارات المفتوحة أمامهم غير أنه من الخطأ القول بأن التعليم يؤدي بالضرورة إلى الإيمان بالمبادئ الديمقراطية"، و الواقع أن ارتفاع مستوى التعليم في مستوى التعليم في دول مثل الاتحاد السوفيتي و الصين و كوريا الجنوبية و تايوان و البرازيل كان وثيق الارتباط بنشر المبادئ الديمقراطية.<sup>2</sup>

#### ❖ اقتراب التبعية:

يحاول أصحاب اقتراب التبعية تسليط الضوء على النظم السياسية للدول النامية كمحاولة منهم لتجاوز التحيز النظري للمنظورات الليبرالية التي لطالما ركزت على دراسة النظم الغربية الليبرالية. و تتطرق مدرسة التبعية من السياسة الدولية في تفسير و تحليل النظم السياسية للدول النامية حيث ترى أن دول العالم الثالث لا تستطيع تشكيل مؤسساتها و نظمها السياسية بمعزل عن المتغيرات الدولية، فالأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدول النامية من تخلف اقتصادي و فقر و بطالة هو نتاج لسياسات الغرب و تحديدا الولايات المتحدة الأمريكية من خلال جهودها لتشكيل نظام اقتصادي عالمي يرضى مصالحها في الحقيقة تحت المظلة الدولية. و إذا ما أردنا تحليل عملية الإصلاح السياسي في الدولة من منظور مقتراب التبعية فلا بد من الإقرار أولاً أن القرارات السياسية للإصلاح في الدول النامية ليست إلا نتاج و محصلة لما تطرحه البيئة الدولية و ضغوط الأطراف الدولية في هذا الإطار، و من هذا المنظور يفسر العديد من المحللين لظاهرة التحول الديمقراطي في الأنظمة العربية فشل و تعثر هذه السياسات الإصلاحية لكونها لم تتبع من قرار داخلي من البيئة الداخلية العربية و نما مثلت مجارات و مواكبة للتحويلات الدولية التي يشهدها المجتمع الدولي في هذه الفترة.

<sup>1</sup> فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص: 114.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 118.

## المطلب الثاني: الاتجاه النظري (التكيفي)

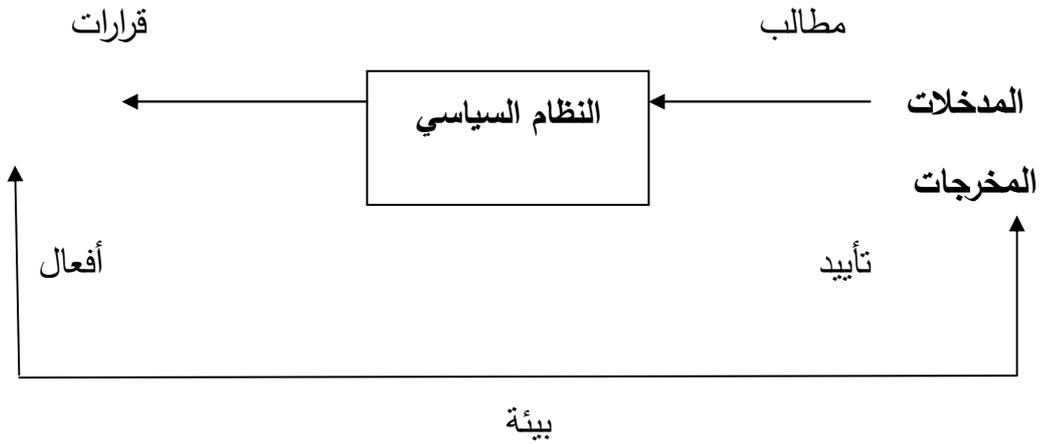
يمثل هذا الاتجاه محصلة لأطروحات النظرية العامة للنظم التي ظهرت أساساً في العلوم الاجتماعية على اثر الثورة السلوكية التي دعت إلى ضرورة الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية على العموم من خلال تطوير استخدامات المنهج العلمي في الدراسة و التحليل في هذا الميدان. و يجب الإقرار منذ البداية أن هذا الاتجاه لم يتخذ من موضوع الإصلاح السياسي وحدة أساسية للتحليل، و إنما يمكن اتخاذ بعض الإسقاطات في سياق الحديث عن الإصلاح السياسي كأحد العمليات السياسية التي يتخذها النظام في إطار تفاعله و تكيفه مع البيئة المحيطة.

### ❖ المقترح النظري لدافيد أستون:

لعل أول مقترح يمكن الحديث عنه في هذا الاتجاه هو المقترح النظري لدافيد أستون و الذي طرحه من خلال مجموعة من الأعمال، ففي عام 1953 نشر اللبانات الأولى لمفهوم "النظام السياسي" في كتابه Political system، والتي تطورت بصورة واضحة في مقاله العلمية المنشورة بمجلة "World Politics" عام 1956 تحت عنوان " an approach to the analysis of political systems " \* ثم في كتابه A system Analysis of Political Life الصادر عام 1965، والذي يرى فيه أستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة و المركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى. و من هذا المنطلق يرى إستون أن الحياة السياسية بالدولة هي عبارة عن نظام للسلوك من اجل التفاعل مع البيئة الخارجية للنظام السياسي (بيئة اجتماعية، بيولوجية، سيكولوجية..) من خلال المدخلات inputs و المخرجات outputs، و قد حاول تبسيطها في الشكل التالي:

\* يمكن الاطلاع على الدراسة المذكورة في:

David Easton; An Approach to the Analysis of Political Systems. World Politics, Vol. 9, No. 3. (Apr., 1957), pp. 383-400



الشكل رقم (02): نموذج دافيد أستون لتحليل النظام السياسي.

المصدر: محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، ص: 143.

و في هذا الإطار يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي باعتباره أهم القرارات التي يمكن أن يتخذها النظام السياسي من أجل التكيف مع بيئته المحيطة، حيث يفترض دافيد استون في مقتربه أن<sup>1</sup>:

• النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى:

حيث يتأثر النظام السياسي بالمؤثرات المتعلقة بالبيئة الخارجية عنه - داخلية أو دولية - حيث يعد النظام السياسي احد النظم الاجتماعية الأخرى المشكلة للبيئة فيؤثر و يتأثر بها كما يتخذ استراتيجيات للتكيف معها و مع مختلف الضغوط التي تطرحها، تنطلق من حلقة المطالب وصولا للتغذية الإسترجاعية حيث يمثل كلاهما إلى جانب التأييد حسب إستون المدخلات التي عن طريقها تؤثر البيئة الخارجية على النظام السياسي، و هو بدوره يؤثر فيها من خلال المخرجات.

- يهدف النظام السياسي لتحقيق التوازن و الاستقرار من خلال خصائصه كبنية ديناميكية تساعده على مواجهة و ضبط متطلبات البيئة المحيطة.
- للنظام السياسي مجموعة من الوظائف التي تضمن استمراره و بقاءه.

<sup>1</sup> محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراب و الأدوات. (الجزائر: د.د. ن، 1997). ص: 142.

• **النظام السياسي نظام تكيفي:** حيث تتمتع الأنظمة السياسية بقدرتها على التكيف و بالتالي الاستقرار والبقاء حيث تمتلك برامج و آليات لمواجهة الضغوط والتوترات التي تتعرض لها من بيئاتها المحيطة. وعليه فهو يفترض أن النظام السياسي هو نظام تكيفي ويقوم في الواقع بأكثر من مجرد رد الفعل بصورة سلبية للتأثيرات البيئية حيث قد تضطر بعض الأنظمة السياسية إلى تغيير أهدافها الرئيسية و تعديل أبنيتها الداخلية.

و انطلاقا من هذه الافتراضات يمكن تحليل الإصلاحات السياسية التي تتخذها بعض الأنظمة في سياق العملية التكيفية التي تقوم بها و ذلك في إطار تفاعلها مع البيئة المحيطة و ضغوطها و يصبح الإصلاح السياسي هنا احد الاستراتيجيات التكيفية التي يتخذها النظام من خلال تغيير أهدافه السياسية و تعديل مؤسساته كما يشير استون. كما يمكن اتخاذ المقرب من اجل دراسة و تتبع مسار عملية الإصلاح و التي تنطلق من المدخلات في شكل مطالب تقدمها احد الأطراف المنتمية للبيئة الداخلية للنظام سواءا من النظام في حد ذاته أو احد الأطراف الغير رسمية أو تلك المنتمية للبيئة الدولية دولا أو مؤسسات، لتتعلق عملية التحويل حسب استون و التي من خلالها يتم تحويل المطالب إلى مخرجات في شكل قرارات و سياسات جديدة من اجل التعامل مع مطالب الإصلاح المطروحة.

❖ **المقرب البنائي الوظيفي:** يعتبر الاقتراب البنائي الوظيفي محاولة لتطوير المقرب النسقي لدافيد استون في تحليل النظام السياسي، حيث ينطلق غابرييل ألموند من ثلاث مفاهيم أساسية هي النظام، البنية و الوظيفة في تحليل السلوك السياسي للنظام<sup>1</sup>، و يعد مفهوما البنية و الوظيفة احد المصطلحات العلمية التي تجد جذورها في علم الأحياء من خلال محاولات دراسة التركيب العضوي للكائن الحي حيث تصبح البنية هنا تلك الأجزاء المشكلة لجسم الإنسان من عظام و عضلات ... و تصبح الوظيفة الدور الذي تقوم بها هذه البنية في إطار تفاعلاتها داخل الجسم مما يشكل في كلة نظام الكائن الحي.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص:174.

و قد حدد كل من **ألموند و كولمان** في إطار دراستهم للبلدان النامية في مؤلف " **السياسة في البلدان النامية**" عام 1960 مجموعة من وظائف للنظام السياسي صنفها إلى ثلاث مستويات على النحو التالي:

❖ **مستوى قدرات النظام:** و تحدد مدى الأداء الذي يقوم به النظام السياسي في إطار تفاعلاته مع بيئته المحيطة و هي التي تحدد أداءه حيث أنها تؤثر في بعضها البعض كما أن زيادة قوتها يزيد من استقرار النظام السياسي، و تشمل هذه القدرات<sup>1</sup>:

← **القدرة الإستخراجية:** و تشمل قدرة النظام السياسي على جلب الموارد المادية و البشرية من البيئتين الداخلية و الدولية، و يعبر عن هذه القدرة بمستوى الناتج القومي للدولة.

← **القدرة التنظيمية:** و تعني قدرة النظام على فرض الرقابة و الضبط على سلوك الأفراد باستخدام الإكراه المشروع، و هو ما يميز النظام السياسي عن باقي النظم.

← **القدرة التوزيعية:** و تشير لتوزيع النظام للقيم و الموارد على الأفراد و الجماعات داخل المجتمع بما يحقق العدالة في التوزيع.

← **القدرة الرمزية:** و تعني قدرة النظام السياسي على استخدام الرموز المختلفة من خطب و تصريحات تجاه مختلف فئات المجتمع و البيئة الدولية من اجل ضمان استمرار تأييد النظام.

← **القدرة الاستجابية:** و تعني مدى استجابة مخرجات النظام السياسي للمطالب التي تم تقديمها.

❖ **مستوى وظائف التحويل:** تتعلق بالوظائف التي يقوم بها النظام و تتمثل في<sup>2</sup>:

✓ وظيفة التعبير عن المصالح.

✓ وظيفة تجميع المصالح.

✓ وظيفة صنع القرار (القاعدة) Rule-making.

✓ وظيفة تنفيذ القواعد Rule-application.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص: 176-177.

<sup>2</sup> نصر محمد عارف، *ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج*، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002)، ص: 276.

✓ وظيفة التقاضي حول القواعد Rule-adjudication.

✓ وظيفة الاتصال السياسي.

❖ وظائف الحفاظ على الاستقرار و التكيف: و تتمثل في وظيفة التنشئة السياسية (وهي

العملية التي من خلالها يتم نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال من جيل إلى آخر عن طريق الأطراف الرسمية و غير الرسمية إضافة إلى الأسرة). و وظيفة التجنيد السياسي ( و مهمتها إسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد بعد إكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للاطلاع بها عن طريق تجنيد الموظفين و الجيش و الدبلوماسيين...)<sup>1</sup>.

و قد صنفها كل من غابرييل الموند و باول مؤلفهما "السياسة المقارنة نحو منهج تنموي" على أنها وظائف للاستمرار و التكيف للنظام حيث عن طريقها يضمن النظام استمراره و تكيفه مع التحديات التي تواجهه، في حين صنف باقي الوظائف على أنها وظائف التحويل بناءا على تحليل دافيد استون<sup>2</sup>.

لعل أهم إضافة لهذه المقتربات هو التدقيق و التفصيل في تحليل وظائف و ادوار النظام السياسي لما هو أوسع من تحليل نظرية الفصل بين السلطات التي حددتها في صنع و تنفيذ و التقاضي باسم القاعدة، حيث أصبحت تشمل حتى الوظائف التي تضمن تكيف و استمرار النظام خصوصا في ظل التحديات التي تطرحها البيئة المحيطة، حيث يمكن اتخاذ الإصلاح السياسي كأحد الوظائف التكيفية للنظام.

❖ المقرب الاتصالي: حاول كارل دويتش دراسة النظام السياسي من منظور مغاير حيث ركز

على عملية نقل المعلومات بين أطراف النظام السياسي سواء الرسمية أو غير الرسمية ، خصوصا في إطار التفاعلات مع البيئتين الداخلية و الخارجية، إذ يعتبر أن الاتصالات تعد بمثابة شريان الحياة بالنسبة للنظام السياسي " إذ بدونها لا يستطيع الاستقرار و المحافظة على وحدته و تكامله و بدون تخزين و نقل السجلات التي تحوي أعمال الماضي فإن النظام

<sup>1</sup> محمد شلبي، مرجع سابق، ص: 179.

<sup>2</sup> نصر محمد عارف، مرجع سابق،، ص: 274.

يعجز عن الاستمرار"<sup>1</sup> و العملية الاتصالية هي عبارة عن نقل للمعلومات بين طرفين أو أكثر و قد حدد دويتش عناصرها الأساسية في:<sup>2</sup>

✓ المرسل: بمعنى مرسل المعلومة الذي قد يكون فردا أو مؤسسة أو النظام السياسي ككل.

✓ الرسالة: و تمثل معلومات عن موضوع ما.

✓ القناة: الوسيلة التي يتم من خلالها نقل الرسالة.

✓ المستقبل: الطرف الذي يستقبل المعلومة.

✓ الذاكرة: لتخزين المعلومات.

✓ التغذية الإسترجاعية: من خلال الوعي و المعرفة بنتائج الفعل.

و لعل أهم إضافة لمقرب دويتش في إطار التحليل النظمي هو تفصيله في موضوع التغذية الاسترجاعية حيث تعتمد كما سنرى على ذاكرة النظام ( أين يتم تخزين المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية و الدولية)<sup>3</sup>، و تعد التغذية الاسترجاعية حسب دويتش الفكرة الأساسية في العملية الاتصالية الصحيحة، و قد قسمها إلى ثلاثة أنواع<sup>4</sup>:

✓ التغذية الاسترجاعية الايجابية: positive feedback و تعبر عن المعلومات التي تدل

على مدى الرضا و القبول بالقرارات المتخذة من قبل النظام الأمر الذي يحثه على مواصلة انتهاج نفس السلوك من اجل الوصول للأهداف.

✓ التغذية الاسترجاعية السلبية: négative feedback و تعني تدفق المعلومات التي ترجم

على أنها رموز و دلالات على عدم الرضا البيئة المحيطة عن القرارات المتخذة و تدفع صانع القرار إلى ضرورة تعديل السلوك اللاحق من اجل تحقيق الأهداف المنشودة.

✓ التغذية الاسترجاعية التي تستتبع تغيير الهدف الأصلي: goal changing feedback

و تشير إلى المعلومات المتدفقة للنظام عن نتائج قراراته و التي تدفعه لتغيير هدفه الأصلي، و

<sup>1</sup> محمد شلبي، مرجع سابق، ص: 144.

<sup>2</sup> حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة و طرق بحث الظواهر السياسية، (القاهرة: دار الجامعة للطباعة و النشر، 2000)، ص: 58.

<sup>3</sup> محمد شلبي، مرجع سابق، ص: 151.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص: 153.

هذا بعد إدراك النظام أن هدفه الأصلي قد تحقق مما يستدعي تحديد أهدافا جديدة، أو أن يدرك أن الهدف الأصلي صعب التحقيق و بالتالي ضرورة التحول إلى هدف آخر.

و الواضح من خلال تصنيفات التغذية الاسترجاعية اهتمام كارل دويتش ببعيد جديد في عمل النظام السياسي و هو إمكانية تعديل سلوك النظام السياسي بما يتناسب و المعلومات الجديدة الواردة إليه أو من التغذية الاسترجاعية أو تلك المخزنة في ذاكرته<sup>1</sup>، و هو ما يعد طرحا جديدا ضمن تحليلات نظرية النظم حيث لطالما أكد كل من دافيد استون و غابرييل الموند على فكرة استقرار و استمرار النظام السياسي. و يمكن في هذا الإطار معالجة الإصلاحات السياسية التي تتخذها الدولة كأحد الإجراءات التكيفية للنظام بناءا على المعلومات الواردة إليه من البيئة المحيطة و التي تتطلب منه إحداث تغييرات هامة قد تصل إلى درجة تغيير الأهداف السياسية للنظام ككل، حيث أن الاتصالات و المعلومات تساعد النظام السياسي حسب دويتش على اكتساب قدرات متعددة تتمثل في: **القدرة على التعلم** ( تعني قدرة النظام على تصحيح سلوكه و تطويره بناءا على المعلومات المخزنة في نسق الذاكرة)، **القدرة على التحول الذاتي** ( تشير لقدرة النظام على التغيير و التجديد في مؤسساته و سياساته بما يضمن استقرار و تكامل المجتمع)، و أخيرا **القدرة على المبادرة** : و تعني قدرة النظام على توقع مطالب و التغييرات الممكنة الحدوث في البيئة المحيطة و ابتكار الحلول اللازمة الأمر الذي يضمن بقاء و استقرار النظام)<sup>2</sup>، و بالتالي يمكننا تحليل الإصلاحات السياسية من هذا المنظور على أنها احد قدرات النظام السياسي في التعامل مع المعلومات التي تتطلب التغيير.

### المطلب الثالث: الاتجاه التحولي

نقصد بالاتجاه التحولي تلك المقاربات النظرية التي وضعت من أجل معالجة موضوع التحول الديمقراطي في الدولة، حيث لطالما أثبتت الدراسات تلك العلاقة الوثيقة بين مفهومي الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي أين يعد الإصلاح السياسي أحد الأدوات و الاستراتيجيات المتاحة من أجل الدفع بالنظام السياسي نحو مزيد من الانفتاح و الديمقراطية. و

<sup>1</sup> نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص: 268.

<sup>2</sup> محمد شلبي، مرجع سابق، ص: 154.

تجمع أدبيات الديمقراطية على وجود ثلاث مقاربات نظرية أساسية لدراسة التحول الديمقراطي وهي: مقارنة التحديث، المقاربة الانتقالية و المقاربة البنوية.

### ❖ مقارنة التحديث:

ترتبط هذه المقاربة بدراسات سيمور ليبست الذي حاول دراسة العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية و عملية التحول الديمقراطي في الدولة، من خلال محاولته التركيز على المتطلبات السياسية و الاقتصادية للديمقراطية.

و قد عرف ليبست الديمقراطية بأنها النظام السياسي الذي يعتمد على طرق دستورية دورية من أجل تغيير المسؤولين في الحكومة، كما أنها عبارة عن ميكانيزم اجتماعي يسمح للفئات المختلفة في المجتمع من التأثير في القرارات المتخذة في الدولة<sup>1</sup>، و يبدو من خلال التعريف أن ليبست يركز على مسألة التداول السلمي على السلطة و دورية الانتخابات من أجل تولى المناصب السياسية، و في هذا الإطار حدد شرطين أساسيين لتحقيق نظام سياسي ديمقراطي مستقر: التطور الاقتصادي و الشرعية، و التي في رأيه تعد من الخصائص البنوية للمجتمع من شأنها تعزيز وجود و استمرار النظام السياسي الديمقراطي<sup>2</sup>.

و من أجل التوصل إلى أهم الشروط اللازمة لتحقيق الديمقراطية قام ليبست بالمقارنة بين مجموعة من الدول من أمريكا اللاتينية و الدول الأوروبية و الدول الناطقة بالانجليزية، و ذلك قصد التوصل للخصائص المشتركة بينها، حيث قام بالمقارنة بينها وفقا لتصنيفها من الدول الأكثر إلى الأقل ديمقراطية (more to less democratic)<sup>3</sup>. و قد وجد أن معظم الدول التي استطاعت أن تحقق الديمقراطية المستقرة في بلدانها تنتمي جغرافيا إلى العالم المتقدم، و منه يستخلص في هذا الإطار أن النظم الديمقراطية تتحقق أساسا في المجتمعات الرأسمالية الصناعية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Seymour martin lipset ; “ some social requisites of democracy : economic development and political legitimacy” the American political science review; Vol. 53, No. 1 (Mar, 1959). p:71.

<sup>2</sup> Ibidem.

<sup>3</sup> Ibid. p: 73.

<sup>4</sup> Ibidem.

و وفقا لمعيار التنمية الاقتصادية التي قام بقياسها عن طريق مجموعة من المؤشرات هي: مستوى الثروة، درجة التصنيع و التحضر، و مستوى التعليم، حيث توصل من خلال المقارنة إلى تصنيف الدول المدروسة في كل من أوروبا و الدول الناطقة بالانجليزية في أمريكا الشمالية و استراليا إلى ديمقراطيات مستقرة و ديمقراطيات غير مستقرة و دكتاتوريات، في حين صنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات و دكتاتوريات غير مستقرة و دكتاتوريات مستقرة<sup>1</sup>. و قد توصل لبيست هنا إلى أن التنمية و التطور الاقتصادي يعد من بين أهم الأبعاد الاجتماعية للديمقراطية المستقرة، حيث في رأيه لطالما اثبت التاريخ أن المجتمعات الثرية التي نقل فيها نسب الفقر يتمكن غالبية المواطنين فيها من المشاركة بذكاء و فعالية في الحياة السياسية نظرا لما تتمتع به من مستوى الرفاه<sup>2</sup>. حيث أن: "التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم و الاتجاه نحو مزيد من المشاركة كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية و تخلق مصالح متقاطعة و انتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي و الاستقرار السياسي"<sup>3</sup>، و يعد مستوى التعليم أهم المؤشرات التي شملتها دراسة لبيست المذكورة، حيث في رأيه كلما ارتفع مستوى التعليم في الدولة كلما انعكس ذلك إيجابا على عملية الديمقراطية و الترسخ الديمقراطي، فمعظم الدول الأوروبية التي شملتهم الدراسة تتمتع بمجتمعات متعلمة حيث أن اقل نسبة سجلت لمستوى التعليم كانت نسبة 96% من إجمالي السكان، و سجلت نسبة 85% في الدول الأقل ديمقراطية. هذا في حين سجلت دول أمريكا اللاتينية نسب تراوحت بين 74% للدول الأقل ديمقراطية و نسبة 46% للدول الأكثر ديمقراطية<sup>4</sup>. و إلى جانب التنمية الاقتصادية أشار لبيست إلى الشرعية كشرط أساسي ثان لتحقيق الديمقراطية، حيث يرى أن هناك ارتباط وثيق بين مستوى النمو الاقتصادي للدولة و شرعية النظام السياسي فيها و قد حددها في طرح مفهوم الفعالية **the effectiveness** بالنسبة للنظام السياسي: "فالتطور

<sup>1</sup> محمد زاهي المغربي، الديمقراطية و الإصلاح السياسي - مراجعة عامة للأدبيات"، من مؤلف: كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص: 68.

<sup>2</sup> Seymour martin lipset ;op.cit.p : 75.

<sup>3</sup> محمد زاهي المغربي، مرجع سابق، ص: 68.

<sup>4</sup> Seymour martin lipset ;op.cit.p : 78.

الاقتصادي الذي يحتوي التصنيع، التحضر، مقاييس عالية للتعليم و زيادة في الثروة في المجتمع هو شرط أساسي لتعزيز الديمقراطية و يعتبر مؤشر على فعالية النظام العام<sup>1</sup>، و يحدد معنى فعالية نظام معين بقدرته على الأداء الفعال في أدائه للمهام المنوطة به و الذي يمكنه من تحقيق و كسب رضا و تطلعات معظم الفئات الاجتماعية في دولته و خصوصا تلك الفئات الكبرى التي من شأنها أن تهدد كيان النظام مثل القوات المسلحة<sup>2</sup>. و في سياق تحليله للعلاقة بين الفعالية و الديمقراطية حدد ليبست أربع حالات من النظم السياسية على النحو المبين في الجدول التالي:

#### الفعالية

B	A
D	C

الشرعية

جدول رقم 02: يوضح العلاقة بين الشرعية و الفعالية بالنسبة للنظام السياسي

Seymour martin lipset; "some social requisites of democracy: economic development and political legitimacy"p: 90.

حسب الجدول فإن الحالة المثلى بالنسبة للنظام السياسي تتحقق حينما يكون النظام يرتكز بدرجة عالية من الشرعية و متمتعا بالفعالية حيث يضمن ذلك استقرار النظام كما هو متوافر في الخانة A، هذا في حين تمثل الخانة D ذلك النوع من النظم السياسية الغير فعالة و اللاشرعية و التي في العادة تكون نظم غير مستقرة و هشة قابلة للسقوط حيث تكون عبارة عن دكتاتوريات تعتمد على القوة في فرضها للنظام.

و قد تعرضت دراسة ليبست حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية إلى دراسة و تمحيص من قبل باحثين أمثال كولمان الذي يرى بوجود علاقة اعتماد متبادل بين الديمقراطية و التنمية، في حين وجدت دراسات أخرى أن الديمقراطية يمكن أن تؤثر إيجابا على التنمية

<sup>1</sup> Ibid.p : 86.

<sup>2</sup> Ibidem.

الاقتصادية في الدولة ذلك أن النظام الديمقراطي يضمن خضوع الحكام للمساءلة الأمر الذي يدفعهم إلى تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية من أجل ضمان استمرارهم في الحكم<sup>1</sup>. و بغض النظر عن الانتقادات التي وجهت لمقترح ليبست إلا أنه يجب الاعتراف بأن أهم إضافة لهذا المقترح خصوصا بالنسبة لموضوع الإصلاح السياسي هو تأكيده على بعد هام من أبعاد الحياة السياسية في الدولة و هو البعد الاقتصادي و التنمية كضامن للاستقرار السياسي للنظام، الأمر الذي يوسع من مفهوم الإصلاح ليشمل حتى النواحي الاقتصادية من خلال تبني إصلاحات اقتصادية داعمة لعملية الإصلاح السياسي و ذلك في إطار العلاقة التفاعلية الترابطية بين الحياة الاقتصادية و السياسية في الدولة إذ لا يمكن إنكار الدور الفعال للتنمية الاقتصادية في تعزيز أداء النظام السياسي و تمكينه من حيازة رضا المواطنين، و بالتالي تحقيق الاستقرار السياسي المنشود.

❖ **المقترح الانتقالي:** يركز أصحاب المقترح الانتقالي على بعد آخر في عملية الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي و هو كيفية تحقيق الديمقراطية من خلال تبيان أهم المراحل التي يمكن أن تمر بها عملية الديمقراطية. و قد مثلت أبحاث عالم السياسة دانكورت روستو الدراسات الأهم في هذا الإطار حيث حاول من خلال دراسته المعنونة ب: "الانتقال إلى الديمقراطية: نحو مقترح ديناميكي"<sup>2</sup> و قد حاول من خلاله تسليط الضوء على بعد آخر من أبعاد التحول الديمقراطي و هو كيفية حصول هذا التحول و ذلك من خلال وضع مجموعة من المراحل التي في نظره تمر بها كل المجتمعات التي تسير في طريق تحقيق الديمقراطية و قد حددها في أربع مراحل:

1. **المرحلة التمهيديّة:** أو كما يسميها روستو بالشروط الأولية background condition للتحول حيث يتم أساسا خلال هذه المرحلة تحقيق الوحدة الوطنية national unity و التي تعني حسبه قناعة غالبية المواطنين بانتمائهم للمجتمع السياسي لدولتهم<sup>3</sup>، فالمسألة الهامة

<sup>1</sup> محمد زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص:69.

<sup>2</sup> Dankwart A. Rustow; " transitions to democracy: toward a dynamic model"; comparative politics; vol:2; no:3; (april 1970).pp. 337-363 .

<sup>33</sup> Ibid .p :351 .

حسبه قبل الشروع في التأسيس للنظام الديمقراطي هي حسم موضوع الهوية الوطنية للدولة و يستشهد هنا بمقولة أنه: " لا يمكن للمواطنين أن يتخذوا أي قرار قبل اتخاذ قرار من هم المواطنون"<sup>1</sup>. و مسألة تحقيق الوحدة الوطنية لا تتعلق بفترة زمنية محددة فقد تسبق عملية التحول الديمقراطي بفترات تاريخية مثل حالة اليابان و السويد، أو بقرون أو عقود من الزمن مثل فرنسا و تركيا.

**2. مرحلة الإعداد:** تتميز هذه المرحلة الديناميكية بوجود صراعات سياسية طويلة و غير حاسمة و الذي في العادة يكون نتاج بروز نخبة جديدة تطالب القيادات القديمة بالمشاركة في السلطة الأمر الذي يولد صراعا بين النخب القديمة و الجديدة، هذه النخب التي تختلف من دولة لأخرى و حتى داخل الدولة نفسها من فترة لأخرى<sup>2</sup>. و يعد الصراع السياسي هنا ضرورة حتمية تسبق قيام الديمقراطية حيث تولد من الصراع و حتى العنف، لكنها ليست نتاجا لتطور سلمي للنظام الأمر الذي قد يؤدي إلى احتمالات متعددة قد تبتعد بالنظام عن المراحل اللاحقة للتحول حيث قد يكون الصراع حادا لدرجة تفكيك الوحدة الوطنية، أو أن يؤدي إلى تزايد قوة إحدى النخب لتحسم الصراع لصالح أو ضد التحول الديمقراطي على العموم<sup>3</sup>.

**3. مرحلة القرار:** و يتم خلال هذه المرحلة اتخاذ قرار تبني الخيار الديمقراطي، و ذلك بعد التوصل للتسوية بين النخب و القيادات حيث يمنح الجميع حق المشاركة السياسية<sup>4</sup>. و يؤكد روستو خلال هذه المرحلة على ضرورة مشاركة مختلف الفئات و النخب في المفاوضات القرارية بما فيها النخب الكلاسيكية و الجديدة<sup>5</sup>.

**4. مرحلة التعود:** و هي المرحلة الأخيرة التي يتم فيها التعود على المعايير الديمقراطية، حيث و رغم كون تبني الخيار الديمقراطي لم يكن إلا محاولة لتسوية الصراعات بين النخب كحل وسط و ليس كقناعة راسخة لدى الأطراف، إلا انه في النهاية سيتم حسب روستو التعود على

<sup>1</sup> Ibid.p :352.

<sup>2</sup> Ibidem.

<sup>3</sup> محمد زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص:71.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص ص 71-72.

<sup>5</sup> Dankwart A. Rustow ;op.cit.p :356 ,

هذه القواعد و التكيف معها الأمر الذي يساعد على ترسيخ الديمقراطية بينها<sup>1</sup>. و هنا يستشهد روستو بحزب المحافظين السويدي بين سنتي 1918 و 1936 الذي تقبل الخيار الديمقراطي كخيار عقلاني في تلك الفترة اقتتعت قياداته الجديدة في نهاية المطاف بهذا الخيار و تعودت عليه خصوصا بعد تقاعد أو وفاة العديد من قياداته القديمة<sup>2</sup>.

و في إطار المراحل التي رسمها روستو لعملية التحول الديمقراطي و يمكن الحديث عن الإصلاحات السياسية خصوصا خلال ما سماها بمرحلة القرار من خلال جملة القرارات التي يمكن أن تتخذها النخب الرسمية من اجل إقرار مزيد من الانفتاح و الديمقراطية و تفعيل دور المعارضة و ضرورة مشاركة مختلف الأطراف في النظام في عملية وضع و إقرار هذه الإصلاحات، لتمثل المرحلة اللاحقة -مرحلة التعود- كمرحلة تثبت ثمار الإصلاحات المقررة و مدى استجابتها وملاءمتها للمرحلة الجديدة من حياة النظام السياسي في إطار عملية الترسخ الديمقراطي.

❖ **المقاربة البنوية:** تنطلق المقاربة البنوية من افتراض أساسي حول التفاعلات المتغيرة لبنى القوة و السلطة في المجالات المختلفة في الدولة (السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية...)، حيث بناءا على هذا التغيير تتغير قناعات القيادات الحاكمة نحو تبني سياسات تقود في النهاية لتبني الديمقراطية اللبرالية و ذلك تدريجيا و على فترات طويلة<sup>3</sup>. و قد مثلت دراسة **بارجنتون مور** بعنوان "الأصول الاجتماعية للدكتاتورية و الديمقراطية" أهم دراسة بالنسبة للمقرب و التي حاول من خلالها مور دراسة الاختلاف بين مسار الديمقراطية الذي اتخذته كل من بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية مقابل مسار الفاشية في كل من اليابان و ألمانيا، و كذا مسار الثورة الشيوعية في كل من الصين و روسيا. و قد حاول من خلالها مور المقارنة بين دور البنى المتغيرة للقوة و السلطة (الفلاحون، طبقة ملاك الأراضي، البرجوازية الحضرية و الدولة)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص: 72.

<sup>2</sup> Dankwart A. Rustow ;op.cit.p :358 ,

<sup>3</sup> محمد زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص: 75.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 76.

## خلاصة الفصل:

على ضوء ما سبق ومن خلال ما تم دراسته خلال هذا الفصل فإننا نخلص إلى أن الإصلاح السياسي يمثل أحد أصعب المفاهيم السياسية تحديدا فهو عملية متعددة الجوانب تعبر عما تم في الواقع من إدخال تغييرات رئيسية على النظم السياسية، ويشترك هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى على غرار مفهوم التغيير السياسي الذي يعني مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها، كما يعتبر أحد أهم الخطوات الرئيسية للتحول الديمقراطي في النظم السياسية، كونه يهتم بمختلف المستويات القانونية والدستورية في الدولة من خلال اتفاق النخب السياسية على دستور توافقي من جهة وإصلاح المؤسسات السياسية على ضوء التشريعات المؤطرة لوظائفها من جهة ثانية، ولا يمكن إهمال الجوانب الاقتصادية التي تعتبر محركا أساسيا للإصلاح السياسي، فضلا عن دور المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني كمحددتين رئيسيين على مستوى عملية الإصلاح التي تفرضها البيئة الداخلية للنظم السياسية، أما على مستوى البيئة الخارجية فقد لعبت التغييرات الهيكلية والقيمية التي مست النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة دورا مهما في الضغط على الأنظمة السياسية باتجاه الإصلاح السياسي واعتماد المؤسسات المالية العالمية على مبدأ المشروعية السياسية الذي يمثل الإصلاح السياسي احد مكوناتها في مقابل حصول الدول على المساعدات الاقتصادية من هذه الهيئات الاقتصادية، وقد برزت على ضوء كل ذلك نظريات عديدة حاولت تقديم تفسيرات نظرية للإصلاح السياسي على غرار نظرية فوكوياما، التي أكدت على أن تتجه الأنظمة السياسية بعد نهاية الحرب الباردة إلى التحول نحو الديمقراطية وإدخال إصلاحات جوهرية على أنظمتها باعتبار الديمقراطية نموذجا ناجحا ودليل ذلك انتصاره على الأنظمة الأخرى على حد تعبير فوكوياما، كما أشارت نظرية التبعية على حتمية الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية للدول النامية نظرا لتبعيةها للنظام الاقتصادي الدولي وعليه فقد قدمت نظرية التبعية تفسيرها للإصلاح السياسي من منطلق التحولات الدولية التي ميزت المنظومة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أما النظريات النظمية على غرار نظرية دافيد ايستون، فقد اهتمت بدور البيئتين الداخلية والخارجية للنظام السياسي في عملية صنع القرار مع الاهتمام بالعوامل المؤثرة على القرارات التي تتعلق بعملية الإصلاح السياسي.

**الفصل الثاني:**  
**محددات الإصلاح السياسي**  
**في الدول المغربية:**

كان لانهايار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة انعكاسات جذرية على المستوى الهيكلي للنظام الدولي وما صاحبه ذلك من تحول كلي في طبيعة النظم السياسية الغربية الذي أكدته نظريات التحول الديمقراطي التي تركز في أساسها على مفاهيم الإصلاح السياسي، وإن شكلت الدول العربية الاستثناء الوحيد في عدم تعاطيها مع دعوات الإصلاح الداخلية والخارجية وهو ما أدى إلى تراجع شرعيتها مع تصاعد حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فوجدت نفسها تحت ضغوط الهيئات الدولية التي تطالب بتحقيق الاستقرار السياسي مقابل حصولها على المساعدات المالية، فضلا عن غليان الجبهة الاجتماعية لبعض الدول العربية والتي دعت لإسقاط الأنظمة السياسية بها، وهو ما سيتم دراسته من خلال هذا الفصل بالإضافة إلى العناصر التالية:

• المحددات الداخلية لعملية الإصلاح السياسي في النظم السياسية المغربية:

- تراجع شرعية الأنظمة السياسية القائمة.

-تفاقم دور المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وضعف العدالة التوزيعية

-احتكار السلطة مقابل المطالبة بالمشاركة السياسية.

• المحددات الخارجية للإصلاح السياسي:

-تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة

-ظاهرة العولمة

-دور القوى الدولية

• مبادرات الإصلاح في المنطقة العربية:

-المبادرات الأمريكية للإصلاح.

-المبادرات الأوروبية للإصلاح السياسي

-مبادرات الأنظمة السياسية العربية والمغربية للإصلاح السياسي

## المبحث الأول: المحددات الداخلية لعملية الإصلاح السياسي

### في النظم السياسية المغربية:

تتعدد المحددات الداخلية التي تؤثر على عملية الإصلاح السياسي في الدول العربية و المغربية على حد سواء و ويتباين حجم تأثيرها على الأنظمة السياسية، حيث يمكن دراستها بناء على مجموعة من المؤشرات من بينها:

### المطلب الأول: تراجع شرعية الأنظمة السياسية القائمة

تعتبر الشرعية عن مدى رضا المحكومين عن الأنظمة السياسية في بلدانهم من حيث تشكيلها و مستوى أدائها حيث يرى ماكس فيبر أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، والمواطنون يصفون الشرعية على نظام الحكم أي لا يقبلون بحقه في أن يمارس السلطة إلا لأسباب يقوم عليها هذا القبول سواء كانت دينية أو دنيوية. و بالتالي فإن تراجع شرعية النظام السياسي القائم مؤداه تراجع القبول و التأييد الشعبي بهذا النظام و في المنطقة المغربية تنقسم الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول المغربية إلى نوعين أساسيين:

النظم الملكية: و التي تتحدد أساسا في النظام الملكي المغربي حيث يعد من بين النظم الملكية في المنطقة العربية إلى جانب سبع ملكيات في بعض الدول العربية وهي الأردن، السعودية، الإمارات، عمان، البحرين، الكويت و قطر، و أهم ما يميّزها أن السلطة تتركز بيد فرد، وهو الملك الذي يتولى الملك عن طريق الوراثة و لفترة غير محدودة، وذلك يعود إلى انتماءه إلى عائلة تعطيه هذا الشرف، ويعتبر هذا النوع من الأنظمة أقدمها، فشاع ظهورها قبل الثورة الفرنسية ولكن مع بداية ظهور المبادئ الديمقراطية بدأت هذه الأشكال بالتراجع، و اليوم لها دستور وليس نظام حكم مطلق في إطار الملكية الدستورية.<sup>1</sup>

و الملكية في المغرب مقترنة بالأسرة العلوية التي حكمت المغرب منذ عهد الدولة الإدريسية و هي وراثة تنتقل من الأب إلى الابن مقتصرة بذلك على الذكور حيث و منذ عهد

<sup>1</sup> مها سامي فؤاد المصري، " دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي " مذكرة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005)، ص: 72.

الملك محمد الخامس استقرت وراثته العرش على الابن البكر كوريث أو ولي للعهد مثلما هو معمول به حاليا بتولي الملك محمد السادس للحكم منذ 1999 و ابنه الحسن المولود سنة 2003 كولي للعهد<sup>1</sup>.

**الأنظمة الجمهورية:** و هي النظم التي يأتي فيه رئيس الدولة عن طريق الانتخاب من قبل الشعب سواءا بطريقة مباشرة أو عن طريق المجلس النيابي أو مزيجا من الوضعين، بالطريقة التي ينص عليها الدستور، و تعد معظم الدول المغربية حاليا نظما جمهورية على غرار تونس، ليبيا و الجزائر، البعض منها اتبعت الخيار الجمهوري منذ تأسيس الدولة في فترة ما بعد الاستقلال مثل الجمهورية الجزائرية و البعض الآخر اتبع الخيار الجمهوري بعد تخليه بعد الاستقلال عن النظام الملكي كتونس وليبيا\*.

و عودة لموضوع الشرعية فكثيرا ما وصفت الأنظمة السياسية العربية عموما بالاستبداد السياسي و قمع المعارضة و المشاركة الشعبية الأمر الذي أدى على مر الزمن إلى تراجع شرعيتها، و إذا ما أردنا تصنيف النظم السياسية في الدول المغربية وفقا لمصدر شرعيتها خصوصا إذا ما وضعنا في الاعتبار تصنيف ماكس فيبر لموضوع الشرعية و الذي ميز بين ثلاثة أنماط للشرعية: الشرعية التقليدية، الشرعية الكاريزمية، والشرعية العقلانية، حيث يقصد بالشرعية التقليدية ذلك النوع من النظم السياسية التي تعتمد في شرعيتها على الأعراف و التقاليد و العشائر خصوصا إذا ما ارتبطت بالدين إيمانا من هذه النظم يتجذر دور الدين و التقاليد في المجتمع، أما عن الشرعية الكاريزمية فهي الشرعية التي تعتمد على شخص الحاكم و كاريزميته كمصدر للشرعية. هذا في حين يعتمد المصدر الأخير على الدستور و سيادة القانون كأساس لشرعية النظام القائم.

و إسقاطا على الدول المغربية فيمكن تصنيف الأنظمة السياسية المغربية وفقا لمصدر شرعيتها إلى:

<sup>1</sup> صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال و حتى بداية ربيع الثورات العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص:159.

\* تشكل موريتانيا حاليا استثناء حيث لا يمكن تصنيفها ضمن النظم الملكية او الجمهورية نظرا لطبيعة الحكم العسكري الذي يسيطر على البلاد.

1. **أنظمة تقليدية دينية:** و نجد هنا أساسا النظام المغربي الذي يعتبر نظاما أوتوقراطيا يعتمد في تبرير شرعيته على المصدر التقليدي بناء على صفة نسبه إلى أهل بيت رسول الله (ص) و بالتالي النسب الشريف للأسرة المالكة حيث يسمى الملك بأمرير المؤمنين -محاولة لإضفاء الصبغة الدينية على مركز الملك- و شعار المملكة حسب الفصل 46 من الدستور المغربي " الله، الوطن، الملك" .

2. **أنظمة ثورية:** و هي أنظمة تستمد شرعيتها من انجازات حققتها نخب سياسية معينة مستندة في ذلك إلى رصيد المكتسبات الاجتماعية والسياسية التي أنجزتها نظم سياسية وصلت إلى السلطة باسم الثورة على أوضاع سابقة<sup>1</sup>، سواءا ضد الاستعمار الغربي للدول العربية على غرار الجزائر و تونس حيث:"بدت النظم التي قامت على قاعدة تاريخ الكفاح الوطني الذي قاده أحزابها و جبهاتها متمتعاً بقدر هائل من الشرعية الجديدة التي لا تستند إلى دين أو عصبية، وإنما إلى إنجاز وطني يُعقد عليه إجماع عام يؤسس لمقبولية النظام الجديد"<sup>2</sup>. هذا إلى جانب ثورة ضد نظم ملكية مستبدة -على حد زعمها- مثل ثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا التي سمحت للقذافي من تولي و السيطرة على الحكم لفترات طويلة.

3. **أنظمة دستورية:** و يعتبر هذا المصدر من الشرعية حالياً أكثرها انتشاراً على مستوى الدول العربية و المغربية خصوصا في فترة ما بعد الجرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي أين عمدت العديد من الدول المغربية و العربية إلى إحداث تغييرات سياسية و دستورية تهدف إلى إصلاح المؤسسات السياسية الحاكمة و تفعيل دساتيرها، رافعة في ذلك شعار أن "الشعب مصدر السلطة"، من خلال تكريس الملكية الدستورية في المغرب أو التأكيد على الانتخابات و احترام الدستور في النظم الجمهورية مثلما هو الحال في باقي الأنظمة المغربية.

و بحسب تصنيفات ماكس فيبر فإن المصدر الأخير للشرعية يعد أكثرها صلابة و متانة إلا انه بالنسبة للحالة العربية و المغربية:"ما يزال هذا النوع من الشرعية ملتبس الشخصية والطبيعة،

<sup>1</sup> عبد الإله بلقزيز، **أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي**، مجلة المستقبل العربي، 378، (أوت 2008)، ص:84.

<sup>2</sup> نفس المكان.

بسبب تكوينه الهجين وتلبس علاقات التقليد به، وصورية القيم السياسية الحديثة فيه وضعف التراكم السياسي فيه...<sup>1</sup>.

فقد حاولت الأنظمة السياسية العربية الاستناد إلى هذا النوع من المصادر من خلال وضعها لمجموعة من الدساتير و القوانين بعد دخولها في فترة التحول الديمقراطي منذ نهاية الثمانينات، كما باشرت العديد من الدول المغربية إصلاحات سياسية وقانونية ودستورية، من بينها الجزائر التي شهدت تعديلات عدة للدستور سنة 1989، 1996، 2008 إضافة للتعديل الجديد لسنة 2016، إلا أنه من الناحية الواقعية بقيت الأنظمة العربية متفوقة حول نفسها ومنغلقة ومحافظ على المصادر التقليدية، حيث أن أساس وجود السلطة فيها هو التسلط والتفرد بالسلطة واحتكارها واستعمال العنف لاعتلائها، وعليه يعتقد ماكس فيبر أن امتلاك أي نظام سياسي للقوة و القدرة لا تكفي لاستقرار النظام، لأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم قلقة وغير مستقرة، ومصدر ضعف للنظام حتى يستطيع النظام إقناع المحكومين بحقه في الحكم وتمتعه بالكفاءة التي تضمن له أن ينوب على الجماهير، فمتى اقتنع الشعب بكفاءة السلطة القائمة وأحقيتها في الحكم بلغ النظام جوهر الشرعية التي تعد أساس استقرار النظام.<sup>2</sup>

و تتجلى أزمة الشرعية التي تعاني منها الأنظمة العربية و المغربية من خلال حرص هذه الأنظمة على إحاطة نفسها بالأجهزة الأمنية و الجيوش حيث اعتمدت على إتباع "سياسية الإستراتيجية الوقائية" من خلال اعتمادها على:

- ✓ قوة عسكرية كبيرة لقمع من يعارض النظام أو يحاول تغييره.
- ✓ نشر إيديولوجيا مقبولة جماهيريا ولو من حيث الشكل الخارجي.
- ✓ الاعتماد على الاتصال ووسائله كأداة من أدوات النظام لترويج شرعيته.
- ✓ الاعتماد على العون الخارجي الداعم لشرعيته و استمراريتها والاحتماء به.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع.ص:85.

<sup>2</sup> وهبان، أحمد، *التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث*، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2000). ص:35

<sup>3</sup> مها سامي فؤاد المصري، مرجع سابق، ص ص: 81-83.

و لعل الثورات والاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الساحة العربية و المغربية مثل تونس، ليبيا، الجزائر و المغرب سنة 2011، و التي طالبت بإقامة الشرعية الدستورية تعتبر مؤشرا على اهتزاز الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة في هذه الدول، و قد أدت في البعض منها مثل تونس وليبيا إلى إعادة بناء أنظمتها السياسية لتكرس بذلك لنوع جديد من مصادر الشرعية و هي الشرعية الثورية.

### المطلب الثاني: تفاقم دور المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و ضعف العدالة التوزيعية

تمتد منطقة المغرب العربي بمكوناتها الخمسة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) من الغرب إلى الشرق على 42° طولاً أي بين خطي طول 17° غرباً (الساحل الأطلسي لموريتانيا) 25° شرقاً (الحدود الليبية المصرية)، ومن الجنوب إلى الشمال على 19° عرضاً أي بين خطي العرض 15° شمالاً (حدود الجزائر الصحراوية مع مالي) و 37° شمال بنزرت، و يغطي مساحة تقدر بـ 5.783.961 كلم<sup>2</sup>. حيث تشكل كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص موحدة متناسقة ذات خصائص مماثلة لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، وتتخللها الأقاليم الجغرافية عرضاً، وقد هيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابهاً كبيراً في الظروف المناخية والاقتصادية والاجتماعية ويسرت سبل التواصل بين أقطارها وعززت عبر العصور عوامل التبادل من أقصى المغرب إلى أقصاه عبر سلسلة من المسالك السهلة تمتد من ليبيا إلى تونس عبر ممر تبسة إلى هضاب وهران، ومن ممر تازة إلى الأطلسي<sup>1</sup>.

و تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية، وانعكس هذا التنوع على المحاصيل الزراعية إضافة إلى تنوع الثروة الحيوانية. و على الرغم من امتداد المغرب العربي على مساحة كبيرة إلا أن المساحة الصالحة للزراعة لا تكاد تتجاوز 4% من المساحة الكلية للمنطقة. كما تتمتع منطقة المغرب العربي بمكانة معتبرة من حيث حجم ونوعية الموارد الاقتصادية الهامة التي تشكل أساس الصناعات المتنوعة ومصادر الطاقة لاقتصادياتها، فهي تتوفر على موارد

<sup>1</sup> ميلود عبد الله المهدي، احمد عبد الحكيم دياب، "اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في إستراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام 2000". مجلة المستقبل العربي، 183، (ماي 1994)، ص 55.

اقتصادية كبيرة ومتنوعة موزعة بين الدول الخمس، من مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز إضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة وكذلك الفوسفات، الحديد، النحاس والذهب. فبالنسبة إلى ليبيا فإن النشاط في مجال النفط والغاز يمثل نشاطا رئيسيا حيث يساهم مساهمة كبيرة في حجم الناتج المحلي حوالي 65%. بينما يمثل في الجزائر مع قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية حوالي 60% وبناء عليه فإن أسعار هذه المواد العالمية تؤثر في حجم الناتج المحلي الإجمالي لهاتين الدولتين.

- أما بالنسبة للمغرب فإن قطاع الخدمات يساهم بحوالي 40% والصناعة بحوالي 35% أما الزراعة فتساهم بحوالي 22% من الناتج المحلي. أما تونس فهي تقترب من حال المغرب حيث يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأعلى 55% وتليه الصناعة بحوالي 32% ثم الزراعة في حدود 14%، في حالة موريتانيا فإن الزراعة والصناعة والخدمات تساهم بنسبة 25%، و 29 و 42% على التوالي.<sup>1</sup>

تتميز اقتصاديات الدول المغربية بفقر تنوعها حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسبة تفوق 90% من الصادرات و المحروقات بالنسبة للجزائر و ليبيا و المعادن "الفوسفات" أساسا و النسيج فيما يخص المنتجات الصناعية بالنسبة للمغرب كما أنها اقتصاديات تبادلية بمعنى أنها قائمة على التجارة مع العالم الخارجي بنسبة كبيرة جدا "التجارة تمثل 87% من الناتج الداخلي لموريتانيا و هذا ما يجعلها تحت رحمة الضغوط الأجنبية، أما فقر التنوع فيجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية<sup>2</sup>، و إلى جانب ذلك تشير المؤشرات الاقتصادية للمنطقة المغربية حسب ما ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي سنة 2014\* إلى وجود تناقضات واضحة في مؤشرات هذه البلدان الاقتصادية و

<sup>1</sup> أمحمد الداير، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" تم تصفح الموقع يوم: 06-07-2015:

[Http //al-mostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfile=006820.pdf](http://al-mostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfile=006820.pdf)

<sup>2</sup> عبد النور، بن عنتر، الاتحاد المغربي...بين الافتراض والواقع"، موقع الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع يوم: 06-07-2015:

[www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/8/8-14-9htm](http://www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/8/8-14-9htm)

\* صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد" الصادر عن سنة 2014، تم تصفح الموقع يوم: 07-

الفصل الثاني: محددات الإصلاح السياسي في الدول المغربية

الاجتماعية و التي تؤثر بدورها على الاستقرار السياسي في هذه الدول و قد كانت من بين أهم العوامل التي دفعت للمطالبة بالإصلاح الشامل اقتصاديا و سياسيا خاصة في ظل غياب العدالة التوزيعية، و هو موضح في الجدول التالي:

الدولة المؤشر	النتائج المحلي الاجمالي (2013)	متوسط دخل الفرد** (2013-2012)	الدين العام الخارجي (2013)	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني (سنوات مختلفة)	معدل البطالة (2013-2012)
الجزائر	225.933	5.451	24.865.0	5.7%	9.8%
تونس	47.111	4.276	3.396.0	15.5%	15.3%
المغرب	105.333	3.252	28.801.0	9.0%	9.5%
ليبيا	64.439	14.089			19.5%
موريتانيا	4.166	1.484	4.270.4	42.0%	30.0%

الجدول رقم (03): بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية للدول المغربية

المصدر: ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن سنة 2014. بتصريف الباحث

<http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>

\*\* تم الاستعانة في هذا المؤشر على تقرير بعنوان "الدول العربية ارقام و مؤشرات" الصادر عن إدارة الإحصاء التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد الخامس، مارس 2015. تم تصفح الموقع يوم: 07-07-2015، متاح على الرابط التالي:

<http://www.arabstat-economic.org/PDF/2015.pdf>

و الملاحظ من خلال الجدول أن كل من الجزائر و ليبيا و المغرب حازوا على النسب الأعلى من حيث مستوى الدخل القومي و أقلها من حيث نسبة المديونية و ذلك بفضل العائدات المالية الضخمة من مداخل النفط و الغاز و المعادن لكن مقابل ذلك تعاني اقتصادياتها من مشكلات هيكلية كالبطالة و ضعف الدخل الفردي بسبب عدم معالجة مشكلات توزيع الدخل الأمر الذي أدى في الكثير منها إلى فقدان الثقة في الدولة و تحميلها مسؤولية الأوضاع المتردية التي يعيشها المواطن .

و قد حاول الباحث الأمريكي لاري دايموند دراسة العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية للدول العربية و عدم قدرتها على إحلال الديمقراطية في دراسته المعنونة بـ " لماذا لا توجد ديمقراطية عربية " **Why are there no Arab democracies?** ، التي نشرت سنة 2010 في مجلة الديمقراطية **Journal of Democracy**، و وجد أن معظم الدول العربية رغم تمتعها بمستويات مرتفعة من الدخل القومي جعلت العديد منها توازي بعض الدول الغربية الديمقراطية، إلا أنها لم تستطع أن ترقى لمصاف الأنظمة الديمقراطية، و المشكلة هنا حسبه تتعلق أساسا بالبنية الاقتصادية لهذه البلدان في حد ذاتها حيث تعتمد حوالي إحدى عشر دولة ريعية عربية على أكثر من 70 بالمئة من إيراداتها على النفط و الغاز و المعادن في إطار ما سماها بلعنة النفط **"the oil curse"**، الأمر الذي جعل هذه الدول في غنى عن الضرائب كمصدر للتمويل. و تأكيد دايموند هنا على الضرائب مرده حسبه انه كلما قلت الضرائب في الدولة كلما قل الاهتمام بالحياة السياسية عند المواطنين خصوصا بمسألة التمثيل الشعبي **"no representation without taxation"**<sup>1</sup>. و إلى جانب ذلك وفرت هذه الإيرادات الريعية مصدرا هاما لتمويل الأنشطة السياسية للنخب الحاكمة من اجل اكتساب الشرعية و قد وصفها بالأنظمة البوليسية التي يتم إنفاق نسب كبيرة من الدخل القومي لهذه الدول على القطاع الأمني الذي يعد أهم قطاع في هذا الإطار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Larry Diamond, " Why are there no Arab democracies?", Journal of Democracy, Vol: 21, (January 2010),pp:97-98.

<sup>2</sup> Ibid.p :99.

و حتى بالنسبة للدول الغير ريعية مثل مصر و الأردن و المغرب حلت المساعدات المالية الخارجية التي تتلقاها هذه الدول محل الإيرادات النفطية حيث ساعدت هذه الأنظمة على التكيف و البقاء رغم كل الممارسات غير الديمقراطية بحسب تعبير دايموند.<sup>1</sup>

و لعل الأزمات الاقتصادية الحالية التي تشهدها المنطقة العربية و المغربية خصوصا بالنسبة للدول المصدرة للنفط على اثر التراجع الكبير لأسعار النفط يؤكد طرح و افتراضات دايموند حيث وضعت هذه الأزمة الاقتصاد الجزائري و الليبي مثلا في حالة العجز بسبب تراجع مداخيل الصادرات الأمر الذي دفع بالسلطات الرسمية في الجزائر إلى إقرار سياسة تقشفية في العديد من الميادين كسبيل للتعامل مع الأزمة كما قررت الاهتمام بالضرائب كمورد للدولة برفعها الدعم على العديد من السلع و الخدمات، و حسب التقرير السنوي لصندوق النقد العربي حول آفاق الاقتصاد العربي لسنة 2015-2016 تعترض الاقتصاديات العربية و المغربية مجموعة من التحديات بناء على الأوضاع التي تشهدها المنطقة العربية والعالم ككل في مقدمتها تراجع أسعار النفط العالمية التي سجلت تراجعا كبيرا مطلع عام 2015 حيث يرى الصندوق أن المنطقة العربية على ضوء التطورات التي مرت بها ستشهد تحسنا طفيفا ومعدل نمو يصل إلى 3 % عام 2015، وبحسب التقرير فإن هذا الانخفاض سيؤثر بدرجات متفاوتة على أداء الدول العربية المصدرة للنفط التي تسهم بنحو 78 % من الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الثابتة، ومن جانب آخر أوضح التقرير أن بعض الدول العربية المصدرة للنفط قد شهدت بعض التطورات المحلية خلال عام 2015 بما قد يحد من آفاق النمو في هذه البلدان.<sup>2</sup>

و يشير التقرير إلى أن انخفاض وتيرة النمو الاقتصادي تمثل أهم تحد تواجهه الاقتصاديات العربية فقد انحصر خلال 2013-2015 في نسبة 3 % في المتوسط و هي نسبة -حسب التقرير- لن تمكن هذه الدول من تحقيق إنجاز ملموس على صعيد خفض معدلات البطالة خصوصا في ظل التقديرات التي تشير إلى أن المنطقة العربية بحاجة إلى رفع معدلات النمو

<sup>1</sup> Ibid.p :101.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، *تقرير آفاق الاقتصاد العربي*، "افريل 2015، ص: 9، تم تصفح الموقع يوم: 07-07-2015، يمكن تحميله من موقع البنك على الرابط التالي:

إلى ما يتراوح بين 5-6% سنويا لتوفير قدر كاف من فرص العمل من أجل خفض معدلات البطالة بشكل ملموس بحلول عام 2020<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: احتكار السلطة مقابل المطالبة بالمشاركة السياسية

يعتبر مبدأ التداول على السلطة أحد أهم دعائم النظام الديمقراطي حيث يسمح التداول بتغيير الأدوار بين القوى السياسية في الدولة بين أحزاب الموالاة و أحزاب المعارضة حيث يتم ذلك بطرق سلمية تضمنها الدساتير و القوانين في الدولة، كما تسمح التعددية السياسية بتفعيل التداول على السلطة و حماية حرية التعبير و الانتخاب، و يختلف نمط انتقال السلطة و تداولها بين الأنظمة الملكية التي تعتمد على الوراثة و الأنظمة الجمهورية القائمة على الانتخاب كوسيلة لتولي السلطة، إلا أن تطبيقاتها في الأنظمة السياسية المغربية أثبتت انه لا فرق بينها في هذا الإطار، حيث تتميز أغلبية الأنظمة السياسية العربية عموما و المغربية خصوصا باحتكار السلطة من قبل أشخاص أو فئات معينة لازمت أعلى الهرم السلطوي منذ فترات طويلة، و الحديث هنا لا يقتصر فقط على الأنظمة الملكية التي يتم تولي السلطة فيها بالوراثة و لمدى الحياة، و إنما حتى الأنظمة الجمهورية التي تشترط في تولي السلطة الحصول على أصوات الناخبين من خلال الانتخاب و تحدد في الكثير منها عهدة معينة لشاغل منصب رئيس الجمهورية، إلا أن الواقع السياسي للعديد من الأنظمة العربية و المغربية اثبت بقاء العديد من الحكام لفترات طويلة في الحكم وصلت في بعض النماذج إلى ما يتجاوز الثلاثين سنة على النحو الموضح في الجدول التالي:

الدولة_ الحكام	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الرئيس الحالي منذ
الجزائر	1	2	13	12	1	2	17	1999
تونس	30	23	4	03				2015
المغرب	34	38						1999

<sup>1</sup> نفس المكان.

						41	18	ليبيا
--	--	--	--	--	--	----	----	-------

### الجدول رقم (03): مدة الحاكم في السلطة في النظم المغاربية (1950-2011)

بتصرف الباحث

المصدر: صلاح سالم زرنوقة، انماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال و حتى بداية ربيع الثورات العربية. 2012. ص ص: 243-244.

و الملاحظ من خلال الجدول أن العديد من الحكام في الدول المغاربية قد لازموا السلطة لفترات طويلة، ففي الجزائر يعد الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة صاحب أطول فترة رئاسة منذ 1999. و في تونس كانت أطول فترة حكم للرئيس الأسبق بورقيبة ب 30 سنة ثم بن علي ب 23 سنة، أما ليبيا فتمثلت فترة حكم العقيد القذافي أطول الفترات في هذا الإطار ب 41 سنة، و المغرب و بحكم النظام الملكي المتبع في البلاد و الذي يربط مدة الحكم بعمر الملك فإن أطول فترة حكم كانت للملك الحسن الثاني ب 38 سنة.

و عليه يمكن القول أن مبدأ التداول على السلطة المنصوص عليه في الدساتير المغاربية، إلا أنها في الواقع أثبتت انه لا فرق بين الأنظمة الملكية أو الجمهورية فيما يتعلق ببقاء الحاكم في السلطة، و يقول يحيى الجمل في هذا الإطار: "يبدو أن الفارق الوحيد بين الملكيات و الجمهوريات في الأقطار العربية هو أن احتمالات وراثته المنصب في الملكيات موجودة ذلك على حين أن هذا الاحتمال غير بالنسبة للجمهوريات و ما عدا ذلك فإن رئاسة الدولة في الأغلب الأعم تكون مدى الحياة و لا يغيرها إلا الموت أو الانقلاب".<sup>1</sup>

ففي تونس مثلا نص الدستور التونسي (خلال عهد زين العابدين بن علي) في المادة 39 على أن رئيس الجمهورية ينتخب لمدة خمس سنوات انتخابا عاما حرا و مباشرة مع جواز إعادة ترشحه لمرتين متتاليتين\* إلا أن الرئيس زين العابدين بن علي، و معمر القذافي في ليبيا قد لازموا السلطة منذ توليهم للحكم و لم يفارقوها إلا بعد قيام الاحتجاجات الشعبية سنة 2011

<sup>1</sup> يحيى الجمل، "أنظمة الحكم في الوطن العربي" من مؤلف: سعد الدين إبراهيم، علي الدين هلال و آخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط: 03. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص: 362.  
\* يمكن الاطلاع عليه من موقع:

بعد أكثر من ثلاثين سنة من الحكم. و إضافة لذلك فكثيرا ما تم تعديل الدساتير لتتوافق مع رغبة الحاكم في البقاء في السلطة كسبيل قانوني لإكسابه شرعية البقاء في الحكم مثلما ما تم في تونس سنة 2002 و "من ثم تعد مدة الحاكم في السلطة مؤشرا خادعا فقصرها في بلداننا العربية هو دليل على عدم الاستقرار لا تعبير عن أي معطى ديمقراطي، و طولها دليل على الجمود السياسي"<sup>1</sup>.

إضافة لما سبق أثبتت نماذج انتقال السلطة في الأنظمة السياسية المغربية أن الحكام في هذه الدول لا يتركون السلطة إلا بعد الوفاة أو اثر انقلاب عسكري أو الإطاحة عن طريق الثورة الشعبية مثلما حدث في كل من تونس و ليبيا سنة 2011، كما موضح في الجدول التالي:

الدولة	عدد حالات انتقال السلطة	تنازل طوعي	وفاة طبيعية	اعفاء من منصب	عزل بالقوة	اغتيال	استقالة
المغرب	2		2				
تونس	4	1		1	2		
الجزائر	7	1	1	1	2	1	1
ليبيا	2				2		

#### جدول رقم (04): نماذج ترك السلطة في الأنظمة المغربية

المصدر: صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال و حتى بداية ربيع الثورات العربية. ص: 238. بتصرف الباحث

من خلال الجدول تعد الجزائر أكثر الدول المغربية عددا من حيث نماذج ترك السلطة ب 7 حالات مختلفة، في حين تعد كل من ليبيا و المغرب اقل هذه الحالات رغم اختلاف أنظمة الحكم فيها بين المغرب الملكية و ليبيا الجماهيرية. أما عن كيفية ترك السلطة في هذه

<sup>1</sup> صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق. ص: 17.

النماذج فتعد حالات العزل بالقوة أكثر الحالات انتشارا بمتوسط حالتين في كل من الجزائر ، ليبيا و في تونس هذا في حين اقتصرت حالة التنازل الطوعي على السلطة بعد انتهاء العهدة الرئاسية على نموذج الرئيس التونسي منصف المرزوقي في ديسمبر 2014.

وكما نجد في الجزائر فلم يتم التوصل إلى آلية سلمية للانتقال إلى السلطة منذ الإطاحة بالرئيس بن بلة، ومرورا بومدين فالشاذلي بن جديد حتى أحداث 1990 الذي أجبر على الاستقالة ليخلفه المجلس الأعلى للدولة بشكل مؤقت يرأسه محمد بوضياف الذي اغتيل لاحقا، ليخلفه على كافي ثم انتخب لمين زروال، ليستقيل قبل إكمال عهده، وهذه المرة الأولى في تاريخ الجزائر والوطن العربي الذي يتخلى حاكم طوعية عن السلطة، ليخلفه الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة عام 1999.<sup>1</sup>

و مسألة احتكار السلطة في الأنظمة المغاربية تقابلها عملية تضيق النطاق على عمل الأحزاب السياسية حيث أصبحت الأحزاب السياسية في الدول العربية و المغاربية وسيلة لاكتساب الشرعية من خلال فتح المجال أمام التعددية و ذلك مقابل إنشاء أحزاب سياسية موالية و تهميش أحزاب المعارضة، فكثيرا ما شجعت السلطات السياسية في كل من المغرب و الجزائر قيام أحزاب سياسية متعددة أدت في حد ذاتها إلى تفكك أحزاب أخرى مثلما هو الحال مع حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر التي أشرفت على عملية إنشاء العديد من الأحزاب السياسية في عهد التعددية مع ضمان تأييدها للسلطة الحاكمة<sup>2</sup>، و منه يصبح الحزب السياسي هنا مؤسسة للحكم أكثر منه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني<sup>3</sup>. و مقابل تراجع دور الأحزاب السياسية في الأنظمة المغاربية شهد المجتمع المدني في الدول العربية و المغاربية نموا ملحوظا من حيث تعدد فواعله و قوة تأثيره خصوصا في ظل العولمة السياسية و ثورة المعلومات و الاتصالات، حيث ظهرت العديد من التنظيمات السياسية و الاجتماعية في الفئات الشبابية منذ

<sup>1</sup> على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص: 61.

<sup>2</sup> رائد فوزي احمدود، *الأحزاب السياسية في الوطن العربي و إشكالية العلاج* "مجلة المستقبل العربي"، 340، (جون 2007)، ص: 54.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 56.

إقرار التعددية في العديد من الأنظمة المغربية نهاية الثمانينات، و يعود ذلك لعدة أسباب منها<sup>1</sup>:

- زيادة معدل و مستوى التعليم.
  - زيادة حجم الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية خصوصا خلال ما يسمى بمرحلة الطفرة النفطية.
  - وجود هامش معتبر من الحرية لدى العديد من التنظيمات السياسية و الاجتماعية بدرجات متفاوتة.
  - تزايد الحاجات و المطالب الاجتماعية و الاقتصادية و الأهم من ذلك السياسية لدى المواطن في الدول العربية الأمر الذي استدعي إنشاء و تفعيل ممثليه في هذا الإطار.
- و تتنوع مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية و المغربية بين الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، الجمعيات الأهلية و منظمات حقوق الإنسان... و لعل السمة المشتركة بينها هو الدور المهم الذي تلعبه في إطار عملية التحول الديمقراطي و إن كانت تعاني من العديد من المشاكل المتعلقة بطبيعة المؤسسات في حد ذاتها و تعامل الأنظمة الحاكمة معها<sup>2</sup>. إلا أن هذا لا يقلل من أهمية هذه التنظيمات في لعب دور الوسيط بين المواطن العربي و النظام السياسي طبعا إلى جانب الدور الأهم لتنظيمات المعارضة من أحزاب و نقابات كهيكل رقابية على عمل النظم السياسية خصوصا في المرحلة الحالية و التي تمارس نشاطها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، و لا يمكن في هذا الإطار تجاهل الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية و الجمعيات و النقابات العمالية في تأطير الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 و التي أدت في البعض منها إلى إسقاط أنظمتها مثل تونس و ليبيا، أو دفع بالنظام نحو مزيد من الانفتاح و إقرار حقوق التعددية و المشاركة و تفعيل دور المعارضة مثال الحالة الجزائرية و المغربية.

<sup>1</sup> ابتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة كلية الآداب، 98، (2011)، ص: 703.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 710.

## المبحث الثاني: المحددات الخارجية للإصلاح

و نقصد بها مختلف التحولات التي شهدتها الساحة الدولية خصوصا في فترة بعد الحرب الباردة التي دشنت دخول العالم للنظام الأحادي القطبية القائم على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و زيادة دور المنظمات الدولية من خلال بروز مفهوم شرعية التدخل الإنساني... كل هذه المحددات لعبت و ما زالت تلعب دورا جوهريا في عمليات الإصلاح السياسي التي شهدتها المنطقة العربية و المغربية و يمكن تحديدها في:

### المطلب الأول: تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة

يؤرخ تاريخيا للنظام الدولي الجديد بفترة نهاية الحرب الباردة بعد وصول غورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفياتي وتبنيه للسياسات الإصلاحية التي دشنت عهد الانهيار الشامل للمعسكر الاشتراكي. وقد كانت حرب الخليج الثانية مطلع التسعينات أبرز معالم النظام الدولي الجديد الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب، وقد أثرت العديد من النقاشات حول طبيعة هذا النظام حيث يعتقد البعض أن النظام الدولي الحالي هو نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و ذلك لامتلاكها لجميع مقومات القوة على رأسها القوة العسكرية ، و يعتقد آخرون أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب ببروز عدة فواعل من غير الدولة من جهة ونظرا لتعدد الأقطاب الاقتصادية من جهة ثانية. هذا فيما برز تيار آخر يرى أن هذه المرحلة عبارة عن مرحلة انتقالية لم تتحدد ملامحها بعد.

و بغض النظر عن طبيعة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إن كان أحادي أو متعدد الأقطاب، فلا يمكن تجاهل أهم التغيرات التي شهدتها هذه الفترة حيث تراجعت العديد من القضايا بعد نهاية الحرب الباردة، مثل صراع الشرق والغرب وسباق التسلح النووي ، واتجه العالم إلى تقليص ترسانته النووية بدلاً من زيادتها ، وهذا ما تجسّد في تبني معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1995.

و تشير التحليلات الحديثة للنظام الدولي عن تراجع النظام الأحادي القطبية نحو نظام غير محدد الملامح خصوصا في ظل المنافسة الدولية للهيمنة و الدور الأمريكي، خصوصا بالنسبة لروسيا في ظل نظام الرئيس بوتين التي تطمح في إعادة أمجاد الاتحاد السوفياتي ككتلة

دولية، و يستدل هنا بجهود الروسية مؤخرا لإنشاء صندوق البريكس كمنافس لصندوق النقد الدولي<sup>1</sup>. و قد أثرت هذه المنافسة على عمليات التغيير الديمقراطي و الإصلاح السياسي في الدول العربية و يتجلى ذلك من خلال الموقف الروسي من الأزمة السياسية و الأمنية في سوريا منذ 2011 حيث دعم نظام بشار الأسد و وقفت سياسيا و عسكريا ضد كل محاولات إسقاط النظام من طرف المعارضة السورية رغم حيازتها على اعتراف و دعم دولي من طرف القوى الدولية الأخرى و الأمم المتحدة. و بالنسبة للدول المغاربية مثل سقوط الاتحاد السوفياتي في مضمونه سقوطا للأيديولوجية الاشتراكية، مقابل صعود الأيديولوجية الليبرالية الغربية، هذا إضافة للضغوط و المشاكل الداخلية خصوصا الاقتصادية منها و التي عانت منها دول المنطقة في هذه الفترة، كل هذه الظروف فرضت عليها ضرورة الانضمام لما سماه صامويل هنتنغتون بالموجة الثالثة للديمقراطية و الشروع في إجراء تعديلات دستورية و قانونية في أداء مؤسساتها السياسية.

و قد كان لنهاية الحرب الباردة انعكاسات جوهرية على تغير النظام الدولي الذي انعكس بدوره على الدول العربية و المغاربية من خلال:

**أولاً:** أصبحت قضية حقوق الإنسان و الديمقراطية قضية عالمية يتم التعامل مع دول العالم الثالث و العالم العربي و تقييمها بناءا عليها و تصنف في إطارها إلى دول ديمقراطية أو غير ديمقراطية، و يمكن الإشارة هنا التقرير السنوي الذي تعده مؤسسة بيت الحرية Freedom House التي صنفت في آخر تقرير لها لسنة 2015 الدول المغاربية في معظمها بأنها دول غير ديمقراطية. هذا المؤشر الذي يتم قياسه بناءا على إحصائيات متعلقة بالحقوق السياسية و الحريات المدنية المتاحة أمام مواطني الدول المعنية، حيث تمنح كل دولة قيم من 1 إلى 7 حيث تمثل القيمة 1 الأكثر حرية و القيمة 7 الأقل حرية<sup>2</sup>. كما هو مبين في الجدول التالي:

<sup>1</sup> إبراهيم نصر الدين، حسنين توفيق إبراهيم و آخرون، *حال الأمة العربية 2014-2015 الإصعاص: من تغيير النظم*

*إلى تفكيك الدول*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص: 59.

<sup>2</sup> Freedom house; freedom in the world 2015. P ;02.date of the acces to website : 12-08-2015 ; Available at; [https://freedomhouse.org/sites/default/files/01152015\\_FIW\\_2015\\_final.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/01152015_FIW_2015_final.pdf)

الدولة	مؤشر الحقوق السياسية	مؤشر الحريات المدنية	المؤشر العام للحرية
الجزائر	6	5	5.5
تونس	1	3	2
المغرب	5	4	4.5
ليبيا	6	6	6
موريتانيا	6	5	5.5

جدول رقم 04: مؤشرات الحرية في الدول المغربية

المصدر: Freedom house ; freedom in the world 2015. pp. 21-26.

من خلال الجدول و بناءا على التقرير صنفت كل من الجزائر و موريتانيا و ليبيا بكونها دولا غير حرة not free، و صنفت المغرب بكونه دولة شبه حرة partially free، و مثلت تونس حاليا الدولة الوحيدة الحرة free. و هو مبين بشكل اوضح في الخريطة التالية:



**ثانيا:** على اثر الاهتمام الدولي بمسألة حقوق الإنسان برز للعلن مبدأ جديد أصبح يحكم العلاقات الدولية و هو مبدأ التدخل الدولي و التدخل الإنساني الذي يناقض مبدأ السيادة الثلاثية الأبعاد التي أكدت عليها معاهدة وستفاليا، و أصبحت في هذا الإطار الدول العربية بما فيها المغربية محط اتهام دولي بانتهاك حقوق الإنسان و عدم إحلال الديمقراطية. و يشير

مفهوم الحق في التدخل إلى ذلك النوع من الضغط والإكراه الذي تمارسه المنظمات الدولية أو تحالف لمجموعة من الدول أو حتى من جانب دولة واحدة فقط من أجل إجبار دولة ما على القيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام به<sup>1</sup>.

و قد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السبابة لتطبيق هذا المبدأ جانب دور منظمة الأمم المتحدة في إطار الشرعية الدولية، من خلال استخدام كل الوسائل ابتداء من القوة العسكرية المباشرة مثلما حصل في كل من الصومال وأفغانستان والعراق.

وتكمن الخطورة في جعل حقوق الإنسان وحماية الأقليات و نشر الديمقراطية ذريعة للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول ، كما قد يستخدم كمنفذ من منافذ المساس بالسيادة الوطنية واستغلال الجوانب السلبية لحقوق الإنسان في الدولة المستهدفة لمصالح سياسية لدولة مهيمنة أخرى<sup>2</sup>.

و الأكثر من ذلك أصبحت المعونات والمساعدات الإنسانية التي لطالما مثلت احد آليات التعاون في العلاقات الدولية ، أصبحت احد الآليات المستخدمة في التدخل من خلال ربطها بشروط اقتصاد السوق والنموذج السياسي الليبرالي في إطار نشر الديمقراطية الغربية. ونشير هنا إلى المساعدات المالية و الفنية التي قدمها كل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية للدول النامية بما فيها الدول المغربية و التي يتم رهنها بمدى التناسق والانسجام مع مبادئ الديمقراطية و الحكم الراشد، و ذلك عن طريق تمويل عمليات الإصلاح و تقديم المشورة في تعميق مسارات الإصلاحات، حيث ازداد الاهتمام بالإصلاحات السياسية و تحديدا تعميق مسارات التحول الديمقراطي في أجندة المنظمات و الهيئات الدولية الفاعلة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي و ما صاحبها من موجة الإصلاحات التي تبنتها الدول التي كانت تسير في فلك الدول الاشتراكية.

<sup>1</sup> خالد المعيني، "ذريعة" التدخل الإنساني في العلاقات الدولية"، تم تصفح الموقع يوم: 10-07-2015:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/4/9/>

<sup>2</sup> نفس المرجع.

## المطلب الثاني: تحولات مفهوم العولمة

تعددت محاولات المفكرين في تحديد تعريف واضح للعولمة بحسب زاوية التحليل المستند إليها لتحديد مفهومها، يمكن حصرها في ثلاث مداخل أساسية وهي:  
يشير **المدخل الأول** للعولمة كمجموعة مسارات متشابكة اقتصاديا ، ماليا ، تكنولوجيا ، ثقافيا ، سياسيا ، اجتماعيا و قيميا تشمل كل العالم و تحركه فواعل فوق وطنية (الأمم المتحدة ووكالاتها، البورصات العالمية، الشركات المتعددة الجنسيات، و المجتمع المدني العالمي) حاصرة بذلك لدور الدولة .

بينما يحصر **المدخل الثاني** العولمة في محاولات مترابطة تهدف لتنميط القيم المحددة للسلوكيات الفردية بصفة تعكس توجهات عالمية نحو التجانس و التماثل من حيث القواعد ، القيم ، السلوكيات و الأذواق و تجعل العالم مجالا مفتوحا للاستهلاك المادي و القيمي .  
أما **المدخل الثالث** فهو ذلك الذي ينظر للعولمة كحراك إنساني، يتماشى وطبيعة الوضع الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة ماديًا و الغرب حضاريا.<sup>1</sup>

فالعولمة من خلال ما سبق ليست فقط ظاهرة كونية ولكنها حركية مستمرة تعكس طبيعة التفاعلات القائمة في النظام الدولي، والتي بدورها تعكس هيمنة العولمة على كل جوانب العلاقات الدولية حيث أنه وبحسب بعض الباحثين تمثل العولمة السياسية أكثر الأبعاد المهمة للعولمة "لأنها لا تقوم فقط بإعادة النظر في المنطلقات الأساسية للدولة بجعلها أكثر ارتباطا بمحورية الإنسان و حقوقه و لكن أيضا بتنميط مجموعة قواعد التفاعل السياسي الداخلي و الوطني مع فرض تصورات منمنجة لأساليب الحكم"<sup>2</sup>.

و لا تعتبر العولمة نتيجة مباشرة لنهاية الحرب الباردة بل أن هذه الأخيرة شكلت منعرجا في إعادة بناء الظاهرة -العولمة- وامتد ذلك لكل مجالات المنظومة الدولية حيث أضحت للعولمة جوانبها المتعددة، منها السياسي والامتجالي في تراجع دور الدولة القومية، وسيادة فكرة

<sup>1</sup> أمحمد برفوق، *مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة*، النظم السياسية المقارنة (كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2008/2009)، ص: 5-6.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 6.

الديمقراطية والمطالبة بحقوق الإنسان، ومنها الاقتصادي المتمثلة في انتشار الأسواق الحرة ودور الشركات متعددة الجنسيات ومتعدية الحدود، ومنها الاجتماعي والثقافي المتمثل في الاتجاه نحو التجانس الثقافي، وانفتاح الأنظمة الاجتماعية وبخاصة نظام التدرج الاجتماعي ونظام الأسرة، والجوانب التكنولوجية أو التقنية المتمثلة في دور المتغير التكنولوجي وبخاصة في المجال الصناعي والعسكري، بالإضافة إلى التطورات التي شهدتها الكمبيوتر ووسائل الاتصال التي تستخدم تقنيات الأقمار الصناعية.<sup>1</sup>

فالعولمة إذن تشير إلى مرحلة من مراحل التطور التاريخي للمجتمع الدولي والتي كانت نتاج مجموعة من العوامل الأمر الذي سمح ببروز العديد من المؤشرات والتي تمثل ظواهر برزت بشكل أوضح بعد دخول العالم مرحلة التصنيع المتقدم وخاصة المجال التقني. فلقد كانت المجتمعات الإنسانية تعيش في شكل تكتلات مستقلة عن بعضها البعض، ومع الاستمرار في التطور دخلت المجتمعات مرحلة الإقطاع (ملاك المزارع) ولقد زادت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعد اكتشاف أمريكا ومع موجة التطور الصناعي الذي شهدته أوربا ليمتد إلى باقي دول العالم مع ابتكار الآلات الصناعية (الثورة الصناعية).

ولقد زاد التطور في نهاية القرن العشرين بدرجات أكبر في مجالات عدة منها الاتصالات والمواصلات والبحث العلمي والصناعات التقنية... الخ، كما تطورت أساليب استخدام الطاقة، الأمر الذي ترتب عليه التغيير في المبادئ الاقتصادية والسياسية والتركيبات الاجتماعية لأبنية تلك المجتمعات على نحو ما نشهد في العالم اليوم و هذه المرحلة تمثل مرحلة العولمة.<sup>2</sup> و بناء على هذا المنطق فإن العولمة لا تعترف بسيادة الدول ولا بالحدود ولا حتى بخصوصية الدول ومن ثم شؤونها الداخلية بمعنى أدق فإن البيئة الداخلية للدول تكون مسرحا مفتوحا لجميع التفاعلات الواردة من النسق الدولي.

و قد تأثرت الأنظمة السياسية المغربية على غرار باقي دول العالم بالعولمة من خلال:

---

<sup>1</sup> عبد الله أحمد المصراطي، العولمة: المفهوم والعلاقة بالمفاهيم الاجتماعية في ظل التطور التاريخي، تم تصفح الموقع يوم: 2015-07-06:

<http://www.minshawi.com/other/globalization.htm>

<sup>2</sup> نفس المرجع.

**أولاً: الثورة في مجال المعلومات و الاتصالات التي ميزت مطلع القرن الواحد و العشرين و التي كسرت الحدود بين الدول و المجتمعات من خلال سرعة و سهولة انتقال المعلومات و الرسائل في الفضاء الافتراضي الذي أصبح عالماً موازياً للعالم الحقيقي، وضمن هذا الإطار يرى الدكتور برهان غليون في مؤلفه "ثقافة العولمة" أن المقصود بالعولمة هو الدخول في مرحلة من الاندماج العالمي الأعمق على عدة مستويات<sup>1</sup>:**

**1/المستوى الأول:**و المتمثل في المنظومة المالية حيث أصبحنا نعيش في إطار سوق واحدة لرأس المال، و بورصة عالمية واحدة رغم تعدد مراكز نشاطها.

**2/المستوى الثاني:** المنظومة الإعلامية و الاتصالية حيث يتاح لجميع سكان العالم مشاهدة القنوات التلفزيونية ذاتها الموجودة في كل العالم وفي نفس الوقت ، و التي تتوجه في بثها لجمهور عالمي لا لجمهور محلي.

**3/المستوى الثالث:** المنظومة المعلوماتية من خلال شبكة الانترنت التي تمكن الأفراد من تفقد المعلومات بغض النظر عن الحدود السياسية و الخصوصيات الثقافية.

و قد انعكست ثورة الاتصالات و المعلومات على الأوضاع السياسية في الدول المغربية من خلال: إنهاء سيطرة الأنظمة الحاكمة على المعلومات و الرقابة على حرية الرأي و التعبير، و المساهمة في رفع مستوى تطلعات المواطنين و مطالبهم بعد اطلاعهم على مستوى الأوضاع السياسية و الاقتصادية التي يعيشها الغير في باقي الدول، كما ساهمت أيضاً في دعم قوى المجتمع المدني و المعارضة في الدول العربية على العموم خصوصاً في إطار ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي و بروز تنظيمات اجتماعية عالمية النشاط على غرار منظمات حقوق الإنسان و المرأة و الطفل... و التي تعد تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان في الإقليم العربي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> برهان غليون، سمير أمين، حوارات القرن الجديد:ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، ط:2، (لبنان: دار الفكر المعاصر، 2002)، ص ص:16-17.

<sup>2</sup> حسنين توفيق إبراهيم، \_النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص: 323-324.

حيث أحدثت ثورة المعلومات و الاتصالات حالة من الانكشافية أمام الأنظمة السياسية فأصبحت الممارسات و القرارات السياسية للنظام محل متابعة و انتقاد من طرف المعارضة و مؤسسات المجتمع المدني، و نستدل هنا بدور شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك في دوره في الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في العالم العربي سنة 2011 من طرف بعض الشباب من خلال إنشائهم صفحات رقمية طالبت من خلال بالتغيير و الإصلاح.

### ثانيا: العولمة السياسية:

تهدف العولمة السياسية إلى خلق نموذج حكم عالمي يكون في نهاية الأمر صالحا لجميع الدول (نمذجة نظام الحكم) من خلال تبني الديمقراطية كنظام حكم باعتباره نظاما مرنا قادرا على التكيف مع متطلبات العولمة مما يُفضي إلى بناء تصورات موحدة حول العديد من القضايا على غرار حقوق الإنسان بغض النظر عن الديانة أو الثقافة.

و تشكل العولمة السياسية أكثر أبعاد العولمة خطورة، حيث تميل العولمة في بعدها السياسي إلى الاتجاه الذي يوازي بين مفهومي العولمة و الأمركة. فالعولمة السياسية مرتبطة إلى حد كبير بالفلسفة الليبرالية، كما تعكس التصورات التي طرحتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة و التي تهدف إلى خلق نموذج حكم صالح لكل الدول و الشعوب و الثقافات. و من أهم محددات العولمة السياسية:<sup>1</sup>

- ضرورة بناء تصور موحد و إلزامي لحقوق الإنسان لا تعترف لا بالثقافة و لا بالدين و لا تعترف بالحدود، و لا بالسيادة و لا بالاختصاص الداخلي للدولة.
- جعل الديمقراطية نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع منطلقات العولمة.
- جعل الديمقراطية حق يستخدم لتغيير الأنظمة السياسية باسمه، و ترفض الأنظمة الانقلابية باسمه، و يتدخل في الشؤون الداخلية باسمه.
- تفعيل منطق دولة الحق و القانون .
- أما المحدد الأخير فيهدف إلى خلق آليات الرشادة و العقلانية السياسية عن طريق فرض فلسفة الحكم الراشد .

<sup>1</sup> أمحمد برفوق، مرجع سابق.ص ص:7-8

و باسم الديمقراطية شهدت العديد من دول العالم العربي تدخلات دولية من اجل تغيير أنظمتها السياسية مثلما حدث في العراق في 2003 و ليبيا سنة 2011 أو من اجل التأكيد على خيار الإصلاح السياسي على الأقل و هو حال مجمل الأنظمة العربية و المغاربية منذ نهاية الثمانينات على النحو الذي اشرنا إليه سابقا، حيث أصبحت الديمقراطية في ظل العولمة السياسية عبارة عن إستراتيجية سياسية قادرة على إعطاء نتائج سريعة و ملموسة فيما يتعلق بتمكين النظم السياسية المغاربية و العربية من التكيف مع التحديات الداخلية و الخارجية.

### المطلب الثالث: دور القوى الدولية

كان لسقوط الاتحاد السوفيتي القوة العظمى المنافسة في النظام الدولي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة دور كبير في بروز الدول الغربية بزعامة أمريكا كقطب مسيطر على النظام الدولي بما تتميز به من تقدم في مجالات عديدة اقتصادية و مالية و تكنولوجية، في ذات السياق يرى "غسان سلامة" أن "أمريكا اليوم هي أثينا في تفوقها العلمي والسياسي والتنظيمي، وهي إسبرطة في تفوقها العسكري حيث يبلغ إنفاقها العسكري 45% من الإنفاق العالمي ، الأمر الذي يضعها ليس في وضع التفوق وإنما في وضع الهيمنة الكاملة على المستوى العالمي ، لأن من له هذا التفوق العسكري يميل بالطبيعة إلى استعماله مبرراً إلى أقصى حدّ سبل تدخله في العالم"<sup>1</sup>. وما يؤكد هذا الرأي هو مختلف الأحداث التي شهدتها النظام الدولي من خلال أزمة الخليج الثانية والثالثة وقيام الولايات المتحدة باحتلال العراق خارج موافقة الأمم المتحدة وبعض الدول الغربية خاصة ألمانيا وفرنسا ومعارضة الرأي العام العالمي. و قد تأثرت المنطقة المغاربية على غرار باقي بلدان الوطن العربي بتغيير في هيكل القوى الفاعلة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بعد انهيار الشريك الاستراتيجي الأسبق الاتحاد السوفياتي، و بروز كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي و كل من تركيا، الصين و روسيا مؤخراً كشركاء استراتيجيين.

<sup>1</sup>غسان سلامة ، التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية" ، مجلة المستقبل العربي، 288، (2003) ، ص ص:

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فلا مجال للشك أن الموقف الأمريكي الداعم للإصلاح و الديمقراطية في الدول العربية هو مرتبط أساسا بالمصلحة القومية الأمريكية، فلا طالما ساندت الأنظمة السياسية المعادية للاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة حتى و إن كانت نظما تسلطية مغلبة في ذلك مصلحتها على المبادئ و الشعارات التي ترفعها بشأن الديمقراطية و حقوق الإنسان حيث "توظف المبادئ من أجل المصالح و تضحى بها إذا تعارضت مع هذه المصالح"<sup>1</sup>. و حتى في فترة ما بعد الحرب الباردة ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى إستراتيجية متناقضة فيما يخص موقفها من قضايا الديمقراطية و الإصلاح في كثير من النظم العربية حيث حرصت على استقرار الأنظمة الحاكمة في الدول العربية التي تعتبر موردا هاما للنفط و سوقا ضخمة للأسلحة مثل دول الخليج، إضافة للدول العربية التي وقعت على اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل مثل مصر و الأردن<sup>2</sup>.

و بعد أحداث 11 سبتمبر حاولت الولايات المتحدة تشديد خطابها الإصلاحي تجاه الأنظمة العربية و المغاربية على حد سواء و ذلك في إطار العلاقة بين الظروف السياسية و الأمنية التي تشهدها الساحة العربية حيث صنفت الدول العربية إلى صنفين:

- **دولا موائية في إطار حربها على الإرهاب دعتهما إلى ضرورة تحقيق مزيد من الانفتاح و الديمقراطية عن طريق الإصلاح، و هو حال العديد من الأنظمة العربية مثل الأردن و المغرب...**

- **و دولا معادية صنفتها في خانة الدول المارقة على غرار كل من العراق و ليبيا حيث فرضت عليها النموذج الديمقراطي بالقوة العسكرية بإسقاط نظام صدام حسين سنة 2003، في حين قدمت ليبيا تنازلات فيما يتعلق ببرنامجها النووي أين أعلنت اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي التي تعد بمثابة وزارة الخارجية بيانا بتاريخ 2003/12/19، تضمن إعلان ليبيا بالتخلص عن برامج تطوير أسلحة الدمار الشامل بإرادتها الحرة، داعية كل الدول إلى أن تحذو حذوها.**

<sup>1</sup> ابراهيم حسنين توفيق، مرجع سابق، ص: 320.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 321.

بذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الاتحاد الأوربي لاعب رئيسي في عملية الإصلاح و ضاغط في اتجاه الديمقراطية حيث دفعت أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير إستراتيجيتها الداعمة للأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية لأنها ستشكل في نهاية المطاف تهديدا للأمن و الاستقرار الدوليين و باعثا على نشر الإرهاب و النزاعات الإقليمية و الهجرة غير الشرعية بحسب الرؤية الأمريكية<sup>1</sup>.

و في هذا الإطار دعى الرئيس الأمريكي الأسبق جورج .و. بوش في نوفمبر 2003 الدول العربية إلى ضرورة المباشرة في الإصلاح من اجل وقف تصدير العنف من هذه الدول، من خلال طرح مجموعة من المبادرات لعل أهمها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يخص دول المشرق و المغرب العربي على حد سواء ، كما واصلت إدارة الرئيس الحالي باراك اوباما رفع شعارات دعم الإصلاح و الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان عالميا- و إن كانت بدرجة اقل حدة من سابقتها في إطار إدارة بوش الابن- و حسب اندرو ألبرتسون المدير التنفيذي لمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط فإن إدارة أوباما رفعت شعار دعم عمليات الإصلاح بالمنطقة كهدف ثانوي حيث قررت "تكريس القدر الأعظم من جهدها إلى معالجة الاقتصاد الأمريكي المتعثر"<sup>2</sup>. و قد طرحت في ذلك مجموعة من المبادرات من بينها مبادرة توسيع فرص الانترنت التي تؤكد على ضرورة احترام حرية استخدام الانترنت و مبادرة المجتمع المدني القائمة على حرية تشكيل و عمل الجمعيات و الفاعلين المدنيين المستقلين<sup>3</sup>.

و بالنسبة للاتحاد الأوربي فإن مسألة الإصلاح و تحقيق الديمقراطية تعد عنصرا أساسيا في إطار اتفاقات الشراكة و التعاون التي تربط أوروبا بالدول العربية حيث تتضمن هذه الاتفاقات بنودا تؤكد على نزاهة الانتخابات، سيادة القانون، التعددية السياسية و احترام حقوق الإنسان...<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عريب الرنتاوي، "أفكار في مسألة الإصلاح و التغيير الديمقراطي في العالم العربي"، من مؤلف: أوراق في الإصلاح و الديمقراطية في العالم العربي، (عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2006)، ص 51

<sup>2</sup> احمد سعيد نوفل و آخرون، التدايعات الجيوإستراتيجية للثورات العربية، (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014)، ص:113.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 122.

<sup>4</sup> ابراهيم حسنين توفيق، مرجع سابق، ص: 322.

و ذلك في إطار العديد من اطر التعاون كالشراكة الاورومتوسطية و سياسة الجوار الأوربية و الاتحاد من اجل المتوسط التي سنفصل فيها لاحقا.

و الملاحظ على هذه المبادرات هو اقترانها بمسألة المشروعية حيث يربط الاتحاد الأوربي المساعدات و الامتيازات التي يقدمها للدول المتوسطية و المغاربية تحديدا بالتزامها بالمقابل بقضايا الإصلاح و حقوق الإنسان و قد ذهب الاتحاد إلى ابعد من ذلك حيث و في إطار سياسة الجوار الأوربية يتم منح تحديثات جديدة تتعلق بوضع الشركاء في إطار "الوضع المتقدم والشراكة المتميزة" هذا مقابل ضمانات تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والإصلاح<sup>1</sup>.

و يشير المحللون انه يمكن للضغط الأمريكي و الأوربي أن يحدث أثرا ايجابيا على عملية الإصلاح في الدول العربية من خلال ثلاث آليات أساسية:

أولاً: معالجة النزاعات الإقليمية وفقا للشرعية الدولية على غرار النزاع العربي الإسرائيلي.

ثانياً: معايير اتفاقية برشلونة التي تحكم العلاقة بين الدول الأوربية و دول جنوب المتوسط بما فيها الدول المغاربية وفقا لقيم حقوق الإنسان و الديمقراطية و الحكم الرشيد.

ثالثاً: من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني في الدول المغاربية و العربية بما فيها الأحزاب السياسية من أجل دعم التغيير و الإصلاح<sup>2</sup>.

و على اثر هذه الحركات العالمية برزت العديد من المفاهيم الجديدة في الخطاب السياسي الرسمي في الدول العربية و المغاربية أدرجت ضمن جدول أعمال القمم العربية و المغاربية، مثل مفاهيم الإصلاح و التنمية و الحرية و التعددية بعد أن كانت حكرا على مطالب المعارضة في هذه الدول<sup>3</sup>.

و إلى جانب كل من الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة، برز مؤخرا ادوار هامة لكل من الصين و روسيا و تركيا كقوى دولية جديدة تحاول المنافسة و الاهتمام بقضايا الإصلاح في العالم العربي ، حيث و منذ وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين و انطلاق مشروعه منذ

<sup>1</sup> احمد سعيد نوفل و آخرون، مرجع سابق، ص: 107.

<sup>2</sup> عريب الرنتاوي، مرجع سابق، ص: 62.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 52.

عام 2000 لاستعادة قوة روسيا الاقتصادية ونفوذها الخارجي، احتفظت روسيا بمكانة مؤثرة دوليا بفضل مقعدها الدائم في مجلس الأمن إضافة لحيازتها لقوة نووية مكنتها من أن تكون إحدى ركائز التوازن الإستراتيجي العالمي.

هذا إلى جانب بروز حزب العدالة والتنمية في تركيا سنة 2002 و مشروع لاهياء المكانة الإقليمية والدولية لتركيا<sup>1</sup>، حاولت كلا الدولتان الاهتمام بقضايا العالم العربي و بسط نفوذهما في المنطقة من خلال بناء علاقات تحالف مع الأنظمة العربية، و لعل المواقف المتباينة بين الدولتين تجاه الأزمة السورية حاليا لدليل على ذلك، حيث أعلنت روسيا دعمها للأنظمة المتعاونة معها على غرار نظام بشار الأسد في سوريا. هذا في حين أعلنت تركيا دعمها لتغيير الأنظمة في الدول العربية منذ 2011 انطلاقا من رفضها لدعم أي نظام يقمع شعبه<sup>2</sup>، فكانت من الدول الأوائل التي اعترفت بحكومات ما بعد الثورة في كل من مصر و تونس و ليبيا هذا على الرغم من الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها حيث تراجعت الصادرات التركية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 بنسبة 24% مع كل من مصر واليمن، و 20% مع تونس، و 43% مع ليبيا، و 5% مع سوريا<sup>3</sup>.

### المبحث الثالث: مبادرات الإصلاح في المنطقة المغاربية

حظيت قضية الإصلاح السياسي في المنطقة المغاربية و العربية باهتمام دولي واسع خصوصا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أين تم ربط الإرهاب في العالم العربي بالاستبداد السياسي و غياب الديمقراطية في الأنظمة العربية، و على اثر ذلك تقدمت العديد من الأطراف الدولية بمبادرات أو مشاريع للإصلاح الشامل في المنطقة فقد أشار "ريتشارد هاس" مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية "أن المجتمعات المقهورة يمكن أن تصبح تربة

<sup>1</sup> عماد يوسف قدورة، "روسيا و تركيا: علاقات متطورة و طموحات متنافسة في المنطقة العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2015، ص: 04. تم تصفح الموقع يوم: 18-07-2015: <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7bbefe20-b5f1-4e8e-aa51-8ddab1102286.pdf>

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 13.

<sup>3</sup> رانية طاهر، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، مجلة رؤية تركية، شتاء 2013، موقع المجلة، تم تصفح الموقع يوم: 18-07-2015:

خصبة للمتطرفين والإرهابيين الذين يستهدفون الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>. و عليه سنتطرق ضمن هذا المبحث إلى أهم هذه المشاريع بتصنيفها إلى مشاريع القوى الكبرى و نقصد هنا أساسا المبادرات الأمريكية و المبادرات الأوروبية، في حين نتطرق أخيرا أهم المبادرات العربية و المغربية في هذا الإطار.

### المطلب الأول: المبادرات الأمريكية للإصلاح

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بعملية الإصلاح في الدول العربية من خلال طرحها للعديد من المبادرات لعل أهمها: مشروع المحافظين الجدد لسنة 1997، مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط لسنة 2002، ومشروع الشرق الأوسط الكبير 2004، و تجدر الإشارة منذ البداية إلى أن منطقة المغرب العربي لم تحظ بمبادرات أمريكية خاصة للإصلاح حيث تنتظر الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة على أنها امتداد للمنطقة العربية على العموم، ومصطلح الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجيات الدولية مفهوم ذو دلالة متباينة فهو في نطاقه الضيق يشمل كل الدول العربية من الشرق نحو دول المغرب العربي، بينما يشمل في مفهومه الواسع إلى جانب الدول العربية يشمل كل من باكستان و أفغانستان، إيران، تركيا، وإسرائيل هذا وفقا للرؤية الأمريكية و مصالحها في المنطقة<sup>2</sup>.

و مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة كبرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لإطلاق مبادراتها بشأن الإصلاح في الشرق الأوسط في إطار حربها الاستباقية على الإرهاب، حيث شكل الاهتمام بهذا النوع من المبادرات في إطار الاهتمام الأمريكي بمفهوم القوة الناعمة التي تحمل طياتها القدرة على الإقناع بدل الإكراه و الإجبار، هذا من ناحية و من ناحية ثانية تشكل هذه المبادرات أحد أدوات الإستراتيجية الأمريكية التي تهدف لـ: "تحقيق المصالح الأمريكية مغلفة بالمثاليات الأمريكية أي من قبيل المزوجة بين القوة و المصالح و القيم"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زينب عبد العظيم محمد، الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير، من مؤلف: مصطفى كامل السيد، قضية الديمقراطية في الوطن العربي، (القاهرة: مركز دراسات بحوث الدولة النامية، جامعة القاهرة، 2004)، ص: 62.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 79.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 70.

و قد تم طرح المبادرات الأمريكية للإصلاح بعد إصدار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتقرير التنمية البشرية في البلدان العربية لسنة 2002 و 2003 و التي حددت من خلالهما إن الدول العربية تعاني أزمة تنموية حددتها في ثلاث نواقص أساسية<sup>1</sup>:

- **النقص في الحريات:** في مجال الحريات السياسية و المدنية و حرية الإعلام .
- **النقص في تمكين المرأة:** خصوصا من خلال نقص تمثيل المرأة في البرلمانات العربية، و انعدام المساواة بين الجنسين في الحقوق و الواجبات .
- **نقص المعرفة:** من خلال ضعف الإنفاق على قطاع التعليم و نقص استخدام أنظمة المعلوماتية...

و بالاستناد لهذه النواقص تم طرح المبادرات الأمريكية للإصلاح على فترات، حيث و على أعقاب أحداث سبتمبر 2001 طرح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول" في ديسمبر 2002 مبادرة سميت بمبادرة " الشراكة مع الشرق الأوسط" التي أعلن أنها تهدف إلى تعزيز الديمقراطية و دور المجتمع المدني في الدول العربية، و تعد هذه المبادرة أول مبادرة رسمية تصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية تتعلق بالإصلاح السياسي بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر<sup>2</sup>، و تهدف مبادرة كولن باول لتحقيق الإصلاح السياسي و التعليمي بتخصيص مبالغ مالية هامة لتطوير و دعم مشاريع الإصلاح في القطاعات التالية<sup>3</sup>:

- **في مجال الحريات:** فتح المجال أمام الحريات من خلال مشاريع تقوية المجتمع المدني و توسيع المشاركة السياسية و رفع أصوات النساء.
- **في مجال التعليم:** العمل على سد فجوة المعرفة من خلال تطوير المدارس و زيادة فرص التعليم العالي.
- **في المجال الاقتصادي:** محاربة البطالة من خلال الاهتمام بالإصلاح الاقتصادي القائم على الاستثمار و تنمية القطاع الخاص.

<sup>1</sup> يمكن الاطلاع على التقرير كاملا من خلال الرابط التالي:

[http://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/AHDR\\_2002\\_Complete.pdf](http://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/AHDR_2002_Complete.pdf)

<sup>2</sup> احمد ابراهيم الورتي، مرجع سابق، ص: 220.

<sup>3</sup> زينب عبد العظيم محمد، مرجع سابق، ص: 72.

و حسب الموقع الرسمي للمبادرة على شبكة الانترنت تعمل مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية ( Mepi ) في 17 بلداً عربياً (إضافة لإسرائيل) من بينها أربع بلدان مغاربية هي: الجزائر، تونس، ليبيا و المغرب. وقد ساهمت بأكثر من 600 مليون دولار لما يزيد عن 1000 مشروع منذ إنشائها في عام 2002، "حيث قدمت تمويلاً لدعم منظمات المجتمع المدني والناشطين السياسيين ، والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الشفافية الحكومية، والمساءلة"<sup>1</sup>. إلى جانب هذه المبادرة، أعلن الرئيس الأسبق جورج بوش الابن عن مبادرة بعنوان " مبادرة الشرق الأوسط الكبير" التي طرحها ضمن لقاء قمة مجموعة الثمانية بجورجيا في جوان 2004 و قد حددت المبادرة سبل تجاوز النواقص الثلاث المشار إليها سابقاً و التي تشكل في حد ذاتها ظروفاً تهدد الأمن الوطني لدول المجموعة، حيث أشارت المبادرة انه " طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة"<sup>2</sup>، و قد حددت المبادرة أن البديل المطروح هو الإصلاح نحو مزيد من الديمقراطية و الانفتاح السياسي حيث أن: " الديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي مآكينة التنمية"<sup>3</sup>.

و تقترح المبادرة الإصلاح الشامل في الدول العربية وفقاً للنواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة، و قد قدمتها في شكل مبادرات مقسمة وفقاً للمجالات التالية:

**أولاً: في مجال تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:** و تحوي بدورها مجموعة من المبادرات:

● **مبادرة الانتخابات الحرة:** التي تتعلق بتقديم مساعدات تتعلق بالإشراف على مرحلة ما قبل

الانتخابات من خلال:

<sup>1</sup> للمزيد حول المبادرة يرجى الاطلاع على الموقع الرسمي للمبادرة الذي تشرف عليه وزارة الخارجية الأميركية على

الرابط التالي: <http://arabic.mepi.state.gov/index.html>

<sup>2</sup> *نص مشروع الشرق الأوسط الكبير*، من مؤلف: احمد ابراهيم الورتي، مرجع سابق، ص: 439.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 440.

**المساعدات التقنية:** عبر تبادل الزيارات أو الندوات لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير، إضافة لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع التركيز على الناخبات.

• **الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني:** قصد تعزيز دور البرلمانات في تفعيل الديمقراطية من خلال تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع التركيز على كيفية صياغة التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

• **إنشاء معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء:** من أجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، حيث تقدم هذه المعاهد تدريباً على القيادة للمهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء أو إدارة منظمة غير حكومية.

• **المساعدة القانونية للناس العاديين:** من خلال تمويل مراكز تقدم المشورة القانونية للأفراد حول القوانين المختلفة المنظمة.

• **مبادرة وسائل الإعلام المستقلة:** التي تركز على:

- تنظيم زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة و الإذاعية.

- رعاية برامج لتدريب الصحافيين المستقلين.<sup>1</sup>

• **مبادرة دعم الشفافية و مكافحة الفساد:** و تهتم بـ:

- التشجيع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثمانية.

- التدعيم العلني لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، التي تعد استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

- إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.

• **مبادرة المجتمع المدني:** باعتباره أفضل الآليات لتشجيع الإصلاح و من أجل تطوير منظمات

فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة يجب التأكيد على:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص: 441-444.

– تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام على العمل بحرية دون مضايقة أو تقييد.

– زيادة التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

زيادة القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة عن طريق زيادة التمويل للمنظمات المحلية و تقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة ... كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.<sup>1</sup>

– تمويل كل منظمة غير حكومية تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من اجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة.

ثانياً – بناء مجتمع معرفي: و تهتم هذه المبادرة بتقديم مساعدات من اجل مجابهة تحديات التعليم في المنطقة العربية من خلال مجموعة من المشاريع:

مبادرة التعليم الأساسي: من خلال مشروع محو الأمية خصوصاً لدى النساء، تشكيل فرق محو الأمية التي تركز على معلمات المدارس والمختصات بالتعليم من اجل تدريبهن على مهنة التعليم.

مبادرة التعليم في الانترنت: من خلال توفير الاتصال بالكمبيوتر في المدارس ومكاتب البريد.

مبادرة تدريس إدارة الأعمال: من خلال إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة.

ثالثاً: توسيع الفرص الاقتصادية: و تتعلق بالإصلاح الاقتصادي في المنطقة العربية قصد تقليص الهوة الاقتصادية بين دول المنطقة و ذلك من خلال التركيز على دور القطاع الخاص و يتم ذلك من خلال:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص: 444-447.

1. مبادرة تمويل النمو: التي تهتم بتقوية فاعلية القطاع المالي و تتضمن المبادرة العناصر التالية:

• إقراض المشاريع الصغيرة: من خلال المساهمة في تمويلها خصوصاً بالنسبة للمشاريع التي تقوم بها النساء.

• مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: التي تهدف للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة.

• بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: فمن أجل مساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية.

• الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: قصد إصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي يمكن تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية.

2. مبادرة التجارة: التي تهدف لتنشيط التبادل التجاري في المنطقة و التي تنطلق بالانضمام لمنظمة التجارة الدولية .<sup>1</sup>

3. المناطق التجارية: التي من شأنها أن تتيح مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة...

4. مناطق رعاية الأعمال: التي تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات.

5. منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير: الذي يجمع مسؤولين كباراً من مجموعة الـ8 والشرق الأوسط الكبير لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

و قد تباينت ردود الأفعال المغربية و العربية على المبادرات بين المؤيد بضرورة الإصلاح و بين المعارض الذي يرى بأن الإصلاح هو مطلب داخلي لا يتطلب تدخلا دوليا

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص: 447-451.

حيث أن قرار الإصلاح يجب أن يصدر عن السلطات الرسمية العربية لا أن يفرض من الخارج، و أن هذه المبادرات ما هي إلا محاولات أمريكية لدمج إسرائيل في المنطقة العربية.

### المطلب الثاني: المبادرات الأوروبية للإصلاح السياسي

تحتل منطقة المغرب العربي مكانة خاصة بالنسبة للإستراتيجية الأوروبية و ذلك للعديد من الاعتبارات منها التاريخية بحكم علاقة الماضي الاستعماري الأوربي للمنطقة العربية عموما، و منها الجغرافية التي تتعلق بموقع إقليم المغرب العربي في جنوب المتوسط و شمال قارة إفريقيا و أهمها السياسية و الأمنية أين ينظر للمنطقة على أنها مصدر للتهديدات الأمنية المختلفة حيث يصبح إقليم شمال إفريقيا إقليما حاميا لأوربا من المخاطر القادمة من الجنوب، هذا و تعتبر أوربا تجاريا اكبر شريك تجاري للدول العربية عموما حيث تحتل قرابة 50% من مجموع التجارة العربية و 62% منها مغاربيا<sup>1</sup>، و قد وضعت الدول الأوروبية مجموعة من المبادرات الخاصة بتشجيع الديمقراطية و الإصلاح السياسي مع ضرورة الإقرار هنا بأن اهتمام أوربا بقضايا الإصلاح و الديمقراطية يأتي أساسا في سياق الحفاظ على العلاقات السياسية و الاقتصادية مع الجانب العربي حيث أن أوربا تستورد أكثر من نصف احتياجاتها النفطية من الدول العربية و أكثر من 18% من احتياجاتها من الغاز<sup>2</sup>. و قد باشرت ذلك من خلال طرح ما سمي بمشروع برشلونة (في إطار الشراكة الأورومتوسطية) الذي تضمن ثلاثة محاور أساسية تمثل مجالات الحوار الثنائي بين جانبي المتوسط و هي:<sup>3</sup>

– الشراكة السياسية والأمنية : التي تقوم على المبادئ التالية:

– العمل وفق للمواثيق الدولية متمثلة في ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و القانون الدولي.

– احترام حقوق الإنسان و الحريات مع فتح المجال أمام التعددية و مكافحة مظاهر التعصب و العنصرية.

<sup>1</sup> احمد سعيد نوفل و آخرون، مرجع سابق.ص: 189.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 190.

<sup>3</sup> احمد إبراهيم الورتي، مرجع سابق. ص: 243.

- احترام خصوصيات الشعوب و حقها في تدبير شؤونها.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية و منع استخدام القوة أو التهديد بها ضد الشركاء.
- التعاون من اجل محاربة المخاطر المشتركة كالإرهاب و الجريمة المنظمة..
- مكافحة انتشار الأسلحة الكيماوية و النووية من خلال الانضمام لمعاهدة منع انتشار الأسلحة.

- العمل على تنمية علاقات حسن الجوار و التعاون الإقليمي.

### الشراكة الاقتصادية والمالية من خلال:

1. العمل على تسريع وتيرة النمو و التنمية المستدامة، إضافة إلى تشجيع التعاون و التكامل الإقليمي. أما عمليا فتم الاتفاق على إنشاء تدريجي لمنطقة للتبادل الحر أورو - متوسطة في آفاق سنة 2010<sup>1</sup>.

2. الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والإنسانية وتتضمن التأكيد على الحوار و احترام الثقافات و الأديان، خصوصا من خلال دور وسائل الإعلام في تحقيق التقارب بين شعوب المنطقة. هذا إضافة للتأكيد على الدور المحوري لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية و التقارب بين الشعوب<sup>2</sup>، وقد كان تفاعل الدول المغربية متباينا حول مشروع الشراكة الاورومتوسطية يمكن دراسته من خلال تتبع مسار انخراطها بإيجاز فيما يلي:

◀ فالنسبة للجزائر فقد شرعت في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ

1994 و استمرت بوتيرة متقطعة و متعثرة إلى غاية مطلع الألفية الثالثة - بسبب آثار الأزمة التي مرت بها الجزائر طيلة عشرية كاملة منذ بداية التسعينيات - حيث تم التوقيع رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أبريل 2002 بفلانسيا.\*

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 244.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 245.

\* صادق البرلمان الأوروبي على اتفاقية الشراكة مع الجزائر يوم 10 أكتوبر 2002 (بأغلبية 450 صوت "نعم"، مقابل 10 أصوات "لا"، و 20 "امتناع")، فيما صادق البرلمان الجزائري على هذا الاتفاق يوم 14 مارس 2005. للمزيد أنظر: ابراهيم تيقمومين، *المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي أنموذجاً*، رسالة ماجستير ( جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2005). ص 109.

إلا أن المركز المحوري الذي تحتله الجزائر - إلى جانب ليبيا - في خريطة تموين أوروبا بالغاز والنفط، كمورد إستراتيجية في مجال الصناعة، حيث تصدر الجزائر % 95 من إنتاج الغاز و % 52 من النفط لدول أوروبا، جعل الجزائر تطالب بـ "إطار تفضيلي" في مسار الشراكة الأورو- مغربية<sup>1</sup>.

◀ بالنسبة لتونس فتعد أول البلدان المغربية التي وقعت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995، بحيث يُعتبر بحسب كثير من المتابعين "البلد النموذج" لإطار الشراكة الأورو- مغربية لما سجل من تقدم كبير في تطبيق برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي شرع فيه منذ 1996، حيث و بفضل قدرتها الكبيرة في استيعاب القروض في إطار اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تمكنت تونس من توظيف كل مخصصاتها المالية من مختلف برامج هذه الشراكة.

◀ وفيما يخص المغرب فقد وقع هو الآخر على اتفاق الشراكة الأورو- متوسطة في 26 فيفري 1996 بعد أن بادر منذ 1984 بطلبات رمزية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ◀ أما عن موريتانيا فان انضمامها للشراكة الاورومتوسطية ارتبط بمشروطية الاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات أكثر تحررية وليبرالية للنظام الاقتصادي وإحلال مزيد من الديمقراطية في النظام السياسي الموريتاني الذي يتميز بعدم الاستقرار نتيجة الانقلابات العسكرية المتتالية، ومهما يكن من أمر فإن موريتانيا تشارك في إطار هذه المبادرة الأوربية كعضو ملاحظ منذ 1995.

و قد انتقدت مبادرة الشراكة الاورومتوسطية بسيطرة عامل "الهاجس الأمني" ومخاطر زعزعة الاستقرار في المجال المتوسطي من عدة مستويات: الضغط الديمغرافي، الهجرة غير الشرعية، تصاعد موجة ما يسمى بالتطرف الديني من خلال بروز المجموعات الإسلامية المسلحة، الجريمة المنظمة... و بالتالي وصفت مبادرة برشلونة بأنها محاولة لإيجاد " محجر صحي

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 110.

لتحدي نفسها من انعدام الأمن المحتمل"، كما وصفت الشراكة الاقتصادية بأنها محاولة أداة لتقليص الرغبة في الهجرة و تقليل جاذبية الجماعات المتطرفة<sup>1</sup>.

سياسة الجوار الأوروبية: كتطوير للمبادرة السابقة اقترح الاتحاد الأوروبي سنة 2003 سياسة الجوار الأوروبية المعروفة بـ"إنبي" (ENPI) والتي تم اعتمادها سنة 2004 لتحل محل الشراكة الأوروبية المتوسطية ابتداء من سنة 2007 و تهدف هذه الاتفاقية على تفعيل الجانب السياسي لعلاقات أوروبا بجيرانها، مع التركيز على ضرورة تبني الدول المنضوية تحت الشراكة بإصلاحات سياسية<sup>2</sup>، حيث تهدف إلى:

- توثيق العلاقات السياسية.
- الاندماج الاقتصادي الجزئي.
- توفير الدعم من أجل الاستجابة لشروط المواصفات الأوروبية.
- مواكبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.<sup>3</sup>

**وتغطي مفاوضات سياسة الجوار الأوروبية أربعة مجالات:**

- تعزيز سلطة القانون.
- الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- تشجيع الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز اقتصاد السوق.
- التعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الإرهاب وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> احمد سعيد نوفل و آخرون، مرجع سابق، 209.

\* تخص سياسة الجوار ستة عشر بلدا: تسعة منها متوسطة هي: الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، السلطة الفلسطينية، سورية وتونس. كما تشارك ليبيا بصفة مراقب في اجتماعات سياسة الجوار الأوروبية. ونعد من جهة أخرى ستة بلدان شرقية هي: أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا وأوكرانيا.

<sup>2</sup> هاني الشميطلي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط". المجلة العربية للعلوم السياسية، 19، (2008)، ص: 152.

<sup>3</sup> "سياسة الجوار الأوروبية"، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، تم تصفح الموقع يوم: 20-07-2015:

[http://www.enpi-info.eu/410&id\\_type=2](http://www.enpi-info.eu/410&id_type=2)

<sup>4</sup> نفس المرجع.

أما بالنسبة لآلية العمل في إطار هذه السياسة فهي تبدأ بإعداد التقارير من طرف المفوضية الأوروبية حول البلدان المعنية وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع المؤسساتي في كل منها والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الاتفاقات الثنائية والإصلاحات المتفق حولها، تعرض التقارير على مجلس وزراء الدول أعضاء الاتحاد لاتخاذ القرار حول ما إذا كان الاتحاد سيقدر بدء المرحلة المقبلة (خطط العمل)، و بعد مصادقة المجلس الوزاري على التقارير ونشرها، يتفق الاتحاد الأوروبي والبلد الشريك في سياسة الجوار الأوروبية حول خطة العمل، ويحدد الجزء السياسي من التقرير الإصلاحات الاقتصادية والسياسية أولويات تنفيذها في المدى القريب والمتوسط، و في مقابل الإصلاحات التي يتم إنجازها من قبل الدول المنضوية في سياسة الجوار، يوفر الاتحاد الأوروبي الامتيازات التالية:

- مزيد إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية.
- زيادة المساعدات.
- تحسين فرص الدخول إلى السوق الأوروبية.
- تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي.<sup>1</sup>
- **الاتحاد من أجل المتوسط\***: اقترح مشروع الاتحاد من قبل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي قام بزيارة إلى المغرب أعلن خلالها من مدينة طنجة يوم 22 أكتوبر 2008 عن مشروعه الذي سماه بـ "الاتحاد المتوسطي"<sup>2</sup>، و هو عبارة عن شراكة متعددة الأطراف لزيادة إمكانية الاندماج والتقارب الإقليمي، من خلال التركيز على المشروعات الإقليمية عبر الوطنية (إزالة التلوث، الطرق السريعة والبحرية والبرية . الحماية المدنية . الطاقات البديلة . التعليم العالي والبحث العلمي من خلال إنشاء جامعات متوسطة . المبادرة المتوسطية لتنمية الشراكات)، كما

<sup>1</sup> نفس المرجع.

\* ترجع أولى إرهابات هذا المشروع، في خضم الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، وخلال جولته على المدن الفرنسية، ألقى المرشح الرئاسي نيكولا ساركوزي خطابا في مدينة تولوز يوم 7 فبراير 2007 تحدث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريقة "إعادة التوزيع" مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة".

<sup>2</sup> محي الدين توك، **الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي**، مجلة شؤون دولية، 3، (2008)، ص: 32.

جاء في إعلان قمة باريس لـ13 جويلية 2008، والتي عرفت حضور 43 دولة أوروبية ومتوسطة، ما عدا ليبيا.

والإتحاد من أجل المتوسط ليس اتحادا بالمعنى الحقيقي تحكمه دساتير وقوانين وأنظمة وعلاقات مؤسسية بالمعنى المتعارف عليها، إذ أن أهدافه ومضامينه وطرق عمله وأدواته المالية والفنية لا يختلف عن عملية برشلونة، إذ أنه يمثل امتداد لها.<sup>1</sup>

من الصعب القول بأن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، قد أثار حماسا بالغا على عكس مسار برشلونة الذي لقي الترحيب في بدايته، فمواقف الدول المغربية كانت متباينة مع متحفظ، ومنخرط ولكن بشروط وبيّن رافض للمشروع برمته، فالمغرب يسعى إلى الحصول على وضع الشريك المتقدم مع أوروبا، وهو ما تم بالفعل حيث حصل المغرب على الوضع المتقدم الذي يعتبر أكثر من الشراكة وأقل من العضوية، كما أن المغرب يسعى إلى الحفاظ على الشراكة المميزة التي تجمعها مع فرنسا، ففرنسا أول شريك اقتصادي.<sup>2</sup>

في المقابل تشبث الجزائر من جهتها باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما أن إشكالية ماضي فرنسا الاستعماري، تبقى معرضة للشد والجذب، أما تونس وإن سعت للترحيب بالمبادرة فإنها تفضل السير في اتجاه تقوية صيغة 5+5 المتعلقة بالمتوسط الغربي، لكن هذا المشروع لقي رفضا ليبيا، وهو ما عبرت عنه ليبيا بأن "الاتحاد المتوسطي كعنوان نحن نقبله ونراه ضروريا" نريد اتحادا متوسطيا مكونا من 5+5 وقد نرفع العدد ليشمل اليونان ومصر أي 6+6، لكن يجب أن يكون لهذا الاتحاد سكرتارية وبرنامج تنموي... نحن نقول لن نقبل أن تعاد صيغة برشلونة، أي يجتمع أهل الشمال ويضعون وثائق ونأتي نحن لنوقع عليها، لن نقبل بهذا، يجب أن نكون شركاء في وضع وثائق هذا الاتحاد في حال قيامه، وألا يفرضوا علينا معاييرهم كأن يقولوا لنا خذوا حبة حقوق الإنسان في الصباح، وقبل الغذاء حبة

<sup>1</sup> غالب عبد المجيد، مرجع سابق.

<sup>2</sup> حسن المصدق. شركاء لا أتباع: الاتحاد المتوسطي: كولونيالية جديدة أم شراكة حقيقية؟، مجلة العرب، 09، (2008)، ص: 14.

ديمقراطية وقبل النوم حبة شفافية. لنجلس مع بعضنا البعض ونناقش بصراحة ووضوح كل القضايا ومن دون إملاءات".<sup>1</sup>

و في فترة ما بعد 2011 و في إطار الاستجابة الأوربية للحراك العربي اصدر الاتحاد الأوربي بيانا رسميا أعلن من خلاله إدخال تعديلات على سياساته في مجال دعم الديمقراطية حيث أعلن في هذا الإطار في مارس 2011 عن مقارنته القائمة على فكرة المساءلة المتبادلة في ثلاث عناصر أساسية هي: التحول الديمقراطي و بناء المؤسسات، شراكة أقوى مع الشعب و نمو مستدام و شامل.<sup>2</sup>

و من اجل تجسيد هذه الأهداف اقترح الاتحاد إنشاء أداتين رئيسيتين هما: مرفق المجتمع المدني التي تهدف لتشجيع عمل مؤسسات المجتمع المدني و تطوير إمكانياتها من اجل مراقبة الإصلاح. هذا إلى جانب إنشاء الصندوق الأوربي للديمقراطية التي تهدف إلى تشجيع إنشاء منظمات المجتمع المدني و توفير المساعدات للنقابات و المنظمات الغير حكومية.

و قد انتقدت كل هذه المبادرات بكونها مبادرات أمنية أكثر منها سياسية جعلت الاتحاد يركز على الجوانب الأمنية على حساب الإصلاح السياسي، و قد ذهب البعض إلى ابعد من ذلك من خلال التأكيد على أن سياسات الاتحاد الأوربي تجاه قضايا الإصلاح و تجلياتها أثبتت أن هناك تخوفا أوربيا من بروز تيار الإسلام السياسي كفاعل في النظم السياسية العربية.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: مبادرات الأنظمة السياسية العربية والمغاربية للإصلاح السياسي

نقصد بالمبادرات العربية\* للإصلاح مجمل مشاريع الإصلاح التي اتخذتها الدول العربية بما فيها المغاربية سواء في أطرها المشتركة خصوصا من خلال جامعة الدول العربية، أو من

<sup>1</sup> نفس المكان.

<sup>2</sup> احمد سعيد نوفل و آخرون، مرجع سابق. ص 224.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص:220.

\* هناك عدة مبادرات للإصلاح في العالم العربي منها إعلان صنعاء حول الديمقراطية، ميثاق إصلاح الموقف العربي، مبادرة الإخوان المسلمين في مصر، وثيقة الإسكندرية حول قضايا الإصلاح في الوطن العربي- مؤتمر بيروت- وثيقة الاستقلال الثاني للوطن العربي- المبادرة القطرية للإصلاح السياسي في العالم العربي ، مبادرة أولويات وآلات الإصلاح في الوطن العربي مركز القاهرة لحقوق الإنسان.

خلال المبادرات الرسمية للدول الوطنية العربية مع التركيز هنا على مبادرات الدول المغاربية، هذا إلى جانب أهم مبادرة على المستوى الغير رسمي مبادرة الإسكندرية.

### أولاً: دور جامعة الدول العربية في دعم قضايا الإصلاح في العالم العربي: لم تهتم

جامعة الدول العربية كإطار إقليمي يجمع بين الدول العربية بما فيها المغاربية منذ إنشائها في ماي 1944، في إطار القمم العربية كآلية للعمل العربي المشترك بقضايا الإصلاح السياسي و ذلك للعديد من الأسباب من بينها هشاشة المشروع التكاملي في إطار الجامعة من حيث الأطر القانونية و المؤسسية و الأهداف المشتركة، إلى جانب تعدد القضايا و المشاكل المطروحة على جدول أعمال الجامعة لعل أهمها القضية الفلسطينية، و الأهم من ذلك التخوف الرسمي العربي من موضوع الإصلاح السياسي و ما يتبعه قضايا الانفتاح و الديمقراطية التي تعد مهددا لبقاء و استمرار العديد من الأنظمة السياسية الحاكمة، و لعل الدليل على ذلك عدم إدراج موضوع الإصلاح ضمن جدول أعمال القمم العربية إلا في القمم التي تلت أحداث 11 سبتمبر و ما تلاها من اهتمام دولي بموضوع الإصلاح. حيث أقرت الدول العربية هنا أن موضوع الإصلاح إن لم يكن قرارا داخليا فسيكون مطلبا خارجيا يفرض بالقوة، و قد مثلت قمة بيروت سنة 2002 و قمة شرم الشيخ 2003 كردود عربية على تصاعد الحملة الخارجية لإصلاح الأنظمة العربية، حيث نصت قمة شرم الشيخ في بيانها الختامي أن " شؤون الوطن العربي و تطوير نظمه أمر تقرره شعوب المنطقة بما يتفق مع مصالحها الوطنية و القومية بعيدا عن أي تدخل خارجي"<sup>1</sup>، كما تضمنت قمة تونس لسنة 2004 تعهدا عربيا رسميا بدعم مسيرة الإصلاح في الدول العربية حيث نص البيان الختامي للقمة على الإقرار على ما تضمنه بيان وزراء الخارجية العرب حول مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي و تم الاتفاق على " مواصلة خطوات الإصلاح الشامل التي بدأتها الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وتحسين تضامننا عن طريق تعزيز روح المواطنة والمساواة وتوسيع مجال المشاركة في الشأن العام ودعم سبل

<sup>1</sup> نيفين مسعد، المبادرات العربية الرسمية للإصلاح " من مؤلف: كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني، مرجع سابق.

حرية التعبير المسؤول، ورعاية حقوق الإنسان وفقاً للميثاق العربي لحقوق الإنسان، ومختلف العهود والمواثيق الدولية، والعمل على تعزيز دور المرأة العربية في بناء المجتمع.<sup>1</sup> و ذلك من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية، هذا إلى جانب تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية، وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية ودعم حقوقها ومكانتها في المجتمع ومواصلة النهوض بالأسرة والعناية بالشباب العربي.<sup>2</sup>

و ضمن أجندة القمة اللاحقة القمة التي عقدت بالجزائر سنة 2005 أكد الإعلان الخاص بالقمة على ضرورة مواصلة مسيرة التطوير و التحديث من اجل تعزيز الديمقراطية و المشاركة السياسية و ترسيخ قيم المواطنة و احترام حقوق الإنسان، مع تمكين المجتمع المدني و المرأة من لعب ادوار هامة في الحياة السياسية.<sup>3</sup>

و بعد الحراك العربي مطلع سنة 2011 تم عقد أول قمة عربية في بغداد سنة 2012 بعد تأجيلها بسبب التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة لكن لم يتم الإشارة ضمنها و لا ضمن القمم اللاحقة إلى مسألة الإصلاح حيث اهتمت هذه القمم بتبيان موقف الجامعة من الأزمات السياسية و الأمنية في دول التي شهدت حراكا شعبيا كتونس، مصر و سوريا... الأمر الذي يدعونا للتوصل إلى أن موضوع الإصلاح السياسي الداخلي لم يكن ضمن أولويات الجامعة العربية حيث بقي دورها مقتصرًا على التأكيد على ضرورة احترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان مع التأكيد أساسًا على تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني كما اشرنا، هذا دون الإشارة صراحة إلى ضرورة إصلاح الأنظمة في حد ذاتها من خلال التطرق إلى موضوع التداول على السلطة، و لعل الحجة هنا مرتبطة بمبادئ العمل العربي ضمن الجامعة العربية

<sup>1</sup> "وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية (2004/5/23)" تم تصفح الموقع يوم: 15-08-2015:

[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/newsid\\_3740000/3740721.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3740000/3740721.stm)

<sup>2</sup> نفس المرجع.

<sup>3</sup> نيفين مسعد، المبادرات العربية الرسمية للإصلاح السياسي، كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني، مرجع سابق،

التي تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و عدم المساس بأنظمتها السياسية و المنصوص عليها صراحة في الميثاق المنشئ للجامعة.

**ثانيا: مبادرة الإسكندرية:** تعد هذه المبادرة غير رسمية من اجل تحليل و تأطير موضوع الإصلاح في العالم العربي و إن شهدت مشاركة رسمية من خلال حضور الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك لفعاليات المبادرة، و قد تم طرح المبادرة في إطار فعاليات "مؤتمر الإصلاح العربي : الرؤية والتنفيذ" الذي عقد في مكتبة الإسكندرية بمصر في مارس 2004 و ذلك بالشراكة بين الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ومجلس الأعمال العربي ومنظمة المرأة العربية ومنندى البحوث الاقتصادية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان. و قد حظيت هذه المبادرة باهتمام أكاديمي كبير بين الكتاب و الباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في الدول العربية.

و قد انبثق عن المؤتمر وثيقة سميت "بوثيقة الإسكندرية" تضمنت أربعة محاور حول الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى اقتراحات للتأكد من المتابعة والتنفيذ. و أكد المشاركون في إعدادها على ضرورة تحقيق الإصلاح في الأنظمة العربية من خلال تصحيح الأوضاع الدستورية و ضمان التداول على السلطة بالطرق السلمية...

عرفت المبادرة الإصلاح السياسي بكونه " كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية"<sup>1</sup> و حددت آليات الإصلاح السياسي من خلال:

1. **الإصلاح الدستوري والتشريعي:** من خلال وضع دساتير تتلاءم و نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، أو تصحيح الأوضاع الدستورية في البلدان العربية بتعديل المواد التي

<sup>1</sup> "وثيقة الإسكندرية " مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية و التنفيذ، مارس 2004. ص: 03. تم تصفح الموقع يوم 20-08-2015:

تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية، و يجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. و يتضمن ذلك احترام المبادئ التالية<sup>1</sup>:

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا و صريحا.
- التداول السلمي على السلطة.
- إقامة انتخابات حرة و دورية تضمن الممارسة الديمقراطية و عدم احتكار السلطة، وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.
- إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أولم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

## 2. إصلاح المؤسسات والهيكل السياسية:

و ذلك عن طريق مراجعة المؤسسات السياسية المسيرة للنظام ( التنفيذية، التشريعية و القضائية، الصحافة والإعلام و مؤسسات المجتمع المدني) من اجل ضمان أدائها الديمقراطي السليم، بما يراعي مبدأ الشفافية التامة و اختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسئوليتها و التطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه.

كما أكدت المبادرة في هذا الإطار على ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية<sup>2</sup>.

## 3. إطلاق الحريات: خصوصا المتعلقة بتشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون،

من اجل تمكين جميع التيارات الفكرية و السياسية المدنية أمن عرض برامجها و المنافسة بحرية على الحكم بشكل متكافئ، تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية. و إلى جانب ذلك دعت المبادرة إلى:

- المصادقة على منظومة المواثيق الدولية والعربية المتعلقة بحقوق الإنسان و حرياته و من أمثلتها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 04.

<sup>2</sup> نفس المرجع، نفس الصفحة.

لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواثيق الدولية لحقوق المرأة، الميثاق الدولي للطفل...

• احترام حرية الصحافة و وسائل الإعلام خصوصا من الهيمنة الحكومية، و ذلك عن طريق تطوير أساليب الإعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والتقنوات التليفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل، وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة.

• إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية من اجل ضمان حريتها في التمويل والحركة. و يصحب ذلك ضبط مشكلات التمويل الأجنبي، بالوسائل المتبعة في المجتمعات المتطورة.

• تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعو القرار والمخططون الاجتماعيون، ويعرفون منها خريطة واضحة صادقة لاتجاهات الرأي العام ومتغيراتها التي لا بد من وضعها في الحسبان عند صنع أي قرار.<sup>1</sup>

و إلى جانب الإصلاحات المذكورة في المجال السياسي حددت المبادرة اقتراحات حول الإصلاح في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية. مما جعل من المبادرة متعددة الأبعاد و المجالات كما أكدت على الدور الهام لمؤسسات المجتمع المدني، و قد لاقت المبادرة استحسانا رسميا و غير رسمي في المجتمعات العربية لكنها بقيت مرتبطة بالبنى غير الرسمية التي وضعتها حيث لم تلقى اهتماما جادا من قبل الأطراف الرسمية. كما انتقدت المبادرة بكونها مثلت رد فعل غير رسمي للاهتمام الدولي بقضايا الإصلاح السياسي حيث طرحت مثلها مثل المبادرات العربية الأخرى في سياق الاهتمام الدولي بموضوع الإصلاح في الشرق الأوسط و خصوصا بعد إطلاق المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير".

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص ص: 05-06.

### ثالثا: المبادرات الرسمية للأنظمة السياسية المغربية:

بادرت السلطات الرسمية في الدول المغربية مجموعة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية، ونقصد هنا الإجراءات و الخطوات التي اتخذتها في طريق الإصلاح و التحول نحو الديمقراطية. و من بين أهم الإصلاحات التي شهدتها هذه الدول - حيث لا يسعنا الحديث عن كل الإصلاحات- جملة من التعديلات الدستورية.

**فقد شهد المغرب مراجعتين دستوريتين خلال التسعينات سنتي 1992 و سنة 1996،** وأهم ما ميزها محاولة المؤسسة الملكية الانفتاح على المعارضة و منحها إمكانية المشاركة في الحكومة و التي تعززت في دستور 1996 بتشكيل حكومة التناوب.<sup>1</sup> هذا إلى جانب التعديل الدستوري لسنة 2011 على اثر موجة الاحتجاجات الشعبية في المغرب المطالبة بالإصلاح الذي ارتكز على النقاط السبع للإصلاح التي وعد بها الملك محمد السادس في مارس 2011 و التي تتمثل في<sup>2</sup>:

- تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية مع احترام الامازيغية كأحد أبعاد المجتمع المغربي.
- تعزيز دولة القانون و فتح المجال أمام الحريات و احترام حقوق الإنسان.
- تعزيز استقلال القضاء و توسيع صلاحيات المجلس الدستوري.
- تكريس الفصل و التوازن بين السلطات من خلال توسيع صلاحيات البرلمان.
- تعزيز دور الأحزاب السياسية.
- تكريس مبدأ المحاسبة أثناء الحكم و التسيير.
- التكريس الدستوري للسلطات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان و الحريات و الحكم الراشد.

<sup>1</sup> أحمد الداغر، "مرجع سابق".

<sup>2</sup> عبد الله الترابي، "تعديل الدستور في المغرب.. تطورات في سياق من الثورات" مبادرة الإصلاح العربي، نوفمبر 2011. ص: 03. متاح على الرابط التالي:

و قد أعدت لجنة خاصة شكلها الملك محمد السادس مشروع الدستور وفقا للتوصيات المذكورة، و وضع الدستور الجديد للاستفتاء الشعبي و تمت الموافقة عليه بنسبة 98.5 %، الأمر الذي اعتبره كثيرون انتصارا لمشروع المؤسسة الملكية للسيطرة على الأوضاع خصوصا بالمقارنة مع باقي الدول المغربية و العربية.<sup>1</sup>

و بالنسبة للجزائر، فإلى جانب مشروع الإصلاح السياسي الذي انطلق بالاستفتاء على دستور 1989 رافق ذلك مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها النظام السياسي منذ بداية الثمانينات مع بداية التوجه نحو إعادة هيكلة بعض المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العمومي، ولعل أهم ما ميز النظام السياسي في هذه المرحلة هو تراجع لشرعيته، بخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر سنة 1986 فضلا عن الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة المنضوية تحت جناح جبهة حرب التحرير.

و إلى جانب دستور 1986 شهدت الجزائر تعديلا دستوريا جديدا في شكل دستور جديد لسنة 1996 الذي ادخل تغييرات هيكلية على النظام الجزائري على غرار إقرار الثنائية البرلمانية. و قد شهد دستور 96 تعديلات جديدة خلال سنوات 2002 و 2008 مست المادة 77 المتعلقة بفتح العهود الرئاسية.

و قد تأثرت الجزائر بدورها بموجة الاحتجاجات التي شهرتها المنطقة العربية سنة 2011 حيث بادر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى اقتراح إصلاحات سياسية في خطابه في 15 أفريل 2011 أين أعلن عن مجموعة من الإصلاحات و قد جاء في الخطاب: "... بعد استعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنموية طموحة، وبعد رفع حالة الطوارئ، قررت استكمال المسعى هذا ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي، وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم"<sup>2</sup> كما سبق الإعلان عن الإصلاحات الإقرار بضرورة إلغاء قانون الطوارئ و تعويضه بقانون لمكافحة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 09.

<sup>2</sup> عبد العزيز بوتفليقة "خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة" 15 أفريل 2011 . متوفر على الرابط التالي:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

الإرهاب. و قد مست الإصلاحات أساسا خمس قوانين عضوية أساسية هي: قانون الإعلام، قانون الانتخابات و حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، الأحزاب السياسية، و توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، فضلا عن القانون المتعلق بالجمعيات. و قد أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا أفادت فيه بأنه تم إصدار هذه القوانين بناء على المادة 126 من الدستور. وأضاف أنه طبقاً للمادة 165 الفقرة الثانية من الدستور وبموجب الصلاحيات التي يخولها له الدستور كان الرئيس الجزائري قد عرض مسبقا هذه النصوص على المجلس الدستوري للنظر في دستورتها. و أخيرا تمت المصادقة على هذه القوانين من طرف غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الجزائري ومجلس الأمة). و قد صدرت القوانين الجديدة (المعدلة) بعد المصادقة عليها في جانفي 2012 ضمن أعداد الجريدة الرسمية\*، و إلى جانب ذلك طرح مؤخرا - أثناء إعداد الدراسة- مشروع تعديل جديد للدستور الذي تمت المصادقة من قبل البرلمان بمجلسيه يوم الأحد 7 فيفري بالأغلبية حيث صوت 499 لصالح التعديل بينما رفض اثنان وامتنع 16 آخرون عن التصويت\*.

أما بالنسبة لموريتانيا التي تعرف مجتمعا قبائليا وعشائريا يتشكل من فصائل وعرقيات متنشئة، فإن العملية السياسية تبقى معقدة، حيث شهدت موريتانيا تطورات سياسية متلاحقة من المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال سنة 1959، ثم مرحلة المختار ولد دادة الذي جمع في يديه كل السلطات بناء على دستور 1961 إلى مرحلة الانقلابات العسكرية التي أطاحت به سنة 1978، حيث استولى الضباط العسكريون بالسلطة، إلا أن فترة حكمهم لم تعرف استقرارا كبيرا حتى مجيء معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطابع إلى السلطة سنة 1992 الذي عمل على إصدار دستور جديد وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية في ظل التعددية الحزبية لكن الطابع العسكري للسلطة يظل الطابع الغالب عليها الأمر الذي يصعب الحديث عن إصلاحات سياسية فعالة.

\* للاطلاع على مضمون القوانين انظر: الجريدة الرسمية، عدد 02.08 جانفي 2012. متاح على الرابط التالي:

<http://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012002.pdf>

\* للاطلاع على مضمون التعديلات يرجى الاطلاع على موقع الرئاسة الجزائرية على الرابط التالي:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/archives/Consultations/Propositions.htm>

## خلاصة الفصل:

تُعتبر التغييرات الهيكلية التي مست جوهر النظام الدولي والتحويلات الجذرية التي عرفها مفهوم الديمقراطية باعتبارها نظام الحكم الأنسب نتيجة لانتشارها بين العديد من الدول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ظل بروز نظريات عديدة تدعم تفوق النظام الديمقراطي على الأنظمة الأخرى على غرار نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما، وهو بدوره أدى إلى انتشار مفاهيم أخرى في حقل الدراسات النظامية كمفهوم التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي فضلا عن ارتباط ذلك ب بروز مبادرات دولية تبنتها القوى الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي حيث استهدفت تصدير الديمقراطية الغربية كمنهج جاهز يمكن إسقاطه على الدول الشمولية والتسلطية وخاصة في الدول النامية مع تركيزها على النظم السياسية العربية التي شكلت الاستثناء الوحيد في التحاقها بركب الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا جذريا، وظلت أنظمتها السياسية تصارع لأجل البقاء والاستمرار إلا أن سوء أوضاعها الداخلية الاقتصادية منها والاجتماعية شكلت منعرجا كبيرا أمام الأنظمة السياسية العربية حيث بدأ الحديث عن مفهوم التغيير الشامل أي إسقاط الأنظمة القائمة حيث كانت بدايتها مع بعض دول المغرب العربي أين تبنت خطوات ذاتية باتجاه الإصلاح السياسي، إلا إن افتقار بعض النخب السياسية في الدول العربية والمغربية لأي نية حقيقية يدعم أسس الإصلاح السياسي بما يضمن تحقيق فرص متساوية للجميع سياسيا واقتصاديا وحتى اجتماعيا، أدى بشعوب تلك الدول إلى التصعيد من خطابها الاحتجاجي تجاه إسقاط الأنظمة السياسية القائمة وهو ما سيتم دراسته بالتفصيل خلال الفصل التالي .

**الفصل الثالث:**  
**محددات الإصلاح السياسي**  
**في تونس**

شهدت تونس منذ الحضارات القديمة عدة مراحل في سياق تطورها وكان لذلك انعكاس على تطور نظامها السياسي وخاصة في المرحلة التي تلت استقلالها عن فرنسا سنة 1956 وبداية التخلي عن الملكية في عهد الحبيب بورقيبة مروراً بفترة زين العابدين بن علي من سنة 1978 وصولاً إلى سنة 2011 حيث تم إسقاط نظامه من خلال ثورة شعبية داخلية وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل، كما ستنتم دراسة التحولات التي شهدتها الساحة السياسية التونسية من منطلق الأبعاد التي لعبتها البيئة الداخلية بما جاء فيها من عوامل وأسباب وظروف أدت إلى مطالبة التونسيين بإسقاط النظام القائم ومحاولات هذا الأخير التكيف مع تلك الضغوط من خلال عمليات الإصلاح التي قام بها وذلك وفقاً للعناصر التالية:

### **دوافع الإصلاح السياسي في تونس**

1. لمحة جغرافية و تاريخية عن تونس:
2. التطورات السياسية في تونس في عهد الرئيس بورقيبة :
3. سياقات النظام السياسي التونسي في ظل عهد الرئيس بن علي

### **سياقات الحركات الاحتجاجية في تونس:**

4. المحددات الداخلية للإصلاح السياسي في تونس
  5. المحددات الخارجية للإصلاح السياسي في تونس
  6. مسار إسقاط نظام الرئيس بن علي
- تأثير إسقاط "نظام بن علي" على عملية الإصلاح السياسي في النظام التونسي**

7. الإجراءات القانونية والدستورية في ظل المرحلة الانتقالية
8. مؤسسات النظام السياسي التونسي في ظل الدستور الجديد 2014
9. الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تونس

### **تحديات بناء الدولة في تونس بعد إسقاط "نظام بن علي"**

10. التحديات السياسية لبناء الدولة في تونس
11. التحديات الاقتصادية لبناء الدولة في تونس
12. التحديات الأمنية لبناء الدولة في تونس

## المبحث الأول:

### دوافع الإصلاح السياسي في تونس

ساهمت الحضارات المتعاقبة على تونس في تطور الدولة التونسية بشكل كبير كما لعب الموقع الجغرافي دورا جيواستراتيجيا في علاقاتها السياسية الإقليمية والدولية، ويعتبر وصول الحبيب بورقيبة على رأس النظام السياسي التونسي بعد استقلالها عن فرنسا سنة 1957 أحد أهم العوامل الرئيسية في تشكيل النظام السياسي من خلال رسمه للمعالم الكبرى للنظام السياسي على ضوء علمانية الدولة التونسية، التي امتدت حتى إلى فترة حكم الرئيس بن علي الذي ادخل جملة من الإصلاحات الجذرية على مستويات عديدة أفرزت نتائج عكسية بمرور الوقت وساهمت في الإطاحة بنظامه سنة 2011 وهو ما سيتضمنه هذا المبحث:

### المطلب الأول:

#### لمحة جغرافية و تاريخية عن تونس:

تقع تونس في شمال إفريقيا، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ، ومن الغرب الجزائر، ومن الجنوب الشرقي ليبيا، عاصمتها تونس، وتبلغ مساحتها حوالي 162155 كم<sup>1</sup>،

يُميزها عن غيرها من الدول موقعها وخصائصها البارزة، حيث تعتبر أبعد أجزاء بلاد المغرب والقارة الإفريقية نحو الشمال، توجد فيها السهول والتضاريس القليلة الارتفاع، وتتميز سواحلها بالاتساع حيث يتربع شريطها الساحلي على مساحة تقدر بـ1300 كم<sup>2</sup>.

شهدت تونس العديد من الحضارات المتعاقبة الأمر الذي كان له انعكاس ايجابي على تطورها السياسي والاقتصادي وحتى العسكري ففي الحضارة القرطاجية عرفت تونس تفوقا كبيرا في المجالين البحري والتجاري في منتصف القرن السادس قبل الميلاد ، وامتدت مستعمراتها التجارية حتى جنوب البرتغال وخلال القرنين الأولين بعد الميلاد أصبحت تعرف باسم مقاطعة

<sup>1</sup> حسن الشامي، "تقرير التحول الديمقراطي في تونس 2011". متحصل عليه من الموقع:

[http //www.ahewar.org/deba/show.cat\\_ asp ?cid=193](http://www.ahewar.org/deba/show.cat_ asp ?cid=193).

<sup>2</sup> محمد الهادي شريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال. ط3، (تونس: دار سراس للنشر، 1993)، ص8.

إفريقيا\* التي أصبحت مزدهرة جدا مما جعل قرطاج المدينة الثانية بعد روما، وفي سنة 264 قبل الميلاد اندلعت حروب بين الحضارة القرطاجية والإمبراطورية الرومانية عرفت باسم الحروب الغادرة، حيث هزم الرومان القرطاجيين ودمروا عاصمتهم تماما و خلال هذه الفترة من القرن الثاني قبل الميلاد و حتى الخامس الميلادي كانت معظم المنطقة في تونس الحالية خاضعة للإمبراطورية الرومانية<sup>1</sup>، هذه الأخيرة غزاها الوندال عام 439 م وبقيت تحت سيطرتهم إلى أن احتلتها الإمبراطورية البيزنطية بين عامي 533-534 م، وقد بدأ الفتح العربي الإسلامي لشمال إفريقيا في سنة 647 م وفي سنة 698 م تم فتح قرطاج وتأسيس مدينة تونس، وانتشر الإسلام بسرعة بين سكان تونس، وفي أواخر الحكم الأموي وبداية الحكم العباسي خرجت تونس من الخلافة الأموية، ولكنّ العباسيين استعادوها ثمّ أخرجوا منها في عام 767 ميلادية، إلى أن أخضعوها مجددا في سنة 800 م بقيادة إبراهيم بن أغلب والذي عينه هارون الرشيد حاكما لمقاطعة إفريقيا، شهدت تونس خلال حكم دولة الأغالبة تطورا نوعيا في جميع المجالات فتم بناء المساجد في المدن وشبكة كبيرة من السدود لتأمين المياه لعاصمتها القيروان.<sup>2</sup> وقد خضعت تونس للحكم الفاطمي الشيعي حيث أقام الفاطميون على الساحل التونسي عاصمتهم التي حملت اسم المهديّة، وبعد ثلاث سنوات نقلوا عاصمتهم إلى مدينة القاهرة التي شيدها وتركوا حكم تونس لأمرأ الزيريين، وفي عام 1087 إحتلت قوات إيطالية من مدينتي بيزا وجنوا في ايطاليا العاصمة المهديّة، ثمّ أحتلها النورمانديون في سنة 1148 و طردوا الزيريين منها. و في سنة 1160 أصبحت تونس جزءا من دولة الموحدين في مراكش، وطوال معظم القرن 13 سيطر الحفصيون على شمال إفريقيا من طرابلس إلى وسط الجزائر، وأقاموا علاقات تجارية ودبلوماسية مع دول الساحل الشمالي للمتوسط ومدنه.<sup>3</sup>

\* مقاطعة إفريقيا هو الاسم الذي أطلقه الرومان على تونس.

<sup>1</sup> يحي أبو زكريا، "الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي"، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.lakhdaria.net/files/yahiaabouzakaria/tunis.mina.ethaalebi.ila.atghannouchi.doc>

<sup>2</sup> نفس المرجع.

<sup>3</sup> نفس المرجع.

وقد بدأ الحكم العثماني في تونس سنة 1516 أقام فيها العثمانيون إدارة إقليمية عمرت مدة 17 سنة ، إلى أن قامت ثورة عسكرية في عام 1591 حدّت من سلطة الباشا العثماني ونقلت السلطة الفعلية إلى الداوي وهو لقب كان يحمله حوالي أربعين ضابطا كبيرا في الجيش العثماني ، وفي سنة 1600 أصبحت السلطة في تونس حكرا على الدايات الذين أقاموا علاقات دبلوماسية مع فرنسا دون علم السلطة العثمانية ، وقد أسسّ الباي حمودة في عام 1659 سلطة المراديين و استمرت هذه السلطة تحكم تونس كلها إلى عام 1702.<sup>1</sup> وقد عرفت تونس أول دستور لها سنة 1861 والذي تكون من 114 فصلا، حدّدت حقوق وواجبات العائلة المالكة والوزراء والموظفين والرعيّة، كما أقرّ مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة (السلطة التنفيذية - السلطة التشريعية - السلطة القضائية) ونظم العلاقات بينها، حيث أعطى السلطة التنفيذية للباي وجردّه من عدّة حقوق أخرى، وأصبح مسؤولا أمام المجلس الأكبر الذي بوسعه خلع الباي إذا خالف القانون. وجعل السلطة التشريعية مشتركة بين الباي والمجلس الأكبر الذي يتألف من 60 عضوا ثلثيه من أعيان البلاد والثلث الآخر من رجال الدولة، وللمجلس الأكبر مراقبة الوزراء ومحاسبتهم. أمّا السلطة القضائية فقد أصبحت مستقلة عن الباي، وانبثق عن الدستور أيضا إحداث مجلس الجنايات والأحكام العرفيّة لفصل جميع القضايا ما عدا القضايا العسكريّة،<sup>2</sup> وجاء دستور 1861 بعد وثيقة "عهد الأمان"<sup>3</sup> التي منحت الأمان لسكان تونس على اختلاف الأديان والألوان، وساوت بينهم أمام القانون<sup>3</sup>، ولقد توالى الإصلاحات

#### <sup>1</sup> نفس المكان.

<sup>2</sup> الجمهورية التونسية، دستور 1861. متحصل عليه من الموقع:

[http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/Pdf/constitution\\_1861\\_ar.pdf](http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/Pdf/constitution_1861_ar.pdf)

<sup>3</sup> وثيقة "عهد الأمان هي عبارة عن قانون أصدره محمد باشا باي عندما حكم تونس من سنة 1855م إلى 1859م، تضمن هذا القانون 11 فصلا، كان موجها إلى جميع سكان تونس دون التمييز بينهم، وكان يقرّ حرية المعتقد، وينصّ على ضمان الأمن في المال والأجساد لكل سكّان الإيالة دون اعتبار الدّين أو الجنس أو اللّون، وعلى التساوي بين النّاس في أداء الضرائب، وعلى حقّ الأجانب في شراء الممتلكات والأراضي، وحقّهم في ممارسة المهن والصناعات والحرف.

<sup>3</sup> عز الدين عبد المولى، الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي". متحصل عليه من موقع:

Studies\_aljazeera.net. 18.13 27/01/2014.

التونسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية استقلالها سنة 1956، وكان أبرزها على يد المصلح خير الدين التونسي بين سنوات 1873 و1877 حيث سعى من موقعه كرئيس للوزراء (الوزير الأكبر) إلى إقامة نظام للحكم يسود فيه القانون وتديره المؤسسات، ومنذ الربع الأول من القرن العشرين ارتبطت الحركة الوطنية التونسية في مقاومتها للاستعمار الفرنسي ارتباطا وثيقا بمطلب الدستور، وقد انعكس ذلك في اتخاذ الحزب الذي قادها اسم "الحزب الحر الدستوري" الذي أسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي في عام 1920<sup>1</sup>، في شهر ماي من سنة 1881 أرغم الباي على التوقيع على المعاهدة الفرنسية التي عرفت باسم معاهدة باردو والتي أخضعت تونس رسميا للسيطرة الفرنسية، وفي عام 1883 أجبر الباي "علي الرابع" على التوقيع على اتفاقية مرسى التي كرست الحماية الفرنسية لتونس ونقلت السلطة إلى المقيم العام الفرنسي،<sup>2</sup> انطلقت المقاومة الشعبية بتأسيس أول حركة سياسية منظمة عام 1907 وتأثرت بحركة تركيا الفتاة ثم ظهر الحزب الدستوري التونسي خلفاً لحزب تونس الفتاة، وحصلت تونس في مارس عام 1956 على استقلالها وآلت شؤون الحكم إلى نخبة تحديثية تمثلت إنجازاتها في إقامة نظام سياسي جمهوري، من خلال وصول الحبيب بورقيبة إلى الحكم حيث اختارته الجمعية التأسيسية بالإجماع رئيسا لتونس بعد إلغاء النظام الملكي، وتأسيس دستور جديد سنة 1959<sup>3</sup> وأصبح بذلك الرئيس الحبيب بورقيبة أول رئيس لتونس التي استكملت استقلالها عام 1963 بإجلاء آخر جندي فرنسي عن قاعدة بنزرت.

أعلن بورقيبة رئيسا مدى الحياة 1974، وأغلق كل الطرق أمام التداول السلمي على السلطة، واعتمد نهجا علمانيا في الحكم انقلب عليه رئيس وزرائه ووزير داخلته زين العابدين بن علي وتولى الرئاسة من 1987 إلى غاية 2011، فالغي بن علي فكرة رئيس مدى الحياة وقيدها دستوريا بعهدة رئاسية مدتها 5 سنوات قابلة للتجديد<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>توفيق المدني، لماذا تمسك التونسيون بالدولة البورقيبية، منحصل عليه من موقع:

<http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=640432>

<sup>2</sup>أبو جرة سلطاني، *أنظمة في وجه الإعصار ثورة تونس نموذجا*. (الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011)، ص42.

<sup>3</sup>توفيق المدني، مرجع السابق.

<sup>4</sup>أبو جرة سلطاني، مرجع سابق، ص47.

## المطلب الثاني:

### التطورات السياسية في تونس في عهد الرئيس بورقيبة :

بعد استقلال تونس عن فرنسا سنة 1956 تولى الحبيب بورقيبة سدة الحكم، ليكون بذلك أول رئيس في نظام جمهوري بعد أن تم التخلي عن الملكية كنظام للحكم في الـ 25 من جوان 1957. وقد جاء صعود بورقيبة للحكم في تونس نتيجة لسيطرة الحزب الحر الدستوري الجديد والذي كان يتزعمه بورقيبة على مقاعد المجلس القومي التأسيسي بفوز قوائمه بكل مقاعده في 25 مارس 1956 ليتم اختياره- أي الحبيب بورقيبة - من طرف أعضاء المجلس التأسيسي كرئيس للجمهورية التونسية مع توليه رئاسة الحكومة ووزارتي الخارجية والدفاع، بالرغم من المعارضة الشديدة من بعض أعضائه على غرار صالح بن يوسف التي أخذت منحى الصراع والذي برز بشكل مباشر على الساحة السياسية التونسية.\*

وقد حاول بورقيبة\* بناء دولة عصرية متأثراً إلى حد بعيد بثقافته الفرنسية والتي ظهرت على مستويات عدة حيث ومنذ توليه الحكم سنة 1957 وحتى قبل قيام الجمهورية الأولى (قبل

---

\*برزت اليوسفية كحركة تحررية أثناء الفترة الاستعمارية مشكلة رد فعل مسلح على وجود الاستعمار في تونس والمغرب العربي، واليوسفيون هم أنصار الزعيم صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد. عرفت اليوسفية تأييد تيارات فكرية وأحزاب سياسية ومنظمات نقابية وعناصر وطنية وأخرى ثورية آمنت بالكفاح المسلح. واستطاعت أن تكسب تأييد الغالبية العظمى من الشعب التونسي. وبعد استقلال تونس تحولت اليوسفية إلى حركة سياسية ذات هوية مغاربية وذات عمق عربي إسلامي ولقد خاضت اليوسفية معركتين متوازيتين، الأولى ضد الدولة الاستعمارية والثانية ضد الجماعة البورقيبية أو ما يسمى بجماعة الديوان السياسي التي حسم الصراع لصالحها بفضل دعم الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وما انفك الصراع أن تحول بين حزب الأمانة العامة و الدولة الناشئة التي أصبح بورقيبة رئيسها بعد وضع حد لنظام البايات وإعلان الجمهورية سنة 1957 والتي تمكنت من تصفية المجموعات اليوسفية المعارضة بفضل الدور الذي قامت به "الجان البيقظة البورقيبية وما تبعه من محاكمات صورية وعمليات إعدام وتصفية ضد عناصرها وقياداتها وعلى رأسها زعيمها صالح بن يوسف. **للمزيد أنظر:** هيفاء أحمد محمد، "الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة"، دراسات دولية، ع58، ص ص 21-22، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=98258>

\*ولد الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة في الثالث من اوت عام 1903 في حي الطرابلسية بمدينة المنستير الساحلية، تلقى تعليمه الثانوي بالمعهد الصادقي ثم في معهد كارنو بتونس، ثم سافر إلى باريس عام 1924. التحق بورقيبة بكلية الحقوق وتخرج فيها عام 1927 وعاد إلى تونس ليشغل بالمحاماة ثم أسس في مارس 1934 الحزب الحر الدستوري الجديد، ولما اندلعت الثورة المسلحة في نفس السنة اعتقل وتنتقل بين السجون ثم بدأت فرنسا التفاوض معه فعاد إلى تونس في اول من جوان 1955 وفي الثالث من جويلية من نفس العام وقعت فرنسا المعاهدة التي تمنح

سنة 1959) قام بورقيبة بإدخال مجموعة من الإصلاحات مست جوهر المجتمع التونسي وقد "عزّزت مجلة الأحوال الشخصية التي أصدرت بتاريخ 13 أوت 1957 حقوق المرأة في مختلف المجالات، وتضمنت إجراءات عديدة، إذ منعت تعدد الزوجات وأقرت الطلاق العدلي وحق المرأة والرجل في طلب الطلاق واشترط رضا الزوجين في الزواج وحرمان أي وارث آخر من إرث المتوفى إذا لم يخلف غير البنات"<sup>1</sup>، فيما ألغي قانون الأوقاف من خلال الأمر الصادر عن الوزير الأكبر\* المؤرخ في 31 ماي 1956، كما أدمج الرئيس بورقيبة سنة 1958 التعليم الزيتوني الديني مع التعليم العمومي وقد أدى ذلك إلى إلغاءه بصفة نهائية.

على المستوى الدستوري وفي الفاتح جوان سنة 1959 تمّ وضع دستور جديد في تونس كرّس بشكل مطلق النظام الرئاسي حيث نصّ على انتخاب الرئيس كل خمس سنوات مع إمكانية انتخابه ثلاث مرات متتالية بحسب الفصل 39<sup>2</sup>، كما أنّ الرئيس التونسي قد حظي وفقا لنفس الدستور بصلاحيات واسعة في رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية واختيار أعضاء الحكومة وتولي القيادة العليا للجيش والقيام بالتعيينات لجميع المراكز المدنية والعسكرية وهو ما أكد عليه الفصل 49 إلى غاية الفصل 55 من الدستور التونسي لسنة 1959، الذي نصّ أيضا على انتخاب جمعية وطنية - برلمان - مرة كل خمس سنوات.<sup>3</sup>

لم يكرّس الحبيب بورقيبة مبدأ التداول على السلطة منذ اعتلائه سدة الحكم في تونس وتسميته رئيسا من المجلس التأسيسي، ففي 08 نوفمبر سنة 1959 تمت إعادة انتخابه رئيسا لعهدته من خمس سنوات وتحصلت لوائح الحزب الحر الدستوري على كل مقاعد مجلس

---

=تونس استقلالها ومن ثم قام الحبيب بورقيبة بتشكيل أول حكومة تونسية بعد الاستقلال وكان ذلك في 20 مارس 1956 ليتم اختيار بورقيبة كرئيس للجمهورية بعد اعلان الغاء الملكية في 25 جويلية 1957. للمزيد أنظر:  
1رنا العاشوري سعدي، "التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر"، المستقبل العربي، متحصل عليه من الموقع:

[www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal\\_434\\_rana\\_al3ashori\\_als3di.pdf](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_434_rana_al3ashori_als3di.pdf)  
\*الوزير الأكبر هي تسمية أطلقت على منصب الوزير الأول في الدستور التونسي لسنة 1861 في ظل الملكية أثناء فترة الاستعمار الفرنسي حيث يقع تعيينه بأمر من الباي، وهو الذي يقبله، ولم يقع استبدالها إلا بعد الاستقلال حيث عوضتها تسمية الوزير الأول مند سنة 1969 .

<sup>2</sup>الجمهورية التونسية، دستور 1959، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.ces.es/TRESMED/docum/tun-cttn-ara.pdf>

<sup>3</sup>نفس المرجع.

الأمة الذي استحدث مكان المجلس التأسيسي، كما أعيد انتخابه في 8 نوفمبر 1964 و 02 نوفمبر 1969 على التوالي دون أن يشهد منافسة، وبعد استيفائه لثلاث عهديات انتخابية\* انتخبه المؤتمر التاسع للحزب الدستوري في سبتمبر 1974 رئيساً للحزب مدى الحياة وبناء على ذلك و بمقتضى القانون الدستوري عدد 75 المؤرخ في 19 مارس 1975، أعلن الرئيس بورقيبة نفسه رئيساً مدى الحياة ، وعين الهادي نويرة كأمين عام للحزب الاشتراكي الدستوري\*\* ، كما لم يفسح بورقيبة المجال للأحزاب السياسية التونسية بالعمل السياسي وعمل على التصييق على الصحافة، كما كان يلاحق كل من يعارضه<sup>1</sup>، فضلاً على أنه "يعتبر أن أي معارضة أو أي شكل احتجاج على سياسته هو من باب نكران الجميل و أن له دينا على الشعب بعد أن حرره من المستعمر بل أكثر من ذلك حوله إلى أمة..."<sup>2</sup>. على ضوء ذلك فإن بعض المهتمين بدراسة النظام السياسي التونسي على غرار الباحثة" رنا العاشور" ترى أن الرئيس السابق بورقيبة كرس مفهوم الحكم الفردي من خلال تجسيده للعديد من القرارات أهمها ما يلي:

-في سنة 1963 قرّرت السلطة بعد محاولة انقلابية فاشلة ساهم فيها عسكريون ومدنيون اعتماد نظام الحزب الواحد، وهو ما اختزل النشاط السياسي في ظل هياكل الحزب الحر الدستوري.

-انتهاج سياسة اقتصادية موجهة باسم الاشتراكية طوال الستينيات عززت قبضة السلطة على جميع إمكانات البلاد.

-عدم الفصل بين هياكل الحزب وأجهزة الدولة بما جعل المسئول الأول في الولاية هو نفسه رئيس الهيكل الحزبي في الجهة، وقد كرس هذا الوضع سيطرة الدولة على الوالي.

---

\*ينتخب الرئيس كل خمس سنوات مع إمكانية انتخابه ثلاث مرات متتالية بحسب الفصل 39 من الدستور التونسي 1959.

\*\*حزب الاشتراكي الدستوري هو التسمية التي اتخذها الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد خلال مؤتمره السابع المنعقد في أكتوبر 1964 ، وقد تبنى خلاله الخيار الاشتراكي أو ما سمي بالاشتراكية الدستورية. وقد استمرت هذه التسمية إلى 27 فيفري 1988 عندما غير اسمه من جديد إلى التجمع الدستوري الديمقراطي. ليحي أبو زكريا، المرجع السابق.

<sup>2</sup>عبد الرؤوف العيادي، *أزمة السياسة بتونس*، متحصل عليه من الموقع:

[http://www.mafhoum.com/press6/177P8.htm#\\_ftnref1](http://www.mafhoum.com/press6/177P8.htm#_ftnref1)

-في سنة 1975 أقرّ الدستور مبدأ الرئاسة مدى الحياة لبورقيبة وهو ما عمّق جذور الحكم الفردي وألغى عنصرا أساسيا من عناصر مقومات الديمقراطية وهو التداول السلمي على السلطة.

-تمكين الوزير الأول من الخلافة الآلية لرئيس الجمهورية في ما بقي من المدة النيابية، واستبعاد أي دور للسلطة التشريعية في هذا الأمر بعد أن كان من صلاحيات المجلس التشريعي حسب النص الأصلي للدستور.<sup>1</sup>

ورغم إقدام الرئيس بورقيبة على بعض الإصلاحات السياسية نتيجة لضغوط داخلية خاصة من بعض الأحزاب في ظل تشديده الخناق على نشاط البعض منها واستجابة لظروف خارجية أملتها بداية الأزمة الاقتصادية سنة 1982 بارتفاع قيمة الدولار وتراجع سعر الفوسفات ثم المحروقات، تمثلت في إعلانه في أبريل 1981 عن عدم اعتراضه عن تأسيس أحزاب سياسية شريطة تخليها عن العنف، وإصداره لقرار التعددية السياسية و الاعتراف ببعض الأحزاب السياسية المحظورة كحركة الديمقراطيين الاشتراكيين بقيادة أحمد المستيري، الحزب الشيوعي بزعامة أحمد حرمل ، وحركة الوحدة الشعبية بقيادة أحمد بالحاج عمر<sup>2</sup>، إلا أن تلك الإصلاحات ما لبثت أن اصطدمت بموجة من الإضرابات و التوترات الاجتماعية ، وخاصة في ظل المظاهرات العارمة التي شهدتها تونس عام 1984، أو ما اصطلح عليه "باننفاضة الخبز"، بعد مضاعفة الحكومة لسعر الخبز فضلا عن تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و تفشي البطالة، لتتصاعد هذه الاحتجاجات و تصل إلى القطاعات العمالية التي لعبت فيها النقابات دورا مهما فيها ، فأقدم النظام التونسي على إثرها توقيف هذه الإصلاحات من خلال إعلانه لحالة الطوارئ سنة 1984 لتتطور الأزمة الاقتصادية سنة 1986 التي تزامنت مع بروز ثلاث مؤشرات يتعلق المؤشر الأول بالواجهة العلنية بين بورقيبة وبعض حركات الإسلام السياسي على غرار حركة النهضة من جهة وبعض النقابات العمالية على رأسها الاتحاد العام

---

<sup>1</sup>رنا العاشوري سعدي، المرجع السابق.ص ص 158-159.

<sup>2</sup>فضيل التهامي، الثورات الديمقراطية في العالم العربي - تونس نموذجا، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369653>

للشغل من جهة أخرى، أما المؤشر الثاني فهو يتعلق بمرض الرئيس الحبيب بورقيبة وهو ما يقودنا إلى المؤشر الثالث والمتمثل في تقلد زين العابدين بن علي \*حقيبة الداخلية في أبريل 1986 والذي استطاع التحكم في الأجهزة الأمنية ثم عين في 02 أكتوبر 1987 وزيرا أولا مع إبقاءه على رأس الداخلية فضلا عن توليه الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الدستوري (الحزب الحاكم).<sup>1</sup> إلا أن بن علي استغل تدهور صحة الرئيس بورقيبة فقام في 07 نوفمبر 1987 بإزاحته من الحكم مستندا في ذلك إلى تقرير طبي بعجزه عن أداء مهامه وفقا لما نص عليه دستور 1959 وهو ما سيتم تفصيله في المطلب التالي:

### المطلب الثالث: سياقات النظام السياسي التونسي في ظل عهد الرئيس بن علي

في السابع نوفمبر 1987 اعتلى بن علي سدة الحكم في تونس حيث توجه للشعب التونسي بخطاب برر فيه أسباب توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك نظرا لعجز رئيس الجمهورية الحبيب بورقيبة وهو ما توافق بحسبه- مع أحكام الفصل 57 من الدستور، وعزز بن علي حالة عجز بورقيبة ببناء على تقرير أطبائه المرافقين لحالته الصحية حيث أن البعض من الباحثين اعتبر ذلك انقلابا ابيضضا على نظام الحكم وهناك من سماه بـ"الانقلاب الصحي"، ولم يكتف الرئيس بن علي بخطابه، بل أضاف إلى جانب ذلك بيانا سياسيا، تضمن أهم القضايا التي كانت جميع القوى والأحزاب بدون استثناء تطالب بتحقيقها " في عهد الحبيب

---

\* ولد بن علي في مدينة حمام سوسة بتاريخ 3 سبتمبر 1936، حصل على دبلوم المدرسة المتخصصة للجيش من مدرسة سان سير في بريطانيا ثم من مدرسة المدفعية في شالون سور مارن بفرنسا، وأرسله صهره الجنرال كافي بدورة إلى المدرسة العسكرية العليا للاستخبارات والأمن في بلتيمور بالولايات المتحدة، ومدرسة المدفعية الميدانية (تكساس، الولايات المتحدة) ليستلم بعد انتهائها الأمن العسكري التونسي حيث تولى رئاستها مدة 10 سنوات. ثم خدم لفترة قصيرة كملحق عسكري في المغرب وإسبانيا ثم عين مديرا عاما للأمن الوطني في 1977، عين كسفير إلى وارسو، بولندا لمدة أربع سنوات. ثم عين بعدها كوزير دولة ثم وزير مفوض للشؤون الداخلية قبل أن يعين وزيرا للداخلية في 28 أبريل 1986 ثم رئيسا للوزراء في حكومة الرئيس الحبيب بورقيبة في أكتوبر 1987. للمزيد أنظر:

مهدي علي أبو فطيم، الربيع العربي: الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين، لبنان: وسائل الإعلام العالمية، 2011، ص 120.

لنفس المرجع.

بورقيبة<sup>1</sup>، وقد يعتبر ذلك محاولة من الرئيس بن علي إضفاء الشرعية السياسية على حكمه وقد صاحب هذا البيان بعض الإجراءات العملية والتي أخذت نهجا متسارعا يمكن ذكرها فيما يلي:

• تم تشكيل مكتب سياسي للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم بعدما قام بعزل معظم الأعضاء المقربين من الحبيب بورقيبة على غرار الحبيب بورقيبة الابن ومحمد الصياح ومنصور السخيري ومحمد شرشور ووضعهم رهن الإقامة الجبرية، ومن بين الأعضاء الجدد في المكتب السياسي وزير الداخلية "الحبيب عمار"، ووزير الخارجية السابق "محمود المستيري" وسكرتير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية "عبد الله قلال"، وسكرتير الدولة لدى وزارة الداخلية "محمد نويل" والمدير العام للإذاعة والتلفزيون "المالك عريف".

• إجراء حوارات مكثفة مع أحزاب المعارضة على غرار الحزب الشيوعي التونسي بزعامة محمد حرمل، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين من خلال أمينه العام أحمد المستيري حيث كان الهدف من هذه اللقاءات وضع الخطوط العريضة لقانون الأحزاب السياسية الذي يهدف إلى إقرار التعددية الحزبية حيث كان بن علي قد وعد به في بيان السابع نوفمبر 1987.<sup>2</sup>

• إصدار العفو عن العديد من المعتقلين والمعارضين وخاصة بعد أحداث ما عرف بـ"ثورة الخبز"، من بينهم زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين "أحمد المستيري"، ليشمل بعد ذلك العفو جميع الأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكام بالسجن في عهد بورقيبة.

• السماح بإصدار بعض الصحف التي كانت محظورة ومنها صحيفة "المستقبل" التي تصدرها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

• منح الاعتماد لثلاث أحزاب جديدة وهي: التجمع الاشتراكي التقدمي، والحزب الاجتماعي من أجل التقدم، وحزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي.

<sup>1</sup> محمد موعدة، "تونس في عهد بن علي"، المجلة، ع: 1573، جوان 2012، المملكة العربية السعودية: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ص ص 10-12. متحصل عليه من الموقع:

<https://www.majalla.com/>

<sup>2</sup> توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص ص، 64-

• إلغاء الرئاسة مدى الحياة والأخذ بعدم جواز تولي شخص واحد رئاسة الجمهورية أكثر من ثلاث ولايات مدة كل منها خمس سنوات.

• انضمام تونس إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في 23 سبتمبر 1988.

• الاعتراف بعمل منظمة العفو الدولية بتونس.

• تبني سياسة الوفاق مع المعارضة بتوقيعها لميثاق وطني والتي نصت على " مبدأ الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب، وأن من واجب الدولة أن تضمن الحريات الأساسية كحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية، شريطة أن تمارس هذه الحريات في إطار القانون، وأن القيود الوحيدة التي يجب فرضها هي القيود التي تتضمن أسس المجتمع الديمقراطي والأمن العام للقانون، وحقوق الغير".<sup>1</sup>

فهذه الإجراءات و التي صاحبت مجيء بن علي لـ"قصر قرطاج" كانت تهدف إلى محاولة إقناع الرأي العام التونسي من جهة والفاعلين السياسيين من أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني من جهة ثانية، بانفتاح تونس على الديمقراطية وانتهاء عهد الأحادية الحزبية التي عرفتها تونس مدة ثلاثين سنة- وان كان بن علي قد نجح في حصد قبول شعبي عارم اصطدم بمجموعة من الوقائع والتي سيأتي بيانها ضمن هذه الدراسة-أثبت عدم نية السلطات السياسية التونسية آنذاك لتحقيق تحول ديمقراطي جذري.

بناء على ما سبق يمكن دراسة أهم التحولات التي شهدتها فترة الرئيس بن علي وفقا لثلاث مستويات يتعلق المستوى الأول بالجانب الدستوري فيما يتعلق المستوى الثاني بأهم منظمات المجتمع المدني ودورها في هذه الفترة، أما المستوى الثالث والأخير فيتم من خلاله دراسة أهم الانتخابات التي جرت في فترة الرئيس بن علي لإلقاء الضوء على مدى تجسيد مبدأ التعددية الحزبية من جهة والوقوف على مدى احترام مبدأ التداول السلمي على السلطة من جهة ثانية:

أ- المستوى الدستوري: شهدت التجربة الدستورية التونسية العديد من المحطات التي تم على إثرها إجراء تعديلات جزئية لدستور 1959، قاربت الخمس عشرة تعديلا نذكر أبرزها بحسب أهميتها، ومدى التأثير الذي أحدثته في النظام السياسي التونسي كما يلي:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 66.

1- تعديل 19 مارس 1975: الذي أقر الرئاسة مدى الحياة لصالح الرئيس السابق الحبيب بورقيبة.<sup>1</sup>

- تعديل 08 أبريل 1976: تم إدراج إجراءات تتعلق أساسا بالبرلمان مثل لائحة اللوم\*، وإمكانية حله من طرف رئيس الجمهورية، كما تم تكريس مبدأ الاستفتاء.

3- تعديل 25 جويلية 1988: الذي يعتبر من التعديلات المهمة في تاريخ تطور النظام السياسي التونسي لأنه أفضى إلى إقرار التعددية السياسية ونقل تونس من عهد الأحادية الحزبية إلى عهد التعددية الحزبية كما تم في هذا التعديل التخلي عن الرئاسة مدى الحياة.

4- تعديل 06 نوفمبر 1995: تم فيه استحداث المجلس الدستوري.

5- 27 أكتوبر 1997: تم في هذا التعديل إضافة مجموعة من الفقرات **للفصل الثامن** تتعلق بدور الأحزاب السياسية "في تنظيم مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وضرورة التزامها بنبذ كل أشكال العنف والتطرف والعنصرية وعدم استنادها إلى دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة أو تبعية لمصالح أجنبية". كما تضمن هذا التعديل توسيع مجالات الاستفتاء من خلال **مراجعة الفصول 47، 76، 77، و78** من دستور 1959، الأمر الذي منح رئيس الجمهورية حق استفتاء الشعب في المسائل ذات الأهمية الوطنية والقضايا التي تتصل بالمصلحة العليا.<sup>2</sup>

تعديل 01 جوان 2002: تضمن هذا التعديل العديد من التغييرات التي مست دستور 1959 يمكن تصنيفها إلى **ثلاث محاور**، يتعلق **المحور الأول** بحقوق الإنسان، من خلال تعزيز ضمانتها بإضافة بعض المواد التي تؤكد عليها<sup>3</sup>، فيما **تعلق المحور الثاني** بالهيئة التشريعية

<sup>1</sup> الجمهورية التونسية، دستور 1959، الفصل 08: الفقرة 03 إلى الفقرة 07، ص: 07.  
\*تعدّ لائحة اللوم آلية دستورية يسمح للمعارضة في النظم الديمقراطية بسحب الثقة من الحكومة ومطالبتها بالاستقالة بعد استيفاء مجموعة من الشروط الشكلية والموضوعية المتباينة من تشريع إلى آخر، للمزيد أنظر: محجوب لطفى بلهادي، "لائحة اللوم: من يلوم من؟"، متحصل عليه من الموقع: <http://www.tuess.com/assabah/72043>

<sup>2</sup> الجمهورية التونسية، دستور 1959. نفس المرجع.

<sup>3</sup> الفصول 5، 9، 13، 15، القانون الدستوري رقم 51 لسنة 2002 المؤرخ في 01 جوان 2002، يتعلق بتتقيح بعض أحكام الدستور، تونس: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، متحصل عليه من الموقع:

حيث تم استحداث غرفة ثانية للبرلمان تحت تسمية "مجلس المستشارين" مع توضيح شروط الترشح لغرفتي البرلمان وطريقة انتخاب ممثليهما (مجلس النواب، مجلس المستشارين) فضلا عن تحديد صلاحياتهما<sup>1</sup>، أما المحور الثالث والأخير فتعلق بهرم السلطة التنفيذية "رئيس الجمهورية" بداية من كيفية الترشح حيث بالإضافة إلى توفر بعض الشروط الموضوعية أصبح من حق رئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه لعهدات رئاسية جديدة (عدم تقييد فترات العهدة الرئاسية) طبقا للفصل 39، فضلا عن تعزيز بعض صلاحياته خاصة في مجال التشريع حيث أصبح بإمكان رئيس الجمهورية التشريع من خلال مراسيم رئاسية خلال عطلة مجلس النواب ومجلس المستشارين يتم المصادقة عليها في الدورة العادية الموالية للعطلة: (الفصل 31)، كما تمت في إطار هذا التعديل وفي نفس المحور التطرق لحالة شغور منصب رئيس الجمهورية من خلال الإشارة إلى مجموعة من الإجراءات الجديدة كأن تثبت حالة الشغور من طرف أغلبية أعضاء المجلس الدستوري الذي يخطر بدوره رئيس مجلس النواب بذلك وان تزامنت حالة شغور منصب رئيس الجمهورية مع حل مجلس النواب يتولى رئيس مجلس المستشارين الرئاسة مؤقتا لمدة لا تتجاوز 60 يوما كحد أقصى.<sup>2</sup>

فما يمكن ملاحظته على تعديل الفاتح جوان 2002 انه كرس هيمنة رئيس الجمهورية على السلطة التشريعية من جهة ، كما انه كرس مفهوم الرئاسة مدى الحياة من خلال عدم تقييد عدد العهدة الرئاسية من جهة ثانية.

#### ب- المستوى الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في عهد الرئيس بن علي:

عرف المجتمع المدني في عهد بن علي نشاطا غير مسبوق في تاريخ تونس السياسي إذا ما تمت مقارنته بعهد الرئيس بورقيبة حيث ارتفع عدد الجمعيات من 2000 جمعية سنة 1988 إلى ما يناهز 9000 جمعية ومنظمة مجتمع مدني سنة 2009، وجاء هذا التطور في عدد منظمات المجتمع المدني إلى تنوع الأطر القانونية المتعلقة بها والتي من بينها الفصل 08 من دستور 1959 الذي من بين ما تضمنه الحق في تأسيس الجمعيات فضلا عن سن قانون

<sup>1</sup> الفصل 18 إلى الفصل 31 ، القانون الدستوري رقم 51 لسنة 2002 ، نفس المرجع.

<sup>2</sup> الفصل 57 الفقرة الأولى والثانية، القانون الدستوري رقم 51 لسنة 2002، نفس المرجع.

الجمعيات رقم 154 سنة 1959 الذي يرخّص إنشاء الجمعيات الأهلية التي كانت تخضع لنظام الترخيص المسبق واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية سنة 1988 أين تم إجراء أول تعديل لقانون الجمعيات ملغيا بذلك نظام الترخيص المسبق ليحل محله نظام الإعلام المسبق، في هذا السياق يرى "مالك بکلوني" "أن اغلب تلك المنظمات كانت خاضعة لرقابة النظام ولا يمكن الحديث عن ثقافة العمل الجماعي أو روح مدنية متطورة ، بل إن العديد من تلك الجمعيات بعد ثورة 2011 وضعت تحت المحاسبة في إطار العدالة الانتقالية بعد توجيه تهمة الفساد المالية والإداري للقائمين عليها آنذاك".<sup>1</sup>

كما تم إجراء التعديل الثاني لقانون الجمعيات سنة 1992 بما يسمح بخضوع الجمعيات لإشراف مباشر من طرف الحكومة من كيفية إنشائها وتحديد طبيعتها عملها وطرق تمويلها الذي تسهم فيه الدولة بشكل أساسي، كما منح هذا التعديل السلطة التنفيذية حق رقابة أنشطة تلك الجمعيات وسلطة الفصل في حلها، ووفقا لذات التعديل أصبح من صلاحية أجهزة الأمن مراقبة كل مؤسسات وتكوينات المجتمع المدني<sup>2</sup>، من خلال إلزام جميع المنظمات وخاصة غير الحكومية بإخطار الحكومة بمواعيد المؤتمرات التي ستنظمها في الأماكن العامة، كما ألزمت تلك المنظمات أيضا بتقديم لائحة كاملة بأسماء الحضور إلى وزارة الداخلية.

وقد ميز قانون الجمعيات المعدل بين ثمانية أصناف من الجمعيات هي: الجمعيات النسوية، الاجتماعية، الثقافية والفنية، الخيرية، علمية، مهنية، رياضية ، وجمعيات ذات صبغة عامة<sup>3</sup>.

**ج- المستوى الثالث: الانتخابات في تونس:** يمكن دراسة الانتخابات في تونس في عهد الرئيس بن علي بالاعتماد على النتائج التي أفرزتها الانتخابات الرئاسية والتشريعية ومدى

<sup>1</sup> سليم مصطفى بودبوس، "المجتمع المدني والتنمية... التجربة التونسية نموذجا". صحيفة الوسط البحرينية، العدد: 3545، 2012. متحصل عليه من الموقع:

<http://www.alwasatnews.com/3545/news/read/664732/1.html>

<sup>2</sup> توفيق المديني، مرجع سابق، ص 152.

<sup>3</sup> سليم مصطفى بودبوس، مرجع سابق.

تأثيرها على مستوى المشاركة السياسية ومبدأ التداول السلمي على السلطة فضلا عن الإصلاحات الدستورية التي تخللتها:

**أولا: الانتخابات الرئاسية:** نُظمت أول انتخابات رئاسية سنة 1989 بعد سنة من وصول بن علي للسلطة في محاولة منه لإكساب النظام السياسي "شرعية الصندوق"، وبالتالي محاولة إقناع الرأي العام الداخلي والدولي بطريقة وصوله لسدة الحكم، وان كان هو المرشح الوحيد لهذه الانتخابات، وذلك عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي حيث فاز بن علي بهذه الانتخابات بنسبة 100% من الأصوات المعبر عنها.

كما شهدت تونس ثاني انتخابات رئاسية في 20 مارس 1994 التي لم تختلف عن سابقتها بحيث كان بن علي المرشح والفائز الوحيد لها بنسبة 99% من الأصوات المعبر عنها، بالرغم من تقديم المنصف المرزوقي وعبد الرحمن الهاني طلبات الترشح\*، مع أنّ لوائح الدستور وتحديد الفصل 40 من دستور 1959 لا تسمح لهما بذلك على اعتبار عدم تركيتها من طرف 30 نائبا في البرلمان الذي يسيطر على مقاعده حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، فاعتبر إعلان ترشحهما تحديا للقوانين والدستور التونسي فزج بهما إلى السجن<sup>1</sup>.

وجرت في تونس ثالث انتخابات رئاسية سنة 1999 حيث سمح لأول مرة للمعارضة بتقديم مرشحيها والعدول عن شرط حصولهم على موافقة 30 نائبا على الأقل داخل البرلمان، فضلا عن إمكانية ترشح رئيس أي حزب أو أمينه العام للرئاسة بشرط أن يكون حزبه ممثلا بنائب واحد على الأقل وان يكون قد أمضى خمسة أعوام على الأقل في رئاسة الحزب في محاولة من النظام السياسي امتصاص الضغوط الداخلية والدولية جراء القيود المفروضة على الترشح في الانتخابات الرئاسية<sup>2</sup>، فتقدم ثلاث مرشحين عن المعارضة وهم محمد بوشيخة الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية، منير الباجي رئيس الحزب الاجتماعي التحرري، ومحمد علي حلواني

\* منصف المرزوقي الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و عبد الرحمن الهاني رئيس حركة طلائع الوحدة العربية..

<sup>1</sup>توفيق المديني، المرجع السابق، ص 115.

<sup>2</sup>محمد فايز فرحات، *أبعاد التحول الديمقراطي في تونس*، من مؤلف: أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 182.

عضو المكتب السياسي لحركة التجديد، وككل مرة حسم بن علي فوزه في الانتخابات بنسبة 99.45% .

كما أقيمت الانتخابات الرئاسية الخامسة في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي يوم 25 أكتوبر 2009، والتي بالإضافة إليه، ترشح كل من محمد بوشيجة رئيس حركة الوحدة الشعبية، أحمد الإينوبلي رئيس الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، و أحمد إبراهيم عن حركة التجديد و المبادرة، والتي فاز بها زين العابدين بن علي ككل مرة لكن بنسبة 89% ، وقد تباينت المواقف حول نتائجها بين السلطة التي وصفتها بالشفافة الديمقراطية، والمعارضة التي وصفتها بالتمثيلية وخاصة بعد تأكيد منظمة هيومن وايتس عدم نزاهتها.

وعموما فإن مسار الانتخابات الرئاسية في ظل حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي تميز بالسلطوية وعدم السماح بالتداول السلمي على السلطة الذي تؤكدته نتائج الانتخابات نفسها باعتلاء بن علي سدة الحكم لأكثر من خمس مرات متتالية بنسب تقارب 100% ، فضلا عن كون السماح للمعارضة بتقديم ملفات مرشحها للرئاسة كان إجراء شكليا صاحبه إجراءات قانونية أهمها حصول المرشح على موافقة 30 نائبا برلمانيا وهو الأمر الذي لم تقبله المعارضة على اعتبار أن اغلب أحزابها التي تمثلها لا تتوفر على عدد المقاعد المناسب وبالتالي الأصوات المحددة دستوريا.

**ثانيا: الانتخابات التشريعية:** نظمت أول انتخابات تشريعية في عهد الرئيس السابق بن علي بعد مرور سنة من اعتلائه سدة الحكم سنة 1987، حيث أسفرت عن فوز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بجميع مقاعد البرلمان والمقدر عددها 141 مقعدا ، بالرغم من مشاركة أحزاب أخرى فيها على غرار حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حزب الوحدة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، و الائتلاف اليساري حيث لم تحصل جميع هذه الأحزاب على أي مقعد<sup>1</sup>. كما جرت في 20 مارس 1994 ثاني انتخابات تشريعية بعد تقلد بن علي زمام الحكم في تونس حيث سبق إجراء هذه الانتخابات تعديل دستوري تضمن زيادة عدد مقاعد البرلمان من 141 إلى 144 مقعدا تفوز بها الأحزاب التي تحصل على أعلى الأصوات في الدوائر

<sup>1</sup>توفيق المدني، مرجع سابق ، ص 114.

وأضيف إليها 19 مقعدا خصصت للأحزاب التي لم يفز مرشحوها بالأغلبية في الدوائر ويتم توزيعها بينها بنظام النسبية ، وهو ما انعكس على نتائجها حيث تحصل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي على أغلبية المقاعد البرلمانية بـ 144 مقعدا، بينما تحصلت باقي الأحزاب السياسية على النتائج التالية:

1. حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: 10 مقاعد.
2. حركة التجديد: 4 مقاعد.
3. الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: 3 مقاعد.
4. حزب الوحدة الشعبية: 2 مقعدين.<sup>1</sup>

**وفي 24 أكتوبر 1999 نظمت ثالث انتخابات تشريعية في عهد الجمهورية التونسية**

الثانية ، تميزت بزيادة عدد المقاعد البرلمانية مرة أخرى حيث ارتفع عدد المقاعد المخصصة للأحزاب التي تحصل على أعلى الأصوات في الدوائر إلى 148 مقعدا، كما ارتفع عدد المقاعد المخصصة للأحزاب التي لم يفز مرشحوها بالأغلبية إلى 34 مقعدا، فضلا عن تخفيض سن الانتخاب القانوني إلى 18 سنة بدلا من 20 سنة فشهدت على اثر ذلك ارتفاع نسبة المشاركة بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية السابقة حيث جاءت نتائج هذه الانتخابات على النحو التالي:

1. التجمع الدستوري الديمقراطي : 148 مقعدا.
2. حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: 13 مقعدا.
3. حزب الوحدة الشعبية: 7 مقاعد.
4. الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: 7 مقاعد.
5. حركة التجديد: 5 مقاعد.
6. الحزب الاجتماعي التحرري: 2 مقعدين<sup>2</sup>

**وجاءت الانتخابات التشريعية الرابعة والتي جرت في 24 أكتوبر 2004 لتلقي بظلالها**

على مسار الإصلاحات الدستورية حيث أجري تعديل دستوري مس تنظيم السلطة التشريعية

---

*نتائج الانتخابات التشريعية في تونس 1994، متحصل عليه من الموقع:*

[http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2321\\_94.htm](http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2321_94.htm)

*نتائج الانتخابات التشريعية في تونس 1999، متحصل عليه من الموقع:*

[http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2321\\_99.htm](http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2321_99.htm)

حيث استحدث مجلس المستشارين كغرفة ثانية للبرلمان<sup>1</sup>، كما عرف عدد مقاعد مجلس النواب بدوره ارتفاعا للمرة الثالثة في تاريخ الانتخابات التشريعية، التي أفرزت حصول التجمع الدستوري الديمقراطي على أغلبية المقاعد بـ 152 مقعدا، بينما وزعت بنظام النسبية باقي المقاعد والمقدر عددها بـ 36 مقعدا على النحو التالي:

1. حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: 14 مقعدا
2. حزب الوحدة الشعبية: 11 مقعد
3. الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: 7 مقاعد
4. حركة التجديد: 3 مقاعد
5. الحزب الاجتماعي التحرري: 2 مقعدين.

كما نظمت الانتخابات التشريعية الخامسة في عهد الرئيس زين العابدين بن علي في 25 أكتوبر 2009، فاز فيها التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم بأغلبية المقاعد بحصوله على 161 مقعدا، وحازت باقي الأحزاب على 53 مقعدا وهي المقاعد المخصصة للمعارضة وفقا لما يلي:

1. حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: 16 مقعدا.
2. حزب الوحدة الشعبية: 12 مقعدا.
3. الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: 9 مقاعد.
4. الحزب الاجتماعي التحرري: 8 مقاعد.
5. حزب الخضر للتقدم: 6 مقاعد.
6. حركة التجديد و المبادرة: 02 مقعدين<sup>2</sup>

وفي قراءة تحليلية لمسار الانتخابات التشريعية في تونس في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي تتضح سيطرة كلية لحزب التجمع الديمقراطي الدستوري على مقاعد البرلمان في جميع الانتخابات التشريعية نتيجة للضغوط التي مارسها على باقي الأحزاب السياسية من جهة، والعمل بنظام "الكوطة" من جهة ثانية من خلال تخصيص بعض المقاعد للأحزاب التي لا تحصل على أغلبية الأصوات في الدوائر الانتخابية وزيادة عددها في كل مناسبة انتخابية لإضفاء المزيد من الشرعية على نتائج الانتخابات.

<sup>1</sup>الفصل 40 من الدستور التونسي 1959، مرجع سابق.

<sup>2</sup>نتائج الانتخابات التشريعية في تونس 2009، مرجع سابق.

## المبحث الثاني: سياقات الحركات الاحتجاجية في تونس

لم يكن أحد يتوقع أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت سنة 2009 في تونس ستكون المحطة الأخيرة في حياة النظام السياسي في عهد الرئيس بن علي، حتى هو نفسه لم يكن يتصور حدوث مثل هذا السيناريو، نظرا للقبضة الحديدية التي ميزت مسيرة حكمه لتونس لمدة تزيد عن 23 سنة، ليكون حدث بسيط عابر في الجنوب التونسي سببا كافيا لإسقاط نظامه في مدة وجيزة، وهو ما سيتم البحث فيه من خلال هذا المبحث، مع التركيز على أهمية العوامل الداخلية والخارجية في إسقاط نظام بن علي :

### المطلب الأول: المحددات الداخلية للإصلاح السياسي في تونس:

مع انطلاق الشرارة الأولى للاحتجاجات الشعبية بمنطقة سيدي بوزيد على إثر اعتصام محمد البوعزيزي بعد مصادرة عربة خضاره من طرف الشرطة التونسية ومحاولته الانتحار حرقا، لم ينتبأ المتابعون للشأن التونسي والعارفين بخلفيات النظام السياسي في ظل حكم بن علي، أن تصل هذه الاحتجاجات إلى مناطق أخرى وان تتحول مطالب الجماهير التونسية الغاضبة من كونها تنادي بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق التونسية، إلى مطالب سياسية تدعو إلى إسقاط النظام السياسي ورحيل بن علي، حيث أن طبيعة التحول في مسار الحركات الاحتجاجية في تونس يفرض البحث في دوافع الإصلاح السياسي التي تبناها النظام السياسي وخلفيات تحول تلك الاحتجاجات إلى ثورة شعبية عارمة وهو ما سيتم إبرازه في هذا المطلب من خلال دراسة العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية :

### العوامل السياسية:

اجتمعت العديد من العوامل السياسية التي ساهمت فيها سياسيات النظام السياسي التونسي في عهد الرئيس السابق بن علي لأكثر من 20 سنة، والتي شكلت في مجموعها الأسباب غير المباشرة لتحول الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في تونس إلى ثورة شعبية عارمة تنادي بإسقاط النظام السياسي، حيث يمكن دراستها وفقا للنحو التالي:

1-زيادة الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع التونسي، حيث أن معظم التصريحات الرسمية كانت تناقض الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتونس، فالانجازات الاقتصادية

والاجتماعية التي حققتها تونس في ظل حكم بن علي شملت فقط الشريط الساحلي لتونس مع إهمال واضح للمناطق الجنوبية<sup>1</sup>.

2- تآكل شرعية النظام السياسي وخاصة في ظل انسداد قنوات الاتصال بينه وبين مكونات الشعب التونسي وعدم قدرته للاستجابة لمختلف المشكلات التنموية والاجتماعية مع عدم السماح بتوسيع المشاركة السياسية لفئات الشباب خريجي الجامعات<sup>2</sup>.

3- عدم قدرة الأحزاب السياسية -الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة- في تبني مشروع الجمهورية التونسية الثانية بعد وصول بن علي لسدة الحكم سنة 1987 واستكانة أحزاب المعارضة تحت جناح السلطة رغبة في حصولها على امتيازات في الحكومة أو استفادتها من تمويل الدولة وعدم التضيق على نشاط قياداتها.

4- الرقابة اللصيقة للحزب الحاكم "التجمع الدستوري التونسي" و حضوره المكثف على مختلف المستويات والقطاعات وطنيا و جهويا ومحليا، من خلال انتشار ما سمي بـ "لجان التنسيق الحزبي"، التي كانت ترفع تقارير دورية للجنة المركزية للحزب، وهو ما خلق تضيقا كبيرا على الحريات الفردية، الأمر الذي غدى شعور التونسيين بالغضب والاحتجاج.

5- غياب النزاهة عن جميع الانتخابات التي أجريت في عهد الرئيس السابق بن علي من خلال حصد حزب التجمع الديمقراطي التونسي لأغلبية مقاعد البرلمان في جميع الانتخابات التشريعية من خلال العمل بنظام الأغلبية بدل النسبية الذي يسمح للأحزاب الأخرى التمثيل في البرلمان، وترجع بن علي على سدة الحكم في تونس لخمس مرات متتالية في الانتخابات الرئاسية بنسب تكاد تصل إلى 100%، مع تأكيد التقارير الصادرة من بعض الهيئات الدولية عن وجود حالات تزوير بالنتائج.

<sup>1</sup> ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، من مؤلف: عبد الإله بلقزيز، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط3، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص154.

<sup>2</sup> عميره عليه الصغير، "الثورة التونسية بعد عامين ونصف من اسقاط الدكتاتور"، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الحادي والعشرون بعنوان "محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية"، الجامعة العربية للديمقراطية، اوكسفورد، 2013/08/31، ص ص 6-7.

6-دعوة بعض رموز النظام السياسي التونسي في عهد بن علي في أواخر سنة 2009 إلى إعادة تكريس مبدأ الرئاسة مدى الحياة الذي كان معمولا به في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة، وقد لقيت هذه الدعوات دعما من طرف بعض الجمعيات المساندة للرئيس بن علي.<sup>1</sup>

### ثانيا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

لعل الكثير من الدراسات الأكاديمية تجمع أن العوامل الاقتصادية لم تكن سببا مباشرا للحركات الاحتجاجية التي انطلقت في تونس في ديسمبر 2010 وأطاحت بنظام بن علي، على اعتبار أن الاقتصاد التونسي حقق في تلك الفترة نموا متزايدا حتى صُنف من الاقتصاديات الصاعدة على مستوى الدول العربية آنذاك، إلا أن التقليل من أهمية العوامل الاقتصادية في تحريك الحركات الاحتجاجية في تونس لا يعني إهمالها، لارتباطها أساسا بالبيئة الاجتماعية التونسية وعليه لا يمكن دراسة العوامل الاجتماعية بمعزل عن خلفياتها الاقتصادية، حيث يمكن إيجاز أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية:

1. عدم وجود توازن في برامج التنمية بين الشمال التونسي المطل على البحر والمناطق الجنوبية فقد كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين أواسط عام 2010 عن أن أكثر من 52% من الشركات في تونس توجد في 7 محافظات ساحلية، و أن 17 محافظة المتبقية لا تستقطب إلا أقل من نصف المؤسسات التونسية والاستثمارات الحكومية والخاصة ما يعني أن نسب البطالة والفقر فيها أكبر بكثير من المعدلات الوطنية.<sup>2</sup>

2. وبالحديث عن مستوى البطالة في تونس من خلال التقارير الاقتصادية لمختلف الهيئات المحلية والدولية سنة 2010 على غرار تقرير "دافوس"، أي قبيل اندلاع الحركات الاحتجاجية فيها، تشير أغلب تلك التقارير عن ارتفاع كبير في مؤشرات البطالة إذ تحدثت تحديدا عن أرقام مخيفة في المناطق الجنوبية من تونس والتي من بينها نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضها :

<sup>1</sup> ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص157.

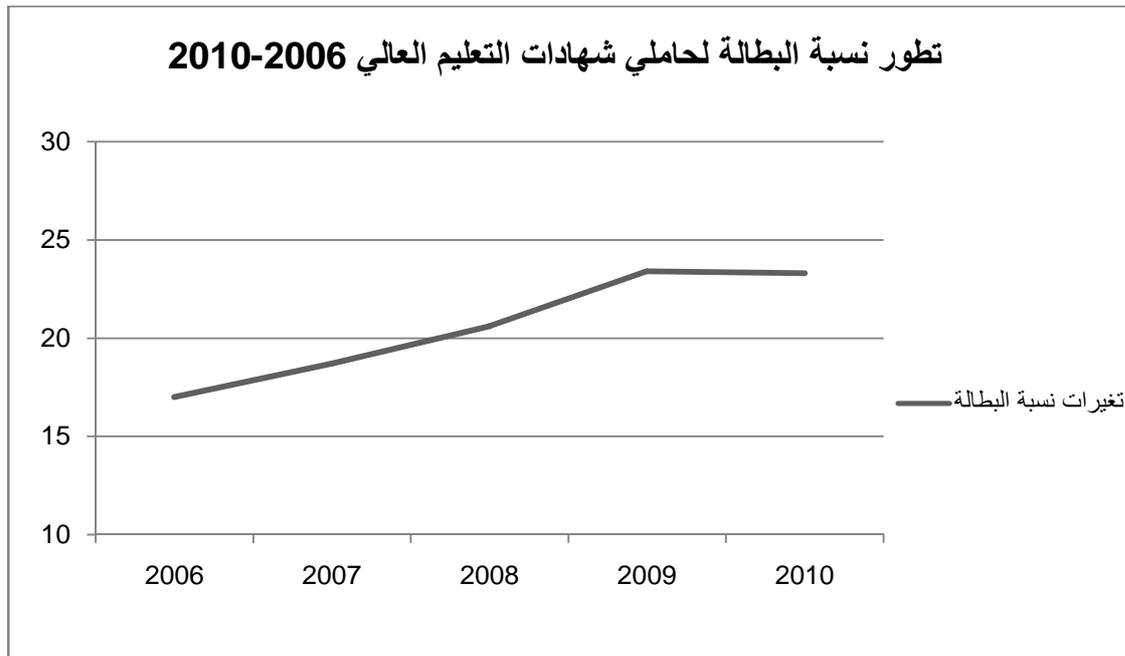
<sup>2</sup> كمال بن يونس، *التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس*، السياسة الدولية، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 184، أبريل 2011، ص ص 58-59.

الولاية أو المحافظة	نسبة البطالة %
الـكـاف	27.8
القيـروان	32.4
القـصـرين	35.9
سيدي بوزيد	32.3
قـفـصة	42.01

الجدول رقم(01) يوضح نسب البطالة في بعض المناطق الجنوبية التونسية لسنة 2010 المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على: المولدي الأحمر، " الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية" ، من مؤلف: أحمد مالكي وآخرون ، ثورة تونس: الأسباب و السياقات والتحديات ، ص 129.

فالمعطيات الواردة في الجدول أعلاه تبين مدى ارتفاع نسب البطالة في المناطق الجنوبية التونسية وهذا بالاعتماد فقط على التقارير الواردة سنة 2010، وهي معدلات مرتفعة بالمقارنة مع المعدل الوطني الذي قدر آنذاك 21.6% ، فضلا عن أن معظم الفئات التي مستهم البطالة كانت في صفوف الشباب ذوي مستوى التعليم العالي<sup>1</sup> والذي يوضحه المخطط التالي:

<sup>1</sup> المولدي الأحمر ، " الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية" ، من مؤلف: أحمد مالكي وآخرون ، ثورة تونس : الأسباب و السياقات والتحديات ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 129.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المعهد الوطني التونسي للإحصاء  
محصل عليه من الموقع: <http://dataportal.ins.tn/ar/Map>

3. تعدد مظاهر الفساد في جميع مفاصل الدولة وعلى رأسها القطاع الاقتصادي في ظل حكم بن علي، وهو ما أكدته التقارير الدولية فبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 صنفت تونس ضمن المرتبة 59 عالميا حيث حازت على نقطة 4.3/10 وهو ما يدرج ضمن المؤشر الأحمر -بحسب منظمة الشفافية الدولية- من حيث انتشار الفساد في مختلف القطاعات الحيوية في الدولة<sup>1</sup>، أوضح ذات التقرير عن سيطرة قوية لعائلة الرئيس بن علي وزوجته ليلي الطرابلسي على 40% من مجمل النشاط الاقتصادي التونسي.<sup>2</sup>

4- غياب العدالة الاجتماعية ويرجع ذلك أساسا إلى التمييز بين الشريط الساحلي التونسي والمناطق الداخلية والجنوبية من خلال مختلف برامج التنمية والاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية، وعدم التوزيع العادل للنتاج الخام بين سكان تلك المناطق، الأمر الذي غذى شعورهم بالإقصاء فكانت تلك المناطق صلب الحركات الاحتجاجية التونسية الشعبية التي بدأت في 17 ديسمبر 2010 في سيدي بوزيد وانتقلت إلى القصرين، قبل أن تنتقل إلى العاصمة وبقية أنحاء

<sup>1</sup> Transparency International Organization , "ANNUAL REPORT 2010", JUL 2011, P 79.

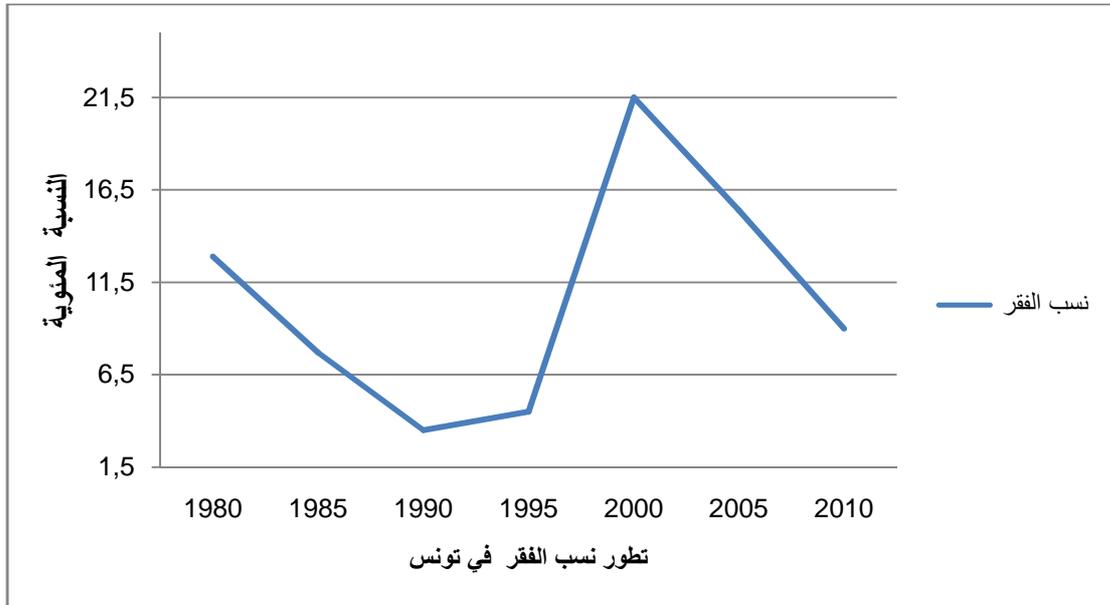
<sup>2</sup> العربي صديقي ، "تونس : ثورة المواطنة" ، سلسلة دراسات و أوراق بحثية ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، جوان 2011 ، ص 10.

البلاد، ولقد أكد هذا التوجه استطلاع الرأي الذي أجراه المعهد الوطني التونسي للإحصاء، فقد أبدى 37% من سكان المدن الجنوبية وخاصة سيدي بوزيد والقصرين أنهم يتعرضون إلى التمييز على أساس الدخل، فيما كانت النسبة 5% في المناطق الساحلية، بما في ذلك العاصمة تونس، وبالمثل شعر 23% من مواطني القصرين أنهم يتعرضون إلى التمييز على أساس منطقتهم، بالمقارنة مع 8% في المناطق الساحلية، كما أعرب ما نسبته 73% من السكان عن معدلات عالية من الاستياء إزاء خدمات الرعاية الصحية وأيضاً الرعاية الاجتماعية، ويعتقد بحسب نفس الاستطلاع ما يقرب من 70% من الذين شملهم المسح أن عدداً كبيراً من سكان المناطق الجنوبية الذين يستحقون دعم مؤسسات وخدمات الرعاية الاجتماعية كغيرهم من السكان لا يحصلون عليها.<sup>1</sup>

#### **5- اتساع دائرة الفقر وتذبذب مستوى القدرة الشرائية:**

تضاربت الآراء حول نسب الفقر والمعطيات المتعلقة بمستوى القدرة الشرائية للسكان في تونس بين التصريحات الرسمية التي تؤكد تراجع عدد السكان الذين يصنفون تحت خط الفقر، وتحسن القدرة الشرائية للسكان، وبين الأرقام التي تقدمها بعض التقارير الدولية والتي عكست نسباً متزايدة للفقر مع تراجع واضح للقدرة الشرائية على ضوء ارتفاع معدلات التضخم الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بسبب تراجع قيمة الدينار التونسي، وفيما يلي مخطط توضيحي لتطور نسب الفقر في تونس في عهد الرئيس بن علي:

<sup>1</sup> يقيس مؤشر الاستقطاب العلاقة بين عدم المساواة بين المناطق وعدم المساواة داخل المناطق، المعهد الوطني للإحصاء، تونس 2000 - 2010 متحصل عليه من الموقع:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المعهد الوطني التونسي للإحصاء، مرجع سابق.

فالملاحظ من خلال هذا المخطط أن نسبة المعدل الوطني للفقر في تونس في بداية الثمانينيات كانت مرتفعة حيث وصلت إلى 12.9% ، وذلك راجع لازمة الاقتصادية العالمية بداية سنة 1980 والتي أصابت هيكل الاقتصاد التونسي، إلا أن برنامج التصحيح الهيكلي الذي تبناه النظام السياسي التونسي نهاية الثمانينات وانتهج الخصخصة كخيار اقتصادي للخروج من الأزمة الاقتصادية، كان له الأثر الايجابي على انتعاش معدلات النمو وتعاضم العوائد الاقتصادية ما ساهم في انخفاض نسب الفقر إلى النصف حيث وصلت إلى ما نسبته 6.2%، إلا أن تلك النسب عاودت الارتفاع في بداية سنة 2000 لتصل لأرقام مخيفة بما نسبته 21.5% وهي النسبة الأعلى منذ استقلال تونس سنة 1956، حيث يرى المتابعون للشأن الاقتصادي التونسي على غرار الباحث محمد فايز فرحات أن برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي وقعه تونس سنة 1995-والذي سيأتي تفصيله خلال المطلب الثاني من هذه الدراسة- كانت له انعكاسات سلبية والذي ترجمته مؤشرات اقتصادية عديدة من بينها ارتفاع معدلات الفقر نتيجة لاتجاه الدولة في تونس لتشجيع خوصصة القطاع العام، الذي تبعه إحالة بعض العمال للبطالة، فضلا عن ارتفاع مستوى الأسعار نتيجة لفرض المزيد من ضرائب القيمة المضافة على السلع والخدمات كل هذه العوامل وغيرها، ساهمت في تراجع مستوى القدرة

الشرائية لدى السكان من جهة وارتفاع نسبة الفقر من 6% في بدايات تسعينيات القرن الماضي إلى أكثر من 20% في بداية الألفية الثالثة.<sup>1</sup>

**6- دور منظمات المجتمع المدني في تبني الحركات الاحتجاجية التي احتضنت مطالب المحتجين منذ انطلاقها في مدينة سيدي بوزيد فقد لعب الاتحاد العام للشغل - وهو التنظيم العمالي الوحيد في تونس- والذي أعلن دعمه للمطالب التي خرج لأجلها المحتجون- دورا فعالا في هيكلية الاحتجاجات وتنظيمها، حيث أن المطالب الشعبية كانت في بداية الأمر اقتصادية اجتماعية تطالب بالعمل من طرف الشباب البطال وخاصة خريجي الجامعات ولكن بعد التفاف منظمات المجتمع المدني بما فيها الاتحاد العام للشغل أخذت تلك الاحتجاجات منحى آخر وشكلت ورقة ضغط على النظام السياسي للرضوخ لمطالب المحتجين.**

### **المطلب الثاني: المحددات الخارجية للإصلاح السياسي في تونس:**

تُشير أدبيات التحول الديمقراطي أن العوامل الخارجية تُساهم في الإطاحة بالأنظمة السياسية الشمولية والدكتاتورية، إلا أن أهميتها تتحدد بالنظر إلى دور العوامل الداخلية، وهو ما حدث مع الحالة التونسية إذ ساعدت بعض المتغيرات الخارجية على إسقاط نظام الرئيس بن علي حيث نستعرض أهمها فيما يلي:

### **1- ضغوط المنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان والحريات:**

أكدت بعض المنظمات الدولية على الوضعية السيئة لحقوق الإنسان منذ اعتلاء بن علي سدة الحكم حيث قدمت تلك التقارير وضعا قاتما لجميع مؤشرات حقوق الإنسان بتونس، كالتقرير الذي أصدرته منظمة "هيومن رايتس" سنة 2009 وأهم ما جاء فيه ما يلي:

**1-1- وفاة بعض المعارضين في ظروف غامضة وعدم جدية التحقيقات في مثل هذه القضايا على غرار قضية وفاة المعارض "هشام العلامي" عام 2008، بالصعق الكهربائي، أثناء**

<sup>1</sup> محمد فايز فرحات، مرجع سابق.

التحقيق معه في مدينة الرديف، أو مسالة إطلاق النار على كل من المعارضين "حفناوي المغزاوي وعبد الخالق العمايدي"، على إثر الاحتجاجات التي شهدتها "مدينة قفصة"<sup>1</sup>.

1-2- الاعتداء على الناشطين الحُقوقيين بسبب نقلهم لتقارير تنتقد النظام السياسي ونشرها، كاعتقال الصحفي "زهير مخلوف" الناشط الحقوقي والقيام بتعذيبه.

1-3- اعتقال الأشخاص دون توجيه التهم لهم أو حتى إعطائهم الحق في معرفة الأسباب التي اعتقلوا لأجلها، وعدم تمكينهم من تعيين محامين للدفاع عنهم و إثبات براءتهم من خلال ضمان محاكمة معادلة، كما حدث مع المعارض التونسي "وليد الرمضاني" الذي اعتقل من طرف الشرطة التونسية بسبب كشفه لأوضاع وظروف المساجين.<sup>2</sup>

1-4- وبالحدِيث عن المساجين أشار تقرير منظمة "هيومن رايتس" لسنة 2010 أن معظمهم سجنوا لأرائهم السياسية أي يندرجون ضمن ما يسمى "المعتقلون السياسيون"، أو من خلال معارضتهم الصريحة للنظام التونسي على غرار قيادات حركة النهضة التي تم حضرها كاعتقال الرئيس السابق للحركة "الصادق شورو"، كما أكد التقرير على أن "المعتقلون السياسيون"، لا يحضون بالمعاملة اللائقة ولا تستطيع عائلاتهم زيارتهم، فضلا عن زجهم في سجون فردية لمدة طويلة.

1-5- بالنسبة لاحترام الحريات المدنية فقد أشار التقرير السنوي للمنظمة الدولية لحقوق الإنسان لسنة 2010 أنه لا يمكن للتونسيين انتقاد سياسات نظامهم، من خلال إبداء رأيهم بكل حرية أو إجراء أي مناقشة علنية في الحصص الإذاعية أو التلفزيونية و محاولة تضيق الخناق على الصحفيين، وأن من يخالف ذلك يتعرض لمتابعات مالية أو قانونية، مثلما حدث مع الصحفي توفيق بن بريك بسبب كتابته لمقال ينتقد فيه النظام السياسي التونسي بشكل صريح في سبتمبر 2009 في صحيفة ( *Libération* ) الفرنسية، فسجن ولم يطلق سراحه إلا بعد استكمال عقوبته في 27 أبريل 2010 بالرغم من الدعم الذي لقيه من جهات إعلامية

<sup>1</sup>المنظمة الدولية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لحقوق الإنسان: تونس 2010، ص01، متحصل عليه من الموقع: <http://photos.state.gov/libraries/tunisia/458281/pdfs/TUNISIA-ARA-HRR-Report-2010.pdf>

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 03.

محلية ودولية على غرار منظمة مراسلون بلا حدود، في نفس السياق قام النظام السياسي في عهد بن علي بتشديد رقابته على مختلف الندوات أو الاجتماعات أو الملتقيات أو حتى المقاهي من خلال نشر رجال الأمن بالزى المدني في تلك الأماكن.<sup>1</sup>

6-1 أخضع النظام السياسي التونسي سيطرته الكلية على مجال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال حيث مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتقييد استخدامات الانترنت من خلال مراقبته لمواقع التواصل الاجتماعي وحجبه لموقع اليوتيوب نهائيا.<sup>2</sup>

2- الشبكات الاجتماعية وثورة الاتصالات: تُعرف الشبكات الاجتماعية على: "أنها مواقع تشكلت من خلال الانترنت، تسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرص للاتصال بقائمة المسجلين، والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال، وتختلف طبيعة التواصل من موقع لآخر"<sup>3</sup>، فمواقع التواصل الاجتماعي تعمل على الربط بين الأفراد في مواقع متباينة، وحتى بين دول تنتمي لقارات مختلفة من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر وغيرها من الوسائط الاليكترونية الحديثة كل ذلك بواسطة الانترنت التي عرفت انتشار واسعاً منذ تسعينيات القرن الماضي والتي تعتبر إحدى سمات العولمة السياسية حيث انسحب هذا التطور والتدفق الهائل للمعلومات و تعقيدات مختلف شبكات التواصل الاجتماعي على مسار تطور الأنظمة السياسية، حيث لعبت الجماعات المنتشرة على مستوى الشبكات الاجتماعية دوراً فعالاً في تعبئة الرأي العام تجاه القضايا السياسية وتحريك الشارع للاحتجاج حول بعض القضايا مثلما حدث في تونس في ديسمبر 2010 بعد إقدام البوعزيزي على الانتحار حرقاً فساهمت مواقع التواصل الاجتماعي على غرار "الفيس بوك" و"التويتر" والمدونات على نقل تلك الوقائع فأدى ذلك إلى ارتفاع عدد المحتجين فضلاً عن انتشارها على مستوى تونس وامتد تأثيرها حتى إلى المستوى الإقليمي، فهي بذلك تحولت إلى

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 08.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص: 09-10.

<sup>3</sup> وليد رشاد زكي، الشبكات الاجتماعية... محاولة للفهم، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: مصر، عدد 291، ابريل 2011، ص 83.

المصدر الرئيسي لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة لنقل الأخبار، وأصبحت هي المادة اليومية التي اعتمد التونسيون عليها للتعرف على المستجدات كما أنها فضحت الكثير من الممارسات القمعية التي مارستها القوات التونسية، بالتالي كسرت مواقع التواصل الاجتماعي القيود السياسية والقانونية والأمنية والإدارية المفروضة على حريات الرأي والتعبير في عهد بن علي،<sup>1</sup> فالشبكات الاجتماعية استطاعت أن تترجم حالات السخط الشعبي والجماهيري على النظام السياسي التونسي، في شكل جماعات فنوية منظمة استطاعت استخدام التكنولوجيا الحديثة في التواصل، وتشكيل مجموعات متجانسة ومنظمة، وخلق رأي عام جديد بدأ افتراضياً وتحول إلى حقيقي، ومن شكل إلكتروني بين المتعلمين والمثقفين إلى شكل شعبي وجماهيري<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: مسار إسقاط نظام الرئيس بن علي

لم يكن يوم الجمعة 17 ديسمبر من عام 2010 يوماً عادياً في تاريخ تونس منذ استقلالها بل كان يوماً فارقاً في سياق تطور الجمهورية التونسية فقد أدت الأحداث التي ميزت هذا اليوم إلى إسقاط نظام بأكمله عمراً لمدة تزيد عن 20 سنة وحكم فيها بن علي تونس بقبضة من حديد، حيث كانت بداية حينما أقدم شاب يُدعى "محمد البوعزيزي" وهو من العاطلين عن العمل بإضرام النار في نفسه احتجاجاً على مصادرة السلطات الأمنية في مدينة "سيدي بوزيد" لعربته التي يبيع فيها الفاكهة والخضار، وللتنديد برفض سلطات المدينة قبول شكواه في حق الشرطة "فادية حمدي" التي قامت بصفعه، وتسارعت الأحداث في اليوم الموالي الذي يُوافق السبت الثامن عشر من شهر ديسمبر حيث خرج العديد من شباب منطقة سيدي بوزيد و انظم إليهم آخرون من ولاية القصرين تضامناً مع "البوعزيزي" والاحتجاج على ارتفاع نسبة البطالة والتهميش والإقصاء، وانتهت الاحتجاجات باعتقال العشرات منهم، فأدى ذلك إلى خروج المزيد من المحتجين في المدن المجاورة منها "المكناسي" والرقاب و"سيدي علي بن عون" و "القصرين..."، للمطالبة بالعمل و المساواة في التنمية بين المدن التونسية، حيث واجهتها

<sup>1</sup>- نبيل عبد الفتاح، *النخبة و الثورة*، (مصر: دار العين للنشر، 2013)، ص ص 45-46.

<sup>2</sup> أميرة البربري، "دور الإعلام الجديد في بناء الدولة الحديث"، السياسة الدولية، تم تصفح الموقع يوم 2015/05/12:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/52/2613>

قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي مما أدى إلى وقوع ضحايا من أبرزهم الناشط الحقوقي "محمد العماري".

وفي 27 ديسمبر انتقلت الحركات الاحتجاجية إلى مدن تونسية أخرى لتصل إلى العاصمة تونس وتمتد إلى ولايات الشريط الساحلي كـ"صفاقس والقيروان والقصرين وتالة وقفصة"، حيث خرج المتظاهرون لمساندة أهالي سيدي بوزيد ومننددين بتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع البطالة في تلك المدن الجنوبية ، و أعقبها أول رد رسمي للرئيس التونسي زين العابدين بن علي على الاحتجاجات الشعبية في خطاب متلفز بثته القناة الرسمية، الذي اعتمد فيه على نظرية المؤامرة لتفسير حركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي ولتبرير القمع المفرط الذي مارسته الأجهزة الأمنية للنظام<sup>1</sup>، حيث وصف بن علي في خطابه تلك الاضطرابات بأنها " أعمال قلة مأجورة و إرهابية تسيورها من الخارج أطراف يغيظها نجاح تونس الذي تشهد به مؤسسات دولية نزيهة "، وتوعد " كل من يعمد للنيل من مصالح البلاد وتغيير أبنائها وشبابها ، بأن القانون سيكون هو الفيصل "، لتأخذ الأحداث طابعا دمويا يومي 8 و9 جانفي 2011 (سقط فيها نحو 50 شخصا وعشرات الجرحى)، فخرج بن علي بثاني خطاباته منذ اندلاع موجة الاحتجاجات محاولة منه لتهدئة الأوضاع وتقديم حلول للخروج من الأزمة، شملت "مضاعفة طاقة التشغيل وتنويع ميادينها خلال عامي 2011 و2012 وخلق 300 ألف وظيفة جديدة" لاحتواء نسب البطالة المرتفعة لدى حاملي الشهادات<sup>2</sup>، إلا أن هذا الخطاب لم يجد صدى لدى المحتجين واعتبره الاتحاد العام التونسي للشغل مجرد ذر للرماد في العيون، فدعا إلى الخروج في مسيرات شعبية كبيرة بلغت أقصاها في "قابس والساحل وصفاقص"<sup>3</sup>، فوصلت تلك المظاهرات إلى الضواحي الشعبية للعاصمة تونس يوم 13 جانفي 2011 في مظاهرة ضخمة كسرت حواجز الأمن واقتحمت شارع "بورقيبة" لتصل أمام بناية

<sup>1</sup> - نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 50 .

<sup>2</sup> - عزمي بشارة ، الثورة التونسية المجيدة : بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها، ( لبنان : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2012 ) ، ص. 277.

<sup>3</sup> - كمال بن يونس ، «التهميش الشامل : عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي قي تونس » ، مرجع سابق ، ص ص 59-60.

وزارة الداخلية حيث طالب المتظاهرون برحيل بن علي الذي أعلن عن جملة من القرارات و أنه قد فهم الشعب التونسي أخيرا و يعلن عن استجابته لمطالب الشعب ، و وعد بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة عام 2014 ، كما أعلن عن تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الفساد، و اعتبر أن الوضع في تونس " يفترض تغييرا شاملا و عميقا " و أن التغيير الذي أعلن عنه هو " استجابة لمطالب الشعب التي تفاعل معها و تألم لما حدث شديد الألم"<sup>1</sup>، لكن المحتجون لم يعيروا أهمية لتلك الوعود أو للخطابات الثلاثة التي ألقاها بن علي واستمروا في إصرارهم على إسقاط النظام.

وفي مساء يوم الجمعة 14 جانفي 2011 وتحت الضغط الشعبي الرهيب أجبر بن علي على التنحي من السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى فرنسا التي رفضت استقباله لتتوجه طائرته إلى السعودية<sup>2</sup>، و في نفس اليوم أعلن الوزير الأول "محمد الغنوشي" عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك بحسب ما ينص عليه الفصل 56 من الدستور التونسي، لكن المجلس الدستوري قرر بعدها وتحت الضغط الشعبي وتنديد الحقوقيين أن يتم اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، لان الوزير الأول "محمد الغنوشي" قد خالف الدستور بعد توليه رئاسة البلاد خلفا للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، لأن هذا الأخير ليس عاجزا عن أداء مهامه وإنما ترك حالة شغور في منصب الرئاسة بعد خروجه من تونس نهائيا وهي الحالة التي تتوافق مع الفاصل "57" من الدستور التونسي هي التي تشرح آلية انتقال السلطة في مثل هذه الأوضاع، الذي بنص على أنه: "في حال شغور منصب رئيس الجمهورية يجتمع المجلس الدستوري فورا لتكليف رئيس البرلمان بالسلطة في مدة أدناها 45 يوما وأقصاها 60 يوما ويتم خلالها تنظيم انتخابات رئاسية"، وبناء على ذلك أعلن في يوم السبت 15 جانفي 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب "فؤاد لمبزع" منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء

<sup>1</sup> - راغب السرجاني ، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011 ، (مصر : دار أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة ، 2011)، ص ص. 96-97.

<sup>2</sup> - ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 131.

انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يوما بحسب ما ينص عليه الفصل 57 من الدستور<sup>1</sup>.

وقد خلف سقوط نظام بن علي العديد من ردود الفعل الإقليمية والدولية بين مؤيد للثورة الشعبية، وبين متحفظ ومراقب لما ستؤول إليه الأحداث، وبين مندد بها باعتبارها ستجلب الفوضى للمنطقة، وان كان هذا الرأي مثل أحد توجهات السياسية الليبية والمصرية وحتى السورية، وهي الدول التي انطلقت فيها حركات احتجاجية مماثلة للثورة الشعبية في تونس وأدت في نهاية المطاف إلى إسقاط الأنظمة السياسية بها باستثناء الحالة السورية ، وعموما يُمكن إدراج أهم المواقف الإقليمية والدولية وفقا للنحو التالي:

#### أولا/موقف المنظمات الإقليمية والدولية:

**1-جامعة الدول العربية:** أيدت الجامعة العربية الاحتجاجات الشعبية في تونس و عبرت عن دعمها لإرادة الشعوب حيث جاء على لسان أمينها العام عمرو موسى بأن "...أن ما نعيشه هو حركة تاريخية غير مسبوقه ولا كانت متوقعة ولكنها أصبحت حقيقة واقعة هي أن الأمة ترفض أن تبقى رهنا للأوامر و التعليمات (... ) وأنها قررت أن تأخذ أمورها بأيديها في إطار من نظام ديمقراطي و رفض لممارسات الديكتاتورية أو فرض لأشخاص بعينهم يرأسونها تحت مفهوم الجمهورية و الديمقراطية و الانتخاب .... ودعت الجامعة العربية "جميع الأطراف إلى التوصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمتها".<sup>2</sup>

**2-الأمم المتحدة:** أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن تخوفه إزاء التطورات التي شهدتها تونس بعد هروب الرئيس بن علي، وتأسف للخسائر البشرية التي شهدتها الاحتجاجات، ودعا إلى البحث عن تسوية للأزمة بين مختلف مكونات المجتمع التونسي.

<sup>1</sup>-راغب السرجاني ، مرجع سابق ، ص 97.

<sup>2</sup>-كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في الدورة (135) لمجلس وزراء الخارجية العرب ، ص

1 ، تم تصفح الموقع في: 2014/03/22 :

[http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/4c097\\_Council\\_135\\_02Feb2011.pdf?](http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/4c097_Council_135_02Feb2011.pdf?)

### ثانيا/مواقف الدول الكبرى الدولية:

**1-موقف الولايات المتحدة:** أشاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشجاعة الشعب التونسي وقال إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب المجتمع الدولي لمساعدة التونسيين في "تضالهم الشجاع" من أجل الحصول على حقوقهم التي يجب أن يحافظوا عليها".

**2-الموقف الفرنسي:** رفضت الحكومة الفرنسية لجوء زين العابدين إليها وقامت السلطات الفرنسية ببعض الإجراءات لضمان منع أية تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا.<sup>1</sup>

**3-موقف المملكة المتحدة:** أعلنت بريطانيا أن إسقاط نظام الرئيس التونسي بن علي " هو مثال على التحولات والأحداث غير المتوقعة بتونس، وأكد بيان وزارة الخارجية أن "تونس تعيش لحظة تاريخية".

### ثالثا: المواقف العربية:

**الموقف الجزائري:** اتسم الموقف الجزائري بالحياد التام إزاء الثورة التونسية حيث اكتفت الجزائر في بداية الأمر بالتحفظ، إلا أن تسارع الأحداث في تونس بهروب بن علي دفعها للخروج من تحفظها وإعلان موقفها حيث عبرت عن احترامها لإرادة الشعب التونسي، و اعتبر وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" في كلمة ألقاها أمام لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بمجلس الأمة أن "بلاده تميزت بموقفها المسئولة حيال التحولات الجارية في بعض الدول العربية..." ، وبرر مدلسي الموقف الجزائري بأنه " نابع من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية منذ عقود و تتمثل في دعم القضايا العادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و احترام خيارات وإرادة الشعوب في تقرير مصيرها .."<sup>2</sup> وبعيدا عن الموقف الرسمي فان الموقف الجزائري يرجع أساسا إلى تخوفها من إمكانية انتقال الاحتجاجات إليها، وهو ما حدث فعلا مع انطلاق عدد من الاحتجاجات في العديد من المدن الجزائرية في 05جانفي

<sup>1</sup> حازم فؤاد ، الأنظمة السلطوية الفاسدة كلها هشة - وين علي لم يكن استثناء، تم تصفح الموقع

يوم:2014/05/06 :<http://www.dostor.org>

<sup>2</sup> - " الجزائر تدافع عن موقفها حيال الثورات " ، تم تصفح الموقع يوم:2014/07/ 06:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/12/5/%D8%A>

2011، احتجاجا على غلاء أسعار بعض المواد الاستهلاكية وحصول مواجهات بين المحتجين والشرطة التي تلقت أوامر بعدم الاحتكاك بهم، ونجحت الجزائر في احتواء المظاهرات، وساعدها في ذلك ككل مرة استخدام عوائد البترول في شراء السلم الاجتماعي.

**الموقف المغربي:** عبرت المملكة المغربية عن دعمها المطلق للثورة التونسية و تضامنها مع الشعب التونسي بكل مكوناته حيث جاء في البيان الذي أصدرته الخارجية المغربية بأن "المغرب ملكا حكومة وشعبا يعبرون عن مشاعر التضامن القوي والصادق مع الشعب التونسي بكل مكوناته في هذا الظرف الهام والحساس من تاريخه"، و دعت المجتمع الدولي إلى "مساندة و دعم جهود مختلف القوى التونسية من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية للشعب التونسي التي انتفض لأجلها"، لأن "استقرار تونس يمثل استقرار المغرب العربي" بأكمله، بحسب ما جاء في الموقف المغربي<sup>1</sup>.

**الموقف الليبي:** عارض الزعيم الليبي الراحل "معمر القذافي" الثورة التونسية و طالب بعودة الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" إلى الحكم في تونس، و قال مخاطبا الشعب التونسي في كلمة أذاعها التلفزيون الليبي الرسمي " ما في أحسن من الزين أبدا في هذه الفترة ، بل أتمنى أن يحكم تونس مدى الحياة ، إذا كان رئيسكم أخطأ فحاسبوه"<sup>2</sup> ، وقد شجع سقوط نظام بن علي في تونس على انطلاق حراك شعبي في ليبيا في 17 فيفري 2016 يطالب بإسقاط نظام العقيد القذافي .

<sup>1</sup> "أصداء تونس الياسمين عند السياسيين المغاربة" ، تم تصفح الموقع يوم: 2014/07/22:

<http://www.nadorcity.com>

<sup>2</sup> -موقف -دول-الجوار-التونسي-من-الثورة-التونسية، تم تصفح الموقع يوم: 2014/07/30:

<http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2011/1/18>

### المبحث الثالث:

#### تأثير إسقاط "نظام بن علي" على عملية الإصلاح السياسي

##### في النظام التونسي:

تسارعت الأحداث بعد 14 جانفي 2011 بإسقاط النظام السياسي في تونس، وهروب بن علي وإعلان حالة الطوارئ في البلاد و تولي رئيس مجلس النواب "فؤاد لمبزغ" منصب رئيس الجمهورية طبقا لنص الفصل 57 من دستور 1959، لتدخل بذلك تونس مرحلة انتقالية تجسد فيها الأهداف المعلنة في الثورة الشعبية على ارض الواقع الذي طرح العديد من التحديات لبناء الجمهورية الثالثة التونسية منذ استقلالها عن فرنسا سنة 1956 وهو ما سيتم البحث فيه في هذا المبحث:

##### المطلب الأول: الإجراءات القانونية والدستورية في ظل المرحلة الانتقالية:

تعتبر المرحلة الانتقالية من المراحل الهامة في عملية التحول الديمقراطي نتيجة لما تشهده من تجاذبات وصراعات بين النخب السياسية وكيفية الاتفاق على إعادة صياغة دستور توافقي وبناء مؤسسات سياسية تحظى بقبولها من جهة وبتأييد شعبي لها من جهة ثانية ، وهو ما انسحب على الحالة التونسية بعد إسقاط نظام بن علي سنة 2011 حيث أن الثورة التونسية وخلال الشهور الأربعة الأولى شهدت "مرحلة تجاذب واضحة بين نظام قديم يستमित في البقاء والصمود في مواجهة التغييرات التي تطالب بها القوى الثورية وبين نظام جديد يتشكل من عمق الإرادة الشعبية"<sup>1</sup>.

فتم تكليف "محمد الغنوشي" من طرف الرئيس المؤقت "فؤاد لمبزغ" لتشكيل الحكومة تقوم بتسيير شئون الدولة إلى حين الإعداد لانتخابات تقوم على التعددية السياسية، حيث اعترضت الجماهير التونسية وبعض منظمات المجتمع المدني على غرار الاتحاد العام للشغل، على الحكومة التي ضمت ثمانية حقائب وزارية لأعضاء التجمع الدستوري و ستة حقائب وزارية من

<sup>1</sup>صافيناز محمد أحمد، "عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات

السياسية والإستراتيجية، تم تصفح الموقع في 2014/08/02:

الحكومة السابقة في عهد بن علي منها الداخلية والدفاع، حيث دعت للاعتصام مجددا في ساحة الحكومة المعروفة بساحة القصبية التي عرفت باسم **القصبية "1"**، فاتخذ الغنوشي قرار يلزم فيه أعضاء حكومته ممن ينتمون لحزب التجمع الدستوري بتقديمهم استقالتهم من الحزب في مقابل بقائهم في الحكومة وتأكيدهم اعتزال العمل السياسي بمجرد إجراء الانتخابات<sup>1</sup>، ورغم الإقدام على هذه الخطوة إلا أن الاحتجاجات على وجود رموز من النظام القديم في الحكومة تصاعدت أكثر في أحداث **القصبية "2"** في 20 فيفري التي جدد فيها المتظاهرون مطالبهم بإسقاط حكومة الغنوشي و حل حزب التجمع الدستوري و حل مجلس النواب و الإعداد لانتخابات مجلس تأسيسي\*، فاضطر الغنوشي إلى تقديم استقالته في 27 فيفري 2011، وتم تعيين "الباجي قائد السبسي" رئيسا للحكومة المؤقتة الثانية، و الذي بدا أكثر قبولا بين الأوساط الشعبية في تونس، حيث حاولت حكومته امتصاص الاحتجاجات في الشارع التونسي والعمل على تهدئة الأوضاع وطمأنة الرأي العام التونسي بتحقيق أهداف الثورة من خلال اتخاذ بعض الإجراءات العملية والتي تتمثل في:

1. إجراء انتخابات مجلس تأسيسي على أن تكون مهمته صياغة دستور جديد يتم بعدها التحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.
2. حل مجلسي النواب والمستشارين.
3. إيقاف العمل بدستور 1959.
4. حل حزب التجمع الدستوري الحاكم بحكم قضائي وتصفية أمواله وممتلكاته.
5. إلغاء إدارة الأمن السياسي.

---

<sup>1</sup>هاني مسيرة، **ثورة تونس: تحديات الاحتكار وفزاعة الإسلاميين**، تم تصفح الموقع يوم 2014/08/06: <sup>\*</sup>للاستجابة للمطالب الشعبية تم إنشاء ثلاث هيئات الأولى لجنة إصلاح التشريعات و المؤسسات ترأسها " عياض بن عاشور" ، و دمجت هذه اللجنة لاحقا في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة و الإصلاح السياسي و الانتقال الديمقراطي ، أما اللجنة الثانية فكانت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة و الفساد المالي يترأسها " عبد الفتاح عمر" ، أما اللجنة الثالثة فكانت لتقصي الحقائق حول دور قوات الأمن في إطلاق الرصاص على المتظاهرين ، أنظر : عميره عليه الصغير ، مرجع سابق ، ص 15.

6. تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي وتضم ممثلي الأحزاب والمنظمات والخبراء وممثلين عن الشباب، تكون مهمتها إعداد النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي، واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتحقيق أهداف الثورة إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يتولى دوره التشريعي والرقابي.

7. سن العفو التشريعي العام عن رموز المعارضة من المقيمين والمنفيين.

8. إنشاء هيئة عليا مستقلة للإشراف على الانتخابات.<sup>1</sup>

وقد عملت حكومة السبسي على التسريع في تطبيق خارطة الطريق المتفق عليها بين مختلف الأطياف السياسية والخروج من المرحلة الانتقالية وعلى رأسها انتخابات المجلس التأسيسي، للانتقال من شرعية الشارع إلى الشرعية الديمقراطية التي تستند إلى آليات الانتخاب والتداول السلمي على السلطة، حيث أجريت الانتخابات في 23 أكتوبر 2011 والتي عرفت مشاركة 1500 قائمة حزبية ومستقلة ضمت ما يقرب من 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعداً، حيث قدر العدد الإجمالي للناخبين الذي صوتوا ما يقارب 4.308 ناخب من أصل 8.289 المسجلين فعلياً وعليه قدرت نسبة المشاركة في الانتخابات بـ 52% كما يوضحه الجدول التالي:

عدد الناخبين المسجلين	8.289.924
العدد الإجمالي للمقترعين الذين أدلو بأصواتهم	4.308.888
العدد الإجمالي للأصوات الصحيحة	4.053.148
العدد النهائي للأوراق الملغاة	1559
النسبة العامة للمشاركة	52%

**المصدر:** عبد اللطيف الحناشي، "انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي : الإطار

، المسار ، والنتائج ، ص 20.

<sup>1</sup> نفس المرجع.

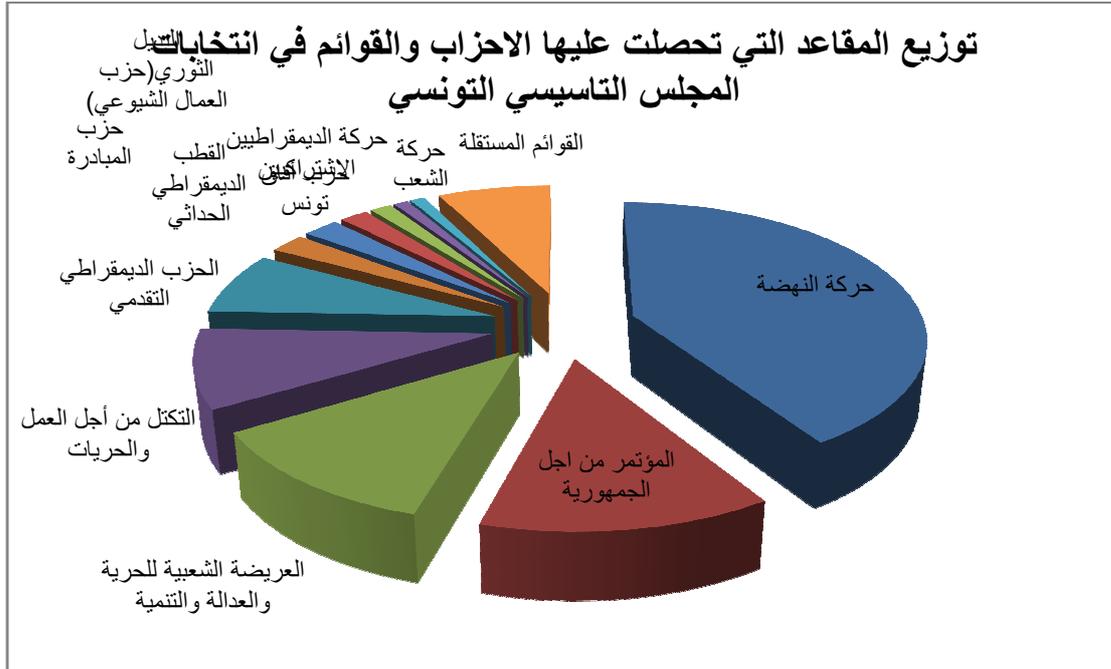
وقد تصدرت حركة النهضة نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي بحصولها على الأغلبية النسبية من المقاعد من خلال حصولها على 89 مقعداً، يليها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ 29 مقعداً، ثم العريضة الشعبية للحرية والعدالة بـ 26 مقعداً، و حل التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات في المرتبة الثالثة بحصوله على 20 مقعداً ، أما الحزب الديمقراطي التقدمي فقد جاء في المرتبة الخامسة بـ 16 مقعداً و كما هو مبين في الجدول التالي:

الأحزاب والقوائم المشاركة:	عدد القاعد المتحصل عليها:
حركة النهضة	89 مقعدا
المؤتمر من أجل الجمهورية	29 مقعدا
العريضة الشعبية للحرية والعدالة	26 مقعدا
التكتل من أجل العمل والحريات	20 مقعدا
الحزب الديمقراطي التقدمي	16 مقعدا
القطب الديمقراطي الحداثي	5 مقعدا
حزب المبادرة	5 مقعدا
حزب أفاق تونس	4 مقعدا
البديل الثوري(حزب العمال الشيوعي)	3 مقعدا
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	2 مقعدا
حركة الشعب	2 مقعدا

القوائم المستقلة	16 مقعدا
مجموع مقاعد المجلس التأسيسي	217 مقعدا.

المصدر: عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق ، ص 22.

ويمكن ترجمة نتائج انتخابات المجلس التأسيسي وفقا للرسم البياني التالي:



المصدر: عبد اللطيف الحناشي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

من خلال الجدول والرسم البياني يمكن قراءة نتائج انتخابات المجلس التأسيسي كما يلي:

- 1- أعادت نتائج هذه الانتخابات ترتيب الخريطة السياسية والحزبية في تونس بصورة جذرية إذ تمكنت حركة النهضة من الحصول على أكثر المقاعد في المجلس التأسيسي بفوزها بـ 89 مقعداً، بالرغم من تحصلها على الاعتماد في 01 مارس 2011 أي بعد ثلاث أشهر فقط من إسقاط نظام بن علي، الذي حضر نشاطها و نفى زعيمها "راشد الغنوشي" إلى بريطانيا وزج المنتميين إليها في السجون، وذلك راجع إلى خطابها المعتدل الذي استقطب أصوات الناخبين من خلال " تجديد تمسكها بمبادئها القائمة على احترام التنوع والحق في الاختلاف

ورفضها للوصاية على الإسلام وتمسكها بالعمل المشترك على قاعدة النضال من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي وتجسيد مبادئ الثورة وتحقيق مطالبها".<sup>1</sup>

2- حقق حزب المؤتمر من أجل الجمهورية هو الآخر نتائج مفاجئة لدى الأوساط السياسية التونسية، فعلى الرغم من محدودية تكوينه و تجربته التنظيمية إذ جاء في المرتبة الثانية بحصوله على 29 مقعداً، حيث لعبت شخصية رئيسه الدكتور المنصف المرزوقي وهو ناشط حقوقي تعرض للاضطهاد في عهد بن علي ما جعل هذه الصورة ترتسم لدى الناخب التونسي، فضلاً عن تركيزه في حملته الانتخابية على الهوية العربية الإسلامية للبلاد والتزامه بمطالب الثورة في بناء نظام ديمقراطي ومكافحة الفساد والاستبداد.

3- وفي جانب آخر لم تحدث النتائج التي تحصل عليها حزب النكتل من أجل العمل والحريات أي مفاجأة فقد كرس موقعه المتوقع (المرتبة الرابعة).

4- أما الخاسر الأكبر في انتخابات المجلس التأسيسي - وإن لم يكن الوحيد - هو الحزب الديمقراطي التقدمي بزعامة نجيب الشابي"، حيث جاءت النتائج مخالفة للتوقعات التي أدرجته ضمن المرتبة الأولى أو الثانية بحصوله على 16 مقعداً.

5- الخاسر الثاني في انتخابات المجلس التأسيسي بعض من رموز النظام السابق من الذين ترشحوا ضمن الأحزاب المنبثقة عن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، إن كانوا في قوائم حزب المبادرة أو الحزب الحر الدستوري أو حزب أفاق، إذ لم تحصل الأحزاب المذكورة مجتمعة إلا على مقاعد 10 فقط من مجموع 217 مقعداً بالمجلس التأسيسي.

6- لم تحقق القوائم المستقلة نتائج ايجابية بالمقارنة مع عددها الذي بلغ 655 قائمة مرشحة، فقد حصلت على 16 مقعداً فقط.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>أنور الجمعاوي، «المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق»، سلسلة دراسات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، ص 4-5، تم تصفح الموقع يوم 2014/08/08:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-ca8c-49ff-91f0-4a19cfcf1fcb.pdf>

<sup>2</sup> عائشة التايب، "قراءة في مضامين و دلالات نتائج الانتخابات في تونس"، سلسلة تقييم حالة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2012، ص 22، تم تصفح الموقع يوم 2014/08/12:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/1f19929f-837b-4c56-a21c-245c5f1393f2.pdf>

7- أظهرت نتائج الانتخابات التونسية أن طريقة الانتخابات بالقائمة النسبية تمنح تمثيلاً أكثر تنوعاً و عدالة ، فلو اعتمدت طريقة الانتخابات بالأغلبية لما حصلت أحزاب الأقلية على أي تمثيل أو بالكاد و لاستأثرت حركة النهضة بأغلبية ساحقة من المقاعد دون أن تكون لها أغلبية الأصوات.<sup>1</sup>

بعد إعلان النتائج الرسمية لانتخابات المجلس التأسيسي انطلقت أولى جلساته في الحادي عشر من ديسمبر 2011 بالمصادقة على دستور مؤقت للبلاد وعلى قانون التنظيم المؤقت للسلطات بغالبية 141 صوتاً مقابل 37 صوتاً معارضاً، وامتناع 39 عضواً ، وشهدت هذه الجلسة تجاذبات كبيرة بين أعضائه حول كيفية توزيع السلطات والصلاحيات المرتبطة بها، ليتم الاتفاق في الأخير على مرشحها لتولي مناصب الرئاسة الثلاث للمرحلة المقبلة، فتم ترشيح "مصطفى بن جعفر" رئيس حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات لرئاسة المجلس الوطني التأسيسي، و"محمد منصف المرزوقي" الأمين العام لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية لرئاسة الجمهورية، و"حمادي الجبالي" الأمين العام لحزب حركة النهضة الإسلامية لرئاسة الحكومة، وهو ما عرف بحكومة الترويكا\*.

### المطلب الثاني: مؤسسات النظام السياسي التونسي في ظل الدستور الجديد 2014

بعد نهاية انتخابات المجلس التأسيسي التونسي بدأ العمل على هيكلة السلطات السياسية وفقاً لقانون تنظيم السلط الذي صدر في المرسوم عدد 14 و تمت المصادقة عليه في 23 مارس 2011، حيث يعتبر بمثابة دستور مؤقت يبين تنظيم المؤسسات السياسية في تونس إلى حين وضع دستور جديد ، وقد جاءت هيكلة السلطات السياسية وفقاً لهذا المرسوم على النحو التالي:

<sup>1</sup>- قوي بوحنية *هل تؤدي الانتخابات إلى الديمقراطية : حالة تونس*، ص 21 ، تم تصفح الموقع يوم 20/08/2014:

[goo.gl/9YBJAd](http://goo.gl/9YBJAd)

\*كلمة روسية الأصل و تعبر عن عربة صغيرة تنتسح لفردين تجرها ثلاثة جياد، أما عن المصطلح نفسه فهو يصف تولى ثلاثة أطراف أو قادة رئاسة منظمة أو خطة أو مؤسسة بعينها.

**أولاً: السلطة التشريعية:** أسندت وظيفة التشريع مؤقتاً للمجلس التأسيسي إضافة إلى مهام أخرى تضمنها الفصل الثاني من المرسوم المتعلق بتنظيم السلط وهي:

1. انتخاب رئيس المجلس الوطني التأسيسي.

2. انتخاب رئيس الجمهورية.

3. الرقابة على عمل الحكومة.

-كما حدد القانون السابق المجال التشريعي للمجلس التأسيسي في اقتراح القوانين فيما يلي:

- المصادقة على المعاهدات.
- تنظيم القضاء.
- تنظيم الإعلام والصحافة والنشر.
- تنظيم الأحزاب السياسية وتمويلها والجمعيات والمنظمات .
- تنظيم قوات الجيش الوطني .
- تنظيم قوات الأمن الداخلي .
- النظام الانتخابي.
- الحريات وحقوق الإنسان وحق الشغل والحق النقابي.
- الحالة الشخصية<sup>1</sup>.

-ويُصادق المجلس التأسيسي على مشاريع القوانين بالأغلبية المطلقة من أعضائه.

-كما أوكلت مهمة إعداد الدستور الجديد للمجلس التأسيسي، حيث وبعد الاتفاق على بنود المسودة بين أعضائه تكون المصادقة عليها فصلاً يليه الفصل بالأغلبية المطلقة من الأعضاء، ثم تتم بعد ذلك المصادقة عليه برمته بأغلبية الثلثين من أعضاء المجلس، وإن تعذر ذلك تجري جلسة أخرى في قراءة ثانية في أجل لا يزيد عن شهر من حصول القراءة الأولى، وإن تعذر

<sup>1</sup>الفصل السادس، المرسوم رقم 14 المتعلق بتنظيم السلطات في تونس، 23 مارس 2011، تم تصفح

ذلك مجددا يتم عرض مشروع الدستور برمته على الاستفتاء العام على الجماهير للمصادقة الإجمالية عليه وذلك بأغلبية المقترعين.<sup>1</sup>

### **ثانيا: السلطة التنفيذية:**

**1/ رئيس الجمهورية:** بالنسبة للترشح لرئيس الجمهورية فقد اشترط الفصل التاسع من القانون المنظم للسلط في المرشح أو المرشحة أن يكون تونسيا مسلما غير حامل لجنسية أخرى، مولودا لأبوين تونسيين بالغا من العمر على الأقل خمسا وثلاثين سنة ، فضلا عن وجوب تخلي رئيس الجمهورية عن أي مسؤولية حزبية وعن عضويته بالمجلس الوطني التأسيسي إن كان عضوا به وذلك بمجرد انتخابه للمنصب الذي يتم عن طريق اختياره من طرف المجلس الوطني التأسيسي وذلك بالانتخاب السري بالأغلبية المطلقة من أعضائه، من بين مرشحين يقوم بترشيح كل منهم خمسة عشر عضوا على الأقل من المجلس الوطني التأسيسي وذلك بحسب الفصل العاشر من القانون المنظم للسلط المؤقت رقم 14، وبحسب **الفصل 11** من ذات القانون يختص رئيس الجمهورية بالعديد من المهام من أهمها:

- 1- تمثيل الدولة التونسية ويتولى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة رسم السياسة الخارجية للدولة بالتشاور والتوافق بينهما.
- 2- تعيين رئيس الحكومة وفقا للفصل الخامس عشر من هذا القانون، وتؤدي الحكومة اليمين أمامه.
- 3- القيادة العليا للقوات المسلحة.
- 4- إشهار الحرب وإعلان السلم بعد موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني التأسيسي.
- 5- التوقيع على المعاهدات المصادق عليها من المجلس الوطني .
- 6- التعيينات والإعفاءات في الوظائف العسكرية العليا بالتوافق مع رئيس الحكومة.
- 7- التعيينات في الوظائف العليا في رئاسة الجمهورية.
- 8- قبول اعتماد ممثلي الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية لديه.

<sup>1</sup>الفصل الثالث، المرسوم رقم 14 المتعلق بتنظيم السلطات في تونس، مرجع السابق.

و يُمكن للمجلس الوطني التأسيسي أن يعفي رئيس الجمهورية من مهامه بموافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس على الأقل بناء على طلب مبرر يقدم لرئيس المجلس من ثلث الأعضاء على الأقل، وتُضفي هذه الآلية منع هيمنة رئيس الجمهورية أحد مكونات السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.<sup>1</sup>

## 2/السلطة التنفيذية:

**-رئيس الحكومة :** يتم تعيين رئيس الوزراء من طرف رئيس الجمهورية من بين المرشحين المنتمين للحزب الحاصل على أكبر عدد من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي، ويقوم بدوره باقتراح الطاقم الحكومي ويرفعه إلى رئيس المجلس الوطني التأسيسي الدعوة إلى جلسة عامة في أجل أقصاه ثلاثة أيام من تاريخ توصله بملف تشكيل الحكومة لمنحها الثقة بالأغلبية المطلقة من الأعضاء طبق للفصل الخامس عشر من قانون تنظيم السلط.

## ويتولى رئيس الحكومة المهام التالية:

- 1- رئاسة مجلس الوزراء.
- 2- إحداث وتعديل وحذف الوزارات وكتابات الدولة وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.
- 3- إحداث وتعديل المؤسسات والمنشآت العمومية والمصالح الإدارية وضبط اختصاصاتها وصلاحياتها بعد مداولة مجلس الوزراء وإعلام رئيس الجمهورية.
- 4- تأشير القرارات التي يتخذها الوزراء.

كما يمكن التصويت على لائحة لوم الحكومة أو أحد الوزراء بعد طلب يقدم لرئيس المجلس الوطني التأسيسي من ثلث الأعضاء على الأقل، أما بالنسبة لسحب الثقة فيشترط موافقة أغلبية ثلاثة أخماس أعضاء المجلس بحسب **الفصل 19** من القانون رقم 14 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 والمتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>الفصل 11، نفس المرجع

<sup>2</sup>نفس المرجع.

**ثالثا: السلطة القضائية:** يتم إنشاء هيئة عليا مؤقتة للعدل تحل محل المجلس الأعلى للقضاء وذلك بعد التشاور مع القضاة وتتولى بالتنسيق مع المجلس الوطني التأسيسي الذي يسن قوانين أساسية تهدف من خلالها إلى إعادة تنظيم القضاء وإعادة هيكلة المجالس القضائية ، كما أكد لقانون المنظم للسلطات على مبدأ استقلالية القضاء حيث جاء في **الفصل 22 منه** على " أن السلطة القضائية تمارس صلاحياتها باستقلالية تامة".<sup>1</sup>

**دستور 2014:** بعد تنظيم السلطات السياسية وتحديد الصلاحيات المنوط بكل هيئة ، بدأ المجلس التأسيسي بعقد جلسات خاصة بمناقشة بنود مسودة الدستور حيث شهدت خلافات حادة بين أعضائه وخاصة في بعض القضايا الخلافية المتمثلة في:

1. مكانة الدين في الدستور التونسي والتي أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام ليتم الإبقاء على نص الفصل الأول من دستور 1959 والذي يعتبر أن " تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها".

2. مضمون الفصل السادس المثير للجدل والذي تضمن إشارة إلى حرية الضمير بدت للبعض غامضة ومضللة والتزاما للدولة "بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية و العنف وبالتصدي لها"<sup>2</sup>.

3-إصرار الليبراليين على اعتبار المرأة مساوية للرجل في الحقوق والواجبات .

4-النقطة الخلافية الأخرى تمثلت في صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء ومدى استقلاليته وكيفية تعيين أعضائه<sup>3</sup> .

5-إلى جانب ذلك أثيرت نقاشات مطولة حول شروط الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية التونسية خاصة ما تعلق بالسن الأقصى للترشح و كذلك حالة حيازة المرشح لجنسية أخرى غير الجنسية التونسية و التي سيكون مطالبها بالتنازل عنها في حالة انتخابه.

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup>- فتحي الجراي، *الدستور التونسي الجديد ومستقبل الانتقال الديمقراطي*، مركز الجزيرة للدراسات، جانفي 2014، ص 4، تم تصفح الموقع يوم 2014/08/28 :

<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery2014/1//280Tunisia%20new%20constitution.pdf>

<sup>3</sup>- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص ص 506 - 507.

وقد صادق نواب المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 26 جانفي 2014 على دستور تونس الجديدة لفترة ما بعد انهيار نظام بن علي، بأغلبية ساحقة حيث صوت 200 نائب من أصل 216 شاركوا في عملية الاقتراع أي بنسبة موافقة فاقت 90%<sup>1</sup>.

الإطار الشكلي لدستور 2014: يضم الدستور التونسي الجديد توطئة و مائة وتسعة وأربعون ( 149 ) فصلاً موزعة على عشرة أبواب وهي:

الباب الأول: تضمن المبادئ العامة وتقع في 20 فصلا (من 01 الى 20).

الباب الثاني: اهتم بالحقوق والحريات وتقع في 28 فصلا (من 21 إلى 49).

الباب الثالث: السلطة التشريعية وتقع في 21 فصلاً (من الفصل 50 إلى الفصل 70).

الباب الرابع: السلطة التنفيذية ويضم 31 فصلاً (من الفصل 71 إلى الفصل 101).

الباب الخامس: يهتم بالسلطة القضائية ويتكون من 23 فصلا (من الفصل 102 إلى 124).

الباب السادس: يهتم بالهيئات الدستورية المستقلة ويتكون من 6 فصول (من الفصل 125 إلى

الفصل 130).

الباب السابع: السلطة المحلية: ويتكون من 12 فصل (من الفصل 131 إلى الفصل 142).

الباب الثامن: تعديل الدستور ويتكون من فصلين: (الفصل 143 والفصل 144).

الباب التاسع: الأحكام الختامية: ويتكون من ثلاثة فصول من الفصل ( 145 إلى الفصل

147).

الباب العاشر: ( يتضمن الأحكام الانتقالية: يتكون من فصلين 148 و 149 ).<sup>2</sup>

ثانياً: المؤسسات السياسية في دستور 2014:

السلطة التشريعية: اهتم الباب الثالث من الدستور الجديد لسنة 2014 بالسلطة التشريعية من خلال إسنادها لمجلس النواب الذي يتمتع بمهام تشريعية ورقابية على أعمال الحكومة ، وقد قيد الترشح له بأن يكون المترشح تونسي الجنسية منذ عشر سنوات و يبلغ من العمر 23 سنة، كما

<sup>1</sup>-فتحي الجراي، مرجع سابق، ص 04.

<sup>2</sup>الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل 148-149، تم تصفح الموقع يوم 2014/09/02:

تضمن هذا الباب محتوى النصوص التي ينظر فيها مجلس النواب حيث صنفها إلى قسمين القوانين الأساسية، و مشاريع القوانين العادية، طبقا للفصل 63 من الدستور، حيث أن المصادقة على الأولى تكون بالأغلبية المطلقة لأعضائه، أما الثانية فتكون بأغلبية أعضائه الحاضرين على أن لا تقل عن الثلث.<sup>1</sup>

السلطة التنفيذية: تحدث الباب الرابع من الدستور الجديد عن ثنائية السلطة التنفيذية من خلال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

أ- رئيس الجمهورية: فالنسبة لشروط الترشح لرئاسة الجمهورية فقد حددها الفصل 73 في أن يكون لكل ناخبة أو ناخب تونسي الجنسية منذ الولادة، دينه الإسلام، و أن يكون بالغا من العمر أربعين سنة على الأقل وخمسا وسبعين سنة على الأكثر، فضلا عن تزكية المترشح من قبل عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب أو رؤساء مجالس الجماعات المحلية المنتخبة أو الناخبين المرسمين حسبما يضبطه القانون الانتخابي، ويتولى رئيس الجمهورية تمثيل الدولة ويختص برسم السياسات العامة في مجالات الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلق بحماية الدولة والتراب الوطني من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة، كما يتولى:

1. حلّ مجلس نواب الشعب في الحالات التي ينصّ عليها الدستور.
2. رئاسة مجلس الأمن القومي ويدعى إليه رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب.
3. القيادة العليا للقوات المسلحة.
4. إعلان الحرب وإبرام السلم بعد موافقة مجلس نواب الشعب بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه.
5. اتخاذ التدابير التي تحتمها الحالة الاستثنائية.
6. المصادقة على المعاهدات والإذن بنشرها.
7. العفو الخاص.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل 49 إلى الفصل 63، نفس المرجع.

<sup>2</sup>الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل 76، نفس المرجع.

ب- رئيس الحكومة: يعتبر الفصل 88 من الدستور الجديد أن رئيس الحكومة هو رئيس الوزراء الذي يمارس السلطة الترتيبية العامة، ويصدر الأوامر الفردية التي يمضيها بعد مداولة مجلس الوزراء، وأن الحكومة مسؤولة أمام الشعب وأمام نوابه فهي تحظى بثقة مجلس النواب، كما يُمكن سحب الثقة منها أو من أحد أعضائها أمام مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لأعضائه.<sup>1</sup>

ج- السلطة القضائية: تعتبر السلطة القضائية بحسب الفصل 100 سلطة مستقلة تضمن إقامة العدل، وعلوية الدستور، وسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات ويقسم القضاء إلى القضاء العدلي، يتكون من محاكم درجة أولى، ومحاكم درجة ثانية، ومحاكمة تعقيب، أما النوع الثاني فهو القضاء الإداري و يتكون من محاكم إدارية ابتدائية، ومحاكم إدارية استئنافية، و محكمة إدارية عليا.<sup>2</sup>

### الفصل بين السلطات في الدستور التونسي الجديد 2014:

بالنسبة للدستور التونسي الجديد فرغم كونه لم ينص صراحة في احد مواده على الفصل بين السلطات كأساس للنظام السياسي، إلا انه أكد على تقسيم السلطات السياسية في البلاد إلى ثلاث: تشريعية يمثلها مجلس نواب الشعب، و تنفيذية يمارسها رئيس الدولة و رئيس الحكومة، و سلطة قضائية. أما عن مظاهر التعاون و الرقابة بين المؤسسات السياسية في الحالتين المذكورتين:

ظبط الدستور التونسي الجديد صلاحيات المؤسساتين السياسيتين التشريعية و التنفيذية بمجموعة من الحقوق و الواجبات التي تحدد في مجملها طبيعة العلاقة التي تربط بينهما، فبالنسبة للعلاقات التعاونية بين المؤسساتين منح الدستور في الفصل 62 منه الحق لكل من أعضاء مجلس نواب الشعب (عشرة نواب على الأقل)، و كل من رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة الحق في تقديم مشاريع القوانين و يختص رئيس الحكومة في هذا الإطار بتقديم مشاريع قوانين الموافقة على المعاهدات و مشاريع قوانين المالية، كما أكد الفصل 67 على عدم نفاذ المعاهدات إلا بعد المصادقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب. و قد منح الفصل

<sup>1</sup>الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل98، نفس المرجع.

<sup>2</sup>الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل110-113، نفس المرجع.

70 من الدستور الحق لرئيس الجمهورية في إصدار مراسيم بالتوافق مع رئيس الحكومة و ذلك في حال حل مجلس نواب الشعب على إن تعرض لمصادقة المجلس في الدورة العادية التالية، و إلى جانب ذلك منح الفصل 80 لرئيس الجمهورية الحق في إعلان الحالة الاستثنائية و ذلك بعد استشارة رئيس الحكومة و رئيس مجلس نواب الشعب و إعلام رئيس المحكمة الدستورية مع الإعلان عن التدابير اللازمة لذلك في بيان يوجهه للشعب وفي حال استمرار ظروف الحالة الاستثنائية لأكثر من ثلاثين يوما تطلب الأمر من رئيس مجلس نواب الشعب أو ثلاثين من أعضاء المجلس البت في استمرارية هذه الحالة من عدمه مع إحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية للرد حوله في اجل أقصاه 15 يوما مع إعلان القرار.

و في إطار العلاقات الرقابية بين المؤسستين أقر الدستور التونسي الجديد ضرورة مسؤولية الحكومة أمام مجلس نواب الشعب (الفصل 95)، كما يحق لكل عضو في مجلس نواب الشعب أن يوجه أسئلة كتابية أو شفوية للحكومة (الفصل 96)، هذا و يمنحهم الفصل 97<sup>1</sup> حق التصويت على لائحة اللوم ضد الحكومة و ذلك بعد تقديم طلب مغل يوافق عليه ثلث أعضاء المجلس على الأقل إلى رئيس مجلس نواب الشعب ليتم التصويت على اللائحة بعد 15 يوما على إيداعها لدى رئاسة المجلس، و يشترط من اجل سحب الثقة من الحكومة موافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس مع تقديم مرشح بديل لرئيس الحكومة يصادق على ترشيحه في نفس التصويت، كما يتيح نفس الفصل لمجلس نواب الشعب إمكانية سحب الثقة من احد أعضاء الحكومة بعد تقديم طلب مغل إلى رئيس المجلس و يوافق عليه ثلثي الأعضاء على الأقل و يتم التصويت على سحب الثقة بالأغلبية المطلقة. بالمقابل يتيح نفس الفصل للحكومة أن تطرح الثقة في موضوع مواصلتها لنشاطها على التصويت في المجلس على أن يتم التصويت بالأغلبية المطلقة و إن لم يجدد المجلس الثقة في الحكومة اعتبرت مستقلة. و في مقابل هذه الصلاحيات الرقابية للبرلمان، منح الدستور لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس نواب الشعب في فصله 77 على ألا يتم الحل خلال الأشهر الستة التي تلي نيل أول حكومة ثقة المجلس بعد الانتخابات التشريعية أو خلال الأشهر الستة الأخيرة من المدة الرئاسية أو

<sup>1</sup>الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل 97، نفس المرجع

النيابية، كما منحه الفصل 79 حق مخاطبة مجلس نواب الشعب، و في إطار العملية التشريعية من حق رئيس الجمهورية وفقا للفصل 81 رد مشاريع القوانين مع التعليل إلى المجلس من اجل المداولة الثانية وفق آجال محددة ما عدا القوانين الدستورية.<sup>1</sup>

### الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014:

أولاً-الانتخابات التشريعية : تُعتبر الانتخابات التشريعية التي أجريت في 26 أكتوبر 2014 في تونس المحطة الأخيرة في المرحلة الانتقالية حيث أفرزت خارطة سياسية جديدة، تغيرت فيها الأدوار وخاصة بين أكثر القوى الفاعلة في الساحة السياسية التونسية لاسيما حزب نداء تونس و حركة النهضة، فقد تنافست في هذه الانتخابات 1327 قائمة انتخابية، موزعة بين قوائم حزبية وقوائم مستقلة وقوائم ائتلافية حيث بلغت نسبة المشاركة 69 % من مجموع الناخبين المسجلين المقدرين ب8.289 ناخب. وقد استطاع حزب "نداء تونس" بقيادة "الباجي قائد السبسي" الحصول على المرتبة الأولى بـ85 مقعد من إجمالي مقاعد مجلس النواب التي تبلغ 217 مقعداً، بنسبة 39.17%، ثم جاءت حركة "النهضة" في المرتبة الثانية بـ69 مقعداً بنسبة 31.79%، وفي المرتبة الثالثة حل حزب "الاتحاد الوطني الحر" بحصوله على 16 مقعداً بنسبة 7.37%، ثم "الجبهة الشعبية" في المرتبة الرابعة بحصولها على 15 مقعداً بنسبة 6.91%، وجاء حزب "آفاق تونس" في المرتبة الخامسة بعد حصده 8 مقاعد بنسبة 3.68%، بينما حل حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" في المرتبة السادسة بحصوله على 4 مقاعد فقط بنسبة 1.84 %<sup>2</sup>، كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

<sup>1</sup>الجمهورية التونسية، دستور 2014، الفصل 81 ، نفس المرجع

<sup>2</sup>- عبد اللطيف حناشي ، " الانتخابات التشريعية التونسية : قراءة في النتائج و الدلالات "، تحليل سياسات ، قطر : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، نوفمبر 2014 ، ص ص 4-7 .



شكل رقم : نسبة مقاعد الأحزاب في مجلس النواب التونسي 2014

المصدر: — " دلالات نتائج الانتخابات التشريعية التونسية " ، متحصل عليه من :

<http://www.rcssmideast.org/Article/2773/%D8%AF%D8%A9#.VvjuorJsc7l>

على ضوء المعطيات الواردة في الرسم البياني يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1- صُعد حزب نداء تونس على الساحة السياسية بالرغم من حداثة تكوينه، وارجع بعض المتابعين للشأن التونسي على غرار الباحث "عبد اللطيف الحناشي" ذلك إلى استغلال نداء تونس لأخطاء التي وقعت فيها حكومة الترويكا بقيادة حركة النهضة فضلا عن دور شخصية زعيمه القايد السبسي الذي حظي بشعبية كبيرة بين التونسيين نظرا لدوره خلال المرحلة الانتقالية في تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي 2011.<sup>1</sup>

2- في مقابل ذلك شهدت هذه الانتخابات تراجعاً ملحوظاً لمركز حركة النهضة حيث جاءت في المرتبة الثانية 69 مقعداً مقارنة بـ 87 مقعداً في انتخابات 2011 ، ويرجع ذلك إلى فشل الحركة نسبياً في إدارة مرحلة ما بعد انتخابات المجلس التأسيسي من خلال عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التي روجت لها مع ارتفاع مستوى البطالة وانكماش الاقتصاد التونسي ناهيك عن موجة الاغتيالات السياسية التي شهدتها تونس أثناء حكمها.\*

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 08.

\*كاغتيال. قاتلين سياسيين من حزبين يساريين علمانيين - شكري بلعيد في فيفري 2013 و محمد إبراهيمي في جويلية من نفس السنة.

3- الخاسر الثاني في الانتخابات هو حزب المؤتمر من أجل الجمهورية حيث لم يتحصل إلا على 04 مقاعد مقابل 29 في الانتخابات السابقة ، وارجع العديد من المحللين ذلك إلى الانقسامات التي حصلت في الحزب نتيجة تحالفه مع حركة النهضة، وخاصة بخروج أمينه العام "محمد عبو"، ومؤسسه "عبد الرؤوف العيادي" الذي أسس حركة "وفاء" التي لم تتحصل على أي مقعد.

4- خروج التكتل الديمقراطي من أجل الشغل و الحريات من مجلس النواب بعدم حصوله على أي مقعد.

5- دخول الجبهة الشعبية ذات الميول اليسارية كقوة رابعة لا يفصلها عن الاتحاد الوطني الحر الليبرالي التوجه إلا مقعد واحد (15 مقابل 16 مقعد).

6- استمرار ضعف الأحزاب ذات المرجعية القومية العربية (حزب المبادرة، التيار الديمقراطي، و حركة الشعب)، حيث تحصلت على ثلاث مقاعد بنسبة 1.38% مما يعكس عدم قدرتها على الاندماج الفعلي في الساحة السياسية.<sup>1</sup>

### الانتخابات الرئاسية 2014:

تعتبر الانتخابات الرئاسية التي جرت في 23 نوفمبر 2014 أول انتخابات بعد إقرار دستور تونس الجديد 2014، حيث ترشح لها 27 مترشح من أهمهم، "الباجي قائد السبسي" عن حركة نداء تونس، "المنصف المرزوقي" عن المؤتمر من أجل الجمهورية، "حمة الهمامي" من حزب العمال، "محمد الهاشمي" الحامدي عن تيار المحبة، "سليم الرياحي" من الاتحاد الوطني الحر، و"مصطفى بن جعفر" عن التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات...، وقد أفضت نتائج الانتخابات إلى حصول "قائد السبسي" المرتبة الأولى بنسبة 39.46%، يليه "المرزوقي" بنسبة 33.4%، وبالنظر إلى عدم تجاوز كلا المترشحين أكثر من 50%، تم تنظيم دورة ثانية في 21 ديسمبر 2014 فاز فيها مرشح حزب نداء تونس "الباجي قائد السبسي" بنسبة 55.68%، فيما حصل "المرزوقي" على نسبة 44.32%، وقد شهدت تونس على إثر ذلك أعمال عنف واشتباكات بين محتجين ورجال الشرطة ، حيث

<sup>1</sup>- نفس المرجع، ص 19.

اعتبر فوز السبسي عودة للنظام القديم كونه كان احد رموزه والفاعلين في عهد بورقيبة ، في حين أشارت بعض المتابعات للشأن التونسي أن التونسيين باختيارهم لـ"السبسي" كرئيس قد أولو أهمية لاستقرار على الإصلاح السياسي، وان كان ذلك يعزز من هيمنة القوى العلمانية على المشهد السياسي في تونس، حيث تغلب حزبه "نداء تونس"، على حركة "النهضة" الإسلامية في الانتخابات التشريعية وان لم يتحصل على الأغلبية، كما يعتبر دعم بعض الأحزاب والحركات السياسية للسبسي بعد الدورة الأولى احد العوامل الأساسية في فوزه على غرار حزب الاتحاد الوطني الحر (الليبرالي) لرجل الأعمال سليم الرياحي، والجبهة الشعبية (ائتلاف يساري) بزعامة حمة الهمامي، ويمثلان ثالث ورابع كتلة برلمانية على الترتيب<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تونس

#### **بعد إسقاط نظام بن علي:**

أحدث انهيار نظام بن علي تحولات عميقة على مستوى الساحة السياسية التونسية لتجد القوى الفاعلة بما فيها الأحزاب السياسية نفسها أمام خيار المشاركة في السلطة السياسية من خلال إدارة دواليب الحكم أو التأثير على قراراتها بالتموقع في المعارضة وهو ما سيتم دراسته من خلال هذا المطلب بتسليط الضوء على أهم الأحزاب السياسية التي برزت بعد الثورة التونسية والتي يمكن تقسيمها إلى صنفين أحزاب تقليدية نشأت بعد استقلال تونس عن فرنسا وبرزت كأحزاب للسلطة أو كمعارضة على المستوى الداخلي أو نشطت في المنفى بعد التضييق على نشاطها أو حظرها، أما النوع الثاني فهي الأحزاب الحديثة التي ظهرت بعد الثورة الشعبية وإسقاط نظام بن علي:

#### **/1/ الأحزاب التقليدية: من أهمها:**

**1-1- حركة النهضة:** تأسست حركة النهضة سنة 1972 بشكل سري باسم الجماعة الإسلامية، وشارك في تأسيسها العديد من الجامعيين والحقوقيين من أبرزهم "راشد الغنوشي"، "عبد الفتاح مورو"، "المنصف بن سالم"، "علي العريض"، وتعد أفكار "السيد قطب"

<sup>1</sup> تحديات الجمهورية التونسية الثانية: من أين يبدأ السبسي"، تم تصفح الموقع: 2014/09/11:

<http://www.alarab.co.uk/m/?id=41184>

و"مالك بن نبي" و"علال الفاسي"، المرجعية الفكرية لحركة النهضة إلا أنها غيرت من خطها الفكري بعد جملة من التطورات التي شهدتها تونس خلال فترة حكم الحبيب بورقيبة وبن علي كمشاركتها في الاحتجاجات الشعبية على نظام بورقيبة سنة 1978 بزعامة اتحاد الشغل، وإعلان دعمها لانتصار الثورة الإسلامية في إيران على نظام الشاه في عام 1979، فضلا عن دعوتها للتظاهر في "أحداث قفصة" عام 1980، مما أدى إلى حظرها ونفي قاداتها على رأسهم "راشد الغنوشي" الذي طلب اللجوء السياسي لبريطانيا ونشط كمعارض فيها، وسجن البعض الآخر فغيرت من خطها الفكري وأصبحت "قريبة جدا من منهج حزب العدالة والتنمية التركي"<sup>1</sup>، بعد حصولها على الاعتماد في 01 مارس 2011 من خلال تبني خطاب معتدل يقوم على احترام حالة التنوع الثقافي والأيدولوجي الذي يميز المجتمع التونسي مع الإبقاء على صحيفة الأحوال الشخصية التي أنشأت في عهد بورقيبة، وقد أثمر هذا التحول في استقطاب جماهير كبير في ظل اعتمادها برنامجا انتخابيا واعدة ما حقق لها فوزا كاسحا في أول انتخابات ديمقراطية تشهدها تونس بعد إسقاط نظام بن علي خلال انتخابات المجلس التأسيسي.<sup>2</sup>

**1-2-الحزب الديمقراطي التقدمي:** من أبرز أحزاب المعارضة التقليدية حيث منح الاعتماد سنة 1998 و أسسه "أحمد نجيب الشابي"، أنتقد لمعارضته الشديدة لحركة النهضة واتهامها باستغلال الدين لأجل الوصول للسلطة، لكن ومع انطلاق الحركات الاحتجاجية "وقف الحزب إلى جانب المتظاهرين وطالب الحكومة بإطلاق سراح جميع المعتقلين وإجراء إصلاحات هيكلية تتصل بالنظام السياسي وبإستراتيجية التنمية المتبعة عن طريق تحرير الحياة السياسية ورفع القيود المفروضة على نشاط الأحزاب والجمعيات المدنية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حركة النهضة، تم تصفح الموقع يوم: 2014/06/24:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties>

<sup>2</sup>- أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص ص 271-273.

<sup>3</sup>- عبد اللطيف الحناشي، «الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة ومجراها»، في : أحمد مالكي وآخرون ، ثورة تونس الأسباب و السياقات و التحديات ، مرجع سابق، ص 225.

**1-3- التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات:** تأسس التكتل الديمقراطي في 9 أفريل 1994 بزعامة مصطفى بن جعفر ولم يحصل على الاعتماد إلا في 25 أكتوبر 2002، وقبل تلك الفترة كان ينشط بطريقة غير قانونية مما عرض قياداته وأعضائه لمضايقات أمنية كبيرة، وقد دعا في برنامجه الانتخابي خلال مشاركته في انتخابات المجلس التأسيسي على "الفصل بين الحزب الحاكم و أجهزة الدولة، تنظيم انتخابات حرة نزيهة وإعادة التوازن بين السلطات"، حيث تحصل الحزب على 13 مقعدا من إجمالي المقاعد البالغ عددها 217 مقعد.

**1-4-المؤتمر من أجل الجمهورية :** أسس عام 2001 على يد مجموعة من المحامين منهم "محمد عبو" و "عبد الوهاب معطر" و" سمير بن عمر" و "عمر الشنوي" ويعتبر منصف المرزوقي احد ابرز قياداته، لم يحصل الحزب على الترخيص إلا بعد إسقاط نظام بن علي وتحديدا في 8 مارس 2011، حيث رفضت السلطات التونسية في عهد زين العابدين بن علي منحه الترخيص القانوني والاعتراف به، واعتمد المؤتمر منذ "تأسيسه منهجاً فكرياً ينطلق من الهوية العربية الإسلامية ومن القيم والأفكار التحررية الإنسانية". وشارك الحزب بقوة في انتخابات المجلس التأسيسي حيث كان ضمن الترويكا الحاكمة في إطار المرحلة الانتقالية، كما انفتح المؤتمر على النهضة والأحزاب الإسلامية وأخذ موضع تيار الوسط بينها وبين التكتل الديمقراطي الحدائثي<sup>1</sup>، لكنه خرج من دائرة السلطة في انتخابات مجلس النواب التي جرت في 2014، ليقوم بعدها منصف المرزوقي بحل الحزب في 20 ديسمبر 2015 واندماجه مع حزب "حراك تونس الإرادة" تحت رئاسته.<sup>2</sup>

**2/ الاحزاب الحديثة:** وهي الأحزاب السياسية التي أنشأت بعد إسقاط نظام بن علي نذكر من أهمها:

**1-2-القطب الديمقراطي الحدائثي:** ذو توجه يساري علماني، أنشئ في 31 ماي 2011 وهو تكتل يضم أحد عشر حزبا أبرزها: حركة التجديد(الحزب الشيوعي التونسي سابقا) والحزب

<sup>1</sup>-قوي بوحنية، مرجع سابق، ص ص 12-13.

<sup>2</sup>للمزيد، يرجع زيارة موقع الحزب على الرابط التالي: <http://alirada.tn>

اليساري والاشتراكي، بالإضافة إلى مثقفين علمانيين، أنتج التكتل الجديد برنامجا سياسيا على أسس علمانية و كرس في خطابه السياسي المبادئ التالية:

- تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها. يقوم هذا القطب على تأسيس نظام جمهوري على أساس الفصل بين السلط وضمان استقلالية القضاء وحرية الصحافة والإعلام وحرية الفكر والإبداع وضمان التداول السلمي على السلطة.
  - يعمل القطب على صيانة وتطوير المكاسب الحداثية بما فيها مجلة الأحوال الشخصية وتوطيد انتماء تونس إلى الفضاء العربي والمغاربي والأفريقي والانفتاح على الفضاء المتوسطي.
  - فصل الدين عن السياسة وضمان حرية المعتقد ومنع استعمال الفضاءات الدينية للدعاية والممارسة السياسية ونبذ كل أشكال الانغلاق والتعصب والتمييز والعنف وكل ما من شأنه أن يخلق الكراهية بين الأفراد والجماعات والأجناس والشعوب ومناهضة الحركات العنصرية<sup>1</sup>.
- في ذات السياق، يرى بعض المتابعين للشأن الحزبي في تونس أن القطب الديمقراطي الحداثي حاول أن يشكل قوة موازية لتأثير الإسلاميين في المجتمع التونسي لكنه فشل في ذلك و كان الخاسر الأكبر في انتخابات المجلس التأسيسي بحصوله على 5 مقاعد فقط ، في مقابل عدم حصوله على أي مقعد في انتخابات مجلس النواب إلى جرت سنة 2014.<sup>2</sup>

## 2-2- حزب العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية:

أسسه الدكتور محمد الهاشمي الحامدي في 3 مارس 2011 ، تبنى خطابا توفيقيا إسلاميا وتقدميا من ناحية الحقوق الاجتماعية ليكون منافسا لحركة النهضة والأحزاب اللائكية معا، وقد أحرزت القوائم المستقلة التي رشحها الحامدي باسم العريضة الشعبية على 27 مقعدا في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت في 23 أكتوبر 2011 مما جعله زعيما للقوة السياسية الثالثة في البلاد ، وفي 22 ماي 2013 أعلن مؤسس العريضة الشعبية الدكتور الحامدي عن ميلاد تيار المحبة بتوجه اجتماعي ديمقراطي محافظ يركز على حماية الحريات

<sup>1</sup> موقع حركة القطب الديمقراطي الحداثي، على الرابط التالي: <http://www.pole.tn>

<sup>2</sup>-قوي بوحنية، مرجع سابق، ص 14.

السياسية للتونسيين وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق مكاسب ملموسة للفقراء و الشباب والعاطلين عن العمل.<sup>1</sup>

وعموما يمكن القول أن منظومة التسلط والإقصاء التي مارسها النظام السياسي في عهد الحبيب بورقيبة وبن علي قد أثرت في هيكله و أداء الأحزاب السياسية بما فيها التقليدية وأبانت خلال مختلف المحطات والمناسبات الانتخابية التي شهدتها تونس عن تشتت واضح في المشهد الحزبي في ظل منح الاعتماد بصفة عشوائية حيث وصل عدد الأحزاب المعتمدة في تونس إلى 113 حزبا والتي شهد البعض منها انقسامات وصراعات بين قادتها، فضلا عن عدم اعتمادها لبرامج تلامس الواقع الذي انتفضت لأجله الجماهير ويعالج عمق المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها مختلف المناطق التونسية ، مما اثر في مصداقية تلك الأحزاب لدى الرأي العام الذي اختار التمسك ببعض الرموز القديمة التي بحسبه- تملك الخبرة الكافية لإدارة مرحلة ما بعد إسقاط نظام بن علي.

#### **ثانيا: منظمات المجتمع المدني:**

عرف المجتمع المدني في تونس تطورا ملحوظا بالمقارنة مع فترة حكم بن علي، إذ أشارت الدراسات والإحصائيات على غرار ما نشره مركز "إفادة للإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق" في 16 ماي 2016، أن عدد الجمعيات والمنظمات المدنية قفز إلى ما يناهز 18822 جمعية ومنظمة، بعد ما كان الرقم لا يقارب حتى 5000 جمعية بين سنة 1990 إلى 2010، ويُشير هذا العدد المتنامي باستمرار، إلى الإقبال الكبير نحو العمل المدني الذي يعكس درجة "الوعي المجتمعي" بأهميته وتنفيذا له عن القمع الذي عرفته منظمات المجتمع المدني في عهد الحبيب بورقيبة وبن علي.<sup>2</sup>

أما الإطار القانوني الذي ينظم العمل الجمعي ومُنظمات المجتمع المدني فقد أصدر المجلس الوطني التأسيسي التونسي المرسوم رقم 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر

<sup>1</sup>- موقع تيار المحبة:

<http://www.alhachimi.net>

<sup>2</sup>-----،دراسة حول واقع المجتمع المدني في تونس ، تم تصفح الموقع يوم 2014/09/22:

<http://jamaity.org>

2011 والذي وجهت له العديد من الانتقادات من الناحية الشكلية وحتى في مضمون بعض موادها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. محدودية المدة القانونية التي أشار إليها المرسوم 88 والمتعلقة بإيداع الجمعيات والمنظمات الأهلية ملفاتها والتي حددت بـ 07 أيام فقط والتي وردت في **الفصل 11** منه وتكمن الإشكالية الرئيسية في الجمعيات التي تتقدم طلبات الاعتماد من خارج العاصمة تونس وهي مدة غير كافية.

2. من جملة الانتقادات التي وجهت للمرسوم 88 المتعلق بالجمعيات ومنظمات المجتمع المدني النقطة المتعلقة بالجهة التي لها صلاحية منح الاعتماد للجمعيات وهي الكاتب العام للحكومة مما يجعل حق إنشاء الجمعيات تحت رحمة السلطة التنفيذية وبالتالي الانتقال من مفهوم نظام التصريح إلى نظام الترخيص الذي كان معمولاً به في عهد بن علي.<sup>1</sup>

3. وتشير بعض الجمعيات أن الأحكام المتعلقة بالتسيير المالي للجمعيات حديث النشأة أمر صعب التحقيق نظراً لافتقادها للخبرة في مثل هذه الحالات فضلاً على أن تعيين محاسب مالي لكل جمعية من شأنه إرهاقها مادياً، وخاصة في ظل تقييد المرسوم 88 التمويل الخارجي للجمعيات وبخاصة مع الدول التي لا تربطها بتونس علاقات دبلوماسية كما أشار إلى ذلك الفصل 35 منه.

4. لم يوضح المرسوم المتعلق بإنشاء الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يجب أن تقوم بها الجمعيات، فضلاً عن إجبارها صرف ميزانيتها على أنشطتها فقط وهو تناقض صريح في نص الفصل 37 من المرسوم 88.<sup>2</sup>

على مستوى الممارسات يشير العديد من الباحثين إلى أن أهم ما ميز منظمات المجتمع المدني بعد إسقاط نظام بن علي - كالاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين -

1الفصل 10، المرسوم 88 المتعلق بإنشاء الجمعيات، رئاسة الجمهورية التونسية، تم تصفح الموقع يوم:

2014/07/16

<http://www.legislation.tn/sites/default/files/fraction-journal-fficiel/2011/2011A/074/Ta2011882.pdf>

<sup>2</sup>منير السنوسي، *البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس*، تم تصفح الموقع يوم 2014/10/04 :

<http://www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.pdf>

هو انخراطها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال محاولة مرافقة الحكومة (في عهد الترويكا) لإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية وخاصة في المناطق الجنوبية التي شهدت خلال عهد بن علي تهميشا واضحا في مجال التنمية، من جهة أخرى يرى بعض المتابعين للشأن التونسي أن عمل المنظمات المدنية في تونس ارتبط بالأجندات السياسية للأحزاب السياسية، حيث اعتبر "سفيان الشورابي" وهو رئيس جمعية الوعي السياسي الناشطة بتونس أن "هنالك صنفان من الجمعيات الأول يتعلق بالجمعيات التي لها ولاءات تنظيمية إلى أحزاب يمينية أو يسارية ، أما الصنف الثاني فهو وإن كانت جمعيات مستقلة فإنها لا تخفي تعاطفها مع تحالفات سياسية معينة"<sup>1</sup>، وكلا الصنفان غابت فيهما أهم خاصية من خصائص المجتمع المدني ألا وهي الاستقلالية.

### ثالثا: حقوق الإنسان والحريات العامة في تونس :

كرس الدستور التونسي الجديد المصادق عليه سنة 2014 احترام الحريات والحقوق الفردية وفقا للمواثيق الدولية، ففيما يخص الحقوق السياسية والمدنية فقد جاءت ضمن الباب الثاني من الدستور مؤكدة للمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وأمام القانون من غير تمييز وعلى التزام الدولة بضمان الحقوق والحريات الفردية والعامة وتهيئة أسباب العيش الكريم لكافة المواطنين والمواطنات (الفصل 21)، وعلى قدسية الحق في الحياة (الفصل 22)، وحماية الدولة لكرامة "الذات البشرية وحرمة الجسد ومنع التعذيب" (الفصل 23) ، كما تحمي الدولة الحياة الخاصة وحرمة المسكن وسرية المراسلات والاتصالات والمعطيات الشخصية وحرية المواطن في اختيار مقر إقامته وفي التنقل داخل الوطن وخارجه (الفصل 24)، كما نص الفصل 26 على ضمان حق اللجوء السياسي، وجاء الفصل 31 ليضمن حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام ويمنع ممارسة الرقابة المسبقة على هذه الحريات ويعاضده الفصل 32 الذي تضمن من خلاله الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة ، وفي نفس النهج

<sup>1</sup> محمد صالح الربعاوي، *تناسل منظمات المجتمع المدني* ، تم تصفح الموقع يوم: 2014/08/12

التحرري جاء الفصل 33 ليضمن الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مع سعي الدولة لتوفير الإمكانيات اللازمة لتطوير البحث العلمي والتكنولوجي.<sup>1</sup>

كما يضمن الفصل 42 من الدستور حرية الإبداع والحق في الثقافة للجميع، وفي مجال تكوين الجمعيات جاء الدستور الجديد في الفصل 35 ضامنا لحرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات .

### الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

يتحدث **الفصل 36** من الدستور الجديد عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أقر الحق النقابي و الحق في الإضراب عن العمل، كما أن الصحة حق لكل إنسان وتضمن الدولة لكل مواطن الوقاية والرعاية الصحية وتوفير الإمكانيات الضرورية لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحية بحسب **الفصل 38**، وأقر **الفصل 39** الحق في التعليم المحاني مع إلزاميته إلى حدود السن السادسة عشرة، وضمان جودة التربية والتعليم والتكوين، كما تحدث **الفصل 40** عن الحق في العمل لكل مواطن ومواطنة في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل، مع "سعي الدولة لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف التي تضمن تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل المسؤوليات في مختلف المجالات وهو ما أشار إليه **الفصل 45** ، كما أشار الدستور التونسي الجديد إلى الحق في الملكية من خلال **الفصل 41** وهو ما يعتبر إضافة نوعية لا توجد في دساتير دول أخرى.<sup>2</sup>

وقد نص الدستور الجديد على مؤسسات ضامنة لاحترام الحقوق والحريات فبموجب **الفصل 128** من الدستور تم إنشاء هيئة حقوق الإنسان، والتي تراقب احترام الحريات وحقوق الإنسان وتعمل على تعزيزها، وتقتراح ما تراه لتطوير منظومة حقوق الإنسان، الهيئة الثانية هي هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة التي أنشئت بموجب **الفصل 129** من الدستور والتي تستشار وجوبا في مشاريع القوانين المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أما الهيئة

<sup>1</sup>الجمهورية التونسية، دستور 2014، مرجع سابق.

<sup>2</sup>نفس المرجع.

الثالثة فهي هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، المحدثة بموجب **الفصل 130** من الدستور والتي تسهم في منع الفساد ومكافحته ، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة<sup>1</sup>.

على مستوى الممارسات أشارت التقارير الدولية الصادرة بعد إسقاط نظام بن علي أن مسار الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان بتونس "يسير نحو التحسن" فقد حققت الحكومة التونسية تقدماً مهماً في الإصلاح في مجال حقوق الإنسان ومواثيقها الدولية، وسنت قوانين جديدة لحرية الصحافة ورفعت القيود عن التجمعات.

من جهة أخرى عبرت ذات التقارير عن تسجيل حالات لانتهاك حقوق الإنسان في ظل المرحلة الانتقالية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

**1- عدم قدرة السلطات التونسية "لحماية الأفراد من هجمات الجماعات التي يعتقد أنها مرتبطة بالسلفيين".**

**2- التمديد المتكرر غير المبرر لحالة الطوارئ التي أعلنت منذ 14 جانفي 2011 وهو ما يتعارض مع الاحتجاجات السلمية في ظل ما سماه التقرير "الاعتقالات التعسفية" للمحتجين، وتعرضهم للاعتداء بالضرب في مراكز الاعتقال.**

**3- استخدام القوة المفرطة في فض بعض المظاهرات في تونس لمحتجين من طرف قوات الشرطة أدت في بعض الحالات إلى القتل غير المتعمد مثلما حدث خلال فض اعتصام القصبة في فيفري 2011 حيث قتلت قوات الأمن ثلاثة أشخاص وفي شهر جوان من نفس السنة قتلت قوات الأمن طفلاً وهو يتابع فض مظاهرة بالقوة في سيدي بوزيد، كما أطلقت قوات الأمن في 19 ماي 2013 الذخيرة الحية على المتظاهرين بمدينة تونس مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة ثلاثة آخرين.**

**4- تحدث التقرير الصادر حول حقوق الإنسان في تونس عن منظمة هيومن رايتس سنة 2012 بوجود حالات التعذيب في السجون التونسية أفضت إلى وفيات كحالة المواطن "فاروق عبد الرؤوف الخماسي" الذي توفي في 8 مارس 2012 بعدما اعتقلته الشرطة في 8 ماي بشبهة السرقة، وأيضاً حالة المواطن " بدري التليلي " الذي احتجزته وزارة الدفاع لاستجوابه ووجد**

<sup>1</sup>نفس المرجع.

متوفيا في زلزالته<sup>1</sup>. أما في مجال الحريات العامة فقد أبدى التقرير دعما للخطوات التي قامت بها الحكومة التونسية الجديدة بعد إلغائها المنظومة المركزية للرقابة على وسائل الإعلام التي أصبحت أكثر استقلالية، لكن في مقابل ذلك تحدث نفس التقرير عن تسجيل تجاوزات فيما يخص الرقابة اللصيقة من أجهزة الدولة على مختلف وسائل الإعلام حيث أشار الأستاذ عبد الستار بن موسى وهو رئيس رابطة حقوق الإنسان في تونس "أن الإشكال يبقى دائما في عدم تنفيذ المراسيم في مجال الإعلام وعدم وجود هيئة تضبط عمل الإعلام السمعي البصري"<sup>2</sup>. كما سجل مركز تونس لحماية الصحافة تكرّر الاعتداءات على الصحفيين ومحاولات تضيق حرية الرأي والتعبير، خاصة بعد استدعاء الصحفي "زياد الهاني" للتحقيق معه بعد الاعتداء الذي استهدفه مع عدد من الإعلاميين آخرين أثناء تغطيتهم لوقفة احتجاجية بالقصبة يوم 28 جانفي 2014، وبررت السلطات هذه الاعتداءات بالاعتماد على الأمر عدد 50 لسنة 1978 المؤرخ في 26 جانفي 1978 والمتعلق بتنظيم حالة الطوارئ، على اعتبار أن الإعلاميين كانوا يغطون تحركا غير قانوني من شأنه تعكير صفو النظام العام في تحد لحرية تغطية الأحداث ولحق المواطنين في الحصول على المعلومة. كما سجل نفس المصدر في الفترة الممتدة من أكتوبر 2012 إلى سبتمبر 2013 "306" انتهاكا إعلاميا طال 325 عاملا في القطاع مثلما طال 22 مؤسسة إعلامية<sup>3</sup>.

#### المطلب الرابع: تحديات بناء الدولة في تونس بعد المرحلة الانتقالية

واجهت تونس بعد المصادقة على الدستور وتنظيم عمل المؤسسات السياسية على اثر إجراء الانتخابات التشريعية والتونسية في مطلع 2014 تحديات على مستويات عدة عرقلت

1- "تقرير حقوق الإنسان - تونس 2012"، ص 5، تم تصفح الموقع يوم: 2014/09/26  
<http://www.humanrights.gov/wp-content/uploads/2013/10/TUNISIA-ARA-Final.pdf>

<sup>2</sup> ابتسام جمال، "بعد ثورة الحرية: الحريات في تونس مهددة"، تم تصفح الموقع يوم 2014/10/18:

<http://www.tuess.com/alchourouk/618070>

<sup>3</sup> لمزيد من التفصيل أنظر: - التقرير السنوي الأول حول الانتهاكات الواقعة على الإعلام التونسي"، أكتوبر 2012-سبتمبر 2013، مركز تونس لحرية الصحافة، ص 22، تم تصفح الموقع 2014/06/03:

[http://www.ctlj.org/images/pdf/Press\\_under\\_threats/ar.pdf](http://www.ctlj.org/images/pdf/Press_under_threats/ar.pdf)

مسار تطور الجمهورية التونسية الثانية بعد إسقاط نظام بن علي والتي شملت المستوى السياسي، الاقتصادي و الأمني:

**أولاً: التحديات السياسية:** لا يقل التحدي السياسي والأمني أهمية عن التحدي الاقتصادي، ومن أبرز ملامح التحدي السياسي في تونس ما أفرزته الثورة من تزايد في عدد منظمات المجتمع المدني وافتقادها في مقابل ذلك إلى التنظيم وانضوائها تحت أجنحة الأحزاب السياسية وخاصة اليسارية منها التي عملت مع الاتحاد العام التونسي للشغل على إرباك الحكومة من خلال كثرة المطالب التي ترفعها تحت غطاءه، مما تولدت عنه سلسلة من الإضرابات والتحركات الاحتجاجية، على الرغم من الدور الإيجابي الذي لعبته في إسقاط نظام بن علي.

كما تحولت وسائل الإعلام بعد الثورة إلى مسرح لنقائذ الاتهامات بين مختلف القوى السياسية ، فضلا عن افتقادها للخبرة ونقص التجربة نظرا لما عانته من تضيق في عهد بن علي.<sup>1</sup>

وشكل ضعف أداء الأحزاب السياسية تحديا آخر و خاصة المنشئة حديثا أي بعد إسقاط نظام بن علي ناهيك عن ابتعاد برامجها الانتخابية عن الواقع التونسي " فضلا عن تموقعها في أقاليم معينة دون أخرى تمثله المناطق العمرانية الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية، مع إهمال واضح للمناطق الريفية و القرى الداخلية".<sup>2</sup>

كما شهدت فترة حكم الترويكات تنامي حوادث العنف السياسي في تونس، فشهدت البلاد مقتل المنسق الجهوي لحركة نداء تونس في تطاوين " لطفى نقّص" في 18 أكتوبر 2012 ، وبلغت درجة الاحتقان السياسي أوجها مع المعارضة على إثر اغتيال المعارض اليساري " شكري بلعيد" زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين، و المعارض "محمد براهيم" في 25 جويلية 2013، أحد نواب المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي، الذي تبناه تيار أنصار الشريعة في بلاد المغرب العربي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Zineb Touati , « Presse et révolution en Tunisie : role , enjeux et perspectives » , Journal For Communication Studies , Vol .5, no. 1 , (septembre 2012) , pp . 147-148.

تحديات الثورة التونسية: 2014/10/18

<http://www.turess.com/alchourouk/189115>

<sup>3</sup>أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص 17.

و قد تميزت الساحة السياسية التونسية بعد إسقاط نظام بن علي انتشار مكثفا لمنظمات موازية لعمل مؤسسات المجتمع المدني تشكلت بشكل عفوي في بداية الأمر لحماية المكاسب التي حققها الشعب التونسي بعد الثورة، إلا أن تغير مواقفها تجاه قرارات بعض أحزاب المعارضة جعلها محل تنازع في الأوساط السياسية بين مؤيد لاستمرارها ومنحها الغطاء القانوني وهو الموقف الذي عبرت عنه حركة النهضة وحركة المؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة وفاء، وبين معارض بحلها كالجبهة الشعبية وحركة نداء تونس وهو الحزب الحاكم على اعتبار أن دورها قد انتهى بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمصادقة على الدستور، فضلا عن وجود مؤسسات أخرى سيادية تعمل على الحفاظ على مكتسبات الثورة كالمؤسسات الأمنية والقضائية.<sup>1</sup>

بالإضافة إلى التحديات السابقة التي واجهت التحول الديمقراطي في تونس فقد تميزت الساحة السياسية بعدم الثقة بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة والتشكيك بقدرة النخب الحاكمة على إدارة مرحلة الترسخ الديمقراطي حيث لم يمر على تشكيل أول حكومة بعد المرحلة الانتقالية قرابة العام والنصف برئاسة "الحبيب الصيد" وتحديدا في السادس من شهر فيفري 2015، حيث تم سحب الثقة منها من طرف مجلس النواب في جلسة علنية بـ118 صوتا وهو ما يزيد عن عدد الأصوات المطلوبة لإجراء التصويت وهو 109 صوت بحسب ما ينص عليه الدستور التونسي الجديد<sup>2</sup>، نظرا لما واجهته حكومة الصيد من انتقادات عديدة على ضوء فشلها في القضاء على الأزمة الاقتصادية و الحد من البطالة، ومن الهجمات المسلحة التي نفذها مسلحون داخل التراب التونسي، وقد تم تشكيل الحكومة الجديدة يوم 20 أوت 2016 من قبل رئيس الحكومة المكلف "يوسف الشاهد" الذي عرض تركيبة حكومته على رئيس الجمهورية ليتم عرضها بعد ذلك على مجلس النواب لتحظى بالثقة طبقا لنص المادة 95 من الدستور الجديد.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص12

<sup>2</sup> الفصل 95، دستور الجمهورية التونسية 2014.

<sup>3</sup> حكومة الوحدة الوطنية بتونس: الدواعي والأفاق، تم تصفح الموقع يوم 2014/10/08  
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews> :

## ثانياً: التحديات الاقتصادية:

يُعتبر النهوض بالاقتصاد التونسي أحد التحديات الهامة في أجندة الرئيس "المنتخب الباجي قائد السبسي" خصوصاً وأن الفوارق الاقتصادية متسعة جداً بين مدن الساحل السياحية المتطورة، وبين المدن الداخلية المهشمة خلال حقبة حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وكذلك خلال الحقبة البورقيبية، وهو اختلال لا يمكن تداركه في وقت وجيز خاصة في ظل تكرار الاحتجاجات المطالبة بتسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، فبالنظر إلى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإحصائيات الرسمية الصادرة خلال سنة 2014 تؤكد الأرقام عن ارتفاع مطرد للبطالة وخاصة في صفوف خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا الذين ساهموا بشكل كبير في الحراك التونسي لإسقاط نظام بن علي، فنسبة البطالة وصلت إلى 14%، ناهيك عن ارتفاع عدد المواطنين تحت خط الفقر، حيث تجاوز الرقم 185 ألف فرد وخاصة في المناطق الداخلية، وقد انخفضت السياحة، التي تمثل 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي وتعدّ أكبر مزود للنقد الأجنبي، بنسبة تزيد عن 50% نتيجة للاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها تونس، حيث أكدت وزارة السياحة التونسية في نوفمبر 2013، أن إيرادات قطاع السياحة، تراجعت في الأشهر العشرة الأولى من عام 2013 بنسبة 1.7% مقارنة بالعام الذي سبقه. كما زاد عجز الموازنة العامة للجمهورية التونسية بما لا يزيد عن 5%، وبرغم نمو الاقتصاد التونسي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013، بنسبة 2.8%، إلا أن ذلك لم يصل إلى مستوى التوقعات التي أعلنتها الحكومة بتحقيق نمو اقتصادي بنسبة 4.5% خلال عام 2013، إلا أنها تراجعت عن مستوى تلك التوقعات إلى نسبة 4% في شهر أبريل 2013، ثم إلى 3.6% في شهر أوت من نفس السنة، بينما كان الاقتصاد التونسي قد حقق نمواً بنسبة 3.6% خلال عام 2012.

كما سجل عجز الميزان التجاري انخفاضاً طفيفاً، بقيمة 10.5 مليار دينار، ما يعادل 6.3 مليار دولار في الفترة الممتدة من بداية عام 2013 إلى نهاية شهر نوفمبر، مقارنة بعجز قدره 11.6 مليار دينار، ما يعادل 6.6 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2012 حسب بيانات معهد الإحصاء الوطني التونسي الذي أكد كذلك على أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت

بنسبة 7.7% في سبتمبر 2013، وأظهرت بيانات رسمية أن احتياطات النقد الأجنبي بلغت 11.291 مليار دينار في 25 سبتمبر 2013 .

وقد اتخذت الحكومة التونسية الجديدة مجموعة من القرارات الأساسية تمثلت في إعلانها عن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي قصير المدى والذي يهدف إلى خلق "تأثير اقتصادي فوري"، ويشتمل البرنامج على خمس أولويات: الأمن، وخلق فرص العمل، ودعم النشاط الاقتصادي، وتعزيز التنمية الإقليمية، وتقديم المساعدات الاجتماعية، في ذات السياق بدأت الحكومة التونسية بتطبيق إجراءات تقشفية تتضمن التقليل في نفقات الدولة بنسبة 5%، بعدما فاقت نسبة عجز ميزانية الدولة السنة الماضية مستوى 7%، فالعامل الاقتصادي لعب دوراً مهماً في الحراك الاجتماعي الذي حدث في محطات عديدة كانتفاضة الخبز عام (1984)، وانتفاضة الحوض المنجمي عام (2008)، وانتفاضة الرديف (2010)، ومن ثم فإن مواجهة هذه التحديات الاقتصادية وغيرها يعد صمام الأمان لعملية الترسخ الديمقراطي في تونس.<sup>1</sup>

**التحديات الأمنية:** تعرضت تونس بعد إسقاط نظام بن علي إلى العديد من المخاطر الأمنية التي تزامنت مع انهيار نظام العقيد القذافي في ليبيا في 17 فيفري 2011 وما صاحبه ذلك من انتشار للسلاح الليبي، حيث وجدت السياسة الأمنية التونسية نفسها أمام مجموعة من التحديات الداخلية والإقليمية والتي يمكن دراستها على النحو التالي:

1- اهتزاز شرعية المؤسسات الأمنية نظراً لعدم استقرارها، حيث أشارت التقارير إلى أنه مع انتهاء سنة 2013، شهدت وزارة الداخلية مرور ثلاث وزراء على رأسها، من دون احتساب التغييرات التي مست أهم القيادات في الإدارات الأمنية، كالمدير العام للأمن الوطني والمدير العام للمصالح المختصة (الاستخبارات) والمدير العام للأمن العمومي وأمر الحرس الوطني.

2- الانفلات الأمني وما يتبعه من تصدع في مستوى العلاقة بين المواطن وعون الأمن والذي يشكل خطراً على تثبيت المسار الديمقراطي في تونس، التي شهدت موجة من الاغتيالات

<sup>1</sup> النموذج الثوري التونسي: المسار، التحديات، رهانات الانتقال، متحصل عليه من الموقع:

<http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=134#aa>

السياسية<sup>1</sup>، كاغتيال المعارضين " محمد براهيم" و"شكري بلعيد"، فضلا عن وقوع عمليات إرهابية متعددة ونوعية كالهجوم على المصطافين في شاطئ سوسة الذي راح ضحيته 59 شخصا أغلبهم سائحون أجانب، والهجوم على متحف باردو، واستهداف لقوات الأمن الداخلي والجيش الوطني في الكثير من المناسبات كالهجوم المسلح خلف قتيلا من على حافلة تابعة لعناصر الحرس الجمهوري والذي خلف سقوط 12 فردا منهم ، وهي هجمات تبناها تنظيم ما يسمى الدولة الإسلامية، وتورط فيها مسلحون تونسيون، و أعلنت على إثر ذلك حالة الطوارئ في تونس.

3-فتزايد التهديدات الأمنية في تونس دفع بالسلطات السياسية التونسية إلى زيادة الإنفاق على الدفاع والأمن إلى قرابة 15 %، من الموازنة من نحو 2 % قبل الثورة، ما يعني حرمان قطاعات أخرى من موازنتها وتراجع الاستثمار في مشروعات جديدة كان يمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العاطلين عن العمل.<sup>2</sup>

4-اهتزاز ثقة المواطنين في قوات الأمن بسبب الصورة النمطية السائدة لدى المواطن التونسي وهي ناتجة عن الانتهاكات السابقة التي شهدتها حكم بن علي، الذي استخدمها لضمان بقاءه وتدعيم مصالحه من خلال ممارسة القمع على الأفراد ، فاستمرت هذه الصورة وخاصة في ظل عدم محاسبة المتورطين منهم بعد إسقاط نظامه<sup>3</sup>.

5- على ضوء النقطة السابقة، يؤكد المتابعون للشأن الأمني في تونس بضرورة إعادة بناء دور المؤسسة الأمنية للتعامل مع المواطنين بطريقة " حضارية" تلغي الصورة القاتمة عن أفراد الأمن من ناحية ، و إعادة بناء ثقافة المواطنة الجماعية تتعامل مع رجل الأمن بوصفه أحد الفواعل الأساسية في تحقيق التنمية من خلال ضمانه للاستقرار الأمني من ناحية أخرى.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>هيكل، بن محفوظ ، **تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة وفي خلال سنة 2013** ، ص 3، تم تصفح الموقع:2014/11/26:

[http://carnegieendowment.org/files/Security\\_Sector\\_inTunisia\\_in\\_2013\\_1.pdf](http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_inTunisia_in_2013_1.pdf)

<sup>2</sup>تونس... مسار الثورات وتحديات الاقتصاد والإرهاب:

<https://arabic.rt.com/news/808535>

<sup>3</sup>هيكل بن محفوظ ، مرجع سابق، ص 05.

<sup>4</sup>-أنور الجمعاوي، مرجع سابق ، ص 26.

### خلاصة الفصل الثالث:

أن دراسة النظام السياسي التونسي في ظل حكم كل من الرئيس بورقيبة وبن علي تؤكد تكريس مفهوم الحكم الفردي ذو البنية التسلطية من خلال هيمنة رئيس الجمهورية على كل المجالات السياسية، وعدم تقييد عدد العهود الرئاسية من جهة ثانية، و على الرغم من الإصلاحات السياسية التي أقدم عليها الرئيسان " الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي" إلا أنها كانت تتجه في كل مرة نحو تكريس قبضتهما السياسية على جميع مفاصل أجهزة الدولة حيث كان انعكس ذلك لاحقا على شرعية النظام السياسي في تونس بانطلاق احتجاجات شعبية كبيرة على مستوى جميع المدن التونسية وإن شكل تجاهل النخب السياسية الحاكمة في تونس وعلى رأسها الرئيس السابق بن علي لمطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية نظامه السياسي الذي عمر لأكثر من 23 سنة إلى السقوط الحتمي، ولعل ما عجل بحدوث ذلك هو زيادة دور الإعلام الاجتماعي الجديد على ضوء الفايسبوك واليوتيوب وحتى وسائل الإعلام التقليدية على شاكلة الصحافة المرئية، الأجنبية .

وما ميز الحراك الشعبي التونسي هو الدور الايجابي الذي لعبته النخب السياسية التي برزت على مستوى الساحة السياسية من خلال تسييرها المرحلة الانتقالية بسلاسة وهدوء حيث تمكنت حركة النهضة من جمع الفرقاء السياسيين تحت قبة واحدة والاتفاق على دستور توافقي ومن ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مطلع 2014، على الرغم من بعض الانتكاسات التي أصابت العملية السياسية على ضوء ما شهدته تونس من موجة للاغتيالات السياسية لبعض المعارضين، وانتشار الحركات المسلحة والتشكيك بقدرة النخب الجديدة على إدارة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، التي كانت وراء انطلاق الاحتجاجات الشعبية سابقا.

## الفصل الرابع:

مسار عملية الإصلاح السياسي  
في ليبيا  
على ضوء التدخل الأجنبي

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

تقتضي دراسة النظم السياسية البحث في الخلفيات التاريخية التي ساهمت في تطور النظام السياسي وجغرافيته السياسية فضلا على دراسة أهم التغييرات التي شهدتها عبر الفترات الزمنية، وبالإسقاط على الحالة الليبية سندرس تطور النظام السياسي الليبي وذلك منذ استقلالها عن الاستعمار الإيطالي سنة 1951 مروراً بالنظام الملكي للملك إدريس السنوسي، وصولاً إلى مرحلة العقيد القذافي وظروف وصوله إلى سدة الحكم سنة 1960 ومن ثم البحث في أهم أسباب إسقاط نظامه سنة 2011 وفقاً للعناصر التالية:

### النظام السياسي الليبي بين مطالب الإصلاح الداخلي و الضغوط الدولية

1. لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي الليبي
  2. المؤسسات السياسية في النظام الليبي في عهد القذافي
  3. توجهات السياسة الخارجية الليبية في عهد القذافي
- ### التدخل العسكري الغربي على ضوء المعارضة الشعبية لنظام القذافي

### دوافع إسقاط نظام القذافي

4. مسار إسقاط نظام القذافي
  5. المواقف الإقليمية و الدولية من إسقاط نظام القذافي
- ### تحولات النظام السياسي الليبي بعد انهيار نظام القذافي
6. المؤسسات السياسية بعد إسقاط نظام العقيد القذافي
  7. مميزات خارطة السياسة في ليبيا بعد إسقاط نظام العقيد القذافي
- ### تحديات بناء الدولة الليبية بعد انهيار نظام القذافي
8. التحديات السياسية لبناء الدولة الليبية بعد انهيار نظام القذافي
  9. التحديات الاقتصادية لبناء الدولة الليبية بعد انهيار نظام القذافي
  10. التحديات الأمنية لبناء الدولة الليبية بعد انهيار نظام القذافي

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

المبحث الأول:

### الملاح العامة للنظام السياسي الليبي في عهد القذافي

لفهم طبيعة النظام السياسي الليبي لا بد من البحث في الخلفيات الجغرافية وأهمية موقعها الجغرافي بالنسبة للنظام السياسي أي دراسته جيوسياسيا، فضلا عن البحث في الخلفيات التاريخية انطلاقا من دراسة مختلف الحضارات التي عرفتها ليبيا، مرورا بالاستعمار الايطالي وصولا إلى المرحلة الملكية في عهد إدريس السنوسي ثم التطرق إلى وصول القذافي إلى سدة الحكم وتوجهات النظام السياسي الليبي في عهده على المستوى الداخلي والخارجي:

### المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي الليبي

يرتبط الموقع الجغرافي للدول العربية بدرجة كبيرة بتاريخها السياسي حيث تعرضت للاستعمار بشتى أنواعه المباشر و الغير مباشر، و على غرار تونس تعرضت ليبيا نظرا لأهمية موقعها الجغرافي بداية من الاحتلال اليوناني في القرن 7 ق.م ، إلى الاحتلال الروماني في القرن الأول ميلادي، ثم الفتح العربي الذي كان في القرن 11 ميلادي مرورا بالغزو التركي في القرن 16 ميلادي، وصولا إلى الاستعمار الايطالي سنة 1911.<sup>1</sup> و تبلغ مساحة ليبيا 1.760.000 كم<sup>2</sup> ، وتعتبر ثلاثة أرباع كامل الرقعة الجغرافية صحراء أي ما نسبته 95% من إجمالي المساحة، حيث تقع ليبيا على الشاطئ الجنوبي للمتوسط بمسافة تمتد لحوالي 2000 كم حيث تتوسط هذا الساحل مما يجعلها القوة المهيمنة، حيث تشرف على كل ما يجري في شرق المتوسط ومن ثم فهي تعتبر بذلك حلقة وصل بين غرب الوطن العربي وشرقه من جهة وكونها بوابة أوربا إلى إفريقيا من جهة أخرى.<sup>2</sup> و إلى جانب موقعها الجغرافي، كان لاكتشاف النفط في ليبيا دور هام في زيادة أهمية ليبيا الإستراتيجية، إذ أصبح أحد الدوافع التي تنشط الحركة الخارجية لليبيا وأن تلعب دورا إقليميا ودوليا. حيث وتعتبر من الدول التي

<sup>1</sup>جمال حمدان، الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص:19.

<sup>2</sup>كميلة أحمد عثمان، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990-1998، (بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا. 2005)، ص:22.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي تمتلك احتياطيا كبيرا، و يتميز النفط الليبي بأربع ميزات جعلت منه قوة اقتصادية وسياسية وهي:

❖ الموقع الجغرافي غرب قناة السويس حيث أعفي من إتاوة المرور فضلا عن تحرره من أخطار التوقف في حالة إغلاق القناة بسبب الصراع العربي الإسرائيلي.

❖ الموقع الجغرافي القريب من السوق الكبرى للبتروال العربي في مقابل بعد بتروال الخليج عن سوقه.

❖ أن حوض البتروال الليبي جاء قريب من السواحل الليبية مما يسهل تحميله إلى الموانئ الليبية.

❖ ثم يأتي بعد ذلك كله نوعية البتروال الليبي، فهو من النوع الخفيف وبالتالي بلانم كل أغراض الصناعة ويكون الطلب عليه عالميا.<sup>1</sup>

و قد ساعد الموقع الجغرافي ليبيا من التواصل مع العديد من الحضارات التي أثرت بشكل مباشر على ليبيا سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، من بينها الحضارة المصرية القديمة، و الحضارة الإغريقية و الفينيقية و الرومانية<sup>2</sup>. و يعود أصل تسمية " ليبيا" إلى اليونانيين الذين أطلقوا هذا الاسم على المناطق الواقعة غرب مصر، أما في العهد الروماني فيشار إلى أن كلمة " ليبيا" كانت تعني جغرافيا جزءا كبيرا من إفريقيا الشمالية، في حين تم تضيق النطاق الجغرافي للمصطلح ليشمأ تحديدا طرابلس الغرب و برقة في ما بعد سنة 1911<sup>3</sup>.

و قد سيطر الفينيقيون على ما كان يعرف آنذاك بطرابلس الغرب خلال القرن السابع قبل الميلاد و بدأ اليونانيون في نفس الفترة في استعمار سواحل برقة ليكون إقليم ليبيا حاليا مقسما في تلك الفترة بين حضارتين مختلفتين، و قد تم تأسيس صبراتة و طرابلس و لبدة أثناء

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 28.

<sup>2</sup> الصديق محمد العاقل، " تاريخ ليبيا القديم"، من مؤلف: مجموعة باحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. 2008). ص: 11.

\* يشار إلى أن تسمية ليبيا مشتقة من كلمة ليبي التي تعني الشعوب التي تقطن في الحدود المشتركة بين مصر و ليبيا.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 24.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي الهجرات الفينيقية الأولى القادمة من فلسطين<sup>1</sup>. و قد أسس القرطاجيون الذين يعدون امتدادا للفينيقيين اكبر إمبراطورية في شمال إفريقيا في تلك الفترة حيث أسسوا مدينة قرطاج (تونس) سنة 840 ق م و قد كان نظامها السياسي يدار وفق للنظام الجمهوري حيث تم تشكيل مجلس للحل و العقد مكون من 100 عضو ممثلين لمختلف مقاطعات شمال إفريقيا<sup>2</sup>. و لكن مع بدايات سنة 264 ق م انطلقت نزاعات كبيرة بين الإمبراطورية الرومانية التي كانت مستقرة في جنوب أوربا و القرطاجيين في شمال إفريقيا دامت أكثر من مئة سنة أدت إلى سيطرة الرومان على شمال إفريقيا لتبدأ مرحلة الحضارة الرومانية في ليبيا<sup>3</sup>.

و مع تراجع نفوذ الحضارة الرومانية على يد الوندال في ليبيا و شمال إفريقيا عموما سيطر العرب المسلمون على ليبيا في سنة 643 ميلادي و ذلك بقيادة عمر بن العاص و عقبة بن نافع الفهري حيث سيطروا على الشمال الإفريقي عموما لتبدأ مرحلة انتشار الحضارة الإسلامية بالمنطقة. و قد انتشر الفتح الإسلامي في ليبيا انطلاقا من فتح برقة و زويلة و فزان و سرت و طرابلس إلى أن شمل جميع النطاق الجغرافي لليبيا و لعل أهم ما ميزها هو الطابع السلمي للفتوحات<sup>4</sup>.

و إلى جانب ذلك تعرضت ليبيا للاحتلال الاسباني سنة 1510 و من بين أهم دوافع اهتمام اسبانيا بطرابلس في تلك الفترة<sup>5</sup>:

1. موقع طرابلس الاستراتيجي كمركز لتموين الحملات القادمة من الغرب إلى الشرق.
2. الأهمية الاقتصادية و التجارية لطرابلس كمركز للتجارة يربط بين الشرق و الغرب.

---

<sup>1</sup> خليفة محمد التليسي ، مترجما، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ط: 02. ( د. م.ن): دار العربية للكتاب، (1991). ص: 30.

<sup>2</sup> علي محمد الصلابي، صفحات من تاريخ ليبيا الإسلامي و الشمال الإفريقي، (عمان: دار البيارق، 1998). ص: 145.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 146.

<sup>4</sup> عبد الحفيظ فضيل الميار، "ليبيا في العهد الفينيقي"، من مؤلف: مجموعة باحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، مرجع سابق، ص: 45.

<sup>5</sup> محمد عمر مروان، " تاريخ ليبيا الحديث و المعاصر"، من مؤلف: مجموعة باحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، مرجع سابق، ص: 92.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

3. الفراغ السياسي الذي عاشته طرابلس و برقة حيث تنقسمان إلى قسمين: برقة التي تخضع لحكم المماليك بمصر، و طرابلس الذي كانت خاضعة للحكم الحفصي.

4. الصراع الديني الذي تقوده اسبانيا ضد المسلمين حيث يمكنها احتلال طرابلس من الوصول إلى الشرق لضرب المسلمين في المراكز الإسلامية المتقدمة و القضاء عليهم نهائيا.

و في هذا الإطار فسر الاهتمام الاسباني بشمال إفريقيا عموما برغبة اسبانيا في محاربة الإسلام و المسلمين حيث وضعت خطة للاستيلاء على سبتة و مليلة و وهران و بجاية و طرابلس وقد كان ضعف الدولة الحفصية آنذاك عاملا هاما مكن اسبانيا من تحقيق انتصارات كبيرة<sup>1</sup>، و لكن مجد اسبانيا لم يدم إذ تم تدميره من قبل الأخوين بابا عروج و خير الدين بربروس اللذان كرسا السيطرة العثمانية على طرابلس و شمال إفريقيا حيث تمكنت من السيطرة على تاجوراء في أوت 1551 و أصبح مراد أغا أول وال عثماني بها<sup>2</sup>. و لكن مع تراجع النفوذ العثماني في شمال إفريقيا بانهيار الدولة العثمانية في حد ذاتها و تقاسم مناطق نفوذها من قبل الدول الأوروبية أبدت ايطاليا رغبتها في ضم واحتلال ليبيا التي أصدرت مرسوما ملكيا في نوفمبر 1911 قررت بموجبه ضم كل من طرابلس و برقة إلى التاج الايطالي<sup>3</sup>، و بعد مفاوضات و ضغوطات عسكرية بينها و بين الحكومة العثمانية تم التوقيع على اتفاقية سرية بين الطرفين وقعت في 15 أكتوبر 1912 ليعلن الملك الايطالي في 17 من نفس الشهر و نفس السنة مرسوما يؤكد السيادة التامة الايطالية على طرابلس<sup>4</sup>. و قد كانت ايطاليا في تلك الفترة تعيش فترة ازدهار اقتصادي و تجاري خصوصا بعد نجاح الثورة الصناعية في أوروبا عموما، و قد شكلت هذه النجاحات دافعا أساسيا للضغط على صناع القرار في ايطاليا لاحتلال

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص :91.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص : 100.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص :123.

<sup>4</sup> عبد المنصف حافظ البوري، *الغزو الايطالي لليبيا: دراسة في العلاقات الدولية*، (د. ب.ن:الدار العربي للكتاب،

(1983). ص: 343.

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

الولاية العثمانية الباقية في شمال إفريقيا من طرف كبار التجار و أصحاب الشركات الملاحية الذين استفادوا من زيادة حجم التجارة بين ايطاليا و ولاية طرابلس<sup>1</sup>.

و قد نالت ليبيا استقلالها من الاحتلال الأوربي الايطالي و من بعده الفرنسي- البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، حيث منحت الأمم المتحدة ليبيا استقلالها في 24 ديسمبر 1951 و قد وصفت آنذاك بأنها اشد الدول فقرا و تخلفا فلم يتجاوز عدد سكانها المليون و النص و ذلك بعد سنين عديدة من الاستعباد و استنزاف الخيرات من قبل المستعمرين<sup>2</sup>، و لكن هذا الوضع الصعب لم يستمر طويلا فبعد حوالي سبع سنوات من الاستقلال تم اكتشاف النفط الجيد بكميات كبيرة سنة 1959 الأمر الذي ساهم في تمويل المشاريع المختلفة التي ساعدت على تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية لليبيا<sup>3</sup>.

و على الصعيد السياسي أعلنت ليبيا في فترة ما بعد الاستقلال كمملكة متحدة في ديسمبر 1951 و أعلنت بموجب دستور أكتوبر 1951 ليبيا مملكة فدرالية تضم ثلاث أقاليم: برقة، طرابلس و فزان، كما تولى الملك محمد إدريس السنوسي ملكا للبلاد. إلى جانب ذلك تم تشكيل مجلسين تشريعيين: مجلس النواب و مجلس الشيوخ الذي يتشكل من 24 عضو يعين الملك 12 عضوا منهم كما منح الملك دستوريا الحق في اقتراح مشاريع القوانين و إلغاء القوانين المقترحة و الحق في حل مجلس الشيوخ<sup>4</sup>.

و قد واجه النظام السياسي الجديد مشاكل عديدة لعل أهمها مشكلة الولاءات القبلية التي ميزت و لا زالت تميز المواطنين الليبيين أكثر من ولائهم للدولة الفدرالية الفتية، حيث احدث الصراع بين المنطق القبلي و منطق الولاء للدولة أزمة ثقة و شرعية بين النظام و المواطنين، و الذي تجلى في أول انتخابات تشريعية خاضتها البلاد أين احتدم الصراع بين الحكومة الفدرالية و

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 57.

<sup>2</sup> هنري حبيب، *ليبيا بين الماضي و الحاضر*، تر: شاكرا إبراهيم، (ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان و المطابع، 1981). ص: 11.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 12.

<sup>4</sup> سعيد عكاشة، "الجدل حول التحولات الديمقراطية و اللبرالية في ليبيا"، من مؤلف: احمد منيسي، *التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*. مرجع سابق. ص: 214-215.

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

حزب التجمع الوطني المسيطر على طرابلس و بالتالي المجلس التشريعي التابع لها، هذا الحزب الذي أعلن رفضه للشكل الفدرالي للدولة الأمر الذي دفع بالملك باتخاذ قرار حظر الحزب و نفي زعيمه بشير السعداوي سنة 1954<sup>1</sup>. و قد عمت ليبيا مظاهرات تندد بقرار الملك و عدم احترام النزاهة في الانتخابات الذي فسره كثيرون بأنه تجاهل للطابع القبلي للدولة من قبل الحكومة الفدرالية.

و من اجل ضمان بقائه في الحكم و تعزيز سلطة الحكومة الفدرالية سارع الملك إدريس السنوسي إلى بناء تحالفات مع القوى الدولية، حيث وقعت الحكومة الليبية في جويلية 1953 على اتفاقية مع الحكومة البريطانية منحتها بموجبها الحق في الاحتفاظ بقواعد عسكرية في المملكة لمدة عشرين سنة مقابل استفادة ليبيا من مساعدات اقتصادية سنوية من اجل دعم الاقتصاد الليبي، كما وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة أخرى تسمح لها بإقامة قواعد عسكرية جوية في المملكة مقابل مساعدات اقتصادية سنوية تبلغ 40 مليون دولار<sup>2</sup>.

كل هذه الظروف أدت داخليا إلى تقوية المعارضة الليبية لسياسات الملك السنوسي و حكومته لعل أهمها الخيار الفدرالي مقابل المطالبة بإقامة دولة موحدة بحجة للعديد من الأسباب منها: التخوف من عودة النفوذ الأجنبي بسبب ضعف الحكومة المركزية، تكاليف إقامة ثلاث حكومات محلية، هذا إلى جانب قلة سكان ليبيا بحيث يمكن إدارتهم بحكومة مركزية<sup>3</sup>.

و قد قدم رئيس الوزراء محي الدين فكيني إلى مجلس النواب مشروعا إصلاحيا يعتمد على<sup>4</sup>:

- منح النساء حقوقهن المدنية و السياسية.
- إقامة نظام برلماني من غرفتين يعين الملك أغلبية الأعضاء فيهما.
- تحويل البلاد إلى ملكية اتحادية و إلغاء نظام الفدرالية دستوريا مع تقسيم المملكة إلى 10 محافظات إدارية.

- إلغاء المجالس التشريعية الإقليمية و إحالة صلاحياتها إلى مجلس الوزراء.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 215.

<sup>2</sup> نفس المكان.

<sup>3</sup> هنري حبيب، مرجع سابق، ص: 19.

<sup>4</sup> سعيد عكاشة، مرجع سابق، ص: 216.

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي و إلى جانب ذلك اصدر الملك السنوسي في افريل 1963 يقضي بإلغاء النظام الفدرالي و إقامة النظام المركزي و ألغيت بموجب نفس القرار الإدارات الإقليمية الثلاث مع تقسيم البلاد إلى عشر محافظات هي: طرابلس، الزاوية، غريان، الخمس، مصراتة، الخليج، بنغازي، درنة، الجبل الأخضر و سبها<sup>1</sup>.

لكن هذه المحاولات الإصلاحية من قبل الحكومة الملكية لم تمكنها من الاستمرار في الحكم، فسرعان ما دخلت ليبيا في مرحلة من عدم الاستقرار خلال السنوات ما بين 1963 و 1969 و ذلك على اثر اتهام الملك بتركيز السلطة بيد العرش و كذا عدم احترامه للطابع الاجتماعي و القبلي للبلاد و هو الأمر الذي أدى في النهاية إلى بروز مجموعة من الضباط العسكريين سمو أنفسهم بالضباط الوحدويين الأحرار بقيادة الملازم الأول معمر القذافي و المؤمنين بالفكر القومي العربي أعلنت انقلابها على الحكم الملكي في ليبيا في إطار ما يسمى بثورة الفاتح من سبتمبر 1969، و قد حدد الضباط المنقلبون أهدافهم في<sup>2</sup>:

1. إلغاء كافة المجالس التشريعية لنظام الحكم السابق وسحب كافة صلاحياته.
2. اعتبار مجلس الثورة الهيئة الوحيدة ذات الصلاحية لتسيير كافة شؤون الدولة.
3. بناء ليبيا اشتراكية تقدمية تناضل ضد الاستعمار.
4. الاهتمام الكبير بالاتحاد مع دول العالم الثالث وبذل الجهود للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي.
5. الإيمان العميق بحرية الدين والقيم الأخلاقية المتضمنة في القرآن الكريم.

و قد ذكر البيان الأول لثورة الفاتح من سبتمبر أن أسباب الانقلاب على النظام الملكي تتمحور أساسا حول محاولة تطهير ليبيا من نظام ملكي رجعي جائر و الهدف من الثورة بالمقابل هو محاولة إحلال الحرية و الوحدة و العدالة الاجتماعية، هذا بالنسبة للشأن الداخلي أما خارجيا فأعلن البيان ولاء القيادات الليبية المنقلبة للفكر القومي بقيادة جمال عبد الناصر في مصر من

<sup>1</sup> هنري حبيب، مرجع سابق، ص: 20.

<sup>2</sup> دنيا الأمل إسماعيل، إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي"، الحوار المتمدن، العدد: 3061 ، 12 جويلية

2010. تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/01

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

خلال تحديد هدف توحيد الأمة العربية و الوقوف ضد العدو المشترك للعروبة و الإسلام. هذا الأمر الذي دفع بالبعض للتسليم بان أهداف الثورة لم تكن من اجل تحقيق مطالب داخلية بقدر ما كانت ذات دوافع قومية على الأقل من خلال الشعارات المرفوعة<sup>1</sup>.

و من خلال ما يسمى بـ"ثورة الفاتح من سبتمبر" دخلت ليبيا مرحلة جديدة من تاريخها السياسي اعتلى من خلالها العقيد معمر القذافي السلطة العليا في البلاد و دامت فترة حكمه إلى غاية سنة 2011 أين تم إسقاطه نظامه. و لعل أهم ما ميز فترة حكمه هو تبنيه لمنطق مختلف في الحكم سماه بالنظرية العالمية الثالثة التي حدد من خلالها وجهة نظره الخاصة حول كيفية تسيير الحياة السياسية و كيفية إدارة الحكم و قد ضمنها في الكتاب الأخضر الذي اعتبر في فترات لاحقة دستور للبلاد، و منذ تلك السنة تم تسمية ليبيا "بالجمهورية العربية الليبية الاشتراكية العظمى".

و إلى جانب ذلك أعلن العقيد معمر القذافي في افريل 1973 أي بعد حوالي أربع سنوات من حكمه انطلاق ما سماها بالثورة الثقافية كإستراتيجية للتصدي للإيديولوجيات المستوردة من الشرق أو الغرب و دعا بذلك إلى إقامة مجتمع قائم على احترام الشريعة الإسلامية و القران الكريم، و قد وضع لها خمس أسس أساسية<sup>2</sup>:

1. إقامة اللجان الشعبية كمفجر للثورة.
2. تطهير البلاد مما سماه بالفاسدين سياسيا.
3. تسليح الجماهير.
4. محاربة البيروقراطية و الفساد الإداري.
5. إتلاف الكتب التي تروج للشيوعية و الإلحاد و الرأسمالية، مع إسناد المسؤولية الاجتماعية و الاقتصادية للجان الشعبية من اجل تسييرها مقابل إلغاء كافة المؤسسات الرسمية و مؤسسات رجال الأعمال.

<sup>1</sup> سعيد عكاشة، مرجع سابق، ص: 223.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 225.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي و من خلال هذه الإجراءات يتبين انه منذ الثورة التي أعلنها القذافي و رفقاءه بانقلابهم على العهد الملكي دخلت ليبيا مرحلة سياسية جديدة في تاريخها حاول من خلالها القذافي محاربة كل ما له علاقة بالنظام القديم و كذا ما له علاقة بالفكر الاشتراكي أو الليبرالي لي طرح خطأ سياسيا للبلاد.

### المطلب الثاني: المؤسسات السياسية في النظام السياسي الليبي في عهد القذافي

تولى معمر القذافي السلطة في ليبيا بعد انقلابه على الملك إدريس السنوسي في الفاتح من سبتمبر 1969، و قد هندس النظام السياسي الليبي بعد ثورة الفاتح كما يسميها وفقا لمفهوم النظرية الديمقراطية الثالثة كأداة للحكم هذا كبديل للديمقراطية الاشتراكية و الديمقراطية الليبرالية، تقوم هذه الديمقراطية على فلسفة الديمقراطية النابعة من سلطة الشعب حيث أكد على ضرورة بناء النظام السياسي وفقا للديمقراطية المباشرة التي تمثل حسه الحل الأمثل لمشكلة الحكم في العديد من الدول ذلك أن النظام السياسي القائم على انتخابات فاز مرشحها بنسبة 51 % هو نظام سياسي دكتاتوري في ثوب ديمقراطي مزيف حيث أن 49% الباقية يتم حكمهم من طرف أشخاص مفروضين عليهم و هذه هي الدكتاتورية الحقيقية حسب القذافي<sup>1</sup>، و على هذا الأساس يؤكد القذافي أن الديمقراطية الحقيقية تعتمد على مبدأ تمثيل الشعب نفسه بنفسه لا على فكرة النيابة حيث يقول أن " الديمقراطية الحقيقية لا تقوم إلا بوجود الشعب نفسه لا بوجود نواب عنه"<sup>2</sup>، و انطلاقا من هذا الافتراض تقرر في وقت لاحق تأسيس المؤتمرات الشعبية كأداة لتمثيل الليبيين بأنفسهم في إطار ما سماه بالنظام الجماهيري. و إلى جانب ذلك أكد القذافي في إطار تفصيله للنظام السياسي الأمثل لدولته على مبدأ تحريم و تجريم إقامة أحزاب سياسية حيث أن الحزب في نظره يجسد الدكتاتورية العصرية ذلك انه يمثل أصحاب مصلحة واحدة و رؤية واحدة... يحاولون استخدام السلطة من اجل تحقيق برامجهم على حساب الشعب<sup>3</sup>، و يرى في هذا الإطار أن:"المجلس النيابي للحزب الفائز هو مجلس الحزب .. و السلطة التنفيذية

<sup>1</sup> معمر القذافي، الكتاب الأخضر: النظرية العالمية الثالثة (ليبيا : المركز العالمي لأبحاث و دراسات الكتاب الأخضر ، 1975). ص 06.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 11.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 20.

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

التي يكونها ذلك المجلس عي سلطة الحزب على الشعب<sup>1</sup>. و بناءا على هذا المنطق منع القذافي سنة 1972 إقامة أي حزب سياسي في ليبيا.

و قد طرح القذافي نظريته حول النظام السياسي الجديد في جانفي 1976 أثناء انعقاد المؤتمر الوطني العام للاتحاد الاشتراكي العربي الذي يضم أعضاء مجلس قيادة الثورة و الذي تولى إدارة البلاد بعد الانقلاب، و في مارس 1977 وافق مؤتمر الشعب العام على تغيير تسمية الدولة إلى الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية ونص إعلان سلطة الشعب على أن: " السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية، تكون مؤتمر الشعب العام<sup>2</sup> و بناءا عليه تقرر حل مجلس قيادة الثورة و استبدال مجلس الوزراء باللجنة الشعبية العامة و على أن يتشكل النظام السياسي الليبي من المؤسسات التالية:

أولا/ بالنسبة للسلطة التنفيذية: و تدار هذه الهيئة أساسا من قبل معمر القذافي رغم أنه لا يملك أي منصب رسمي عدا عن كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث منحه الشرعية الثورية دور التحريض والترشيد.<sup>3</sup> حيث أنه قبل الانعقاد السنوي للمؤتمرات الشعبية الأساسية يقوم بتوجيه المؤتمرات واللجان الشعبية حول اتجاهات السياسة العامة للبلاد و السياسة الخارجية، و تعتبر توجيهاته بمثابة منهاج عملي تسير عليه المؤتمرات الشعبية الأساسية. كما تتشكل السلطة التنفيذية من اللجنة الشعبية الهيئة المسؤولة عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مؤتمر الشعب العام و تتكون من مجموعة من الأبناء، و يقوم المؤتمر الشعبي العام وهو الوحدة الأساسية في نظام الحكم الجماهيري، بانتخاب رئيس الحكومة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 23.

<sup>2</sup> الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية، " إعلان قيام سلطة الشعب"، مؤتمر الشعب العام، 2 مارس 1977.

تم تصفح الموقع يوم: (2016-08-03)

[http://www.securitylegislation.ly/sites/default/files/20declare%20the%thepeople\\_ORG.pdf](http://www.securitylegislation.ly/sites/default/files/20declare%20the%thepeople_ORG.pdf)

<sup>3</sup> كميلة أحمد عثمان، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990-1998. مرجع سابق. ص: 38.

<sup>4</sup> دنيا الأمل إسماعيل، مرجع سابق.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

ثانيا/ السلطة التشريعية: و تتشكل بشكل استثنائي في الحالة الليبية من مجموعة من المؤتمرات الشعبية و تضم كل المواطنين البالغين سن (18) من الإناث والذكور و يوجد نوعان من المؤتمرات:

أ. المؤتمر الشعبي العام: و الذي يعد محور السلطة التشريعية عدد أعضائه 750 عضوا ينتخبون بشكل غير مباشر من خلال سلسلة اللجان الشعبية و يتشكل من مجموع أمانات المؤتمرات واللجان الشعبية والروابط والنقابات والاتحادات المهنية، تكون مؤتمر الشعب العام. من بين مهام هذا المؤتمر<sup>1</sup>:

- اختيار أعضاء اللجنة الشعبية العامة و يراقب عملها و يحاسبها ويملك صلاحية إقالتها، و بالمقابل هي ملزمة بتنفيذ ما اعتمد من قرارات.
- وضع السياسات طبقا لرغبات الشعب و تحدد حسب اجتماعات و بيانات المؤتمرات الأساسية.

و إلى جانب ذلك يختار مؤتمر الشعب العام أمانة تترأس جلساته وتوقع على القوانين، و تستلم أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية وتتكون من خمسة أعضاء، هم: (الأمين العام؛ أمين شؤون المرأة؛ أمين شؤون المؤتمرات الشعبية؛ أمين شؤون النقابات والاتحادات المهنية والروابط الحرفية؛ أمين للشؤون الخارجية) ويختار مؤتمر الشعب العام أيضاً اللجنة الشعبية العامة التي تمثل السلطة التنفيذية<sup>2</sup>

ب. المؤتمرات الشعبية الأساسية: التي تعد تجسيدا لأفكار القذافي التي طرحها في الكتاب الأخضر و التي تركز على فكرة التمثيل الشعبي المباشر دون النيابة، و عليه تم تقسيم ليبيا إلى مجموعة من المؤتمرات الأساسية حسب المناطق و عدد السكان\* حيث يوجد مؤتمر في كل حي سكني أو قرية، يلتقون في تجمع يسمى (كومونة) وهي أصغر وحدة سياسية في ليبيا و

<sup>1</sup> إبراهيم أبو خزام ، الوسيط في القانون الدستوري، (لبنان : دار الكتاب الجديد المتحدة، 2000). ص: 389.

<sup>2</sup> دنيا الأمل إسماعيل، مرجع سابق.

\* تقسم ليبيا إلى (22) شعبية وهي مرادف لكلمة محافظة، وكل شعبية تنقسم إلى عدة مؤتمرات شعبية أساسية، وينقسم كل مؤتمر شعبي أساس إلى عدد من ( الكومونات) وهي الوحدة السياسية الأصغر في ليبيا.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي يقسم الشعب الليبي إلى (30) ألف (كومونة)، تضم كل منها ( 100) شخص من النساء والرجال المقيمين و المقيمات في الحي<sup>1</sup>.

و تعد هذه المؤتمرات بمثابة منابر للبيين من اجل مناقشة القضايا المتعلقة بالشؤون العامة و التصويت عليها ، حيث يتم مناقشة المواضيع المجدولة خلال الجلسة الأولى ويقوم الأعضاء بتحرير القرارات والتصويت عليها علناً سواء عن طريق رفع الأيدي أو مباشرة بالصوت، و تتعدد المؤتمرات الشعبية الأساسية ثلاث مرات خلال العام، حيث يناقش الاجتماع الأول جدول الأعمال المفصل للاجتماعيين التاليين و في الاجتماع الثاني يتم مناقشة المواضيع المتعلقة بجدول الأعمال المحلي الداخلي أما الاجتماع الثالث فيتم فيه مناقشة مواضيع متعلقة بكلا المجالين: المحلي والدولي. و يسيّر جلسات المؤتمر أمانة يتم اختيارها من قبل الحاضرين مهمتها صياغة القرارات المتخذة على مستوى المؤتمر والمشاركة في جلسات المؤتمر الشعب العام، كما أن لكل مؤتمر شعبي أساسي لجنة شعبية بمثابة مجلس وزراء محلي تعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر على مستوى الحي<sup>2</sup>. وعليه تمارس المؤتمرات الشعبية الأساسية المهام التالية:

- وضع السياسات العامة و سن القوانين في مختلف المجالات.
- وضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية والميزانيات العامة وإقرارها.
- رسم السياسة الخارجية والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى.
- البت في شؤون السلم والحرب.
- اختيار ومساءلة أمناتها ولجانها الشعبية التنفيذية والرقابية.

إلى جانب المؤسسات الرسمية للنظام الليبي المتطرق إليها، لعبت في تسيير النظام الليبي مجموعة من الهيئات و الأطراف الغير رسمية التي مثلت درعا حاميا للسلطة السياسية للقذافي و الضامن لبقائه في السلطة لعل أهمها:

**اللجان الثورية:** التي تأسست في مارس 1979، و يتحدد دورها بحسب القذافي في:

<sup>1</sup> دنيا الأمل إسماعيل، مرجع سابق.

<sup>2</sup> نفس المرجع.

❖ شرح السلطة الشعبية.

❖ توجيه رسم السياسات العامة للمجتمع وتعبئة أفراده حول النظام.

❖ محاربة القرارات التي تؤدي إلى الانحراف بالسلطة الشعبية.<sup>1</sup>

و تتكون هذه اللجان من الموالين للنظام والثوريين والمكلفين بتعبئة الجماهير و نشر إيديولوجية النظام، كما أصبحت هذه اللجان بمثابة جهاز امني تابع مباشرة للقذافي الأمر الذي جعلها في الكثير من الأحيان تتجاوز المؤسسات الرسمية للدولة، و قد لعبت هذه اللجان دورا كبيرا في حماية نظام القذافي حيث قامت بمهاجمة المنشقين عن النظام و معارضيه.<sup>2</sup>

رجال الخيمة: التي تعتبر جهازا استشاريا بالنسبة للقذافي، تتكون أساسا من مستشارين و شخصيات موثوقة من أعضاء أسرة القذافي و قبيلة القذازفة عموما كما تضم أيضا عددا من الشخصيات التي قامت بالثورة مع القذافي في 1969<sup>3</sup>، و قد تولى أعضاؤها مناصب عامة في النظام السياسي، فقد تولى المعتصم القذافي منصب مستشار للأمن القومي سنة 2007، و ابن عمه احمد قذاف الدم الذي عين مسؤولا عن العلاقات الليبية المصرية.

عائلة القذافي: حيث أصبحت عائلة القذافي مع مرور الوقت تلعب دورا محوريا في ليبيا و ذلك من خلال تقلد العديد من أفرادها لمناصب مرموقة داخل ليبيا، فقد مثل سيف الإسلام القذافي الابن الأكبر لمعمر القذافي من زوجته الثانية و الذي أصبح يمثل الوجه الإصلاحى في ليبيا حيث دعا إلى تحرير الأسواق... كما أسس مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية و التنمية سنة 1997 الأمر الذي جعله مرشحا قويا لخلافة والده في الحكم.<sup>4</sup>

و من خلال هذه المؤسسات استطاع القذافي و عائلته إدارة ليبيا لمدة فاقت الأربعين سنة ليس باعتباره رئيسا للجمهورية أو ملكا في إطار الملكية و إنما استطاع تولي الحكم باعتباره القائد الملهم لثورة الفاتح من سبتمبر 1969 بالنسبة لليبيين و رغم هذا الغموض و الضبابية التي

<sup>1</sup> كميلة أحمد عثمان ، مرجع سابق، ص: 39.

<sup>2</sup> مجموعة الأزمات الدولية، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا ، تقرير الشرق

الأوسط، رقم 107، جوان 2011، ص: 09.

<sup>3</sup> نفس المكان.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص: 11.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي  
حامت حول طبيعة منصبه الرسمي في البلاد إلا أن هناك حقيقة لا يختلف حولها اثنان و هي  
أن الحكم الفعلي في ليبيا خلال فترة حكمه اقتصر عليه و على عائلته، مما جعل الباحثين و  
المراقبين يصنفونه -النظام الليبي- ضمن خانة الأنظمة الفردية، على الرغم مما أعلنه القذافي  
في مؤلفه الكتاب الأخضر و خطبه السياسية بأن النظام في ليبيا هو نظام حكم ديمقراطي  
استثنائي يقوم على المشاركة المباشرة في صناعة القرار لكل فئات المجتمع عبر المؤتمرات  
الشعبية.

### المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية الليبية في عهد القذافي

تمثل التوجهات في السياسة الخارجية الطابع العام والخصائص المميزة لوحدة دولية عبر  
فترة طويلة نسبياً، والتي عادةً ما تعبر عن أفكار تتسم بثباتها النسبي والتصاقها بجوهر التوجه  
الفكري العام سواء لأفراد المجتمع أو لصنّاع السياسة الخارجية، حيث توفر التوجهات أدوات  
لتبرير سياسات خارجية تتفق مع ما يعتنقه المجتمع من عقائد وآراء<sup>1</sup>، و على ضوء هذه الجزئية  
سوف نستعرض توجهات السياسة الخارجية الليبية خلال فترة تولي معمر القذافي للحكم في ليبيا  
و التي مثلت بالنسبة للكثيرين سببا مباشرا في تشكيل التحالف الدولي من اجل إسقاطه لاحقا.  
فقد وصل القذافي إلى السلطة متأثرا بخلفتين وشخصيتين في نفس الوقت، فأما الشخصيتين  
فهما محمد صلي عليه وسلم وجمال عبد الناصر، وأما الخلفتين فهما التنشئة العسكرية  
والطبيعة البدوية التي نشأ فيها القذافي.<sup>2</sup> و باعتباره صانع القرار الأساسي في النظام الليبي  
داخليا و خارجيا فقد حدد أهداف دولته في السياسة الخارجية في:

1. التأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة الليبية.
2. ضرورة تحقيق الاستقلال التام بما في ذلك عدم السماح بوجود قواعد عسكرية.
3. التأكيد على ضرورة الالتزام بالحياد التام.

<sup>1</sup> على الدين هلال و آخرون ، معجم المصطلحات السياسية، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة  
القاهرة ، 1994). ص:164.

<sup>2</sup> جابر سعيد معوض، مترجما، السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة"، من مؤلف: بهجت قرني، علي الدين هلال،  
السياسات الخارجية للدول العربية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002). ص:379.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

4. تأكيد "القذافي" بالموازاة مع شعارات الثورة الناصرية على ضرورة العمل على تحقيق

الوحدة العربية الشاملة و الحقيقية.

و من خلال تتبع مسار تطور السياسة الخارجية الليبية في عهد معمر القذافي نستخلص أن أهم توجهاتها تمحورت حول:

أولا/ تجاه الدول الغربية: دشّن القذافي سياسته الخارجية تجاه الدول الغربية بقرار إنهاء تواجد

القواعد الأمريكية في 11 جوان 1970 تأكيدا على أن السيادة الكاملة لليبيا لا تتحقق في ظل

وجود قواعد أجنبية على أراضيها، حيث تحولت قاعدة "هوليس" الأمريكية إلى قاعدة "عقبة بن

نافع" وقاعدة الملاحة إلى قاعدة "جمال عبد الناصر" كما قام بتأميم الشركات النفطية الأمريكية

والبريطانية العاملة في ليبيا في جوان 1973 واستردت ما قيمته 700 مليون دينار ليبي.<sup>1</sup> وهو

ما مثل بداية التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة.

وما أوج هذا التوتر هو طبيعة الأهداف التي رفعتها ليبيا في سياستها الخارجية في هذه المرحلة

حيث تميزت بالطابع الثوري التي مثلت مقاومة الامبريالية الغربية عامة والأمريكية خاصة أحد

صوره.<sup>2</sup> و بالمقابل اتجهت ليبيا في فترة السبعينيات وبداية الثمانينات نحو إقامة بعض

الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع المعسكر السوفيتي رغم إعلانها عدم الانتماء إلى أي من

الكتلتين و امتدت هذه العلاقات حتى إلى المجال العسكري من خلال تزود ليبيا بالسلاح من

الاتحاد السوفيتي حيث كان اتجاه ليبيا لعملية التسلح في إطار تحقيق أهدافها الخارجية منها

مساندة الحركات الثورية-كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقا- كما تندرج عملية التسلح في إطار

الاستعداد لكل هجوم محتمل وخاصة من الغرب وتحديدًا أمريكا وحتى اسرئيل نظرا للمواقف

الليبية إزاء تلك الدول ، وهو ما رفع ميزانية الدفاع الليبية مستفيدة من توافر العوائد البترولية

حيث بلغت عام 1975 حوالي 203 مليون دولار ثم تضاعفت في عام 1980 إلى 448 مليون

<sup>1</sup> السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية 1940-1992 ، (مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، 1994) ص:100.

<sup>2</sup> توفيق المدني، الجماهيرية الليبية تدخل رسميا العصر الأمريكي" ، من مؤلف: اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية

سياسية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص:2.

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

دولار<sup>1</sup>، الأمر الذي أقلق أمريكا من جهة والدول الغربية من جهة ثانية وخاصة تلك التي تقع على ضفة البحر المتوسط وبالتالي قربها الجغرافي من ليبيا.

و إلى جانب ذلك أكدت حادثة **لوكربي** على تفعيل التوتر الحاصل بين ليبيا و الدول الغربية حيث ألفت هذه الحادثة بظلالها على طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية بصفة عامة والغربية بصفة خاصة وبين ليبيا، بعد اتهامها بالضلوع في تفجير طائرة "بان أمريكان" فوق قرية **"لوكربي"** باسكتلندا عام 1988 والذي أدى إلى مقتل 270 شخصا كان معظمهم من الأمريكيين.<sup>2</sup>

كما شهدت العلاقات الليبية الفرنسية توترا بسبب موقف ليبيا الداعم لحركات التحرر ومحاربة كل أشكال الاستعمار في إفريقيا، حيث وصل تناقض المصالح بين فرنسا وليبيا إلى درجة التصادم العسكري المباشر بسبب التدخلات الليبية في تشاد -سنقوم بتفصيل ذلك لاحقا- من سنة 1979 وحتى سنة 1981، ناهيك عن اتهام فرنسا لليبيا بوقوفها وراء تفجير طائرة "يوتا" الفرنسية فوق صحراء النيجر عام 1989.

لكن هذا العداء مع الغرب سرعان ما تحول إلى محاولة ليبية للتقرب من اجل تلطيف الأجواء مع الدول الغربية خصوصا بعد الخسائر التي لحقت بها جراء الحضر الدولي المفروض بناء على قرارات مجلس الأمن خلال سنتي 1992 و 1993 حيث وضعت ليبيا في حالة من العزلة السياسية و الاقتصادية والتي خلفت أثارا اقتصادية واجتماعية كبيرة حيث بلغت الخسائر المالية منذ بدء العقوبات عام 1991 حتى أبريل 1999 تاريخ رفعها حوالي 33.06 مليار دولار، الأمر الذي سبب أضرار فادحة في الاقتصاد الليبي ما أدى إلى انهيار قيمة الدينار.<sup>3</sup> و إلى جانب الخسائر المذكورة تأثرت ليبيا بعد العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 و تبعاته، حيث كان له أثر بارز في تحول السلوك السياسي الخارجي للرئيس القذافي، لا سيما مع تبني الإدارة الأمريكية لمفهوم **"الحرب الاستباقية"** حيث اعتقد الرئيس القذافي أن

<sup>1</sup>خالد حنفي علي، **"لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة النمار الشامل؟"**، تم تصح الموقع يوم: 2016/08/02

[www.ahram.org.eg/acpss](http://www.ahram.org.eg/acpss)

<sup>2</sup>توفيق المديني، مرجع سابق.

<sup>3</sup>نفس المرجع

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

احتمالية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية إلى ليبيا أمر وارد خصوصاً في ظل وجود العديد من الاتهامات التي من الممكن أن تتخذها واشنطن ذريعة في ذلك على رأسها قضية لوكربي واتهامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن اتهامها بدعم الحركات الإرهابية حيث أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية اسم ليبيا على قائمة الدول الراعية للإرهاب<sup>1</sup> و لم تحل هذه القضية نهائياً إلا سنة 1998 حين التوقيع على اتفاق في 1999/04/06 يقضى بمحاكمة المتهمين في القضية في هولندا وأمام القضاء الاسكتلندي<sup>2</sup>، ومن هذا التاريخ عُلقت العقوبات على ليبيا. وفي جانفي 2001 أذانت المحكمة الاسكتلندية في هولندا عبد الباسط المقرحي بالسجن المؤبد في مقابل تبرئة الأمين فحيمة وإطلاق سراحه، حيث نص الحكم على أن ليبيا مسؤولة مسؤولية كاملة عن الهجوم على الطائرة، وتوجب عليها دفع تعويضات للضحايا.<sup>3</sup> و إلى جانب ذلك أعلنت ليبيا عن مسؤوليتها عن تفجير طائرة "بان اميركان" في رسالة وجهتها لمجلس الأمن بتاريخ 15 أوت 2003 أين قبلت الولايات المتحدة الأمريكية رفع العقوبات الدولية المفروضة.<sup>4</sup>

و من اجل إعادة العلاقات الليبية الأمريكية اشترطت الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا أن تلتزم بتحقيق شرطين تمثل الأول في إصرار الولايات المتحدة على تبني النظام الليبي لإصلاحات جذرية في النظام السياسي والاجتماعي على ضوء الديمقراطية المعاصرة والابتعاد عن نمط الحكم التقليدي السائد فيها أي الديمقراطية المباشرة، أما الشرط الثاني فتمثل في تخلي ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل ووقف دعمها للحركات ذات الصلة لما يسمى بالإرهاب. فكان من ليبيا أن استجابت فيما يخص التخلي عن أسلحة الدمار الشامل ووقف دعمها للإرهاب-

<sup>1</sup> نفس المرجع

<sup>2</sup> أيمن أبو زيتون، أسباب وتداعيات التحول السياسي الليبي"، ثم تصفح الموقع يوم: 2016/08/06

<http://alarabnews.com/alshaab/2005/26-08-2005/7.htm>

<sup>3</sup>التقرير الاستراتيجي العربي، قضايا مغاربية"، متحصل عليه من:

<http://acpss.ahram.org/ahram/2001/1/1.htm>

<sup>4</sup>خالد حنفي علي، "السياسة الخارجية الليبية والتحول الجذرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، أبريل 2004،

ص:120-121.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي حيث سنفصل ذلك في العنصر الموالي- في حين تحفظت عن قضية الإصلاح الداخلي كون ذلك يمثل مساسا بشرعية النظام السياسي الذي يتزعمه القذافي.

و إضافة لذلك توصلت ليبيا إلى اتفاق مع السلطات الفرنسية بشأن تقديم تعويضات إلى عائلات ضحايا طائرة "يوتا" بعد الضغط عليها باستخدام حق النقض بشأن رفع العقوبات عن ليبيا بسبب قضية لوكربي، حيث طالبت فرنسا بدفع تعويضات أكبر لعائلات الضحايا، واستجابت السلطات الليبية لذلك في 9 جانفي 2004 أين قامت بدفع التعويضات بمبلغ 35 مليون دولار ووقعت أيضا على التعويض الإضافي لأسر الضحايا حيث وصل إلى 170 مليون دولار وهو ما مثل عودة لمسار العلاقات الليبية الفرنسية منذ وقوع هذه الحادثة سنة 1989.

### ثانيا:العلاقات الليبية العربية:

\_انطلقت العلاقات الليبية العربية على ضوء المبادئ المعلن عنها عند قيام الثورة سنة 1969 حيث شكل مبدأ الوحدة المفصل الحقيقي الذي يرهن طبيعة هذه العلاقات حيث رسمت حدود التفاعلات في علاقات ليبيا الخارجية مع الدول العربية، فقد شكلت الوحدة العربية أهم توجه في سياسة ليبيا الخارجية مع الدول العربية طيلة فترة السبعينات والثمانينات، من خلال الدخول في تجارب وحدودية عديدة، فأول وثيقة وحدوية وقعتها ليبيا بعد قيام الثورة كانت في 17/4/1971، وهي وثيقة قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وسوريا وليبيا، أعقبه بيان دمشق وإقرار دستور دولة الاتحاد في 20/8/1971، ثم في 2/8/1972، وقعت ليبيا ومصر وثيقة الوحدة والتي أعلن بموجبها قيام الوحدة الكاملة بين القطرين، وفي سنة 8/4/1973 وضع ميثاق حاسي مسعود بين ليبيا والجزائر والذي عبّر عن التزام البلدين بإقامة وحدة شاملة. هذا إلى جانب المحاولة الوحدوية بين ليبيا و تونس سنة 1974 و بين ليبيا و سوريا سنة 1980...، إلا أن جميع هذه المحاولات الوحدوية لم يكتب لها النجاح، نظراً لاختلاف وجهات نظر بين الرؤساء العرب وليبيا حول طبيعة الوحدة حيث اعتقدوا أن الوحدة يجب أن تكون وفقا لمراحل ، بينما رأت ليبيا بتحقيق الوحدة العربية الاندماجية الفورية، فضلا عن طبيعة الأنظمة السياسية، واختلاف الأنظمة تجاه الدول الكبرى، والفارق في عدد السكان بين الدول.

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

و على ضوء هذه الظروف اتسمت العلاقات الليبية مع كثير من الدول العربية خلال هذه الفترة بالتوتر، نظرا وكما سلف الذكر عدم مُشاطرة السياسة الخارجية الليبية في مفهومها للوحدة العربية، ولم تبدي استعدادها للانضمام إلى ليبيا، ولم تتضامن تضامناً حقيقياً معها عندما تعرضت لضغط الدول الغربية بعد حادثة لوكربي و الأكثر من فقد اتسم الموقف العربي الرسمي في إطار جامعة الدول العربية الذي ناقض مضمون اتفاقية الدفاع المشترك لسنة 1950 و التي تنص على أن " كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة من الدول المتعاقدة أو أكثر منها أو على قواتها هو اعتداء عليها جميعاً"<sup>1</sup>. و قد مثل هذا الموقف الرسمي أوجه نقد ليبيا لدور الجامعة باعتبارها دولة عضوة في الجامعة وهو ما لم يتحقق لليبيا أثناء الهجوم الأمريكي البريطاني عليها أو الحصار الدولي الذي فرض على خلفية حادثة لوكربي. و هو ما شكّل قاعدة للشعور بالخذلان لدى صنّاع القرار في ليبيا، وأدى إلى تحول السياسة الخارجية الليبية إلى البحث عن دور فعّال ومؤثر لها في القارة الإفريقية.<sup>2</sup>

### ثالثاً/ العلاقات مع الدول الإفريقية:

حاولت ليبيا في عهد القذافي لعب دور قيادي على المستوى الإفريقي وما زاد أهمية هذا الدور العوائد النفطية المحققة والتي ساهمت في تنشيط المجال الاقتصادي الخارجي لليبيا في إفريقيا ، فمنذ وصوله للحكم تبنى القذافي النموذج الناصري للتعامل مع إفريقيا باعتبارها الدائرة الثانية من دوائر السياسة الخارجية الليبية بعد الدائرة العربية التي مثلت المجال الحيوي المحوري للسياسة الليبية. ومن بين أهم الأساليب التي انتهجتها:

1. دعمت ليبيا حركات التحرر الإفريقية وخاصة على المستوى المادي نذكر منها -على سبيل المثال لا الحصر- الجبهة الشعبية لتحرير نامبيا-جنوب إفريقيا (سوأبو Swapo)، دعم حركة أرتريا، المجلس الوطني الإفريقي لتحرير جنوب إفريقيا A.N.C. <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فتحي أحمد معنوق، المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990-2003. (الجمهورية الليبية: مجلس الثقافة العام، 2008). ص: 252.

<sup>2</sup> تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق، ليبيا، السودان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2002). ص: 144-145.

<sup>3</sup> محمد عاشور مهدي، بحث الاتحاد المغاربي... هل تتنكر ليبيا لإفريقيا؟، تم تصفح الموقع يوم 2016/08/12:

[www.islamonline.net/arabic/politics/200201/article27.shtml](http://www.islamonline.net/arabic/politics/200201/article27.shtml)

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

2. كما دعمت بعض النظم الإفريقية على غرار أثيوبيا من خلال تمويلها لبرنامج يمتد على سبع سنوات بين 1984-1991 والذي يهدف إلى تحقيق مشاريع مختلفة بإثيوبيا فضلا عن استغلال مناجم النحاس بها من خلال إقامة شركة مختلطة ليبية - أثيوبية تكون مساهمة ليبيا فيها كبيرة تصل الى نسبة 49.1%<sup>1</sup>.

3. تمويل المؤسسات والصناديق العاملة كمساهمة ليبيا في رأس المال المصرف الإفريقي للتنمية، إذ تبلغ نسبة مساهمتها 51% من الأسهم أي ما يعادل 287 مليون دولار، أما مساهمة ليبيا في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فبلغ حوالي 331 مليون دولار، وفيما يتعلق بالبنك الإسلامي فتبلغ نسبة مساهمة ليبيا فيه 348 مليون دولار حيث تعتبر المساهمة الثانية فيه، كما أن هنالك مساهمات أخرى لليبيا في مؤسسات مالية عربية وحتى دولية كثيرة. و تُشير بعض الدراسات إلى أن حجم المساهمات في مختلف المؤسسات المالية لليبيا زيادة على تقديم المساعدات للدول الإفريقية إنما يهدف لإظهار ليبيا بشكل ايجابي تجاه إفريقيا كدول مستفيدة من حجم الدعم الليبي من جهة فضلا عن بحث ليبيا عن إيجاد وزن لها للتأثير في سياسات هذه المؤسسات المالية<sup>2</sup>.

كما تحسب لليبيا في عهد القذافي طرحها لفكرة إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية كمحاولة لتطوير منظمة الوحدة الإفريقية، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والسماح بتنقل الجماعات العرقية عبر الحدود، و أن تصبح الدول الأفريقية مجرد ولايات داخل هذا الاتحاد، وإقامة الجيش الأفريقي الموحد وان لم تتحقق آمال القذافي في هذا الإطار إلا أن مبادرته شكلت الانطلاقة للعديد من المبادرات و التي أفضت في النهاية إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي و الذي أعلن عن قيامه في 06 سبتمبر 1999 في اجتماع القمة الاستثنائي بمدينة سرت بليبيا.

#### رابعا/ الموقف الليبي من القضية الفلسطينية:

يُعتبر دعم القضية الفلسطينية أحد توجهات السياسة الخارجية الليبية طيلة فترة السبعينيات والثمانينات، حيث كان ثابت هذه السياسة أنه لا تفاوض ولا صلح ولا سلام مع

<sup>1</sup> فتحي أحمد معنوق ، مرجع سابق، ص 87.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص: 88-89.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي  
إسرائيل، والدعوة إلى العمل العسكري في التعامل مع إسرائيل، وضرورة تقديم الدعم المالي  
للفصائل الفلسطينية ولدول المواجهة، وعارضت ليبيا جميع الاتصالات و المفاوضات  
الإسرائيلية وخاصة المصرية التي أعقبت حرب 1973، وبالتالي فإن دعم القضية الفلسطينية  
مستمد من مبدأ عروبة القضية أي أنها ليست شأنًا فلسطينيًا بل هو شأن عربي أيضًا، ورفضت  
مقررات قمة فاس سنة 1982، بسبب اعترافها بإسرائيل واعتبار هذه القمة حلقة مكملة لاتفاقات  
كامب ديفيد.<sup>1</sup>

لكن ومع نهاية التسعينات شهد الموقف الليبي من إسرائيل تراجعًا ملحوظًا، فبعد أن  
كانت ترى ليبيا أن حل هذا الصراع يتم من خلال العمل العسكري المباشر وتحرير كامل  
الأراضي الفلسطينية و طرحت مقابل ذلك المبادرة الليبية لحل القضية الفلسطينية التي عرفت  
بالكتاب الأبيض الذي تضمن إقامة دولة "اسراطين" التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون  
معاً، وتكون لهذه الدولة انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة، ويتم نزع أسلحة الدمار  
الشامل منها، كما يعود اللاجئين الفلسطينيون إلى ديارهم، ويتم تدويل مدينة القدس لتكون لكل  
الأديان، عندها يتم انضمام هذه الدولة الجديدة إلى جامعة الدول العربية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> جميل مطر، على الدين هلال وآخرون ، مرجع سابق، ص:152 .

<sup>2</sup> معمر القذافي، الكتاب الأبيض، منشورات المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، متاح على الرابط التالي

<http://www.libyaforum.org/index.php?option=com-pdf>

## المبحث: الثاني: التدخل العسكري الغربي على ضوء المعارضة الشعبية لنظام القذافي

### المطلب الأول: دوافع إسقاط نظام القذافي

تعرضت ليبيا على غرار ما حدث في تونس لما يسمى بثورات الربيع العربي، حيث امتدت موجة المظاهرات التي اجتاحت العديد من شوارع العالم العربي مثلما تطرقنا في تونس و مصر و الجزائر لتشمل شوارع ليبيا، و قد رفعت هذه الثورات مطالب بالتغيير نحو الأفضل منها ما اشتمل على تغيير الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للمواطن العربي و منها من حملت شعارات مناهضة لسياسات الأنظمة السياسية الحاكمة مطالبة بذلك بتغيير جذري في هذه الدول ليكون إسقاط النظام فيها و إحلال أنظمة سياسية تحترم مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان مطلباً أساسياً بالنسبة للشعوب المنتفضة، و كغيرها من الشعوب العربية رفعت الحركات الاحتجاجية في ليبيا شعارات إسقاط النظام السياسي خصوصاً بعد عهود من الاضطهاد و الاستبداد السياسي الذي عانت منه خلال حكم القذافي. و إذا ما أردنا تحليل أهم الدوافع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي دفعت بالليبيين للمطالبة بإسقاط حكم القذافي فيجب الاستدلال بالأسباب التالية:

أولاً/ الأسباب السياسية: و هي الأسباب التي تتعلق بالنظام السياسي الليبي في ظل حكم القذافي و كيفية أدارته للعملية السياسية في ليبيا و يمكن تحديدها في:

• تراجع شرعية النظام السياسي القائم: حيث أسس القذافي كما سبق و ذكرنا نظامه السياسي على مجموعة من الشعارات و الأهداف التي مثلت أساس حكم و شرعيته و هي : الثورية القومية، المساواة و العدالة الاجتماعية، الكرامة و الهوية الوطنية إضافة لعنصر هام و هو المكانة الرمزية للقذافي كمناضل ثائر ضد الامبريالية و الاستبداد. و الذي أكد في العديد من تصريحاته أن سياساته تعد امتداداً للثورة الناصرية المصرية و انه راعي الوحدة العربية بعد رحيل جمال عبد الناصر، و قد انعكست هذه الشعارات و المبادئ على سياسات ليبيا خصوصاً في سياستها الخارجية المناهضة للغرب كما سبق و اشرنا و التي أدت بالدخول بليبيا في العديد من المغامرات إقليمياً و عالمياً على غرار حادثة لوكربي و الحصار السياسي و الاقتصادي

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي الذي فرض على ليبيا جوارها كما صنف ليبيا من بين الدول المارقة... كل هذه الظروف دفعت بالمواطن الليبي للتيقن بأن سياسات القذافي الخارجية و التي مثلت أساس شرعيته أصبحت مصدر خطر بالنسبة لموقف ليبيا إقليميا و عالميا، و إلى جانب ذلك أدرك الليبيون أن سياسة القذافي الخارجية تكلف المواطنين البسطاء الكثير من الحرمان في العديد من المجالات كالصحة و التعليم... في حين تساهم ليبيا في تمويل التدخلات الإنسانية و عمل المؤسسات الإقليمية في إفريقيا و تدعم حركات التحرر<sup>1</sup>.

● **الاستبداد السياسي و احتكار السلطة:** فرغم كون القذافي خارج الخريطة الرسمية المنصوص عليها دستوريا في النظام الليبي إلا انه في الحقيقة يعتبر محور النظام الليبي حيث يعتبر قائد رمزيا و فعليا للبيبا. رمزيا كونه قائد ثورة الفاتح كما تسمى و الذي خلص ليبيا من الاستبداد في ظل الملكية داخليا و مناهض الامبريالية عالميا و مؤسس الوحدة العربية و الإفريقية إقليميا، لكنه بالأساس يعتبر مسير الحياة السياسية و الاقتصادية في ليبيا ، فعليا كونه يسيطر على عملية صنع القرار من خلال توجيهاته التي تعد موجها للمؤتمرات الشعبية هذا إضافة للمؤسسات و الأطراف الغير رسمية على غرار اللجان الثورية و رجال الخيمة... و التي يستند إليها في إحكام قبضته على البلاد و العباد. و بالمقابل أيقن الليبيون أن المؤتمرات الشعبية التي أسست وفقا لأفكار القذافي في الكتاب الأخضر ما هي إلا محاولة لاكتساب نوع من الشرعية المؤسسية و قدرة على الضبط و السيطرة<sup>2</sup>، حيث فقدت المؤتمرات الشعبية الأساسية المصدقية في العملية السياسية علما بأن عدد المشاركين فيها لا يتجاوز في العديد من الأحيان 2% من الليبيين<sup>3</sup>.

● **قمع المعارضة:** لعل أهم ما تميز به النظام السياسي في ليبيا هو تحريمه لإنشاء الأحزاب السياسية التي تعد في الفكر الديمقراطي الوسيلة الأساسية للمشاركة في السلطة و الرقابة على أعمال النظام، حيث استمر النظام السياسي الليبي في عهد القذافي بالالتزام بالقانون رقم 71

<sup>1</sup> كفاح عباس رمضان الحمداني، " حركة التغيير في ليبيا"، مجلة دراسات إقليمية، عدد: 34، 2014، ص: 69.

نفس المرجع، ص 70. <sup>2</sup>

<sup>3</sup> زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، السياسة الدولية، عدد:

184، أبريل 2011. ص: 70.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي لعام 1972 ، الذي ينص على أن "أي شخص يشارك في أي نشاط جماعي يستند إلى أيديولوجيا تتعارض مع مبادئ الثورة يعرض نفسه للإعدام بجرم الخيانة"<sup>1</sup> ، و بناء عليه حارب نظام القذافي خصوصا عن طريق اللجان الثورية كل معارضة للنظام عن طريق النفي و السجن و حتى الاغتيال، فقد تعرض المعارضون للنظام من نشطاء سياسيين و شباب إلى السجن بدون محاكمة و دون الكشف عن مصيرهم مع احتجاز الكثير منهم في مراكز سرية و غير قانونية<sup>2</sup>.

● **احتكار الثروة:** رغم كون ليبيا من الدول النفطية حيث تحوي على مخزون هائل من آبار النفط حيث قدر احتياطي النفط المؤكد في ليبيا سنة 2007 ب 41.5 مليار برميل، إلا أنه في السنوات الأخيرة ساد في ليبيا شعور شعبي بعدم الرضا من أداء النظام السياسي و مستويات التنمية في الدولة، و رغم أن النظام قد استعمل العائدات النفطية لبناء نظام رعاية اجتماعية باهر خلال السبعينيات، حيث وفرّ المنازل، والإعانات وحتى السيارات، فقد تلاشى هذا النظام في العقود الأخيرة، و بات جزء كبير من السكان يصارع من اجل اكتساب دخلٍ لائق و أصبح المواطن الليبي يشكو من الفجوة بين الأغنياء والفقراء التي اتسعت بشكل كبير<sup>3</sup>. و مقابل هذه الظروف الصعبة التي عايشها الليبيون خصوصا في المناطق الشرقية على غرار بنغازي، و يرى الليبيون أن ثروات بلادهم أصبحت حكرا على فئات قليلة من أطراف النظام و الموالين له مثل أبناء القذافي و عائلته من قبيلة القذافة الذين جمعوا ثروات كبيرة في جملة متنوعة من الأعمال في قطاع الصحة و الفنادق و الأهم قطاع الطاقة، وقد تعززت هذه التصورات الشائعة بين الناس بعد الكشف عن تقارير ويكيليكس التي أكدت أن القذافي يتصدر قائمة أثرياء الزعماء

<sup>1</sup> مجموعة الأزمات الدولية، *الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا* ، مرجع سابق، ص:01.

<sup>2</sup> كفاح عباس رمضان الحمداني ، مرجع سابق ، ص 73.

<sup>3</sup> مجموعة الأزمات الدولية، *الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا* ، مرجع سابق، ص:01.

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي  
العرب بثروة تقدر ب 131 مليار دولار و هي ثروة تقارب ستة أضعاف ميزانية ليبيا للعام  
2011 البالغة 22 مليار دولار<sup>1</sup>.

### ثانيا/ الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:

• انتشار الفساد: إن انتشار ظاهرة الفساد في ليبيا يعكس ضعف المنظومة الاقتصادية  
والسياسية والقانونية للدولة الليبية في عهد القذافي، فقد اتضحت ملامح الفساد فيها منذ الأيام  
الأولى حيث أسرع مجلس قيادة الثورة بتأميم الشركات و المؤسسات الليبية الاقتصادية و خاصة  
النفطية و وضعها تحت تسيير مؤسسة القطاع العام و أوكل إدارتها إلى زُمرة من أعوانه،  
اختارهم من المخلصين له دون مراعاة للمتطلبات الإدارية من خبرة و علم وأمانة وحرص على  
المال العام فأصبحت لها صلاحيات مالية عظيمة دون خبرة في الإدارة ودون علم بضوابط  
التعامل<sup>2</sup>. و قد ساهمت العديد من العوامل في تفشي الفساد و عمليات النهب للاقتصاد الليبي  
في هذه الفترة هو طغيان توجهات القذافي على عملية صنع القرار من جهة، و غياب شبه تام  
للمؤسسات الرقابية كالأحزاب السياسية و وسائل الإعلام، هذا إضافة للسياسة القمعية التي  
مارسها القذافي ضد كل معارض لسياسات النظام كما اشرنا سابقا. و من بين مظاهر الفساد  
الإداري و المالي المنتشرة في ليبيا نذكر<sup>3</sup>:

✓ كثرة إنفاق أبناء القذافي من المال العام من خلال تبذير الأموال الليبية الصفة السائدة  
بعضها كان علنياً تحت مسميات الجمعيات الخيرية و البعض الآخر تم كشفه من خلال وسائل  
الأعلام العالمية، كالإنفاق على الأندية الرياضية وغيرها.

✓ التلاعب بأرقام الميزانيات، فعند عرض تقارير الميزانية يكون بشكل أرقام ويتم عرضه  
على أناس غير متخصصين الأمر الذي جعل الشعب الليبي لا يعرف حجم مداخيله ولا كيفية  
إنفاقها.

<sup>1</sup> كفاح عباس رمضان الحمداني ، مرجع سابق، ص 72.

<sup>2</sup> فتحي محمد أميمه، " الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية دراسة وصفية تحليلية: ثورة 17  
فبراير في ليبيا نموذجا"، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، ثقافة التغيير : الأبعاد الفكرية - العوامل، 6- 8 نوفمبر  
2012. ص: 07.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 16.

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي و قد صنفت ليبيا خلال سنة 2010 في المرتبة 146 من بين 178 دولة حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية و بمؤشر 2.2 من 10 حيث صنفت ضمن الدرجات الحمراء العالية من حيث مستوى الفساد<sup>1</sup>، وهو ما يعد مؤشرا على تغلغل الفساد بشتى أنواعه في الدولة الليبية.

• **انتهاكات حقوق الإنسان:** فرغم توقيع ليبيا على العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على غرار العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية، العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، إلى جانب الميثاق الإفريقي لحقوق الشعوب و المواطن... إلا أن نظام القذافي قد ارتكب جرائم خطيرة ضد معارضيه لعل أهمها الحركة الانتقامية التي قام بها ضد أهالي مدينة بنغازي حين أمر بحقن حوالي 450 طفلا بفيروس الايدز انتقاما من أهالي المدينة بعد محاولة اغتياله بها سنة 1999<sup>2</sup>، هذا إلى جانب العديد من المجازر ضد المعارضين لعل أشهرها مجزرة سجن أبو سليم في جوان 1996 والتي راح ضحيتها 1270 سجين معظمهم من السلفيين الإسلاميين و على اثر هذه المجزرة قام أهالي الضحايا بالمطالبة بتوضيح مصير أقاربهم من السجناء و قد أسسوا بناءا عليها ما يسمى برابطة شهداء سجن أبو سليم سنة 2007 بقيادة فتحي تربل و التي نظمت أوائل المظاهرات ضد النظام سنة 2011<sup>3</sup>.

• **ارتفاع مستويات البطالة:** و رغم العوائد النفطية الهائلة التي يتمتع بها الاقتصاد الليبي و التي انعكست على معدل ترتيب ليبيا عالميا في إطار مؤشرات التنمية البشرية حيث حازت على المرتبة 52 عالميا سنة 2010 حسب تقرير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة، إلا أنها بالمقابل تعاني على غرار باقي الدول العربية من ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغ 30 % من حجم القوى العاملة<sup>4</sup>، خصوصا البطالة في فئة الشباب هذه الفئة التي تمثل حوالي 52% من مجموع السكان تحت سن 25 سنة و التي أصبحت مؤججة بمشاعر عدم الرضا على سياسات

<sup>1</sup> Transparency international organisation, op.cit.P :80 .

<sup>2</sup> عمار جعفر العزاوي، "الثورة الليبية: الأسباب و التحديات و النداءات بعد العام 2011"، المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، عدد: 50، جوان 2015. ص:98.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 99.

<sup>4</sup> كفاح عباس رمضان الحمداني ، مرجع سابق ص:38.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي النظام الحاكم. كل هذه الأسباب و أخرى دفعت بالمواطنين الليبيين للخروج للشارع في 17 فيفري 2011 رافعة شعارات التغيير و إسقاط النظام و هو ما سنعالجه في المطلب التالي.

### المطلب الثاني: مسار إسقاط نظام العقيد القذافي

اندلعت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا يوم 15 فيفري 2011 على اثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم " فتحي تريل" في مدينة بنغازي، فخرج أهالي الضحايا و بعض المحتجين مطالبين السلطات بتحريره لعدم وجود سبب لاعتقاله، لكن سرعان ما تحولت المطالب لإسقاط النظام العقيد القذافي مما دعا الشرطة إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين<sup>1</sup>، وفي اليوم التالي أي يوم السادس عشر من فيفري انتفضت "زارة و "الزاوية" في غرب البلاد و "البيضاء" التي شهدت سقوط أول الضحايا في الثورة، كما خرج أهالي مدن "جبل نفوسه"، و"يفرن" و"تالوت"، و"الرجبان" و الزنتان التي قام فيها المتظاهرون بحرق مقر اللجان الثورية، وكذلك مركز الشرطة المحلي، ومبنى المصرف العقاري بالمدينة، وازدادت وتيرة الاحتجاجات في 17 فيفري 2011 الذي شهد أيضا سقوط المزيد من الضحايا فاق عددها الـ 400 ما بين قتل وجريح برصاص قوات الأمن و"مرتزقة" استقدمهم النظام. وفي يوم 20 فيفري خرج أهالي مدينة طرابلس وهي العاصمة الليبية التي سقطت مع نظام القذافي في تسع ساعات.

في الـ 22 من شهر فيفري ساق المنسق العام لائتلاف الثورة "عبد السلام المسماري بيانا أسماه "بيان انتصار ثورة 17 فيفري المباركة" عبر إذاعة "صوت ليبيا الحرة"، ولخص فيه أهداف تلك الثورة في خمسة أهداف هي:

-بناء دولة ليبيا الموحدة الحرة المدنية الكاملة السيادة.

-وضع دستور يستمدّ شرعيته من إرادة الشعب وثورة 17 فبراير المظفرة، ويستند إلى احترام حقوق الإنسان وضمان الحريات العامة، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وبناء المؤسسات الوطنية على أسس تكفل المشاركة الواسعة والتعددية والتداول السلمي الديمقراطي للسلطة، وحق التمثيل لكل فئات وشرائح الشعب الليبي.

-التأكيد على وحدة الشعب الليبي والتراب الوطني وتماسك نسيجه الاجتماعي.

<sup>1</sup>زيادة عقل ، مرجع سابق ، ص 72.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

-احترام كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية أسوة بأعضاء المجتمع الدولي.

-حماية وصيانة أرواح وممتلكات كل الموجودين على أرض ليبيا من مواطنين وأجانب<sup>1</sup>

كما ظهر في ذات اليوم العقيد القذافي لأول مرة منذ اندلاع الأزمة لنفي شائعات بأنه فر خارج البلاد، وتعهد بأنه لن يغادر ليبيا وأنه "سيموت شهيداً في النهاية"، وفي نفس اليوم أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً أدان فيه العنف واستخدام القوة المفرط ضد المدنيين، وعبر عن أسفه لسقوط مئات القتلى من المدنيين، ليعلن في 26 فيفري 2011 عن فرض عقوبات ضد ليبيا، بما في ذلك فرض الحظر على الأسلحة وتجميد الأصول المالية، كما أحال المجلس ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية، وأعلنت المعارضة الليبية تسمية زعيمها "مصطفى عبد الجليل"، وهو وزير العدل الليبي السابق في عهد القذافي، وفي 26 فيفري 2011 صوت مجلس الأمن لصالح القرار 1970 المتعلق بالأحداث التي جرت في ليبيا حيث تضمن حظراً دولياً على توريد الأسلحة إلى ليبيا بجميع أنواعها وأشكالها، كما تضمن القرار منع الحكومة الليبية من تصدير جميع الأسلحة وامتناع الدول الأعضاء من شراء السلاح الليبي، فضلاً عن منع تقديم أي مساعدة تقنية أو مالية أو أي شكل من أشكال المساعدة العسكرية، كما تضمن القرار 1970 بنوداً أخرى تمثلت في:

- تتخذ جميع الدول الأعضاء التدابير اللازمة لمنع الأفراد المدرجة أسماؤهم في هذا القرار من دخول أراضيها أو عبورها .

- تقوم جميع الدول الأعضاء بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي يملكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أي جهة في ليبيا وكل الأفراد الذي جاء ذكرهم في هذا القرار .

-تقوم جميع الدول الأعضاء، بالتنسيق فيما بينها وبالتعاون مع الأمين العام، بتيسير ودعم الوكالات الإنسانية إلى الجماهيرية العربية الليبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ثورة 17 فبراير.. الشعب يُسقط "الجماهيرية"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/28

[/http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/23](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/23)

<sup>2</sup> القرار 1970، مجلس الأمن، 26 فيفري 2011، ص 4-8، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/22:

[http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution\\_1970\\_cle0cf122.pdf](http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1970_cle0cf122.pdf)

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي  
إلا أن هذه الإجراءات لم تحد من استمرار العنف في ليبيا حيث تصاعدت وتيرة هجمات العقيد  
القذافي على المدن الليبية المعارضة لبقاء وجوده على سدة الحكم، فاتجه مجلس الأمن لإعلان  
قرار جديد على ضوء القرار السابق 1970 الذي لم يجر استخدام القوة العسكرية ضد نظام  
القذافي، حيث اتفق أعضاء مجلس الأمن على التصويت على القرار 1973 في 18 مارس  
2011 الذي أقم حظرا جويًا على ليبيا وأكد على استخدام كل الوسائل الممكنة لحماية المدنيين  
حيث تضمن القرار 1973 ما يلي:

- حظر كل رحلات الطيران فوق الأجواء الليبية بهدف حماية المدنيين، على أن تستثنى  
رحلات الإمدادات الإنسانية.

- مطالبة كل الدول الأعضاء بعدم السماح لأي طائرة ليبية -بما في ذلك الرحلات التجارية-  
بالهبوط أو الإقلاع من أراضيها.

- دعوة كل الدول الأعضاء إلى "اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية" لحماية المدنيين والمناطق  
السكنية التي تواجه تهديدا في ليبيا بما في ذلك بنغازي، حيث ينطوي ذلك على القيام بإجراء  
منفرد من جانب دولة ما، أو بالتنسيق مع منظمات، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية لحماية  
المدنيين.

- الوقف الفوري لإطلاق النار، وهو ما يمكن أن يسمح معه -إلى جانب منطقة حظر  
الطيران- بعمليات قصف جوي لحماية المدنيين من القوات الموالية للعقيد معمر القذافي،  
ومطالبته ليبيا بضمان "مرور سريع وبدون عراقيل للمساعدات الإنسانية".

- تطبيق أقوى لحظر الأسلحة الذي شمله القرار الأممي السابق رقم 1970، مع إضافة أسماء  
أشخاص وشركات وهيئات أخرى إلى قائمة الحظر من السفر وتجميد الأصول.<sup>1</sup>

ولم يمر وقت كبير حتى بدأت القوات الفرنسية والبريطانية والأمريكية بأولى عملياتها العسكرية  
في ليبيا ضد القذافي والتي هدفت لمنع النظام الليبي من استخدام القوة المفرطة ضد المدنيين<sup>2</sup>،  
حيث ضربت 20 هدفاً جويًا دفاعيًا لليبياً في 19 من شهر مارس 2011، وعلى اثر ذلك هدد

<sup>1</sup>القرار 1973، مجلس الأمن، 17 مارس 2011، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/22

[http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/1973\\_ar.pdf](http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/1973_ar.pdf)

<sup>2</sup>نفس المرجع.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي العقيد القذافي بفتح مخازن الأسلحة أمام الليبيين للدفاع عن بلادهم عما سماه من " الحرب الصليبية"، وفي 30 أبريل 2011 شن حلف الأطلسي " الناتو" هجوما على أحد منازل القذافي حيث أسفر عن مقتل ابنه الأصغر سيف العرب القذافي وثلاثة من أحفاده، حيث أدت هذه الحادثة بتصعيد القذافي لهجماته على معارضيه، في مقابل ذلك وبعد وصول الاحتجاجات إلى العاصمة طرابلس في 20 أوت 2011 توجه القذافي بكلمة يدعو فيها الليبيين للدفاع عن "عاصمتهم" في تجمع حاشد اجتمع فيه الآلاف من مناصريه في الساحة الخضراء، إلا أن القوات المسلحة المعارضة وبدعم من حلف الناتو استطاعت الدخول إلى العاصمة طرابلس في 22 أوت 2011، وفي ذكرى الفاتح من سبتمبر 2011 لتقلد القذافي سدة الحكم، أرسل رسالة صوتية لمناصريه بمواصلة ما سماه "الكفاح ضد الصليبيين" ، إلا أن أخباره انقطعت منذ ذاك التاريخ إلى أن اعتقل في سرت في 20 أكتوبر 2011 وتم اغتياله من طرف الكتائب المعارضة أثناء اعتقاله.

وتعتبر الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها كل من تونس ومصر مطلع 2011 احد أهم العوامل التي ساهمت في تأجيج الثورة الشعبية في ليبيا ، أما عن العامل الحاسم الذي قلب موازين القوى لصالح المعارضة الليبية فهو ثقل العامل الخارجي الذي ترجمه التدخل الدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة، وتحديدًا من خلال القرار الدولي رقم 1973 الذي أعطى الضوء الأخضر للتدخل العسكري لشن حملة قصف جوي مستهدفا القوات الليبية التابعة للعقيد القذافي وإضعافها وبالتالي مساعدة المعارضة علي الإطاحة به، على الرغم من معارضة كل من روسيا والصين و حتى بعض الدول العربية على غرار الجزائر وسوريا.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من إسقاط نظام العقيد القذافي:

تباينت مواقف ودود فعل الدول الغربية والعربية من الأحداث التي أدت إلى إسقاط نظام العقيد القذافي الذي حاول لعب دور فاعل على الساحتين الإقليمية والدولية في السنوات الأخيرة

<sup>1</sup> جيمس بنزاس ، الثورة العربية و الثورة المضادة أمريكية الصنع ، ترجمة : فاطمة نصر ،(مصر : مكتب سطور للنشر ، 2012) ، ص 80.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي قبل إسقاطه وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 من خلال استغلال عوائد النفط كمحدد لعلاقاته الخارجية، وفيما يلي عرض لأهم تلك المواقف:

### أولاً: المواقف العربية:

**1- قطر:** في أول رد فعل عربي على ما يجري في ليبيا، قال مصدر مسئول في الخارجية القطرية في 21 فيفري 2011 أن قطر "تتابع بقلق بالغ الأحداث الجارية في ليبيا، خصوصا بعد استخدام السلطات الليبية للأسلحة النارية في مواجهة المدنيين"، وأضافت الخارجية القطرية على لسان وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم في أن "بلادها لا تريد عزل ليبيا لكنها ترفض استخدام القوة ضد المتظاهرين، داعيا إلى ضرورة وقف العنف "بأسرع وقت ممكن".<sup>1</sup>

**2- مصر:** أكدت مصر من خلال وزير خارجيتها في الحكومة المصرية المؤقتة أحمد أبو الغيط، أن الحكومة المصرية لا تدعم أي خيار يؤدي إلى التدخل بالشؤون الليبية الداخلية عسكريا، لكنه في نفس الوقت حث السلطات الليبية على وقف العنف هناك.<sup>2</sup>

**3- الجزائر:** أدى تأخر الجزائر لإعلان موقفها من الاحتجاجات في ليبيا وعدم اعترافها في بداية الأمر بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي إلى اتهامها بدعم نظام العقيد القذافي عن طريق السماح بإدخال الإمدادات العسكرية و عبر الأراضي الجزائرية<sup>3</sup>، وما زاد الشكوك حول الموقف الجزائري هو استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي في 10 أوت 2011 أوضح الوزير الأول الأسبق أحمد أويحي أن: " ما قامت به الجزائر بالنسبة لعائلة القذافي لا يخرج عن الإطار الإنساني"، وبعد إسقاط نظام العقيد القذافي وتأكيد مصيره على خلفية اغتياله صرح الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية أن الجزائر " تعرب عن أملها في أن يكرس العهد الجديد الذي ولجته ليبيا المصالحة و الوئام و الوحدة بين الإخوة الليبيين و أن يسمح بتحقيق كامل تطلعاتهم الشرعية في الديمقراطية و دولية القانون و الرخاء".

<sup>1</sup>قطر: لا نريد عزل ليبيا...، متحصل عليه من الموقع:

<http://aljazeera.net/ar/reports/2011/html>

<sup>2</sup>جريدة القبس الكويتية " أبو الغيط: نرفض أي عمل عسكري ضد ليبيا"، متحصل عليه من الموقع:

<http://alqabas.com>

<sup>3</sup>-كفاح عباس رمضان الحمداني، " الجزائر و حركات التغيير العربية 2011"، دراسات إقليمية، العراق: جامعة

الموصل، العدد 28، 2012، ص 137.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

### ثانياً: المواقف الأوروبية والأمريكية:

1-فرنسا: عبرت فرنسا عن موقف مفاجئ من الأحداث التي جرت في ليبيا وانتهت بإسقاط نظام العقيد القذافي بالنظر للعلاقات الإستراتيجية بين الدولتين فضلا عن دور القذافي في تمويل الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي آنذاك ساركوزي حيث أدان " الاستخدام غير المقبول للقوة" ضد المتظاهرين في ليبيا، وطالب "بالوقف الفوري" لأعمال العنف داعيا إلى " حل سياسي يلبي مطالب الشعب الليبي"، كما دعا ساركوزي إلى "رحيل القذافي"<sup>1</sup>، ويعزو الكثير من المتابعين للعلاقات الفرنسية الليبية أن فرنسا تخلت عن دعمها للقذافي لأسباب عديدة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. رغبة فرنسا في تصفية حساباتها التاريخية مع القذافي لاسيما فيما تعلق بالإرهاب و الحرب مع تشاد حول شريط أوزو ( تدخلت فرنسا حينها لنصرة حليفها التشادي) .
2. تأخر القذافي في الوفاء بوعوده فيما يخص بعض الصفقات التي تم الاتفاق عليها أثناء زيارته لفرنسا، ثم قراره بالغاءها في الأيام الأولى من الثورة .
3. معارضة القذافي الشديدة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط .
4. تقويض القذافي لنفوذ فرنسا في القارة الإفريقية بفضل القوة المالية لليبيا و إسهامها في بناء بعض المؤسسات الإفريقية مثل صندوق النقد الإفريقي.
5. تحسين ساركوزي لصورته أمام الرأي العام الفرنسي من خلال استثمار الثورة الليبية بقيادة تحالف دولي أعاد لفرنسا أمجادها ويمهد الطريق للانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 2012.<sup>2</sup> وما يؤكد هذه الاعتبارات هو سعي فرنسا في عهد ساركوزي إلى تبني مشروع دولي في مجلس الأمن بمعية الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا الذي أصدره في شكل القرار رقم 1973 المتضمن فرض حظر جوي على ليبيا و قامت به ثلاثة دول هي لتسلم القيادة العسكرية إلى

<sup>1</sup>منى حسين عبيد ، مرجع سابق، ص45 .

<sup>2</sup>خالد سعد زغول، قراءة في ملف العلاقات الفرنسية الليبية، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/12

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي  
حلف الناتو في 17 مارس 2011، كما كانت فرنسا من الدول الغربية السبّاقة للاعتراف  
المجلس الوطني الانتقالي الليبي<sup>1</sup>.

**2-ألمانيا:** جاء الموقف الألماني شديد اللهجة على لسان المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل  
مع انطلاق الأحداث الدامية في ليبيا وإلقاء القذافي لأولى خطاباته في 22 شباط 2011 حيث  
وصفت ميركل الخطاب " بأنه مرعب لما تضمنه من إعلان الحرب بشكل صريح على شعبه،  
وأكدت أن بلادها ستؤيد فرض عقوبات على النظام الليبي إذا لم يتوقف عن استخدام العنف  
ضد المتظاهرين".

**3-إيطاليا:** اتسم الموقف الإيطالي بالحياد في بداية الأحداث التي شهدتها ليبيا، حيث صرح  
رئيس الوزراء الإيطالي " سلفيو برلسكوني" بأنه لا يريد "إزعاج الزعيم الليبي معمر القذافي بشأن  
حركة الاحتجاجات"، وقد لاقت هذه التصريحات تنديدا واسعا داخل أوساط المعارضة والشعبية  
الإيطالية ، مما جعل "برلسكوني" يغير من موقفه ومصعدا من لهجته حيث "ندد بالعنف الذي  
تمارسه القوات الليبية بحق المدنيين ووصفه بأنه غير مقبول"، وقد اتهم القذافي إيطاليا  
بتزويد المعارضة بالأسلحة وهو ما نفاه "برلسكوني"، ويرجع تذبذب الموقف الإيطالي من الثورة  
الليبية كونها المستعمر القديم لطرابلس وتمثل ليبيا سوقا حيوية بالنسبة لإيطاليا فضلا عن وجود  
عدد كبير من الشركات الإيطالية العاملة في مجال النفط على غرار، شركة " اينبي" الإيطالية  
التي تنتج نحو 550000 برميل يوميا، و تمثل عائداتها من النفط الليبي 14 % من مجمل  
عائدات المجموعة<sup>2</sup>.

**4-الولايات المتحدة الأمريكية:** تأخر الموقف الأمريكي بالمقارنة مع المواقف الغربية الأخرى  
حيث وقفت واشنطن موقف المنفرج على الأحداث المتسارعة التي جرت في ليبيا مطلع فيفري  
2011 وجاء أول رد فعل رسمي بعد مرور حوالي أسبوع من انطلاق الاحتجاجات، على لسان  
المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية حيث نصحت موظفي سفارتها بمغادرة ليبيا كما حثت

<sup>1</sup> مفيد كاصد الزيدي ، العلاقات الفرنسية - الليبية: خلفية تاريخية و رؤية مستقبلية" ، دراسات دولية ،العراق :  
جامعة بغداد ، العدد 2013، 55 ، ص ص 49-51 .

<sup>2</sup> خليل سامي أيوب ، " موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية " ، متحصل عليه من :  
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20285741>

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي رعاياها على تأجيل السفر إلى ليبيا، كما قدمت "هيلاري كلينتون" وزيرة الخارجية الأمريكية خطابا شديدة اللهجة لحكومة القذافي بشأن "استخدام القوة القاتلة مع متظاهرين مسالمين" ثم تطور الموقف الأمريكي نحو إرسال سفن حربية باتجاه السواحل الليبية لحماية مصالحها والشركات البترولية الأمريكية العاملة فيها.<sup>1</sup> ويشير المتتبعون للسياسة الخارجية الأمريكية أن طبيعة الموقف الأمريكي من القضية الليبية مرده لسياسة الحزب الديمقراطي التي تركز على السياسة الداخلية ولا تهتم بالسياسة الخارجية هذا من جهة، من جهة ثانية يعتمد الخطاب الديمقراطي الدبلوماسية كأداة لفض النزاعات الدولية وقد دعم هذا الاتجاه دفع الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا لاستصدار قرار أممي بالتدخل الإنساني في ليبيا حيث صدر القرار رقم 1973 والذي فرض حظر جوي على ليبيا و تولى حلف الناتو العمليات العسكرية<sup>2</sup>، و قد برر الرئيس أوباما تدخل بلاده في ليبيا قائلا "...اليوم نحن جزء من تحالف عريض نحن نستجيب لمطالب شعب يتعرض للخطر ... إننا نعمل لمصالح الولايات المتحدة في العالم"<sup>3</sup>.

#### 5-روسيا:

جاء الموقف الروسي من الاحتجاجات الشعبية في ليبيا متوقعا بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية الكبيرة التي تربط روسيا وليبيا، حيث دعت الخارجية الروسية كافة الأطراف في ليبيا إلى إيجاد حل سلمي عبر الحوار لوضع حد لأعمال العنف الدامية. وخلافا لدول أخرى، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، لم تتقدم روسيا بأي احتجاج ضد عملية القمع العنيفة للمظاهرات، فضلا عن معارضة روسيا لأي تدخل عسكري في ليبيا حيث صرح وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" أن "روسيا تعارض التدخل الأجنبي وخاصة العسكري وسيلة لحل الأزمة في ليبيا.... وأن على الليبيين أن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>سنة عبد الله عزيز الطائي، مرجع سابق، ص 330.

<sup>2</sup>ميثاق عبد الله جلود، «موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية 2011: مصر و ليبيا أنموذجان»، دراسات إقليمية، العراق: جامعة الموصل، العدد 30، 2013، ص ص 237-238.

<sup>3</sup>حميد حمد السعدون، مرجع سابق، ص 46.

<sup>4</sup>روسيا تعارض التدخل العسكري في ليبيا، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/15

<http://aljazeera.net/ar/reports/2011/html>

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

موقف المنظمات الإقليمية: عبرت بعض المنظمات الدولية والإقليمية عن ردود أفعال متباينة

من الاحتجاجات التي شهدتها ليبيا في سنة 2011 ويمكن إجمال هذه المواقف فيما يلي:

جامعة الدول العربية : اتسم موقف جامعة الدول العربية منذ البداية بالوضوح حيث أعلنت عن تجميد عضوية ليبيا في اجتماعات الجامعة العربية، وأصدرت عديد القرارات التي خصت الأزمة الليبية كالقرار رقم 7298 و7360 و البيان رقم 136 ، إلا أنها افتقدت لقوة التنفيذ و لوسائل القوة العسكرية للتدخل و إنهاء الصراع المسلح في ليبيا بقوات عربية ، لذا يمكن القول أن دورها اقتصر على إعطاء الضوء الأخضر للتدخل الغربي في ليبيا من خلال دعوة مجلس الأمن الدولي لفرض حظر جوي على ليبيا، فالجامعة العربية من خلال ذلك وكأنها استقالت من دورها ورمت العبء على غيرها فهي بذلك وفرت تغطية شرعية عربية لتدخل عسكري خارجي.<sup>1</sup>

الاتحاد الإفريقي: التزم الاتحاد الإفريقي منذ البداية بالصمت والتحفظ حتى أنه امتنع عن توجيه أي إدانة مباشرة للنظام الليبي بالنظر لدور الدبلوماسية الليبية في إنشائه وحجم العلاقات التي كانت تربط العقيد القذافي بعدد كبير من القادة الأفارقة ، كما لم يعلق عضوية ليبيا في اجتماعاته الرسمية و اكتفى بالإدانة فقط بما وصفه بأسلوب القمع ضد المتظاهرين ، وبالمقارنة مع دور الجامعة العربية قدم الاتحاد الإفريقي خارطة طريق لإنهاء الأزمة الليبية في 25 مارس 2011 صاغتها لجنة مؤلفة من خمس دول افريقية هي موريتانيا ، جنوب إفريقيا ، مالي ، الكونغو، أوغندا.\*

<sup>1</sup> احسان بيان، "موقف الجامعة العربية من أزمة ليبيا استقالة من دورها واستدراج تدخل أجنبي"، تم تصفح الموقع يوم:

<http://www.arabrenewal.info/21040> :2016/08/22

\* قد دعت خارطة الطريق إلى : حماية المدنيين ووقف الأعمال العدائية، توصيل المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين سواء كانوا ليبيين أو من العمالة الأجنبية، بدء حوار سياسي بين كل الأطراف في ليبيا للتوصل لتوافق حول سبل إنهاء الأزمة،و البدء في مرحلة انتقالية شاملة و تطبيق إصلاحات سياسية لتلبية متطلبات الشعب الليبي.

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

### المبحث الثالث: تحولات النظام السياسي الليبي بعد انهيار نظام القذافي

بعد إسقاط نظام العقيد القذافي على إثر الحركات الاحتجاجية الشعبية التي شهدتها ليبيا في 17 فيفري 2011 وعلى إثر التدخل العسكري الأجنبي الذي عجل بسقوطه بدأ التحضير لتسيير المرحلة الانتقالية على ضوء خلاقات عديدة شهدتها الساحة السياسية الليبية والتي سيأتي بيانها في سياق هذا المبحث على ضوء ما يلي:

#### المطلب الأول: المؤسسات السياسية بعد إسقاط نظام العقيد القذافي:

شهدت فترة ما بعد انهيار نظام القذافي ثلاث مراحل أساسية منذ إسقاط نظام القذافي عرفت المرحلة الأولى حكم المجلس الوطني الانتقالي وقاد المرحلة الثانية المؤتمر الوطني العام في 9 أوت 2012، ثم مرحلة ما بعد انتخابات البرلمان 25 جوان 2014.

ففي المرحلة الأولى التي أعقبت الاحتجاجات الشعبية ضد نظام القذافي - الذي حكم ليبيا منذ نحو 42 عاما- والتي انطلقت في عدة مناطق ليبية في الـ 17 فيفري 2011، تقرر تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي المؤقت" في 27 فيفري 2011 أي بعد عشرة أيام فقط من اندلاعها، ليكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، حيث يتكون المجلس من ثلاثين عضواً يمثلون كافة مناطق ليبيا وكل شرائح الشعب الليبي، و قد حددت مهامه فيما يلي:

1. ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.
2. تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.
3. تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.
4. الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.
5. الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي.
6. تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

7. تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية

والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.<sup>1</sup>

وقد بدأ المجلس الوطني الانتقالي أعماله بعقده أولى جلساته في 04 سبتمبر 2011 وإصداره " الإعلان الدستوري" الذي بموجبه يتم تسيير المرحلة الانتقالية من خلال توضيح المعالم الأساسية لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية، حيث اشتمل الإعلان على 37 مادة جاءت في خمس أبواب، وقد أعلن رئيس الوزراء المكلف عبد الرحمن الكيب في 22 أكتوبر 2011 عن تشكيل الحكومة الانتقالية التي ستتولى إدارة شؤون البلاد إلى نهاية جوان 2012، بعد أن نالت ثقة أغلبية أعضاء المجلس الوطني الانتقالي<sup>2</sup>، و قد حددت حكومة الكيب أولوياتها من خلال توفير الأمن و الاستقرار و إعادة الحياة الطبيعية عبر تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية و دفع الرواتب و إرساء عدالة تضمن حقوق الأفراد الذين تعرضوا لسوء المعاملة إبان النظام السياسي الليبي السابق و منذ سقوطه و تضمن للمتهمين محاكمات عادلة و الالتزام بدعم جهود المجلس الوطني الانتقالي للتوصل إلى مصالحة وطنية<sup>3</sup>، إلا أن المجلس الوطني فشل في تحقيق تلك الأهداف وفقا للمدة الزمنية المحددة وأعلن عن تعديلات تمدد مهامه، فاندلعت موجة من الاحتجاجات طالبت برحيله نظرا إلى فشله في صوغ دستور جديد في الآجال المحددة في الإعلان الدستوري الأول وقد تزامن ذلك مع إصرار بعض الأطراف على التصعيد على غرار "اللواء حفتر" القائد العام السابق للقوات البرية الليبية مدفوعا بقوى رأت أنها همشت بعد إسقاط نظام العقيد القذافي على غرار كتائب الزنة الكبيرة التي وجهت إنذار حاد للهجة طالبت فيه المؤتمر الوطني بحل نفسه وإخلاء مقاره الأمر الذي رفضه أعضاء المؤتمر الوطني الليبي على اعتبار انه سيدخل ليبيا في حالة فراغ دستوري، فترجع المؤتمر الوطني العام على إثر هذه الأحداث عن قرار التمديد لنفسه و الدعوة إلى انتخابات مبكرة شهر جوان 2014 ، فضلا

<sup>1</sup>المجلس الوطني الانتقالي، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/22

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/4>

<sup>2</sup>- يوسف محمد الصواني، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات و الآفاق"، مرجع سابق ، ص ص 20-21

<sup>3</sup>- عبد العظيم جبر حافظ ، عبد العظيم جبر حافظ ، التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 فيفري 2011: رؤية سياسية تحليلية"، المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، العراق : جامعة المستنصرية العدد 38، 2012 ، ص 112.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

عن دعوة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الليبيين إلى الإدلاء بأصواتهم لاختيار لجنة الستين المنوط بها صوغ الدستور<sup>1</sup>، لتبدأ بذلك المرحلة الثالثة من المرحلة الانتقالية التي شهدت تنظيم أول انتخابات تعددية منذ إسقاط نظام العقيد القذافي وذلك في 25 جوان 2014 حيث أدلى نحو 600 ألف ناخب بأصواتهم من بين 1.5 مليون من الناخبين المسجلين، لاختيار 200 نائب في ثاني برلمان يمثلهم بعد سقوط نظام معمر القذافي، حيث تنافس فيها 1714 مرشحا، ولقد أفرزت النتائج عن فوز الفصائل المنضوية تحت التيار المدني أو الوطني المحسوبة على الليبرالية، بأغلبية المقاعد بحصولها على أكثر من 155 مقعد في حين حازت التيارات الإسلامية على 30 مقعد فقط ، وتعتبر بذلك الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات، وفي قراءة لانتخابات مجلس النواب الليبي التي جرت في جوان 2014 يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1- رغم الموافقة على إجراء الانتخابات، إلا انه ضيق مدة الاستعداد لها، حيث أعلن عن موعدها بشهر واحد قبل 2016/6/25، مما يقلل عدد المسجلين، ويضعف القدرة على التنسيق (وهذا لصالح الجماعات المنظمة).

2- أقر قانون الانتخابات على أساس الصوت غير المتحول (أي الصوت الضائع) فيمكن لنائب واحد الحصول على أصوات تكفي لنجاح 3 او 4 نواب، ولكنها تضيع.

3- عدم حل المؤتمر الوطني لنفسه، رغم أن من أعضائه من رشح نفسه لمجلس النواب الجديد.

4- أفرزت نتائج انتخابات مجلس النواب حالة من الانقسام السياسي نظرا لاستمرار عمل المؤتمر الوطني أي وجود ثنائية في مؤسسات الدولة فنشبت أزمة دستورية فلدى انعقاد مجلس النواب في طبرق في 2 أوت 2014 انعقد المؤتمر الوطني العام و اتجه لتشكيل حكومة إنقاذ وطني استنادا لاستمرار احتفازه بالسلطة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - "ليبيا : تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة " ، ص ص 1-2، تم تصفح الموقع يوم 2016/08/23 :

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/031f2c19-b52a-448c-bd50-05819a5a9080.pdf>

<sup>2</sup> عمر خيري، " السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا " ، مركز الجزيرة للدراسات ، 16 ديسمبر 2014 ، ص 6 ، تم تصفح الموقع في 2016/05/15 :

<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/Politics%20in%20Libya.pdf>

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

### المطلب الثاني: التعددية الحزبية في ليبيا بعد إسقاط نظام العقيد القذافي:

لم تعرف ليبيا في عهد القذافي أي شكل من أشكال الأحزاب السياسية أو التعددية الحزبية فقد اعتبرها الكتاب الأخضر- الدستور الليبي السابق- من الأمور المحظورة واعتبرها القذافي نفسه من الخيانة العظمى للبلاد عملاً بمبدأ "من تحزب فقد خان" وأنها سبب الانقسامات السياسية داخل الدولة، إلا أنه وبعد انهيار نظام القذافي برزت العديد من الأحزاب السياسية تحت تسميات مختلفة وتوجهات سياسية متباينة حيث أعطى الإعلان الدستوري الصادر في 3 أوت 2011 أهمية كبيرة للأحزاب السياسية ، حيث أكدت المادة 4 منه على " أن الدولة تعمل على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية و الحزبية و ذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي على السلطة" ، كما تؤكد المادة 15 من ذات الإعلان الدستوري على أن " تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب و الجمعيات و سائر منظمات المجتمع المدني ، و يصدر قانون بتنظيمها، و لا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة ، و غيرها مما يضر بالدولة و وحدة التراب الوطني"<sup>1</sup>.

وتدعيماً للتعددية الحزبية وحق إنشاء الأحزاب السياسية أصدر المجلس الوطني الانتقالي في 02 ماي 2012 قانون تنظيم الأحزاب السياسية تحت رقم 29، و قانون ضوابط الكيانات السياسية رقم 30 لسنة 2012 ، حيث أنشئت على ضوءها أحزاب سياسية عديدة نذكر من أهمها:

1/الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا: يعود تاريخ إنشاء حركة جبهة إنقاذ ليبيا سنة 1981 بالخرطوم في السودان من طرف السفير الليبي السابق في الهند "محمد يوسف المقرئ"، و بالرغم من كونه يعتبر من أقدم الحركات المعارضة المسلحة لنظام القذافي استمرت لأربعة عقود، أعلنت الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا عن تحولها لحزب سياسي تحت اسم الجبهة الوطنية، من خلال تأكيدها على أن هدفها الأساسي هو تحقيق الفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية

<sup>1</sup>- مصطفى خشم، " الأحزاب السياسية في ليبيا الجديدة بين النظرية و التطبيق"، ص 1 ، تم تصفح الموقع يوم: 2016/06/04

<http://arabsi.org/attachments/article/615/%D8%A7%D9%84%DD8%B2%D8%A7%DD9%82.pdf>

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

لدعم الاستقلالية السياسية التي غابت عن النظام السياسي طيلة حكم القذافي الذي جمع كل السلطات السياسية بيده.<sup>1</sup>

## 2/حزب العدالة و البناء:

1. حزب وطني ذو مرجعية إسلامية، حيث يعتبر الفرع السياسي لحركة الإخوان تم تأسيسه في شهر مارس 2012 من طرف محمد الصوان، وقد حدد الحزب أهداف إنشائه على النحو التالي:

2. المساهمة في بناء نظام سياسي ديمقراطي فعّال يستأصل جذور الاستبداد والفساد وحكم الفرد، ويعزز المشاركة السياسية من خلال العمل السلمي، ويقوم على أساس العدل والحرية والكرامة، ويفسح المجال أمام كافة المواطنين للمشاركة في بناء دولتهم ونهضة وطنهم، ويؤسس لحياة إنسانية مدنية متحضرة.

3. النهوض بالاقتصاد، بإحداث تنمية اقتصادية مستدامة، وخلق اقتصاد حر، يضطلع فيه القطاع الخاص الوطني بالدور الريادي، بحيث يكون قادراً على الاندماج في الاقتصاد العالمي ويصحح سوء توزيع الدخل، بإرساء قواعد المساواة الاجتماعية، من أجل التقليل من معدلات الفقر والبطالة إلى حدها الأدنى.

4. تكريس مبادئ الحكم الرشيد القائم على المحاسبة والاعتمادية والكفاءة وجودة الخدمات، وتبني سياسة تعزيز الشفافية والمساءلة، واستخدام كافة الآليات لمحاربة الفساد.

5. الاهتمام الخاص بقطاعي التعليم والصحة باعتبارهما أهم وسائل وآليات التنمية البشرية.

6. إبلاء عناية خاصة لأهالي الشهداء والمفقودين والجرحى لثورة السابع عشر من فبراير، و توفير كافة الموارد التي تضمن لهم العيش الكريم والاندماج الشامل في المجتمع .

7. معالجة بؤر التوتر التي خلفها النظام السابق بتحقيق الإنصاف والمصالحة الاجتماعية.

8. بناء العلاقات مع المجتمع الدولي بشكل متوازن يحقق التواصل الإنساني ويعمق التعاون والشراكة المتوازنة في إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - "تقرير فريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا"، 7 جوان 2012، ص 9، تم تصفح الموقع يوم 2016/07/12 :

[http://www.eueom.eu/files/pressreleases/other/eueat-libya-2012-final-report\\_ar.pdf](http://www.eueom.eu/files/pressreleases/other/eueat-libya-2012-final-report_ar.pdf)

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لحزب العدالة والبناء الليبي، تم تصفح الموقع يوم 2016/07/22:

<http://www.ab.ly.html>

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

### 3/ التجمع الوطني للحرية و العدالة و التنمية:

قام بتأسيسه كل من عبد الحليم بلحاج و الشيخ علي الصلابي، اللذان أكدا على أن أهداف الحزب تستند إلى تفسير معتدل للعقيدة الإسلامية، مما يجعل دور هذا الحزب ضمن خارطة الحزبية الليبية حاسما وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار المنافسة الشديدة له من طرف حزب العدالة و البناء من جهة، والقاعدة الشعبية التي يحظى بها في العاصمة الليبية طرابلس من جهة ثانية<sup>1</sup>.

4/تحالف القوى الوطنية: هو تحالف سياسي ليبي يضم 44 حزبا صغيرا وبعض الشخصيات القيادية، يميل هذا التحالف إلى الفكر الليبرالي، حيث أنه ينادي "بإسلام معتدل وديمقراطية ودولة مدنية"، تأسس شهر فيفري 2012 على يد محمود جبريل، لم يستمر نشاط الحزب طويلا حيث أعلن تجميد العمل السياسي في 03 أوت 2013 احتجاجا على عدم إقرار الدستور، فضلا عن تحول صوت الأغلبية في الشارع إلى أقلية بالبرلمان على حد وصف رئيس التحالف محمود جبريل.<sup>2</sup>

وعموما يمكن القول أن خارطة الحزبية بعد انهيار نظام العقيد القذافي لم تكن واضحة واقتصر على إنشاء بعض الأحزاب السياسية التي رفعت نفس الشعارات مع تغيير نسبي في التسمية فضلا على أنها لم تراخ الواقع الليبي، ناهيك عن دعم بعضها للميشيليات العسكرية وبعض الكتائب القبلية، في نفس السياق أشار "محمد نور الدين أفاية" أن الأحزاب السياسية في ليبيا-كغيرها من الدول التي شهدت ثورات شعبية أسقطت أنظمتها السياسية- "عاجزة أن تلعب دور الفاعل السياسي و الاجتماعي بما يحقق نجاح الانتقال الديمقراطي لأنها بحاجة للقطع مع القبيلة و الغنيمة و العقيدة ... وأن لا تعتمد الشعارات و التحريض و الشعبية العامية"<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- بول سالم ، أماندا كادلينك ، *تحديات العملية الانتقالية في ليبيا* ، في: أحمد الخمسي و اخرون ، الربيع العربي : ثورات الخلاص من الاستبداد ، (لبنان : دار شرق الكتاب ، 2013 ) ، ص 136 .

<sup>2</sup>تحالف القوى الوطنية بليبيا يجمد مشاركته بالحكومة، تم تصفح الموقع يوم 2015/04/05: <http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/8/3>

<sup>3</sup>يوسف محمد الصواني ، " الانتقال الديمقراطي في ليبيا : التحديات و الآفاق " ، مرجع سابق ، ص 24 .

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

### ثانياً: المجتمع المدني في ليبيا:

لم تعرف ليبيا في عهد القذافي منظمات المجتمع المدني على غرار الأحزاب السياسية إلا ما أسسه العقيد القذافي لخدمة أغراضه وذلك من خلال شبكة صغيرة من المنظمات التي أخضعت بالكامل لسيطرته لتحقيق نوع من توزيع السلطة بين أبناء "القائد".<sup>1</sup> في نفس السياق يؤكد "محمد زاهي المغربي" أن النقابات و الروابط المهنية الجماعية في عهد القذافي كانت ملزمة بالالتقييد بالسياسة العامة للدولة التي تملك وحدها حق إنشاء أو حل هذه التنظيمات، ومن ثم فإن عددها كان محدوداً إذ تراوح ما بين 90 إلى 95 جمعية تم تسجيلها وفقاً لقانون الجمعيات الأهلية رقم 111 لسنة 1970 ، وقانون رقم 19 لسنة 2001 لإعادة تنظيم الجمعيات الأهلية.<sup>2</sup>

و بعد إسقاط نظام القذافي شهدت الساحة الليبية بروز عدد كبير من منظمات المجتمع المدني إذ تراوح عددها ما بين 1800 و 1900 منظمة و جمعية<sup>3</sup>، انحصرت عملها ودورها في بداية الأمر على اثر سقوط نظام العقيد القذافي على تقديم المساعدات الإنسانية و الطبية و الغذائية.

كما لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في ظل المرحلة الانتقالية التي شهدتها ليبيا من خلال تفعيل آليات الحوار ومحاولة ترسيخ مفهوم المواطنة و الديمقراطية و العدالة الانتقالية و حقوق الإنسان و الشفافية و قضايا المركزية و اللامركزية و الفدرالية، بالإضافة إلى -وهو الدور الأهم- تفعيل آلية المصالحة الوطنية في ظل الاقتتال القبلي في العديد من المناطق الليبية، ففي ظل غياب سلطة الدولة، في كثير من الحالات، فإن منظمات المجتمع المدني هي التي ساعدت على استعادة الأمن والنظام في المناطق النائية على غرار مجلس حكماء ليبيا، الذي "عمل في مناطق تشهد توتراً في أنحاء ليبيا كافة من خلال محاولة نزع فتيل الصراع

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 26.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 27.

<sup>3</sup> وليد الصالحي ، خليل جبارة ، المجتمع المدني : الواقع و التحديات " ، مؤسسة المستقبل (ليبيا) ، جوان 2012 ، ص 14 ، تم تصفح الموقع يوم: (07-05-2013):

<http://www.foundationforfuture.org/en/Portals/0/Publications/%D8%A7%D8%B3%D8.pdf>

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي بين القبائل التي استخدمها القذافي للدفاع عن حكمه وجيرانهم المؤيدين للثورة، حيث لعب المجلس دورًا فعالاً في إنهاء اشتباكات قبلية بها<sup>1</sup>.

### ثالثاً: حقوق الإنسان في ليبيا:

أشارت العديد من التقارير الدولية إلى أن وضعية حقوق الإنسان في ليبيا بعد 17 فيفري 2011 قد شهدت وضعاً قاتماً ترجمته العديد من الوقائع التي أمكنت بعض المنظمات الإقليمية والدولية من رصدتها فقد صدر تقرير من منظمة العفو الدولية شهر فيفري 2012 الذي أشار إلى أن "عمليات اعتقال و تعذيب متكررة لأنصار القذافي"، كما أن تحدث التقرير عن وجود نحو 8 آلاف شخص موقوفين منذ 2011 مازالوا رهن الاحتجاز ولا يمكنهم التواصل مع محامين أو إجراء مراجعات قضائية لاحتجازهم<sup>2</sup>.

كما قدم التقرير المشترك بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر سنة 2012 صور عديدة لانتهاك حقوق الإنسان في ليبيا بعد سقوط نظام العقيد القذافي حيث تحدث التقرير الاممي عن حالات الاختطاف لعشرات المدنيين في طرابلس وبنغازي بسبب انتماءاتهم القبلية أو العائلية أو الدينية الفعلية ولا يزالون مفقودين منذ اختطافهم، و على صعيد حرية الرأي و التعبير أشار التقرير السابق إلى زيادة الاعتداءات والهجمات و بشكل مستمر على الصحفيين من قبل جميع أطراف الصراع، ويشمل ذلك تقييد الحركة ومصادرة المعدات والاختطاف والاعتقال ، كما أكد التقرير الاممي الصادر سنة 2012 أن المسؤولين الليبيين لم يعنوا اهتماماً بحق حرية التعبير والرأي ضمن الإعلان الدستوري و لم يحظ بأولوية في التشريعات التي صدرت منذ القضاء على نظام القذافي وان القوانين الصادرة في هذا المجال لا ترتق إلى المستوى المأمول كجزء من حرية الرأي و التعبير<sup>3</sup>

<sup>1</sup>لبحنية قوي، المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة ، متحصل عليه من الموقع:

<http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2014/4/24/201442481048658734Civil%20society%20in%20Libya.pdf>

<sup>2</sup>-بول سالم ، أماندا كادلبيك ، مرجع سابق ، ص ص 126-127 .

<sup>3</sup>- محسن عوض و آخرون ، مرجع سابق ، ص ص 255-256 .

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

في نفس السياق ذكرت التقارير الدولية الصادرة من منظمة مراسلون بلا حدود عن تزايدت الاعتداءات على الإعلاميين في ظل التناحر السياسي، إذ تعرض العديد منهم للاختطاف و القتل فعلى سبيل المثال قتل "الطيب عيسى في الخامس من أكتوبر 2014" وهو مؤسس قناة تومسات-الطوارق، كما تمت تصفية الإعلامي "معتصم الورفلي" في بنغازي عندما قام مسلحون بإطلاق النار عليه، و في شهر نوفمبر 2014 تم الحكم على "عمارة الخطابي" رئيس تحرير صحيفة الأمة غيايبا بالسجن خمس سنوات بعد إدانته بتهمة قذف مسئولين في الدولة لنشره مقالا في عام 2012 ادعى فيه وجود فساد في القضاء ذاكرا أسماء أكثر من 80 قاضيا ووكيل نيابة.

في نفس السياق تحدث تقرير صادر من الأمم المتحدة حول وضعية حقوق الإنسان في ليبيا سنة 2014 عن عمليات تصفية ممنهجة في حق عدد من الناشطين السياسيين و الحقوقيين حيث ذكر في هذا الصدد بعض الحالات الموثقة كاغتياال المحامية و الناشطة حقوق الإنسان " سلوى بوقعيقص" اثر إطلاق النار عليها في بيتها عقب إجراء مقابلة مع وسائل الإعلام اتهمت فيها الجماعات المسلحة بتقويض الانتخابات البرلمانية في شهر جوان 2014، كما تم استهداف و في ذات الشهر قتل مجهولون عضو المؤتمر الوطني العام " فريحة البركاوي " في درنة ، و في 19 سبتمبر قتل ما لا يقل عن 10 أفراد بمن فيهم ناشطان شابان على يد مجهولين<sup>1</sup>.

كما أدى الاقتتال الدائر في بعض المدن الليبية وخاصة مع سيطرة تنظيم الدولة "داعش" عليها في دمار واسع للممتلكات وإصابات و قتلى في صفوف المدنيين مقتل حوالي 100 شخص و إصابة 500 آخرين في ورشفانة، كما تسبب القتال في جبل نفوسة في مقتل أكثر من 170 شخص و نزوح أكثر من 5700 عائلة، وقد لقي ما يقرب من 470 شخصا حتفهم خلال الفترة الممتدة من منتصف شهر أكتوبر إلى منتصف ديسمبر وذلك بحسب التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة سنة 2014 ، الذي أكد كذلك على نزوح قرابة 400 ألف مواطن

<sup>1</sup>- " حالة حقوق الإنسان في العالم " ، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2015/2014 ، ص ص 301-302 ، تم تصفح الموقع يوم 2015/06/29 :

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي داخليا في ليبيا من بينهم 100 ألف من قاطني طرابلس وهجرة 105 ألف شخص بينهم أجنب إلى خارج ليبيا.<sup>1</sup>

الجدير بالذكر أن أغلب السفارات الأجنبية، والأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالات دولية، قامت بإغلاق مقار بعثاتها وإجلاء العاملين بها نتيجة للصراع المسلح الدائر في اغلب المدن الليبية.

### المطلب الثالث: تحديات بناء الدولة الليبية بعد انهيار نظام القذافي

منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في 17 من فيفري 2011 بليبيا التي طالبت بالإصلاح السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية قبل أن تتطور المطالب الشعبية إلى إسقاط نظام العقيد القذافي في ظل التدخل العسكري الدولي الذي حسم سقوط نظام القذافي ، حيث بدأت القوى الفاعلة في ليبيا العمل على إدارة المرحلة الانتقالية التي استمرت فترة زمنية طويلة بسبب الخلافات الكبيرة التي برزت بين مختلف القوى من جهة وسيطرة الكتائب المسلحة على بعض المدن الليبية من جهة أخرى، فضلا عن دخول ما يسمى بتنظيم "داعش" إلى ليبيا الأمر الذي سمح بتدخلات دولية عديدة، وهو سيتم معالجته ضمن هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى دراسة التحديات السياسية التي تواجهه القوى الفاعلة الليبية في بناء الدولة الليبية، ومن ثم دراسة أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية ليطم في الأخير دراسة التحديات الأمنية :

#### أولا: التحديات السياسية:

برزت العديد من العراقيل السياسية منذ بداية المرحلة الانتقالية مع تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 27 فيفري 2011 لتطفو تلك الخلافات بشكل واضح مع انتخابات المجلس الوطني في جوان 2012 في ظل عدم الاعتراف به من طرف بعض القوى الفاعلة في ليبيا ومطالبتها بعودة عمل المجلس التأسيسي ، فشكلت هذه الثنائية التشريعية أحد أهم

<sup>1</sup> - " تحديث حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني أثناء العنف المستمر في ليبيا " ، تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، 23 ديسمبر 2014 ، ص ص 4-7 ، تم تصفح الموقع يوم :

2016/08/15

[www.ohchr.org/Documents/Countries/OHCHRJointly\\_report\\_Libya\\_23.12.14\\_AR.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Countries/OHCHRJointly_report_Libya_23.12.14_AR.pdf)

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

التحديات السياسية في ليبيا التي أفزت بدورها نتائج عكسية على المستوى السياسي والتي يمكن دراستها على النحو التالي:

### 1- إشكالية غياب الثقافة السياسية:

انعكس غياب الديمقراطية والفراغ الثقافي السياسي لدى قطاعات عريضة من الشعب الليبي قرابة نصف قرن من الزمن وهي فترة حكم العقيد القذافي على عملية البناء الديمقراطي في ليبيا، ما جعل التجربة السياسية تعاني من عناصر قصور واضحة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية على وجه العموم وتفتقر بشكل عام إلى الحد الأدنى من المشاركة السياسية وانعدام الثقة بين المواطن والنظام السياسي، ويمكن القول أن أحد أهم التحديات البنيوية هي تلك المتعلقة بالفرص التي أتاحتها سقوط نظام العقيد القذافي لتكييف الأشكال التقليدية من التنظيم الاجتماعي الولاءات في ظل سيطرة القبيلة على جميع مكونات المجتمع فالمسألة تتعدى مجرد بناء الدولة إلى بناء المجتمع أيضا.<sup>1</sup>

2- الاتجاه نحو اعتماد الفدرالية كخيار سياسي وهو ما يشكل خطرا على مستقبل الدولة في ليبيا كونه يحرض على مسألة التقسيم التي تتغذى من الانشقاقات والصراعات القبلية والعرقية بالنظر للخصوصية الليبية القائمة على القبلية (العرب مقابل البربر) والجغرافية (الشرق مقابل الجنوب)، وفي هذا السياق تشير بعض الباحثين المهتمين بالشأن الليبي على غرار الباحث الأمريكي "تيد كاربنتر" أن "البديل الأكثر احتمالا للتقسيم السلمي للأراضي-آي انتهاج الفدرالية - سينتج احتمالين يتعلق الاحتمال الأول بنشوب حرب أهلية متواصلة، فيما يتعلق الاحتمال الثاني بانتصار ثوري كبير، وكلا الاحتمالان يهيئان لجولة جديدة من القتال خلال أعوام من الآن".<sup>2</sup>

3- فشل الدولة في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي شكل تحديا مستعصيا بالنسبة للنخب السياسية الليبية، فالبعض رأى استمرار الصورة القائمة للدولة المركزية ، بينما رأى فريق آخر

<sup>1</sup> يوسف محمد الصواني ، "التحول الديمقراطي في ليبيا : تحليل للتحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية " ، ورقة مقدمة لمؤتمر ليبيا من الثورة إلى الدولة : تحديات المرحلة الانتقالية ، الدوحة ، جانفي 2012 ، ص 5.

<sup>2</sup> توفيق المدني ، " المرحلة الانتقالية في ليبيا : تحديات البناء " ، مرجع سابق ، ص 4 .

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

بعدم ملائمة النمط المركزي لدولة بمساحة ليبيا و أن الأولى إقامة دولة فيدرالية تتيح درجة من اللامركزية مع الأقاليم الليبية الثلاثة التي تتباين تنمويًا وقبليًا ، ويرى فريق ثالث أن تجمع الدولة بين الأمرين المركزية واللامركزية تجنباً لأي تشتت بين المناطق الليبية<sup>1</sup>.

**4- التحدي الآخر الذي لا يقل أهمية عن التحديات السابقة هو مسألة المصالحة مع عناصر نظام القذافي** التي شاركت في القتال معه خلال فترة الاحتجاجات الشعبية من حكمه المشكلة من مختلف العناصر التي تنتمي للجان الثورية، الكتائب الأمنية، والقبائل الموالية له إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدم وجود مؤسسات قضائية تضطلع بمهمة المصالحة، في ظل الفراغ المؤسساتي الذي تعانيه ليبيا من جهة و رسوخ مفهوم وقيم الثأر في الثقافة البدوية بشكل عام من جهة ثانية، ما قد يشكل عائقاً أمام جهود المصالحة بين الليبيين.

**5- ضعف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني** التي ظهرت بعد انهيار نظام القذافي أمام البنى التقليدية الراسخة في المجتمع الليبي التي تعاضت أدوارها بسبب غياب مؤسسات الدولة، الأمر الذي "قد يؤدي إلى اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بالمجتمع التقليدي (القبلي)"<sup>2</sup>، وذلك في ظل افتقار الأحزاب السياسية المشكلة لبرامج سياسية محددة وتحديد خطها السياسي وموقفها من القضايا الجارية في ليبيا، لافتقادها الخبرة والتجربة نتيجة لحظر تكوين الأحزاب السياسية على ما يربو على 40 سنة في ظل حكم القذافي من جهة، وتحكم الارتباطات القبلية أو الجهوية و أحياناً العائلية على توجهات ومواقف الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني من جهة أخرى.

**6- كما يشكل كتابة دستور توافقي تحد صعباً آخرًا في ليبيا ، حيث برزت عدد من الإشكاليات** حيال عملية كتابة الدستور، الذي وُضع له جدول زمني محدد لإنجاز مسودته، يبلغ 60 يوماً منذ الاجتماع الأول للجنة الدستورية، وتحديد الجهة المنوط بها صياغة الدستور حيث تم إنشاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور التي تتكفل بإقرار مشروع دستور توافقي ليعرض

<sup>1</sup> محمد عاشور مهدي ، " ليبيا ما بعد القذافي : ميراث من التحديات " ، ص 4 ، تم تصفح الموقع يوم 2015/4/12:

<http://www.sis.gov.ly/VR/35/4.htm>

<sup>2</sup> عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 فيفري 2011 : رؤية سياسية تحليلية "

، مرجع سابق ، ص 115.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي على الاستفتاء والمصادقة عليه وهو ما تم انجازه منذ 19 أبريل 2016<sup>1</sup>، إلا أنه قوبل بانتقادات شديدة من قبل بعض القوى الفاعلة في ليبيا، ويؤكد الباحثون أن المعضلة الحقيقية في كتابة الدستور هي كيفية إحداث توازن بين السلطة المركزية من ناحية، والمقاطعات الأخرى من ناحية أخرى، حيث لا تزال مسألة الفيدرالية تهدد كيان الدولة الليبية<sup>2</sup>، والجدير بالذكر أنه قد سبقت هذه المسودة من الدستور عدة محاولات لبلورة مشروع دستور يحظى بالإجماع من طرف كل القوى الفاعلة في ليبيا التي شهدت سبعة تعديلات دستورية حيث أجرى المجلس الوطني الانتقالي ثلاثة تعديلات دستورية كان أهمها التعديل الثالث الصادر في 5 جويلية 2012 الذي يكلف المؤتمر الوطني بانتخاب هيئة تأسيسية بطريق الاقتراع الحر المباشر من غير أعضائه لصياغة مشروع دستور دائم للبلاد و تتكون من ستين عضواً على غرار لجنة الستين التي شكلت لإعداد دستور ليبيا عام 1951م، وهو ما يعني تقلص وظيفة المؤتمر الوطني لتقتصر على وضع الضوابط و المعايير اللازمة لتكوين الهيئة التأسيسية التي يراعى فيها وجوب تمثيل مكونات المجتمع الليبي ذات الخصوصية الثقافية واللغوية، على أن تنتهي الهيئة التأسيسية من صياغة الدستور واعتماد مشروع الدستور في مدة لا تجاوز مائة وعشرين يوماً من انعقاد اجتماعها الأول.<sup>3</sup> بينما اضطلع المؤتمر الوطني العام بأربعة تعديلات حيث أكد التعديل الرابع الصادر في الفاتح من سبتمبر 2012 على تحقيق الإجماع على القرارات و القوانين التي تؤثر على هيكل الدولة و الموافقة عليها بأغلبية 120 صوتاً<sup>4</sup>.

أما التعديل الخامس فقد تناول ما اصطلح على تسميته بالتحسين الدستوري للعزل السياسي في 11 أبريل 2013 حيث اعتبر "أن عزل بعض الأشخاص و منعهم من تولي المناصب العامة

<sup>1</sup> موقع الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور على الرابط التالي:

<http://www.cdalibya.org>

<sup>2</sup> مجموعة خبراء، تحديات بناء الدولة الليبية في الذكرى الثانية للثورة، تم تصفح الموقع يوم 13/02/2014:

[/http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2940](http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2940)

<sup>3</sup> المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، تعديل دستوري رقم (3) لسنة 2012، طرابلس، 5 جويلية 2012، ص 1962، تم

تصفح الموقع يوم 2015/09/23: <http://www.log.gov.ly/downloads/add0018.pdf>

<sup>4</sup> المؤتمر الوطني العام، تعديل دستوري رقم (4) لسنة 2012، طرابلس، 01 سبتمبر 2012، ص 1964، تم تصفح

الموقع يوم 2015/04/16 <http://www.log.gov.ly/downloads/add007.pdf>

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي لفترة مؤقتة لا يشكل إخلالا بحقوق المواطنة و الفرص المتساوية الواردة في المادة (6) من الإعلان الدستوري".

و تضمن التعديل السادس خارطة طريق للمرحلة الانتقالية اتسمت بالتوسع في صلاحيات الهيئة التأسيسية و إعادة هيكلة سلطات الدولة تكون بدايتها بإجراء انتخابات تشريعية مبكرة بحسب الفقرة الثانية من المادة 30 لتكوين مجلس النواب ثم انتخاب رئيس الدولة، حيث لم يتم العمل بمضمونها لمدة طويلة حتى تضمنها التعديل السابع تأكيده على استكمال المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وفقاً لنص المادة ( 18 ) من الإعلان الدستوري، ويبقى أعلى سلطة في الدولة الليبية والمسؤول عن إدارة البلاد حتى انتخاب المؤتمر الوطني العام، الذي يتكفل بتسيير شؤون البلاد إلى حين انتخاب أعضاء مجلس النواب ورئيس الدولة كما يتكفل المؤتمر الوطني بتأسيس الهيئة التأسيسية لصياغة مسودة الدستور بحسب المادة 30 الفقرة 12 من التعديل الدستوري السابع.<sup>1</sup> هذا الأخير تم إبطاله بحكم قضائي في 06 نوفمبر 2014 وأقر تعديلا إضافيا بإلغائه نتائج الانتخابات مجلس النواب التي جرت في جوان 2014 وحله، فأعاد بذلك بناء المؤسسات السياسية فانفرد رئيس الدولة بسلطات تنفيذية واسعة، بما فيها إعلان حالة الطوارئ وإقالة رئيس الحكومة بالتشاور مع رئيس مجلس النواب، بحسب المادة 13 من الإعلان الدستوري.<sup>2</sup>

#### 7- تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا:

في ظل تصاعد أعمال العنف واستمرارها في ليبيا طالبت العديد من الدول وخاصة دول الجوار وبعض الهيئات الدولية الفرقاء السياسيين على حل خلافاتهم عن طريق القنوات الدبلوماسية من خلال تشجيع آلية الحوار والاستفادة من نماذج المصالحة الدولية والتي ساهمت بشكل كبير في حل الصراعات بين النخب السياسية في الدول التي شهدت نزاعات داخلية أو

<sup>1</sup> نص قرار التعديل الدستوري السابع، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/06

<http://www.alrseefa.net/archives/17612>

<sup>2</sup> عمر خيرى، " السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 16 ديسمبر 2014، تم

تصفح الموقع يوم: 2014/06/22:

<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/Politics0inlibya.pdf>

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي  
حروباً أهلية كما هو الشأن في تجربتي جنوب إفريقيا و الجزائر وفيما يلي عرض لأهم الجهود  
الدولية والإقليمية للمصالحة الوطنية في ليبيا:

**1/ دور الأمم المتحدة في دعم جهود المصالحة الوطنية في ليبيا:** سعت الأمم المتحدة منذ  
بداية سقوط نظام القذافي إلى تهدئة التوتر بين الأطراف الفاعلة في ليبيا من خلال دعوة أمينها  
العام "بان كي مون" لضرورة تغليب لغة الحوار الوطني على لغة السلاح وتجسيد ذلك ميدانياً  
بإصدارها مجموعة من القرارات الدولية التي تدخل في هذا الإطار كقرار مجلس الأمن رقم  
"2174" الذي يهدف إلى الإشراف على الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا، وقد جاء هذا  
القرار بناءً على طلب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويكتسب أهميته في كونه يأتي في  
مرحلة نزاع حول دستورية سلطات الدولة؛ السلطة التشريعية والتنفيذية بعد إجراء انتخابات  
مجلس النواب في جوان 2014 وعدم الاعتراف بنتائجه من طرف بعض الأعضاء في المؤتمر  
الوطني العام المنتهية ولايته، فلمعالجة الأزمة في ليبيا وضع مجلس الأمن 11 بنداً تضمنت  
الوسائل الممكنة لضبط العنف ومنع وصول السلاح للأراضي الليبية، تأمين الأسلحة وعدم  
وصولها للجماعات "الإرهابية"، وإدراج المتورطين في الجرائم.<sup>1</sup>

**2/ اتفاق غدامس:**

من بين ما تضمنه القرار "2174" إطلاق محادثات بين أطراف الأزمة الليبية حيث كانت  
بدايتها بالاجتماع التشاوري في مدينة "غدامس" الليبية وهو ما عرف بـ"غدامس 1" بتاريخ  
29 سبتمبر 2014 حيث ضم ممثلين عن المؤتمر الوطني العام ووفداً آخرًا عن مجلس النواب  
المنتخب، كما ضم الاجتماع ممثلين عن بعض الكتل الليبية وذلك تحت رعاية أممية من  
خلال مبعوثها "برناردينو ليون"، حيث لم يخرج هذا الاجتماع بأي قرارات حاسمة حيث سعت  
الأمم المتحدة من خلاله جمع جميع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة والاستماع لشروطهم.  
كما أشرفت الأمم المتحدة على إطلاق الجولة الثانية من غدامس 2، في 09 ديسمبر 2014،  
بجنيف، من خلال دعوة كل الفاعلين في ليبيا إلى "السير في نفس الاتجاه المفضي إلى

<sup>1</sup>خيري عمر، دور الأمم المتحدة في ليبيا.. تداخل السياسة والقانون والإرهاب، تم تصفح الموقع يوم: 2016/01/14:

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

حوار سياسي شامل، بهدف وقف القتال وضمان سير العملية السياسية في ظل المرحلة الانتقالية وكذا المحافظة على سيادة ليبيا ووحدتها أراضيها"<sup>1</sup>

وقد قبل بهذا الحوار -وإن بتحفظ- كلا المعسكرين اللذين يتنازعان السلطة في ليبيا، المؤتمر الوطني العام والحكومة المنبثقة عنه، وقوات فجر ليبيا المؤلفة من جماعات مسلحة تسيطر على طرابلس وبعض مدن الغرب الليبي، من جهة، والبرلمان الجديد المنعقد في طبرق بشرق البلاد والحكومة المنبثقة عنه والمعترف بها من المجتمع الدولي ووحدات الجيش الليبي المتحالفة مع اللواء خليفة حفتر، من جهة أخرى.

ونظرا لحجم الأطراف المشاركة في غدامس 2 من جهة وللشروط التي وضعها كل طرف من جهة ثانية أكد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة "برناردو ليون" ، بأحقية جميع الأطراف في طرح شروطها، مؤكدا أن أي طرف لا يمكن أن يحصل على تلبية شروطه كلها، ودعا إلى تقديم تنازلات من كل الأطراف لصالح بناء الدولة الليبية، إلا أن إصرار كل طرف على تحقيق مطالبه حالت دون الخروج بقرارات حاسمة وهو ما دعا الأمم المتحدة للعب ورقتها الأخيرة من خلال الدعوة إلى عقد مباحثات جديدة وهذه المرة في ليبيا، في 11 فيفري 2015، حيث شارك فيها وفد من مجلس النواب برئاسة "محمد شعيب"، و"محمد عبد العزيز" وزير الخارجية الليبية السابق وهو أحد أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وأحد المقاطعين لجلسات مجلس النواب في مدينة طبرق، بالإضافة إلى مندوبين عن بريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا ومالطا<sup>2</sup>، حيث بدا واضحا أن هناك انقساما بين الموقف البريطاني والأمريكي، الذي يصر على أن المخرج يكمن في تقاسم السلطة، بغض النظر عن نتائج الانتخابات أو أي توافقات قانونية سابقة، وتجلى هذا الموقف في تصريح السفارة الأميركية بالجزائر "جوان بولاشيك" التي جازمت بأن الحل في ليبيا لن يكون عسكريا، في مقابل الموقف الفرنسي والإيطالي المتشكك في إمكانية نجاح الحوار، والذي تجلّت رسالته في تصريح وزير خارجية

<sup>1</sup> هشام الشلوي، حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة، تم تصفح الموقع يوم 22/01/2016:

[/http://studies.aljazeera.net/ar/reports](http://studies.aljazeera.net/ar/reports)

<sup>2</sup> أطراف النزاع بليبيا يقرّون بدء عملية سياسية، تم تصفح الموقع يوم 03/10/2016:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic>

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

إيطاليا "بباولو جينتينوني"، الذي أعلن فيه استعداد بلاده للتدخل العسكري في ليبيا حال طلبت الأمم المتحدة ذلك، وعليه تمت المحادثات بشكل غير مباشر، وأسفرت عن الاتفاق بين الأطراف المشاركة على "ضرورة وقف إطلاق النار وخاصة بالمناطق التي لا تشهد محاربة الإرهاب، ومواصلة الحوار بين كل الأطراف بخصوص تشكيل حكومة وفاق وطني".<sup>1</sup>

3- اتفاق الصخيرات: يشكل اتفاق الصخيرات الذي جرت جولاته في المملكة المغربية من أهم الجهود الإقليمية برعاية الأمم المتحدة والتي ساهمت في تقريب وجهات النظر فيما يخص القضايا الخلافية بين الفرقاء السياسيين الليبيين حيث وقعت الأطراف الليبية يوم الخميس 17 ديسمبر 2015 على الاتفاق السياسي في مدينة "الصخيرات المغربية" و أعلنت الأطراف الليبية المشاركة موافقتها على شكل الاتفاق السياسي المعلن من قبل الأمم المتحدة، وذلك بعد أكثر من سنة من مفاوضات عسيرة، و ينص اتفاق الصخيرات على ثلاث نقاط أساسية هي: تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية، وتأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار وأخرى لصياغة الدستور ومجلس الدفاع والأمن.<sup>2</sup>

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، نص الاتفاق على "تشكيل حكومة الوفاق الوطني على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص، وتكف الحكومة بممارسة مهام السلطة التنفيذية التي تتكون من مجلس للوزراء يرأسه رئيس مجلس الوزراء، وعضوين نائبين، وعدد من الوزراء، ويكون مقرها بالعاصمة طرابلس، ومدة ولايتها عام واحد"، أما الثانية، فتشير إلى أن السلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية -التي لم تُذكر مدتها- تضم مجلس النواب المنتخب في جوان 2014 (برلمان طبرق)، وجاء في النقطة الثالثة أن المجلس الأعلى للدولة -وهو أعلى جهاز استشاري- يقوم بعمله باستقلالية، ويتولى إبداء الرأي الملزم بأغلبية في مشروعات القوانين

<sup>1</sup> جيهان الجازوي، انطلاق الحوار الليبي وسط أجواء إيجابية، تم تصفح الموقع يوم 2016/10/03:

<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/60898>

<sup>2</sup> أهم بنود الاتفاق الليبي بالصخيرات، متحصل عليه من الموقع:

[/http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/12](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/12)

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي والقرارات ذات الصلة التشريعية التي تعتمدها الحكومة إحالتها إلى مجلس النواب، ويتشكل هذا المجلس من 120 عضوا.<sup>1</sup>

وتجسيدا لهذا الاتفاق أعلن المجلس الرئاسي الليبي في 19 جانفي 2016 تشكيل حكومة وفاق وطني جديدة تتشكل من اثنين وثلاثين عضوا، على أن يعمل بالقرار من تاريخ اعتماد مجلس النواب لهذه التشكيلة المقترحة.<sup>2</sup>

**4-اجتماع باريس:** احتضنت العاصمة الفرنسية باريس الاثنين 03 أكتوبر 2016 اجتماعا دوليا حول ليبيا بمشاركة ممثلين من عدة دول بينها مصر وتركيا وقطر والإمارات، ويهدف الاجتماع إلى البحث في سبل التقريب بين الفرقاء الليبيين، حيث أكدت فرنسا عن دعمها المطلق لحكومة الوفاق الوطني المنبثقة جراء اتفاق الصخيرات فقد اعتبر الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أن بلاده "لن تدخر أي جهد" لدعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا وخصوصا في مجال مكافحة الإرهاب، حتى لا يعرف هذا البلد مصير سوريا، وأضاف هولاند أن باريس "تثق بفايز السراج ليمكن من توسيع حكومته وضمان مشاركة كل الأطراف المعنيين".<sup>3</sup>

من جهته اعتبر رئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج "أن الحوار وحده يمكن أن يجنب البلاد "حربا أهلية"، معربا عن استعداده لتشكيل حكومة جديدة، ودمج قوات المشير خليفة حفتر" الذي يسيطر على موارد البلاد النفطية، الجدير بالذكر أن فرنسا أكدت على ضرورة إشراك "حفتر" في مشاورات باريس لدوره الكبير في الخروج بليبيا من أزمتها السياسية والأمنية بحسب تعبير الرئيس الفرنسي هولاند.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>- " ليبيا : التوقيع على اتفاق السلام في الصخيرات " ، متحصل عليه من :

<https://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/943e7ba1-b993-4aff-9cca-b28635cc4d15> , (2016-01-30)

<sup>2</sup>- " ليبيا : تشكيل حكومة الوفاق ب 32 حقيبة وزارية " ، تم تصفح الموقع في 2016/10/03 :

<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/01/19/%D9%84%D9%8A%D8%A9.html>

<sup>3</sup>باريس تحتضن اجتماعا حول ليبيا بمشاركة عدة دول، تم تصفح الموقع في 2016/10/03:

<http://www.france24.com/ar/20161003>

<sup>4</sup>نفس المرجع.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

### 5- الجهود الجزائرية في مجال المصالحة الوطنية الليبية:

ترتكز المقاربة الجزائرية تجاه إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا على ثلاثة محاور، المكون الأول هو تعزيز الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين اعتماداً على تجربة الجزائر في مالي ودورها في إعادة السلم الداخلي، ثم تثبيت معادلة الحوار السياسي، وأخيراً العمل ضمن الأطر المؤسسية الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن".

عملياً، فإن الجزائر تسير وفق هذه المكونات الثلاثة ولا يتعارض دورها مع الدور الأممي الذي يقرّ بدور المقاربة الجزائرية، من خلال تأكيد مبعوثها الخاص في ليبيا برنارد ليون، فالمقاربة الجزائرية تحظى بنوع من الإجماع لدى كل الفرقاء الليبيين ودول الجوار، كمصر وتونس، ولا سيما مع تنامي ظاهرة الإرهاب مع دخول تنظيم داعش للأراضي الليبية وهو التحدي المشترك لدول لجوار الثلاثة، فضلاً عن امتلاك الجزائر تجربة مكافحة الجماعات الإرهابية من خلال معاشتها للإرهاب لعشرية كاملة، هذا من جهة، كما بادرت السلطات الجزائرية سنة 1999 إلى تبني خيار المصالحة الوطنية كبديل عن الحل العسكري في تعاملها مع بقايا الجماعات الإرهابية من جهة ثانية.

وقد استضافت الجزائر العديد من القيادات السياسية الليبية في عدة مناسبات كان آخرها دعوة رئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج" يوم 03 أكتوبر 2016 لإجراء مشاورات تتعلق برغبة الجزائر بإطلاق مبادرة من أجل الحوار الشامل في ليبيا.<sup>1</sup>

### ثانياً: التحديات الاقتصادية:

لا تقل التحديات الاقتصادية التي شهدتها ليبيا على اثر إسقاط نظام العقيد القذافي عن التحديات السياسية أهمية حيث انعكست حالة اللااستقرار التي ميزت المشهد السياسي الليبي على الأوضاع الاقتصادية لليبي، حيث أشارت العديد من التقارير الاقتصادية الصادرة من بعض الهيئات الدولية عن انهيار كلي للاقتصاد الليبي بعد 2011 على الرغم من ارتفاع

---

<sup>1</sup>وزير الخارجية الكندي يؤكد دعم بلاده لمبادرة لصالح تحقيق المصالحة في ليبيا، تم تصفح الموقع في 2016/10/03

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

السعار النفط خلال تلك السنوات، وعليه يمكن رصد أهم التحديات التي واجهت الاقتصاد الليبي في النقاط التالية:

**1- الزيادة في النفقات العامة للدولة** حيث شهدت ليبيا سنة 2013 أضخم ميزانية حكومية شملت زيادة الأجور للعمال بما يزيد عن 22 مليار دينار ليبي، و دعم السلع و المحروقات حيث تعدت الميزانية المخصصة لها 11.6 مليار دينار، بينما لم تشمل هذه الميزانية القطاعات الرئيسية في ليبيا كالسكن و الكهرباء و المياه و النقل و المواصلات و الاتصالات التي عرفت تدهورا مستمرا.<sup>1</sup>

**2- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي**، حيث أن أحد أهم عوامل تعافي الاقتصاد الليبي في ليبيا هو خلق بيئة مناسبة للقطاع الخاص للاستثمار والرهان على دوره الحيوي في ظل تهاوي إنتاج النفط، حيث تراجع الإنتاج الليبي إلى 590 ألف برميل سنة 2013 يوميا في مقابل مليون ونصف المليون برميل يوميا سنة 2010،<sup>2</sup> وقد جاء ذلك نتيجة لإغلاق موانئ و حقول النفط إضافة إلى تهاوي أسعار النفط العالمية منذ جوان 2014، وقد أدى ذلك إلى حدوث عجز مالي كبير في الخزينة العامة للدولة تم تغطيته بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي.<sup>3</sup>

**3- على ضوء النقطة السابقة فإن العامل الذي لا يقل أهمية في إنعاش اقتصاد ليبيا هو ترسيخ وتثبيت الأمن كشرط رئيسي لأي تطوير اقتصادي، فالقضاء على أو تحجيم نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية وإبعاده على الأقل مرحلياً عن مناطق الهلال النفطي في شرق ليبيا، ومنع تمدده جنوباً حيث تنتشر حقول النفط، عامل مهم في عودة الشركات الأجنبية العاملة في مجالي التنقيب والإنتاج النفطي.<sup>4</sup>**

---

<sup>1</sup>صقر الجبباني، " أزمة الاقتصاد الليبي .. فشل السياسة المالية و عجز السياسة النقدية"، تم تصفح الموقع في 2016/10/03

<http://www.libyaakhbar.com/writings/103460.html>

<sup>2</sup>جامعة الدول العربية، الدول العربية أرقام ومؤشرات، العدد الرابع، 2013، ص119، تم تصفح الموقع في 2015/11/03

<sup>3</sup>صقر الجبباني، مرجع سابق.

<sup>4</sup>تاون بوست، الاقتصاد الليبي عقب ثورة فبراير: مؤشرات الانهيار وآمال العودة، تم تصفح الموقع في 2015/11/03

<http://www.libyaakhbar.com>

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

4- مواجه التحديات المرتبطة بالموارد البشري: من خلال تأهيل طاقاتها البشرية ورفع قدرتها بما يناسب المشاريع الاقتصادية المتخصصة في مجالات الصناعة والخدمات، فعلى رغم أن الأرقام الرسمية تشير إلى تحسّن ملحوظ في الأرقام الوطنية للبطالة إلا ارتفاعها في أوساط الجامعين يعكس عدم استغلال الموارد البشرية المؤهلة التي تراهن عليها السلطات الليبية.

5- تواجه النخب السياسية الحاكمة في ليبيا إعادة العلاقات الإقليمية والدولية إلى ما كانت عليه قبل 2011 وخاصة في المجال الاقتصادي لاسيما مع دول الجوار كمصر، وخاصة في مجال انتقال اليد العاملة، فالعمالة المصرية تمثل سوقاً مهماً في ليبيا، حيث تواجد أكثر من مليون مصري كانوا موزعين بين عدة مدن ليبية خاصة طرابلس، الزاوية، مصراتة، سرت و بنغازي قبل إسقاط نظام العقيد القذافي، إلا أن أغلبهم غادر ليبيا بعد ذلك نظراً للأوضاع الأمنية المتردية في ظل الاقتتال الداخلي من جهة، واستهداف الجماعات المسلحة للعمال المصريين خاصة المسيحيين منهم من جهة ثانية.<sup>1</sup>

6- غموض مستقبل الاستثمار الأجنبي في ليبيا: شهدت الفترة التي أعقبت سقوط نظام القذافي هجرة عكسية للمستثمرين الأجانب من ليبيا، في ظل تدني الخدمات العامة كالكهرباء والمياه وصعوبة التنقل بين المدن الليبية جراء الأوضاع الأمنية في بعض المدن الليبية، وفي ظل عدم التوافق السياسي لا تملك السلطات الليبية المؤسسات السياسية التي تستقدم الاستثمار الأجنبي، هذا الأخير تحتاج إلى بيئة خدمات وأمن واستقرار على مستوى المؤسسات السياسية والإدارية والتشريعية، وهي كلها تقريباً بحسب التقارير الدولية غير متوفرة، فعلى سبيل المثال فإن الهجمات التي استهدفت السفير الأميركي، و قبله الهجمات على بعثات ومؤسسات غربية في مدينة بنغازي الليبية، لا يشجع الدول والمؤسسات الأجنبية على الاستثمار التي سحبت جميع طاقمها من ميناء بنغازي النفطي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>ليبيا... العمالة المصرية بين طلب الرزق والاستهداف، تم تصفح الموقع في 2016/10/01:

<http://www.aremnews.com/news/arab-word/egypt/207762>

<sup>2</sup>جون ديفي، هل أصبحت ليبيا جاهزة لاستقبال الاستثمار الأجنبي؟، تم تصفح الموقع يوم 2014/05/02 :

<http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=12362&article=697951>

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

7- وضع إطار واضح للسياسات المالية العامة يقوم على قاعدة مالية منسقة على مستوى وزارة المالية تكون مهمتها وضع سياسات المالية العامة التي تتماشى وظروف الاقتصاد الليبي مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع المتقلب للإيرادات القائمة على قطاع النفط، مع ضرورة تحرير السياسة النقدية بالتدرج بما يقلل من نسب التضخم المرتفعة وتطوير القطاع المصرفي الليبي بما يتماشى والمصارف الدولية.<sup>1</sup>

8- صعوبة إصلاح البنية التحتية المدمرة نظرا للحالة الاقتصادية الصعبة التي تمر بها ليبيا، وعدم الاكتفاء بمدخيل النفط الضعيفة في ظل تأكيدات الخبراء على أن ليبيا ستحتاج إلى ثلاثة أعوام على الأقل قبل أن يعود الإنتاج النفطي إلى مستويات ما قبل 2011 والذي يعادل 1,8 مليون برميل يوميا ، كما سلف ذكره.<sup>2</sup>

9- وفي ظل محدودية العوائد النفطية فإن عملية توزيع الموارد ستصبح مهمة تكاد تكون مستحيلة وخاصة في ظل الصراع القائم بين الفاعلين الليبيين بما في ذلك الفاعلين التقليديين أي القبائل خاصة في ظل بروز هواجس التخوف وعدم الثقة التي تطورت إلى شكل الصراع.<sup>3</sup>

10- **التقليل من نسب البطالة المرتفعة:** ففي ظل نزوح العمالة الأجنبية من ليبيا قد يوفر ذلك فرصة أمام قطاع كبير من العاطلين عن العمل وخاصة ذوي المؤهلات الجامعية منهم للاندماج في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الليبية وبخاصة الشركات النفطية الليبية، مما قد يساهم في التقليل من نسب البطالة المرتفعة التي وصلت إلى 19.5% عام 2012.

**ثالثا: التحديات الأمنية:** شكلت التحديات الأمنية التي برزت على الساحة الليبية بعد إسقاط نظام العقيد القذافي أكبر هواجس النخب السياسية في ليبيا نظرا لامتداد تأثيرها إلى جوانب أخرى وخاصة الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث أثرت سلبا على حالة الاستقرار السياسي، وعموما يمكن دراسة أهم التحديات الأمنية لبناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي في النقاط التالية:

---

<sup>1</sup>رالف شامي و آخرون، " ليبيا بعد الثورة : التحديات و الفرص " ، صندوق النقد الدولي ، 2012 ، ص ص 13-15 ، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/03

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf>

<sup>2</sup>توفيق المدني، " المرحلة الانتقالية في ليبيا : تحديات البناء " ، مرجع سابق ، ص 5.

<sup>3</sup>زاييد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 82 .

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

## 1- تفكيك الميليشيات المسلحة ونزع السلاح:

شكل قيام القذافي بفتح مخازن الأسلحة أمام أنصاره للدفاع عن بقاء نظامه على إثر اندلاع الاحتجاجات الشعبية ضد نظامه في 17 فيفري 2011 تداعيات أمنية كبيرة بعد سقوط نظامه على المستوى الداخلي والإقليمي للبيبا، فداخليا ساهم انتشار السلاح الليبي بشتى أنواعه بين مختلف القبائل والكتائب على إحياء صراعات قديمة فيما بينها ما شكل أعباء أمنية كبيرة على السلطات الليبية الجديدة يصعب إدارتها وحلها من ناحية، كما أدى ذلك إلى تعويض مركزية النظام الأمني القائم على وجود المؤسسة العسكرية بنظام معقد يتوزع فيه النفوذ العسكري على أكثر من جهة، وهو ما انعكس على استقرار الوضع الداخلي للبيبا من ناحية ثانية<sup>1</sup>، حيث أن تعدد مصادر النفوذ العسكري بين الكتائب العسكرية ساهم في تقليدها لدور الجيش النظامي وبالتالي تبني تنظيمات موازية للمؤسسة العسكرية، والتي باتت تهدد مستقبل الدولة الليبية خاصة في حال اصطدامها بعضها ببعض، وهو ما وقع فعلا، فعلى سبيل المثال حدثت في طرابلس مواجهات مباشرة بين كتبية الأوفياء والقوات النظامية سعيا من الأولى لفرض سيطرتها على المدينة.<sup>2</sup>

وقسم الباحثون الميليشيات المسلحة إلى ثلاث جماعات: تتمثل الأولى في الجيش الوطني الليبي، والذي يتكون من قوات النظام السابق، وانشق هؤلاء عن جيش القذافي، وتتصرف الثانية إلى قوات درع ليبيا، التي تشبه الحرس الوطني، وتخضع لأوامر وتعليمات قادتهم دون الرجوع إلى الجيش الوطني، وتتعلق الثالثة بمجلس الأمن الأعلى، الذي أنشأه المجلس الوطني الانتقالي الليبي، ويضم عناصر ثورية وأفرادا يقومون بمهام الشرطة، ولكنهم رفضوا الرضوخ لمطالب الحكومة الليبية بحل نفسها، والاندماج في الجيش الوطني<sup>3</sup>، وفيما يلي خارطة لانتشار لأهم الكتائب المسلحة في ليبيا:

<sup>1</sup>- كامل عبد الله، "دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/12 :

[www.siyassa.org.eg/Category/2/1020.aspx](http://www.siyassa.org.eg/Category/2/1020.aspx)

<sup>2</sup>التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط ، ديسمبر

2011 ، ص 18، تم تصفح الموقع يوم 2016/10/10:

[http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf](http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf).

<sup>3</sup>مجموعة خبراء، "تحديات بناء الدولة الليبية في الذكرى الثانية للثورة"، المرجع السابق.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

**1-قوات درع ليبيا:** تشكلت رسمياً بتبعية مباشرة إلى رئاسة أركان الجيش الليبي، وبعلم وزير الدفاع آنذاك "أسامة الجويلي"، في ديسمبر عام 2011، أي بعد قرابة شهرين من اغتيال القذافي وانتهاء نظامه بشكل رسمي، وتعد قوات درع ليبيا أكبر التشكيلات العسكرية في ليبيا من حيث عدد الأفراد والعتاد العسكري، ويبلغ عدد منتسبيها 63000 من المعارضين السابقين الذين خاضوا الحرب ضد نظام القذافي، وهم من عدة مدن ليبية (بنغازي- البيضاء- طبرق- درنة- مصراتة- زليتن - الخمس - غريان - سبها - طرابلس - الزاوية - صرمان - صبراتة - زوارة)، وتقوم قوات درع ليبيا بتأمين المؤسسات والأماكن الحيوية، فضلاً عن اشتراكها في ضبط الأمن، وتأمين السجون، المعسكرات، الموانئ البحرية، والحدود فعلى سبيل المثال شاركت قوات درع ليبيا في فض نزاعات قبلية وجهوية في مدن كـ(زوارة - الجميل - الكفرة - سبها وغيرها)، كما انخرطت في عدة معارك لعل أهمها المعركة ضد القوات التابعة للواء المتقاعد "خليفة حفتر" والتي أُطلق عليها عملية الكرامة، وكذلك اشترك درع المنطقة الوسطى، إلى جانب قوات حفظ أمن واستقرار ليبيا، في المعركة التي جرت في 14 جويلية 2014 لإخراج لواء القعقاع وكتيبة الصواعق من مطار طرابلس الدولي، فيما يُعرف بعملية فجر ليبيا أو قسورة<sup>1</sup>، وكنتيجة لذلك تعرض مقر قوات درع ليبيا في بنغازي في سبتمبر من نفس السنة أي 2014 إلى اقتحام من قبل مسلحين ومتظاهرين أسفر عن سقوط 43 قتيلًا وانسحاب قوات درع ليبيا منه.

**2-القوة الثالثة:** تتكون القوة الثالثة من مجموعة من الكتائب أبرزها كتيبة حطين، كتيبة أسود الوادي، كتيبة المدينة، وغيرها، وتتبع مباشرة المؤتمر الوطني، وتنتشر في أماكن عدة أهمها: سبها ، براك الشاطئ ، طرابلس ، مصراتة ، حقل أكاكوس النفطي على الحدود الليبية الجزائرية - سرت.

<sup>1</sup> فريق التحرير، خارطة لانتشار الكتائب المسلحة في ليبيا، تم تصفح الموقع يوم 2016/10/05



الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

جميع جيرانها خاصة في ظل انتشار السلاح الليبي عبر الحدود الليبية فضلا عن تهريب الوقود والبضائع وذلك بمساعدة الجماعات العرقية وعلاقاتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظم التي تعمل على ربط المنطقة بعضها ببعض، حيث تسببت قبيلة الطوارق عبر استخدامهم الطرق العابرة للحدود الليبية في 21 مارس 2012 إلى وقوع

انقلاب عسكري في مالي المجاورة<sup>1</sup>، كما تسبب الخلاف بين الكتائب المسلحة الليبية حول الجهة التي لها صلاحيات مراقبة الحدود إشكالا في حد ذاته للسلطات الليبية حيث أن الكتائب اعترفت لنفسها، ولو بشكل غير رسمي، بالمكاسب المادية التي حققتها جراء سيطرتها على المعابر الحدودية، كما أنها طلبت من الجيش منحها الحق في مراقبة الحدود، ما أدى إلى نشوب نزاع مع قيام الجماعات المسلحة التابعة لقبائل معينة بالمطالبة بحق مراقبة المناطق التي يستخدمها بعض عناصرها للتهريب، كما أثار ذلك المزيد من الشكوك بالنسبة إلى القبائل الحدودية التي تحاول السيطرة على تجارتها ومصدر رزقها، فعلى سبيل المثال أنشأت "زواره"، وحدة حرس حدود خاصة بها في أواخر مارس 2012 مع جماعات مسلحة أخرى مؤيدة بقوة للثورة من نالوت والزاوية، وذلك بهدف تغطية معرب رأس جدير والمنطقة الصحراوية المحاذية له من الجهة الجنوبية وتحديدا في منطقة "العسة" التابعة لمدينة "راقداين" التي ينشط بعض سكانها في التهريب عبر الحدود التونسية، حيث قام بعضهم بالاشتباك مع الكتائب التابعة لـ"زواره"، ما أسفر عن سقوط ضحايا من الجانبين على إثر قتال دام لأكثر من ثلاثة أيام.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بيتر كول، " فوضى خطوط الحدود : تأمين حدود ليبيا "، ص ص 1-3، تم تصفح الموقع يوم 2016/10/06 :

<http://carnegieendowment.org/files/libya-ar.pdf>

\*عاد الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش الليبي إلى إقليم أزواد شمال مالي وبحوزتهم أسلحة ثقيلة بعد سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي عام 2011 م، لينضموا للحركة الوطنية لتحرير أزواد . وفي يناير 2012م بدأت الحركة الوطنية لتحرير أزواد هجوما استغرق أسابيع على مدن تساليت وأجلهوك ومنكا في شمال شرقي مالي قرب الحدود مع الجزائر ، وبعد قيام النقيب أمادو سانوغو بانقلاب عسكري أطاح بالرئيس أمادو توماني برفقة ضباط آخرين متوسطي الرتب، استثمرت الحركة الوطنية لتحرير أزواد حالة الفوضى التي نتجت عن الانقلاب لتبدأ الفصل الأخير من ثالث ثورة كبيرة في تاريخ الطوارق، وقد أفضى في غضون أيام إلى تحريرها مناطق كيدال وتمبكتووغاو . بيد أن جماعات مسلحة بعضها يرتبط على الأرجح بتنظيم القاعدة، مثل : أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا استغلت بدورها الوضع، وباتت تشارك في السيطرة على مدن رئيسة مثل تمبكتو وغاو، وأعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في 6 من أبريل 2012 م عن استقلال أزواد، ولكن الإعلان قوبل بالرفض الدولي والإقليمي، دون أي مراعاة للاعتبارات الإنسانية، أو حق تقرير المصير الذي تكفله القوانين الدولية .

<sup>2</sup> بيتر كول، " فوضى خطوط الحدود : تأمين حدود ليبيا "، ص 14، مرجع سابق.

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

وقد قامت السلطات الليبية بعقد العديد من الاتفاقيات الأمنية مع دول الجوار تتعلق بأمن الحدود، ففي فيفري 2012 توصلت ليبيا لعقد اتفاق ثلاثي مع تشاد والسودان حول مراقبة الحدود والأمن، ثم أتبعته باتفاقيين مماثلين مع الجزائر في مارس و أبريل 2012 على التوالي، كما وقعت اتفاقا آخرًا مع تونس في مارس من نفس السنة، في حين لم تستطع السلطات الليبية إبرام اتفاق حول حدودها مع النيجر و التي استضافت عدد من رموز نظام القذافي.

### 3- تنامي الجماعات الإرهابية على ضوء انتشار السلاح الليبي:

في ظل الظروف الأمنية التي شهدتها ليبيا بعد إسقاط نظام العقيد القذافي التي أحدثت استقطابا كبيرا بين الكتائب المسلحة نفسها وبينها وبين الجيش الليبي، خلق ذلك جوا مناسباً لنشاط التنظيمات الناشطة في ليبيا أو في خارجها وفيما يلي عرض لأهم تلك الجماعات الإرهابية:

#### 1- تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا: هي عبارة عن ميليشيات تنتمي إلى ما يسمى بالإسلام

السياسي، تأسست في أبريل 2012 حيث تبنت تطبيق مبدأ الشريعة الإسلامية في ليبيا. ينتمي أغلب أعضائها إلى كتائب "راف الله السحاتي"<sup>1</sup> ودرع ليبيا، فضلا عن انخراط بعض أعضائها من جنسية تونسية، وهو ما جعل بعض المتابعين للجماعات المسلحة يعتبرون أن تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا هو امتداد لتنظيم أنصار الشريعة في تونس، شارك أفراد منها في الثورة الليبية خصوصا في معركة بنغازي الثانية في 19 مارس 2011 حيث قتل فيها قائدها "السحاتي".

أتهم تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا بتورطها في عدد من الهجمات وعمليات الاغتيال في ليبيا ومن بينها الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في 11 سبتمبر 2012 ببنغازي ما

---

\*راف الله السحاتي، قائد الجماعة الليبية المقاتلة في أفغانستان سابقا، تم سجنه في عهد القذافي وأطلق سراحه بعد ذلك واشتغل مهندسا ثم انخرط منذ بداية الثورة الليبية كقائد ميداني في تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا، قتل على اثر المواجهات مع كتائب القذافي في بنغازي في 19 مارس 2011، للمزيد أنظر: "المقاتلة الليبية" ومساراتها... مخاطر على حدود مصر الغربية، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/23

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

أسفر عن مقتل السفير الأمريكي وثلاثة أعضاء آخرين في البعثة، تم تصنيفها من قبل الولايات المتحدة في 10 يناير 2014 كمنظمة إرهابية<sup>1</sup>.

**2- الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة:** هي تنظيم إسلامي جهادي، أسسه من يطلق عليهم الأفغان الليبيون، حيث تأسست الجماعة الليبية المقاتلة في ليبيا سرا في 1990، و كان من أبرز أهدافها عودة عناصرها ذي التوجه الجهادي من أفغانستان إلى ليبيا والإطاحة بالعتيد معمر القذافي الذي اكتشفت عناصره الأمنية وجود هذا التنظيم الجهادي فأدى ذلك بالجماعة الإسلامية للخروج للعمل العلني بتاريخ 17 أكتوبر 1995 حيث تعرضت الحركة للمتابعة والملاحقة والسجن، فاختارت الجماعة الخروج من ليبيا والعودة إلى أفغانستان، إلا أن اعتقال جميع أمرائها سنة 2004 وهم أمير الجماعة عبد الله الصادق في تايلند و نائبه أبو حازم بغرام، و المسئول الشرعي أبو المنذر عام 2004 في هونغ كونغ، وسلمت الولايات المتحدة الأمريكية الجميع إلى ليبيا<sup>2</sup>، أدى إلى تحول خطابها من العمل المسلح ضد نظام القذافي إلى العمل السياسي منذ نوفمبر 2006 بعد دخول عناصرها في حوار مع الحكومة الليبية، ترعاه مؤسسة القذافي للتنمية برئاسة سيف الإسلام القذافي وبرعاية ثلاثة أجهزة أمنية ليبية وهي الاستخبارات العسكرية والأمن الخارجي والأمن الداخلي، شارك أعضاء من الحركة في المعارك ضد نظام القذافي، ومنهم "عبد الحكيم بلحاج" الذي كان قائد المجلس العسكري بطرابلس حتى إسقاط نظام القذافي، اختار أعضاء الجماعة الإسلامية المقاتلة تأسيس إطار سياسي جديد وبديل، أعلنوا عنه في بيان تأسيسي، في مارس 2011 لتصبح الحركة الإسلامية الليبية من أجل التغيير، ووضعت أعضائها تحت تصرف قيادة المجلس الوطني الانتقالي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> واشنطن تدج "أنصار الشريعة" الليبية في قائمتها "للإرهاب"، تم تصفح الموقع يوم 2016/10/02:

<http://www.dw.com/ar>

<sup>2</sup> الجماعة الليبية المقاتلة، تم تصفح الموقع يوم 2016/10/08:

<http://www.aljazeera.net/movementsandparties>

<sup>3</sup> - عمر عاشور، "تحديات الصعود: دور إسلامي ليبيا في بناء دولة ما بعد الثورة"، تم تصفح الموقع يوم

2016/10/08:

<http://arabsi.org/attachments/article/1788/%D8%AA%D8%%8A%D8%A7%.pdf>

الفصل الرابع: \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

3- انتشار تنظيم داعش في ليبيا: تحولت ليبيا إلى مرتع للإرهاب "الداعشي" في ظل الفوضى التي عاشتها منذ سقوط نظام العقيد القذافي في سبتمبر 2011 حيث استولى تنظيم "داعش" بسرعة على أهم المدن الليبية وفي فترة وجيزة منذ دخوله للبيبا، ففي 19 نوفمبر 2014 سيطرت قواته على مدينة "درنة"، واعتبرها المعقل الأول له، حيث تحركت خلايا التنظيم إلى باقي مناطق ليبيا لسيطرتها على مدن جديدة ، محاولا الاستفادة من الصراع القائم بين الجيش الليبي وقوات فجر ليبيا، حيث سيطر داعش على سرت في الحادي عشر من شهر فيفري 2015، وطالب سكانها بمبايعة "البغدادي"، وقد سعى تنظيم دولة العراق والشام "داعش" إلى السيطرة على النفط الليبي، حيث يعتبره أحد أهم مصادر تمويله- مثلما استولى على منابع النفط في سوريا والعراق- حيث أراد التنظيم إخضاع مدن الهلال النفطي الليبي وهي الواقعة في شمال شرق ليبيا" وهي عبارة عن حوض نفطي ، يقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط ممتدا على طول 205 كلم من طبرق شرقا إلى السدرة غربا، ويعتبر أغنى مناطق الليبية بالنفط.<sup>1</sup> وتحتوي منطقة الهلال النفطي على نسبة 80% من قطاع الطاقة الليبي المقدر حجمه بأكثر من 45 مليار برميل نفط، و52 تريليون قدم مكعب من الغاز، ومن أكبر حقول النفط فيها "السرير" و"مسلة" و"النافورة" اللتان تنتجان نحو 60% من إنتاج ليبيا النفطي، كما تقع فيها أكبر موانئ لتكرير النفط و تصديره إلى العالم وهي على التوالي:

1- ميناء السدرة: استكمل بناء مرافقه عام 1962، ويبعد 180 كلم شرق سرت، ويعد أكبر ميناء لتصدير النفط في ليبيا، إذ تزيد طاقته الإنتاجية على 400 ألف برميل يوميا، ويضم 19 خزانا بسعة نحو 6.2 ملايين برميل.

2- ميناء رأس لانوف: استكمل بناء مرافقه عام 1964، يبعد 23 كلم من ميناء السدرة، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم التصدير، إذ تبلغ طاقته الإنتاجية 220 ألف برميل يوميا، وبه 13 صهريجا لتخزين النفط تبلغ سعتها 6.5 ملايين برميل.

<sup>1</sup>مدن ومناطق منطقة الهلال النفطي.. بؤرة الثروة الليبية الملتهبة ، تم تصفح الموقع يوم 20/09/2016:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions>

الفصل الرابع : \_\_\_\_\_ مسار عملية الإصلاح السياسي في ليبيا على ضوء التدخل الأجنبي

3- ميناء الزويتينة: افتتح هذا الميناء عام 1968، ويقع في مدينة أجدابيا على مسافة 180 كلم غرب بنغازي، وتبلغ طاقته الإنتاجية مئة ألف برميل يوميا، وتقدر سعة صهاريج التخزين فيه بـ6.5 ملايين برميل.

4- ميناء البريقة: أنشئ عام 1961 فكان أول ميناء لتصدير النفط الليبي، وهو الآن ليس ميناء تصدير لكنه قريب من مصفاة تكرير تتبع لشركة سرت للتقريب عن النفط والغاز التي أنشئت عام 1965 وتبلغ طاقتها التكريرية 120 ألف برميل يوميا.

5- ميناء الحريقة: أنشئ عام 1964 في مدينة "طبرق"، وتبلغ قدرته الإنتاجية نحو 110 آلاف برميل يوميا، لكن كميات التصدير منه ليست كبيرة بسبب مغادرة الشركات الأجنبية<sup>1</sup>، حيث كانت تلك المواقع والموانئ هدفا لتنظيم "داعش" من جهة، ومواجهات مباشرة بين بعض الكتائب المسلحة ففي 13 نوفمبر 2015 دارت اشتباكات عنيفة بين قوات حرس المنشآت النفطية وداعش جنوب غرب ميناء السدرة، حيث سيطر التنظيم على حقل "الباهي النفطي"، و"حقل المبروك" النفطي جنوب مدينة سرت، إلا أن سيطرة تنظيم داعش لهذه الحقول والموانئ النفطية لم يستمر طويلا حيث اشتبك عناصره مع قوات اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" الذي استولى عليها بالكامل في إطار عملية أطلق عليها بـ "عملية الكرامة" يوم 14 سبتمبر 2016<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>مدن ومناطق منطقة الهلال النفطي.. بؤرة الثروة الليبية الملتهبة، مرجع سابق.

<sup>2</sup>نفس المرجع.

### خلاصة الفصل الرابع:

يعتبر وصول القذافي لسدة الحكم سنة 1969 على اثر انقلابه على الملك إدريس السنوسي الذي حكم ليبيا منذ 1951 تاريخ استقلالها عن الاستعمار الايطالي، نقطة تحول في مسار تطور النظام السياسي الليبي من خلال تبني ما أسماه القذافي آنذاك النظرية العالمية الثالثة كنظام حكم للجماهيرية الليبية بالاعتماد على الكتاب الأخضر كدستور للدولة الليبية، كما أعلن عن حزمة من الإصلاحات السياسية سنة 1977 إلا أنها لم تسمح للتداول السلمي على السلطة أو التعددية الحزبية التي اعتبرها من الخيانة العظمى للبلاد ، فضلا عن اعتماده على ريع النفط في تسيير شؤون السياسة الخارجية التي ركزت على دعم الدول العربية و تحوله بعد ذلك إلى دعم الدول الإفريقية عسكريا وماديا، ومع ،وقد حاول القذافي القضاء على الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها ليبيا في فيفري 2011 منذ بدايتها إلا أن ذلك أدى إلى انتشارها لجميع المناطق الليبية ما استدعى تدخل الأمم المتحدة من خلال استصدار مجلس الأمن للقرار 1973 الذي حسم مسألة بقاء القذافي على سدة الحكم ولعب دورا محوريا في الإطاحة به من خلال التدخل العسكري وذلك بتفويض حلف الناتو، كما شهدت المرحلة الانتقالية التي تلت إسقاط نظام العقيد القذافي صراعات كبيرة بين مختلف القوى السياسية منذ بدايتها على ضوء الإخفاقات التي ميزت عمل المجلس الوطني كما برزت تحديات أمنية عديدة من خلال انتشار الميليشيات المسلحة في ظل غياب دور حقيقي للمؤسسة العسكرية وبروز اللواء حفتر كقائد جديد للمؤسسة العسكرية على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهها كما شكل بروز ثنائية السلطة التشريعية تحديا سياسيا كبيرا بالنسبة للفرقاء الليبيين الذين جمعهم مبادرات الأمم المتحدة أو بعض دول الجوار على إرساء مفهوم المصالحة الوطنية كخيار وحيد أمام الليبيين للخروج من أزمتهم السياسية .

# الختامة:

على ضوء ما تم دراسته في هذه الدراسة فإننا نتوصل الى النتائج التالية:

### أولاً : النتائج النظرية:

- الإصلاح السياسي يتضمن مختلف الإجراءات التي يتبناها النظام السياسي قصد تغيير النظام قانونا و مؤسسات نحو الأفضل على أن هذا التغيير لا يعني التغيير الجذري و إنما يعني التعديل فقط مع الإبقاء على الأصل. فالإصلاح السياسي هو عملية تكيفية يمارسها النظام السياسي وفقا لتحولات فرضتها البيئة الداخلية الإقليمية والدولية.
- و الإصلاح السياسي مفهوم متعدد الأبعاد أي انه لا يخص فقط الجانب السياسي المتعلق بالانتخابات و تشكيل المؤسسات السياسية فقط و إنما يشمل حتى الجوانب الاقتصادية و القانونية لأنها تؤثر و تتأثر بالحياة السياسية.
- و إلى جانب ذلك يعتبر الإصلاح السياسي عاملا مهما لأي عملية تحول ديمقراطي حيث تصاحب عملية التحول نحو الديمقراطية مجموعة من الإصلاحات التي تهدف في نهاية الأمر إلى ضمان نجاحه حيث يتوقف الأمر كله على مدى جدية الإصلاحات التي تطرحها النخب الحاكمة في بداية عملية التحول الديمقراطي.
- لا يقتصر الإصلاح السياسي على تغيير الأنظمة الشمولية حيث قد تتبناه النخب الحاكمة في الأنظمة الديمقراطية لتصحيح بعض القصور على المستوى السياسي الدستوري أو على مستوى المنظومة القانونية.
- للإصلاح السياسي العديد من المجالات لعل أهمها و أبرزها الإصلاح الدستوري حيث يحتل الإصلاح الدستوري أهمية كبيرة بالنسبة للحياة السياسية في الدولة ذلك انه يهدف إلى عقلنة العمل السياسي و المدني من خلال تكيف النصوص القانونية مع تطورات الواقع الذي تشهده المجتمعات السياسية، هذا إضافة إلى إصلاح المؤسسات السياسية و الذي يتعلق بالرفع من درجة المأسسة و محاربة الفساد داخل المؤسسات، إلى جانب فتح المجال أمام الحريات المختلفة السياسية منها و المدنية.
- تتعدد العوامل و الأسباب التي تدفع بالنظام السياسي إلى تبني سياسة الإصلاح و إقرار ضرورة التغيير، و هي تختلف بين عوامل داخلية نابعة من البيئة الداخلية للنظام السياسي، و

عوامل إقليمية و دولية مردها لدور الفواعل الدولية و التحديات التي تطرحها البيئة الدولية و إن تفاوتت درجات تأثيرها من حالة إلى أخرى.

• و فيما يتعلق بالحالات العربية و المنطقة المغربية وجدنا في بعض الحالات أن انهيار شرعية الأنظمة السياسية القائمة كانت من بين الأسباب المباشرة التي أدت إلى زعزعة استقرارها و دفعها نحو الإصلاح. و لعل الثورات و الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الساحة العربية و المغربية مثل تونس، ليبيا، الجزائر و المغرب سنة 2011، التي طالبت بإقامة الشرعية الدستورية إحدى الأمثلة على اهتزاز الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة في هذه الدول، و قد أدت في البعض منها مثل تونس و ليبيا إلى إعادة بناء أنظمتها السياسية لتكرس بذلك لنوع جديد من مصادر الشرعية و هي الشرعية الثورية... هذا إضافة للعديد من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و المتعلقة بالنينة الاقتصادية لدول المنطقة و تراجع مؤشراتنا الاقتصادية.

• و في ذات السياق تأثرت المنطقة المغربية بالبيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة خصوصا من خلال التأكيد العالمي على قضايا التحول نحو الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان و ربط هذه الملفات بالمساعدات الدولية المقدمة لدول المنطقة من طرف الدول الكبرى و المؤسسات الدولية في إطار المشروطة السياسية و إن اتخذت أشكال الإرغام دون الاقتناع بضرورة الإصلاح و التغيير الأمر الذي اثر على نتائج الإصلاح البعيدة.

• فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مثلت قضايا الإصلاح و التحول نحو الديمقراطية احد أهم دعائم الإستراتيجية التي رسمتها لمحاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالنسبة للدول العربية عموما، و قد طرحت في ذلك مجموعة من المبادرات من بينها مشروع الشرق الأوسط الكبير، و مبادرة توسيع فرص الانترنت التي تؤكد على ضرورة احترام حرية استخدام الانترنت و مبادرة المجتمع المدني القائمة على حرية تشكيل و عمل الجمعيات و الفاعلين المدنيين المستقلين...

• و بالنسبة للاتحاد الأوربي فإن مسألة الإصلاح و تحقيق الديمقراطية تعد عنصرا أساسيا في إطار اتفاقات الشراكة و التعاون التي تربط أوروبا بالدول العربية حيث تتضمن هذه الاتفاقات بنودا تؤكد على نزاهة الانتخابات، سيادة القانون، التعددية السياسية و احترام حقوق الإنسان...

- و في إطار رد الفعل الأوربي على ما شهدته المنطقة المغاربية خلال 2011 و ما تلاها حيث أعلن الاتحاد في مارس 2011 عن مقارنته القائمة على فكرة المساءلة المتبادلة في ثلاث عناصر أساسية هي: التحول الديمقراطي و بناء المؤسسات، شراكة أقوى مع الشعب و نمو مستدام و شامل، و اقترح الاتحاد في هذا الإطار إنشاء أداتين رئيسيتين هما: **مرفق المجتمع المدني** التي تهدف لتشجيع عمل مؤسسات المجتمع المدني و تطوير إمكانياتها من اجل مراقبة الإصلاح. هذا إلى جانب إنشاء **الصندوق الأوربي للديمقراطية** التي تهدف إلى تشجيع إنشاء منظمات المجتمع المدني و توفير المساعدات لل نقابات و المنظمات الغير حكومية.
- و إلى جانب الدور الأمريكي و الأوربي شهدت المنطقة المغاربية و العربية بروز أطراف أخرى تحاول المنافسة و التأثير على عمليات الإصلاح بالمنطقة، حيث برزت ادوار هامة لكل من الصين و روسيا و تركيا كقوى دولية جديدة تحاول بقضايا الإصلاح في العالم العربي ، حيث حاولت كل من روسيا و تركيا الاهتمام بقضايا العالم العربي و بسط نفوذهما في المنطقة من خلال بناء علاقات تحالف مع الأنظمة العربية، و لعل المواقف المتباينة بين الدولتين تجاه الأزمة السورية حاليا لدليل على ذلك.

#### • ثانيا: النتائج العملية:

- أن دراسة النظام السياسي التونسي في ظل حكم كل من الرئيس بورقيبة وبن علي تؤكد تكريس مفهوم الحكم الفردي من خلال هيمنة رئيس الجمهورية على السلط السياسية، من جهة و تبني مفهوم الرئاسة مدى الحياة من خلال عدم تقييد عدد العهديات الرئاسية من جهة ثانية .
- على الرغم من الإصلاحات السياسية التي أقدم عليها الرئيسان " الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي" إلا أنها كانت تتجه في كل مرة نحو تعزيز قبضتهما السياسية على جميع مفاصل أجهزة الدولة، كما أنها كانت تهدف إلى إعطاء المزيد من الشرعية في العديد من المناسبات الانتخابية سواء على مستوى الانتخابات الرئاسية أو التشريعية بفتح مجال الترشح أمام مرشحين مستقلين أو من أحزاب المعارضة بصفة شكلية دون وجود منافسة حقيقية أو بالعمل على تحديد نسب المقاعد لكل حزب مع إعطاء الحصة الأكبر للحزب الذي يتحصل على اغلب الأصوات وهو ما توفر لحزب التجمع الديمقراطي الدستوري الحاكم سابقا من خلال

سيطرته الكلية على مقاعد البرلمان في جميع الانتخابات التشريعية، أما الأحزاب السياسية التي لا تحصل على أغلبية الأصوات فتم تخصيص بعض المقاعد لها حيث تم زيادة عددها في كل مناسبة انتخابية لإضفاء المزيد من الشرعية على نتائج الانتخابات.

- أن النخب السياسية الحاكمة في تونس وعلى رأسها الرئيس السابق بن علي لم يكن يتوقع أن تجاهله لمطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ستجر نظامه السياسي الذي عمر لأكثر من 23 سنة إلى السقوط الحتمي الذي أملته الضغوط الشعبية والتي بدأت في أصلها بالمطالبة بإجراء إصلاحات جذرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي إلا أنها أخذت منحى تصاعدي باتجاه المطالبة بتتحي بن علي عن سدة الحكم نهائيا في رد فعل طبيعي عن تجاهل السلطات السياسية التونسية لتلك المطالب وسوء تقدير حجم تأثيرها على استقرار النظام السياسي التونسي.

- لعب الإعلام الاجتماعي الجديد على ضوء الفيسبوك وحتى وسائل الإعلام التقليدية على شاکلة الصحافة المرئية، الأجنبية منها بالتحديد دورا كبيرا في تضخيم الحركات الاحتجاجية التي شهدتها تونس ما ساهم في تأجيحها وسرعة انتقالها إلى كامل المدن التونسية في ظرف وجيز منذ أول انطلاقتها في 2010/12/17.

- لعبت النخب السياسية التي برزت على مستوى الساحة السياسية على اثر الثورة التونسية دورا كبيرا في تسيير المرحلة الانتقالية بسلاسة وهدوء حيث تمكنت حركة النهضة من جمع الفرقاء السياسيين تحت قبة واحدة والاتفاق على دستور توافقي ومن ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مطلع 2014، على الرغم من بعض الانتكاسات التي أصابت العملية السياسية على ضوء ما شهدته تونس من موجة للاغتيالات السياسية لبعض المعارضين، وانتشار الحركات المسلحة والتشكيك بقدرة النخب الجديدة على إدارة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، التي كانت وراء انطلاق الاحتجاجات الشعبية سابقا.

- على الرغم من نجاح التجربة التونسية في التحول الديمقراطي إلا أنها عرفت العديد من التحديات فقد تميزت الساحة السياسية بعدم الثقة بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة والتشكيك بقدرة النخب الحاكمة على إدارة مرحلة الترسخ الديمقراطي حيث لم يمر على تشكيل

أول حكومة بعد المرحلة الانتقالية قرابة العام والنصف برئاسة "الحبيب الصيد" وتحديدا في السادس من شهر فيفري 2015، تم سحب الثقة منها ، نظرا لما واجهته حكومة الصيد من انتقادات عديدة على ضوء فشلها في القضاء على الأزمة الاقتصادية و الحد من البطالة، ومن الهجمات المسلحة التي نفذها مسلحون داخل التراب التونسي، حيث تم تشكيل الحكومة الجديدة يوم 20 أوت 2016.

- يعتبر إعادة التوازن للاقتصاد التونسي من أهم التحديات الاقتصادية التي واجهت النخب السياسية في تونس برئاسة "قايد السبسي" فضلا عن كيفية إعادة الاعتبار للمناطق التي شهدت التهميش في عهد الرئيس بن علي والتي كانت المهد الحاضن للثورة التونسية، هذا من جهة، من جهة أخرى يعتبر ارتفاع نسب البطالة في أوساط الشباب بحسب التقارير الاقتصادية تحد هو الآخر فضلا عن تراجع مداخيل قطاع السياحة الحيوي الذي كان يساهم في إمداد الخزينة العمومية بشكل كبير.

- شكلت التهديدات الأمنية التي صاحبت الثورة التونسية اكبر هواجس السلطات السياسية التونسية على اثر قيام الجماعات المسلحة بالعديد من العمليات الإرهابية داخل التراب التونسي وعلى الحدود التونسية الليبية التي شهدت نشاطا غير مسبوق للعديد من الحركات المسلحة وذلك على ضوء انتشار السلاح الليبي على اثر إسقاط نظام العقيد القذافي في سبتمبر 2011.
- شكل وصول القذافي لسدة الحكم سنة 1969 على اثر انقلابه على الملك إدريس السنوسي الذي حكم ليبيا منذ 1951 تاريخ استقلالها عن الاستعمار الايطالي، شكل حدثا فارقة في التاريخ السياسي لليبيا حيث أعلن الرئيس القذافي آنذاك عن تبني النظرية العالمية الثالثة كنظام حكم للجماهيرية الليبية بالاعتماد على الكتاب الأخضر كدستور للدولة الليبية، كما أعلن عن حزمة من الإصلاحات السياسية سنة 1977 إلا أنها لم تجز للتداول السلمي على السلطة أو التعددية الحزبية التي اعتبرها من الخيانة العظمى للبلاد ، فضلا عن اعتماده على ريع النفط في تسيير شؤون السياسة الخارجية التي ركزت على دعم الدول العربية إلا أن حادثة لوكربي وفرض الحصار الدولي على ليبيا سنة 1992 جعله يتحول إلى دعم الدول الإفريقية عسكريا وماديا كرد فعل على عدم تضامن الدول العربية معه.

• حاول القذافي إخماد الحركات الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها ليبيا في فيفري 2011 منذ بدايتها إلا أن ذلك زاد من وتيرتها وامتدادها لمناطق أخرى من ليبيا الأمر الذي استدعى تدخل الأمم المتحدة من خلال استصدار مجلس الأمن للقرار 1973 الذي حسم مسألة بقاء القذافي على سدة الحكم ولعب دورا محوريا في الإطاحة به من خلال التدخل العسكري وذلك بتفويض حلف الناتو، وبالتالي فإن العوامل الخارجية ساهمت بشكل كبير في إسقاط نظام العقيد القذافي بالمقارنة مع الضغوط الداخلية.

• شهدت المرحلة الانتقالية التي تلت إسقاط نظام العقيد القذافي تجاذبات وصراعات بين مختلف القوى السياسية منذ بدايتها على ضوء ما اعتبره البعض فشل المجلس الوطني الانتقالي في تحقيق الأهداف التي أعلنها منذ إسقاط نظام القذافي.

• كما تزامنت المرحلة الانتقالية ببروز العديد من التحديات من خلال انتشار الميليشيات المسلحة التي أخلطت أدوار المؤسسة العسكرية وما زاد في تدهور الأوضاع الليبية دخول تنظيم داعش لبعض المدن الليبية وأكثرها أهمية من الجانب الاقتصادي على غرار سرت، وبروز اللواء حفتر كقائد جديد للمؤسسة العسكرية على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهها.

• كما شكل عدم اعتراف المجلس الوطني الانتقالي بانتخابات مجلس النواب ما جعل الدولة تسير بثنائية السلطة التشريعية وهو ما شكل تحديا سياسيا كبيرا بالنسبة للإخوة الفرقاء الذين جمعتهم مبادرات الأمم المتحدة أو بعض دول الجوار على إرساء مفهوم المصالحة الوطنية كخيار وحيد للخروج من أزمتهم السياسية .

• لكن رغم الجهود الدولية والإقليمية إلا أن الخلافات السياسية بين القوى السياسية الفاعلة في ليبيا لازالت تطفو على الساحة السياسية من خلال عدم الاتفاق على دستور توافقي إلى الوقت الحالي ومن ثم تحديد طبيعة و شكل الحكم وصلاحيات المؤسسات السياسية وادوار مختلف الميليشيات والقبائل في بناء الدولة الليبية ما بعد القذافي.

# قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1/المصادر:

القرآن الكريم:

1.القرآن الكريم، الأنعام، الآية 48.

2.القرآن الكريم، هود، الآية117.

3.القرآن الكريم، الأنعام، الآية 54.

4.القرآن الكريم، الأعراف، الآية 142.

5.القرآن الكريم، الحجرات، الآيات:9،10.

الموسوعات و المعاجم:

6.المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط:04، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004.

7.الكيالي، عبد الوهاب. *موسوعة السياسية*، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985.

8.صبري مقلد، إسماعيل، محمود، ربيع محمد. *موسوعة العلوم السياسية* ، الكويت:جامعة الكويت ، 1994 .

9.هلال، على الدين و آخرون ، *معجم المصطلحات السياسية*، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ، 1994.

2/الكتب:

10. أبو خزام ، إبراهيم. *الوسيط في القانون الدستوري*، لبنان : دار الكتاب الجديد المتحدة ، 2000.

11. بول سالم ، أماندا كادليك . *"تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"* ، في: الخميسي، أحمد و آخرون ، الربيع العربي : ثورات الخلاص من الاستبداد ، لبنان : دار شرق الكتاب ، 2013.

12. المدني، توفيق. *الجماهيرية الليبية تدخل رسميا العصر الأمريكي*، من مؤلف: اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2006.
13. نبلوك، تيم. *العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق، ليبيا، السودان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.*
14. سعيد معوض، جابر. مترجما، *السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة*، من مؤلف: قرني، بهجت، هلال، علي الدين. *السياسات الخارجية للدول العربية*، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.
15. حمدان، جمال. *الجماهيرية: دراسة في الجغرافيا السياسية*، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.
16. التليسي، خليفة محمد. مترجما، *ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911*، ط: 02. (د. م.ن): الدار العربية للكتاب، 1991.
17. عثمان، السيد عوض. *العلاقات الليبية الأمريكية 1940-1992*، مصر: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1994.
18. العاقل، الصديق محمد. " *تاريخ ليبيا القديم*، من مؤلف: مجموعة باحثين، معالم الحضارة الإسلامية في ليبيا، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. 2008
19. الصلابي، علي محمد. *صفحات من تاريخ ليبيا الإسلامي و الشمال الإفريقي*، عمان: دار البيارق، 1998.
20. معتوق، فتحي أحمد، *المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية 1990-2003*. الجماهيرية الليبية: مجلس الثقافة العام، 2008.
21. عثمان، كميلة أحمد. *السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990-1998*، بنغازي: أكاديمية الدراسات العليا. 2005.
22. القذافي، معمر. الكتاب الأخضر: *النظرية العالمية الثالثة*، ليبيا: المركز العالمي لأبحاث و دراسات الكتاب الأخضر، 1975.

23. هلال، علي الدين و مطر، جميل. النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية. ط:05 القاهرة: دار المستقبل العربي.1983.
24. صباح حميد ، حازم. الإصلاحات الدستورية في الدول العربية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
25. الشريعة، محمد. تطورات الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن وتداعياتها على موقعه ودوره"، من مؤلف: الشناق، أحمد ، أبو بكر، جميل وآخرون. آفاق الإصلاح والديمقراطية في الاردن 2010،2005، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط،2006.
26. طاشمة، بومدين. دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011.
27. عبد الله ، ثناء فؤاد. آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 .
28. علوب، عبد الوهاب. مترجما، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993.
29. والي، خميس حزام . إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
30. شلبي، محمد. المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترايات و الأدوات. الجزائر، 1997.
31. عارف، نصر محمد . ابستمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002.
32. حامد، عبد الماجد. مقدمة في منهجية دراسة و طرق بحث الظواهر السياسية، القاهرة: دار الجامعة للطباعة و النشر، 2000.
33. زايد الطيب، مولود. علم الاجتماع السياسي، ليبيا: جامعة السابع من ابريل،2007.
34. المشاقبة، أمين عواد. علوي، المعتصم بالله داود. الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد: إطار نظري، عمان: دار الحامد، 2010.

35. جفال، عمار. *المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي*، من مؤلف: المنوفي، كمال . الصواني، يوسف محمد . ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، (ليبيا: المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، 2006).
36. أمين، حسين احمد. *مترجما، نهاية التاريخ و خاتم البشر*، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993.
37. زرنوقة، صلاح سالم . *أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال و حتى بداية ربيع الثورات العربية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
38. الجمل، يحيى . *"أنظمة الحكم في الوطن العربي"*، من مؤلف: إبراهيم، سعد الدين ، هلال، علي الدين و آخرون. *أزمة الديمقراطية في الوطن العربي*، ط:03. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
39. نصر الدين، إبراهيم. توفيق، حسنين و آخرون، *حال الأمة العربية 2014-2015 الإصعاص: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015
40. غليون، برهان. أمين، سمير. *حوارات القرن الجديد: ثقافة العولمة وعولمة الثقافة*، ط:2. لبنان: دار الفكر المعاصر، 2002.
41. حسنين توفيق إبراهيم ، *النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
42. الرنتاوي، عريب. *"أفكار في مسألة الإصلاح و التغيير الديمقراطي في العالم العربي"*، من مؤلف: *أوراق في الإصلاح و الديمقراطية في العالم العربي*، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، 2006.
43. نوفل، أحمد سعيد و آخرون. *التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية*، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014.
44. الورتى، احمد إبراهيم. *مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط: بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى*، دمشق: دار الزمان للطباعة و النشر و التوزيع، 2010.

45. عبد العظيم محمد، زينب. *الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير*، من مؤلف: السيد، مصطفى كامل. *قضية الديمقراطية في الوطن العربي*، القاهرة: مركز دراسات بحوث الدولة النامية، جامعة القاهرة، 2004.
46. شريف، محمد الهادي. *تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال*. ط3، تونس: دار سراس للنشر، 1993.
47. سلطاني، أبو جرة. *أنظمة في وجه الإعصار ثورة تونس نموذجا*. الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011..
48. أبو فطيم، مهدي علي. *الربيع العربي: الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين*، لبنان: وسائل الإعلام العالمية، 2011.
49. المدني، توفيق. *سقوط الدولة البولييسية في تونس*، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
50. فرحات، محمد فايز. *أبعاد التحول الديمقراطي في تونس*، من مؤلف: منيسي أحمد. *التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
51. ناجي، عبد النور. *"الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"*، من مؤلف: عبد الإله بلقزيز، الربيع العربي... إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، ط3، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
52. الأحمر المولدي، الطابع المدني *والعمق الشعبي للثورة التونسية*، من مؤلف: أمحمد مالكي وآخرون، *ثورة تونس: الأسباب و السياقات والتحديات*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
53. عبد الفتاح، نبيل. *النخبة و الثورة*، مصر: دار العين للنشر، 2013.
54. بشارة، عزمي. *الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة و صيرورتها من خلال يومياتها*، لبنان: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012.

55. السرجاني، راغب. *قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011*، مصر: دار أقلام للنشر و التوزيع و الترجمة ، 2011.

56. حناشي، عبد اللطيف. *الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج و الدلالات، قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2014.*

#### الدوريات:

57. عبد الله، عبد الخالق. "النظام العالمي الحقائق والأرقام"، السياسة الدولية، 191 (1992).

58. احمود، رائد فوزي. "الأحزاب السياسية في الوطن العربي و إشكالية العلاج" المستقبل العربي، 340 (جوان 2007).

59. علوان، ابتسام حاتم. " واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، كلية الآداب، 98 (2011)

60. بلقزيز، عبد الإله، "أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، المستقبل العربي، 378 (أوت 2008).

61. المهدي، ميلود عبد الله و دياب، احمد عبد الحكيم. " اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في استراتيجية العلاقات الدولية: آفاق عام 2000". المستقبل العربي، 183 (ماي 1994).

62. سلامة، غسان. "التحولات في النظام الدولي وأبعاده العربية"، المستقبل العربي، 288، (2003)

63. الشميظلي، هاني. "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط". المجلة العربية للعلوم السياسية، 19 (2008)

64. توق، محي الدين. "الاتحاد من أجل المتوسط: من فكرة فرنسية إلى منظور أوروبي"، شؤون دولية، 3 (2008)

65. حسن المصدق. "شركاء لا أتباع: الاتحاد المتوسطي: كولونبالية جديدة أم شراكة حقيقية؟"، مجلة العرب ، 09 (2008)
66. كمال، بن يونس. "التهميش الشامل : عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي قي تونس"، السياسة الدولية، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 184 (أفريل 2011) .
67. محمد، موعدة. " تونس في عهد بن علي"،المجلة، المملكة العربية السعودية: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1573 (جوان 2012).
68. أحمد صافيناز، محمد. "عام من الثورة التونسية: المسار والتحديات"، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
69. صديقي، العربي . *تونس : ثورة المواطنة* ، سلسلة دراسات و أوراق بحثية ، قطر :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ( جوان 2011)
70. زكي وليد، رشاد .*الشبكات الاجتماعية...محاولة للفهم*، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة: مصر، 291، (ابريل 2011).
71. البريري، أميرة . " دور الإعلام الجديد في بناء الدولة الحديث"، السياسة الدولية.
72. محمد، هيفاء أحمد. *الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة*، دراسات دولية، ع58.
73. سعدي، رنا العاشوري. *التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر*، *المستقبل العربي*.
74. وفاء على داود، *التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها*، الديمقراطية، عدد 51، جويلية 2013.
75. عبد العظيم جبر حافظ، *التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 فيفري 2011: رؤية سياسية تحليلية*، المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العراق : جامعة المستنصرية ، 38 (2012).

76. العزاوي، عمار جعفر. "الثورة الليبية: الأسباب و التحديات و التداعيات بعد العام 2011"، المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، 50(جوان 2015).
77. الحمداني، كفاح عباس رمضان، " الجزائر و حركات التغيير العربية 2011"، دراسات إقليمية، العراق: جامعة الموصل، 28 (2012).
78. الزيدي، مفيد كاصد. العلاقات الفرنسية- الليبية: خلفية تاريخية و رؤية مستقبلية"، دراسات دولية، العراق: جامعة بغداد، 55(2013).
79. جلود، ميثاق عبد الله. 'موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورات العربية 2011: مصر و ليبيا أنموذجان"، دراسات إقليمية، العراق: جامعة الموصل، 30 (2013).
- 3/الدراسات غير منشورة:
- 1/المذكرات:
80. الشويكي، بلال محمود محمد. التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حماس نموذجا"، (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية 2007).
81. لويشي، هشام. التنمية السياسية بالوطن العربي، دراسة تحليلية وصفية للاختلالات البنوية والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير ( العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010).
82. موني، علي. السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2002).
83. سامي فؤاد المصري، مها. دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية دراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، (2005).
84. تيقومين، إبراهيم. المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة: التوافق والتنافس الفرنسي الأمريكي أنموذجا، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2005).

المحاضرات:

85. برقوق، أمحمد. *محاضرات في مقياس النظم السياسية المقارنة*، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008.

الملتقيات والندوات:

86. الصغير، عميره عليه. "الثورة التونسية بعد عامين و نصف من إسقاط الدكتاتور"، ورقة مقدمة في اللقاء السنوي الحادي والعشرون بعنوان "محصلة التحركات من أجل الديمقراطية في الدول العربية"، الجامعة العربية للديمقراطية، اوكسفورد، 2013/08/31.

87. محمد أميمه، فتحي. " الفساد السياسي والإداري كأحد أسباب الثورات العربية دراسة وصفية تحليلية: ثورة 17 فبراير في ليبيا نموذجا"، مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر، ثقافة التغيير : الأبعاد الفكرية - العوامل، 6-8 نوفمبر 2012.

رابعا: الانترنت:

88. إسماعيل، دنيا الأمل. *إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي*، الحوار المتمدن، العدد: 3061، 12 جويلية 2010. تم تصفح الموقع يوم: (2016-08-03):

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222083>

89. الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية، *إعلان قيام سلطة الشعب*، مؤتمر الشعب العام، 2 مارس 1977. تم تصفح الموقع يوم: (2016-08-03)

[http://www.security-legislation.ly/sites/Decreepeople\\_ORG.pdf](http://www.security-legislation.ly/sites/Decreepeople_ORG.pdf)

90. علي، خالد حنفي. "لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل؟"، تم تصفح الموقع

يوم: (2016-06-03) [www.ahram.org.eg/acpss](http://www.ahram.org.eg/acpss):

91. مهدي، محمد عاشور. *بعث الاتحاد المغاربي... هل تتنكر ليبيا لإفريقيا؟*، تم تصفح الموقع

يوم: 2013/06/22

[www.islamonline.net/arabic/politics/200201/article27.shtm](http://www.islamonline.net/arabic/politics/200201/article27.shtm)

92. ثورة 17 فبراير.. الشعب يُسقط "الجماهيرية"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/02/23

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/>

93. القرار 1970، مجلس الأمن، 26 فيفري 2011، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/22

[www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution\\_1970\\_cle122.pdf](http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/Resolution_1970_cle122.pdf)

94. القرار 1973، مجلس الأمن، 17 مارس 2011، تم تصفح الموقع

يوم: 2016/08/22

[http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/1973\\_arpdf](http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/1973_arpdf)

95. قطر: لا نريد عزل ليبيا...، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/23

<http://aljazeera.net/ar/reports/2011/html>

جريدة القبس الكويتية" أبو الغيط: نرفض أي عمل عسكري ضد ليبيا"، تم تصفح الموقع

يوم: 2016/08/25 <http://alqabas.com>

96. زغلول، خالد سعد . *قراءة في ملف العلاقات الفرنسية الليبية*، تم تصفح الموقع يوم:

:2016/08/12

<http://www.ahram.org.eg/archive/Journalist-reporters/News/71697>

97. سامي أيوب، خليل. "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، تم تصفح الموقع

:2016/08/23

يوم:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20285741>

98. روسيا تعارض التدخل العسكري في ليبيا، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/15

<http://aljazeera.net/ar/reports/2011/html>

99. بيان، حسان. "موقف الجامعة العربية من أزمة ليبيا استقالة من دورها واستدراج تدخل

أجنبي"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/25

<http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-11-19/21040>

100. المجلس الوطني الانتقالي، تم تصفح الموقع يوم: 2016/08/22

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/3/4>

101. خيرى، عمر. " السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا " ، مركز الجزيرة

للدراستات ، 16 ديسمبر 2014 ، تم تصفح الموقع في 2016/05/15 :

[studies.aljazeera.net/ResourceGallery/Documents/2014/PoliticsLibya](http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/Documents/2014/PoliticsLibya)

a.pdf

102. خشم، مصطفى . " الأحزاب السياسية في ليبيا الجديدة بين النظرية و التطبيق "، تم

تصفح الموقع في 2016/05/15:

<http://arabsi.org/attachments/article/615/%D8%A7%D9%DD8.pdf>

103. "تقرير فريق الاتحاد الأوروبي لتقييم الانتخابات في ليبيا"، 7 جوان 2012 ، تم

تصفح الموقع يوم 2016/07/12 :

[www.eueom.eu/files/pressreleasesr/eueat-libya-2012-final-report.pdf](http://www.eueom.eu/files/pressreleasesr/eueat-libya-2012-final-report.pdf)

104. الموقع الرسمي لحزب العدالة والبناء الليبي:

<http://www.ab.ly.html>

105. الصالحي، وليد، جبارة، خليل. *المجتمع المدني: الواقع و التحديات*، مؤسسة المستقبل

(ليبيا) ، جوان 2012 ، تم تصفح الموقع يوم: (2013-05-07)

[www.foundationforfuture.org/en/Portals/0/Publications.pdf](http://www.foundationforfuture.org/en/Portals/0/Publications.pdf)

106. قوي، بوحنية . *المجتمع المدني بليبيا وموريتانيا: صراع القبيلة*، تم تصفح الموقع يوم:

(2013-05-07):

[studies.aljazeera.net/mritems/Documents/CivilsocietyinLibya.pdf](http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/CivilsocietyinLibya.pdf)

107. *تحديث حول انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني*

*أثناء العنف المستمر في ليبيا*، تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تم تصفح الموقع يوم

: 2016/08/15

108. عاشور، مهدي محمد . "ليبيا ما بعد القذافي: ميراث من التحديات"، تم تصفح الموقع

يوم : 2016/08/15

<http://www.sis.gov.eg/VR/35/4.htm>

109. موقع الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور على الرابط التالي:

<http://www.cdalibya.org>

110. المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، تعديل دستوري رقم (3) لسنة 2012، طرابلس، 5

جويلية 2012، تم تصفح الموقع ، يوم 2015/09/23

<http://www.log.gov.ly/downloads/add0018.pdf>

111. المؤتمر الوطني العام، تعديل دستوري رقم (4) لسنة 2012، طرابلس، 01

سبتمبر 2012، تم تصفح الموقع يوم: 2015/04/16

<http://www.log.gov.ly/downloads/add007.pdf>

112. نص قرار التعديل الدستوي السابع، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/06

<http://www.alrseefa.net/archives/17612>

113. نص قرار التعديل الدستوري السابع، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/06

<http://www.alrseefa.net/archives/17612>

114. عمر خيري، "السياقات الدستورية للأزمة السياسية في ليبيا"، مركز الجزيرة للدراسات ،

16 ديسمبر 2014 ، تم تصفح الموقع يوم: 2014/06/22:

[studies.aljazeera.net/ResourceGallery/Documents/Politicsinlibya.pdf](http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/Documents/Politicsinlibya.pdf)

115. ———، دور الأمم المتحدة في ليبيا.. تداخل السياسة والقانون والإرهاب، تم

تصفح الموقع يوم: 2016/01/14:

<http://mugtama.com/reports/item/9608>

116. الشلوي، هشام. "حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة"، تم تصفح الموقع يوم 22/01/2016:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports>

117. أطراف النزاع بليبيا يقرون بدء عملية سياسية، تم تصفح الموقع يوم 03/10/2016:

<http://www.aljazeera.net/news/arabic>

118. الجازوي، جيهان. انطلاق الحوار الليبي وسط أجواء ايجابية، تم تصفح الموقع يوم 03/10/2016:

<http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/60898>

119. "ليبيا: تشكيل حكومة الوفاق بـ 32 حقيبة وزارية"، تم تصفح الموقع في 03/10/2016

<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/01/19/.html>

120. باريس تحتضن اجتماعا حول ليبيا بمشاركة عدة دول، تم تصفح الموقع في 03/10/2016:

<http://www.france24.com/ar/20161003>

121. وزير الخارجية الكندي يؤكد دعم بلاده لمبادرة لصالح تحقيق المصالحة في ليبيا، تم تصفح الموقع في 03/10/2016:

<http://radioalgerie.dz/news/ar/article/15129.html>

122. الجيباني، صقر. "أزمة الاقتصاد الليبي .. فشل السياسة المالية و عجز السياسة النقدية"، تم تصفح الموقع في 03/10/2016:

<http://www.libyaakhbar.com/writings/103460.htm>

123. ليبيا...العمالة المصرية بين طلب الرزق والاستهداف، تم تصفح الموقع في 01/10/2016:

<http://www.aremnews.com/news/arab-word/egypt/207762>

124. ديفي، جون . هل أصبحت ليبيا جاهزة لاستقبال الاستثمار الأجنبي؟، تم تصفح الموقع يوم 2014/05/02 :

[archive.aawsat.com/leader.asp?section=&issueno=12362article=697](http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=&issueno=12362article=697)

125. شامي، رالف و آخرون. " ليبيا بعد الثورة : التحديات و الفرص " ، صندوق النقد الدولي ، 2012 ، تم تصفح الموقع يوم 2013/05/03

<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2012/1201mcda.pdf>

126. كامل عبد الله، "دور السلاح في إشعال الصراعات الداخلية في ليبيا"، تم تصفح الموقع يوم: 2015/12/12 :

[www.siyassa.org.eg/Category/2/1020.aspx](http://www.siyassa.org.eg/Category/2/1020.aspx)

127. " التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط ، ديسمبر 2011 ، تم تصفح الموقع يوم 2016/10/10:

[www.crisisgroup.org/media/Files/MidChallengesQadhafi20ARABIC.pdf](http://www.crisisgroup.org/media/Files/MidChallengesQadhafi20ARABIC.pdf)

128. فريق التحرير، خارطة لانتشار الكتائب المسلحة في ليبيا، تم تصفح الموقع يوم <https://www.noonpost.net:2016/10/05>

129. كول، بيتر. "فوضى خطوط الحدود: تأمين حدود ليبيا"، تم تصفح الموقع يوم 2016/10/06 :

<http://carnegieendowment.org/files/libya-ar.pdf>

130. "المقاتلة الليبية" ومساراتها... مخاطر على حدود مصر الغربية، تم تصفح الموقع يوم: 2016/03/23

<http://www.islamist-movements.com/3648>

131. واشنطن تدرج "أنصار الشريعة" الليبية في قائمتها "للإرهاب"، تم تصفح الموقع يوم: 2016/10/02

<http://www.dw.com/ar>

132. الجماعة الليبية المقاتلة، تم تصفح الموقع يوم 2016/10/08:

<http://www.aljazeera.net/movementsandparties>

133. عاشور، عمر . "تحديات الصعود: دور إسلامي ليبيا في بناء دولة ما بعد الثورة"،

تم تصفح الموقع يوم 2016/10/08:

<http://arabsi.org/attachments/article/1788/%D8%AAD8.pdf>

134. مدن ومناطق منطقة الهلال النفطي.. بؤرة الثروة الليبية الملتهبة ، تم تصفح الموقع يوم

2016/09/20:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions>

135. الشامي، حسن . "تقرير التحول الديمقراطي في تونس 2011". تم تصفح الموقع يوم

2016/09/20:

[http //www.ahewar.org/deba/show.cat\\_ asp ?cid=193](http://www.ahewar.org/deba/show.cat_ asp ?cid=193)

136. أبو زكري، يحي . "الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي"، تم تصفح

الموقع يوم 2016/08/20:

[www.lakhdaria.net/files/yahiaabouzakaria/tunis.doc](http://www.lakhdaria.net/files/yahiaabouzakaria/tunis.doc)

137. الجمهورية التونسية، دستور 1861. تم تصفح الموقع يوم 2016/07/14:

[http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/Pdf/constitution\\_1861](http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/Pdf/constitution_1861)

\_ar.pdf

138. عبد المولى، عز الدين. "الانتقال الديمقراطي في العالم العربي، أضواء على التجربة

التونسية في الانتقال الديمقراطي". تم تصفح الموقع يوم 2016/07/14:

[Studies\\_aljazeera.net](http://Studies_aljazeera.net). 18.13 27/01/2014

139. الجمهورية التونسية، دستور 1959، تم تصفح الموقع يوم 2016/07/05:

<http://www.ces.es/TRESMED/docum/tun-cttn-ara.pdf>

140. العيادي عبد الرؤوف، أزمة السياسة بتونس، تم تصفح الموقع يوم 2016/06/09:

[http://www.mafhoum.com/press6/177P8.htm#\\_ftnref1](http://www.mafhoum.com/press6/177P8.htm#_ftnref1)

141. فضيل التهامي، الثورات الديمقراطية في العالم العربي - تونس نموذجا، تم تصفح

الموقع يوم 2016/05/13:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369653>

142. بودبوس، سليم مصطفى. "المجتمع المدني والتنمية... التجربة التونسية نموذجا". صحيفة الوسط البحرينية،

العدد: 3545، 2012. تم تصفح الموقع يوم 2016/03/19:

<http://www.alwasatnews.com/3545/news/read/664732/1.html>

143. المنظمة الدولية لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لحقوق الإنسان: تونس 2010، تم

تصفح الموقع يوم 2016/03/22:

<photos.state.gov/libraries/tunisia/pdfs/TUNISIA-ARA-HRR-Report-2010.pfd>

144. كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى في الدورة (135) لمجلس

وزراء الخارجية العرب، تم تصفح الموقع في: 2014/03/22:

[www.lasportal.org/wps/wcm/connect/4c097\\_Council\\_135\\_02Feb2011.pdf](http://www.lasportal.org/wps/wcm/connect/4c097_Council_135_02Feb2011.pdf)

145. أصدقاء تونس الياسمين عند السياسيين المغاربة"، تم تصفح الموقع يوم: 2014/07/22:

<http://www.nadorcity.com>

146. موقف دول الجوار التونسي من الثورة التونسية، تم تصفح الموقع يوم: 2014/07/30:

<http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2011/1/18>

147. الجمعاوي، أنور. "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"، سلسلة

دراسات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2014، تم تصفح الموقع

يوم 2014/08/06:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/256c6afb-4a19cfcf1fcb.pdf>

148. التايب، عائشة. "قراءة في مضامين و دلالات نتائج الانتخابات في تونس"، سلسلة

تقييم حالة ، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2012، تم تصفح

الموقع يوم 2014/08/06:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/1f19929f-837b-4c56-a21c->

[245c5f1393f2.pdf](http://www.dohainstitute.org/file/Get/1f19929f-837b-4c56-a21c-245c5f1393f2.pdf)

149. قوي بوحنية "هل تؤدي الانتخابات إلى الديمقراطية : حالة تونس"، تم تصفح الموقع

يوم 2014/08/06:

<http://arabsi.org/attachments/article/1801/87%D9%84%20%DA4%D8%.pdf>

150. تحديات الجمهورية التونسية الثانية: من أين يبدأ السبسي"، تم تصفح الموقع:

2014/09/11:

<http://www.alarab.co.uk/m/?id=41184>

151. -----، دراسة حول واقع المجتمع المدني في تونس، تم تصفح الموقع يوم

<http://jamaity.org>: 2014/11/04

152. المرسوم 88 المتعلق بإنشاء الجمعيات، رئاسة الجمهورية التونسية، تم تصفح الموقع

يوم 2014/10/14 :

[www.legislation.tn/sites/default/files/fractionjournalfficiel2011A/Ta](http://www.legislation.tn/sites/default/files/fractionjournalfficiel2011A/Ta)

[2011882.pdf](http://www.legislation.tn/sites/default/files/fractionjournalfficiel2011A/Ta)

153. منير السنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس ، تم تصفح

الموقع يوم 2014/10/14:

[www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/MounirSnoussi.pdf](http://www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/MounirSnoussi.pdf)

154. محمد صالح الربعاوي، تناسل منظمات المجتمع المدني، تم تصفح الموقع

يوم:2014/08/12

<http://www.tuess.com/assabah/56342>

155. ابتسام جمال، "بعد ثورة الحرية : الحريات في تونس مهددة"، تم تصفح الموقع يوم

2015/09/23

<http://www.tuess.com/alchourouk/618070>

156. هيكل بن محفوظ ، " تطورات القطاع الأمني في تونس بعد الثورة و في خلال سنة

2013" ، أتم تصفح الموقع يوم :2014/11/26:

[carnegieendowment.org/files/Security\\_Sector\\_inTunisia\\_in\\_pdf](http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_inTunisia_in_pdf)

157. عبد الله حسن عبد الباقي، "مفهوم الإصلاح .. المعنى والدلالة"، تم تصفح الموقع 06-

2014-10:

[www.okaz.com.sa/okaz/osf/20080208/Con2008020817156](http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20080208/Con2008020817156)

158. عبد الله أحمد المصراطي، "العولمة: المفهوم والعلاقة بالمفاهيم الاجتماعية في ظل التطور

التاريخي"، تم تصفح الموقع يوم: 2015-07-06:

<http://www.minshawi.com/other/globalization.htm>

159. محمد تركي بني سلامة، "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية" تم تصفح الموقع يوم 06-

2014-10:

<http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30976>

160. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "الإجماع الدولي: العناصر الأساسية

للمديمقراطية"، أكتوبر 2011. متاح على موقع المنظمة التالي:

<http://democracy-reporting.org/>

161. محمود السيد، محمد. " مفهوم الإصلاح السياسي " ، الحوار المتمدن، العدد: 3555

، 23/ 11 /2011. موقع مجلة الحوار المتمدن، تم تصفح الموقع يوم: 2014-10-12:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594>

162. أحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"، تم تصفح الموقع يوم:

2015-07-06

[al-mostapha.info/data/Arabic/depot3/gap.phpfile006820.pdf](http://al-mostapha.info/data/Arabic/depot3/gap.phpfile006820.pdf)

163. عبد النور، بن عنتر. "الاتحاد المغاربي...بين الافتراض والواقع"، موقع الجزيرة

للدراستات، تم تصفح الموقع يوم: 2015-07-06:

[www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/8/8-14-9htm](http://www.aljazeera.net/in-depth/arabic-work/2002/8/8-14-9htm)

164. صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" الصادر عن سنة 2014، تم

تصفح الموقع يوم: 2015-07-07:

<http://www.amf.org.ae/ar/jointrep>

165. تقرير بعنوان "الدول العربية ارقام و مؤشرات" الصادر عن إدارة الإحصاء التابعة

للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد الخامس، مارس 2015. تم تصفح الموقع يوم:

2015-07-07، متاح على الرابط التالي:

<http://www.arabstat-economic.org/PDF/2015.pdf>

166. المعيني، خالد. "زريعة" التدخل الإنساني " في العلاقات الدولية"، تم تصفح الموقع يوم:

2015-07-10:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/49/>

167. يوسف قدورة، عماد. "روسيا و تركيا: علاقات متطورة و طموحات متنافسة في

المنطقة العربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2015، تم تصفح

الموقع يوم: 2015-07-18:

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/7bbefe20-b5f1-4e8e-aa51->

[8ddab1102286.pdf](http://www.dohainstitute.org/file/Get/7bbefe20-b5f1-4e8e-aa51-8ddab1102286.pdf)

168. رانية طاهر، "الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، مجلة رؤية تركية،

شتاء 2013، موقع المجلة، تم تصفح الموقع يوم: 2015-07-18:

<http://rouyaturkiyyah.com>

169. الاتحاد الأوروبي، "سياسة الجوار الأوروبية"، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي، تم تصفح الموقع يوم: 20-07-2015:

[http://www.enpi-info.eu/410&id\\_type=2](http://www.enpi-info.eu/410&id_type=2)

170. "وثيقة عهد ووفاق وتضامن بين قادة الدول العربية (2004/5/23)" تم تصفح الموقع يوم: 15-08-2015:

[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/newsid\\_3740000/3740721.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3740000/3740721.stm)

171. "وثيقة الإسكندرية" مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الرؤية و التنفيذ"، مارس 2004. تم تصفح الموقع يوم 20-08-2015:

<http://www.bibalex.org/arf/ar/Files/ArDocument.pdf>

172. الترابي، عبد الله. "تعديل الدستور في المغرب.. تطورات في سياق من الثورات" مبادرة الإصلاح العربي، نوفمبر 2011. متاح على الرابط التالي:

<http://www.arab-reform.net/ar>

173. عمر، أبو الحسن بشير. "مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل التغيرات الحالية"، الحوار المتمدن، 4 سبتمبر 2014. موقع المجلة الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 06-10-2014:

<http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=431302&r=0>

174. عبد العزيز بوتفليقة "خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة" 15 أبريل 2011. متوفر على الرابط التالي:

[www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm](http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm)

175. صندوق النقد العربي، "تقرير آفاق الاقتصاد العربي"، أبريل 2015، تم تصفح الموقع يوم: 07-07-2015:

<http://www.amf.org.ae>

176. الجريدة الرسمية، عدد 02. 08 جانفي 2012:

<http://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2012/A2012002.pdf>

177. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتقريبي التنمية البشرية في البلدان العربية لسنة

2002، م تصفح الموقع يوم: 27-07-2015:

[www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/AHDR\\_2002\\_Complete.pdf](http://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/AHDR_2002_Complete.pdf)

ثانيا: المراجع بالاجنبية

178. Samuel p. Huntington , **Political Order in Changing Societies**, New Haven and London: Yale university press.1968.

179. Gabriel A. Almond, Sidney Verba. **The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations**, London: SAGE publication, May 1, 1989 .

180. David Easton ; **An Approach to the Analysis of Political Systems**. World Politics, Vol. 9, No. 3. (Apr., 1957) :

[blog.lib.umn.edu/burn0277/pa5012/readings/Easton%20An%20Approach%the0Analysis%Political%20Systems.pdf](http://blog.lib.umn.edu/burn0277/pa5012/readings/Easton%20An%20Approach%the0Analysis%Political%20Systems.pdf)

181. Seymour martin lipset ; “ **some social requisites of democracy :economic development and political legitimacy**” the American political science review.

182. Dankwart A. Rustow ;” **transitions to democracy : toward a dynamic model**”; comparative politics; vol:2; no:3; april 1970.

183. Larry Diamond, " **Why are there no Arab democracies?**", Journal of Democracy, Vol: 21, January 2010,

**184. Transparency International Organization** , "ANNUAL REPORT 2010", jul 2011:

**[http://www.ctlj.org/images/pdf/Press\\_under\\_threats/ar.pdf](http://www.ctlj.org/images/pdf/Press_under_threats/ar.pdf)**

**185. Zineb Touati** , « Presse et révolution en Tunisie : role , enjeux et perspectives » , **Journal For Communication Studies** , Vol .5, no. 1 , (septembre 2012) .

**186. Freedom house** ; freedom in the world 2015. P ;02.date of the acces to website : 12-08-2015 ; Available at;

**[https://freedomhouse.org/sites/default/files/01152015\\_FIW\\_2015\\_final.pdf](https://freedomhouse.org/sites/default/files/01152015_FIW_2015_final.pdf)**

# الفهرس العام:

الصفحة	الموضوع:
/	شكر
أ	مقدمة
20-10	الإطار العام لمفهوم الإصلاح السياسي:
11	مفهوم الإصلاح السياسي:
15	تمييز مفهوم الإصلاح السياسي عن المفاهيم المشابهة الأخرى:
20	مجالات الإصلاح السياسي
31-26	محددات (العوامل المؤثرة) الإصلاح السياسي
26	المحددات الداخلية للإصلاح السياسي
31	المحددات الخارجية و الدولية للإصلاح السياسي
53-35	النظريات المفسرة للإصلاح السياسي
35	الاتجاه الدولي
40	الاتجاه النظمي (التكيفي)
46	الاتجاه التحولي
53	خلاصة الفصل الأول
65-56	المحددات الداخلية لعملية الإصلاح السياسي في النظم السياسية المغاربية:
56	تراجع شرعية الأنظمة السياسية القائمة.
60	تفاقم دور المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وضعف العدالة التوزيعية
65	احتكار السلطة مقابل المطالبة بالمشاركة السياسية.
78-70	المحددات الخارجية للإصلاح السياسي في النظم السياسية المغاربية:
70	تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة.
74	تحولات مفهوم العولمة.
78	دور القوى الدولية.

104-82	مبادرات الإصلاح في المنطقة المغاربية
82	المبادرات الأمريكية للإصلاح السياسي
83	المبادرات الأوروبية للإصلاح السياسي
95	مبادرات الأنظمة السياسية العربية والمغاربية للإصلاح السياسي
104	خلاصة الفصل الثاني
114-105	محددات الإصلاح السياسي في تونس
106	لمحة جغرافية و تاريخية عن تونس:
110	التطورات السياسية في تونس في عهد الرئيس بورقيبة :
114	سياقات النظام السياسي التونسي في ظل عهد الرئيس بن علي
134-124	سياقات الحركات الاحتجاجية في تونس:
124	المحددات الداخلية للإصلاح السياسي في تونس
131	المحددات الخارجية للإصلاح السياسي في تونس
134	مسار إسقاط نظام الرئيس بن علي
158-140	تأثير إسقاط "نظام بن علي" على عملية الإصلاح السياسي في النظام التونسي
140	الإجراءات القانونية والدستورية في ظل المرحلة الانتقالية
146	مؤسسات النظام السياسي التونسي في ظل الدستور الجديد 2014
158	الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في تونس
171-167	تحديات بناء الدولة في تونس بعد المرحلة الانتقالية
168	التحديات السياسية لبناء الدولة في تونس
170	التحديات الاقتصادية لبناء الدولة في تونس
171	التحديات الأمنية لبناء الدولة في تونس
173	خلاصة الفصل الثالث
189-176	النظام السياسي الليبي بين مطالب الإصلاح الداخلي و الضغوط الدولية
176	لمحة تاريخية عن تطور النظام السياسي الليبي

184	المؤسسات السياسية في النظام الليبي في عهد القذافي
189	توجهات السياسة الخارجية الليبية في عهد القذافي
205-197	التدخل العسكري الغربي على ضوء المعارضة الشعبية لنظام القذافي
197	دوافع إسقاط نظام القذافي
202	مسار إسقاط نظام القذافي
205	المواقف الإقليمية و الدولية من إسقاط نظام القذافي
220-211	تحولات النظام السياسي الليبي بعد انهيار نظام القذافي
211	المؤسسات السياسية بعد إسقاط نظام العقيد القذافي
214	التعددية الحزبية في ليبيا بعد إسقاط نظام العقيد القذافي
241-220	تحديات بناء الدولة الليبية بعد انهيار نظام القذافي
220	التحديات السياسية لبناء الدولة الليبية بعد انهيار نظام القذافي
229	التحديات الاقتصادية لبناء الدولة الليبية بعد انهيار نظام القذافي
232	التحديات الأمنية لبناء الدولة الليبية بعد انهيار نظام القذافي
241	خلاصة الفصل الرابع
242	الخاتمة
249	قائمة المراجع والمصادر
274	الفهرس